

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الخطة الشاملة للثقافة العربية

الطبعة الثانية




الخطة الشاملة للثقافة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم



الخطة الشاملة للثقافة العربية

قام بالمراجعة والتنقيح

الاستاذ محمد الميلي

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

د. عبد الوهاب بوحديبة

رئيس المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون
بالجمهورية التونسية والمدير العام المساعد
بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقا

د. شاكر مصطفى

أستاذ جامعي والأمين العام
للجنة للخطة الشاملة ووزير سابق
بالجمهورية العربية السورية

د. عبد السلام المسدي

أستاذ جامعي ووزير سابق
بالجمهورية التونسية

الأستاذ أديب اللجمي

المستشار السابق للمنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم

د. سيد يس

مدير مركز الدراسات الاستراتجية
بمؤسسة (الاهرام) جمهورية مصر العربية

د. أنور عبد الملك

أستاذ جامعي وباحث

الخطة الشاملة للثقافة العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
إدارة الثقافة. ــ ط 2. ــ تونس: المنظمة 1996. ــ 332 ص.
ق/ 1996 / 08 / 006

ISBN : 9973 - 15 - 023 - 6

الفهـــرس

الباب الأول
الخطة الشاملة للثقافة العربية وميادين عملها

الباب الثاني
اقتراحات ومشروعات عمل

مقـــدمـــة

هذه هي «الخطة الشاملة للثقافة العربية» في صيغتها الجديدة التي تسعى إلى أن تستجيب لمقتضيات التطور الملازم لحركة التاريخ، وتسعى إلى أن تكون في حجم التحـديات القومية والدوليـة التي تواجههـا الثقافة ويواجـهها العمل الثـقافي بدءا بقراراته وخططه وانتهاء إلى إنجازاته واستثماراته.

إن هذه الخطة لتأتي لَبِنَةَ أخـرى من لبنات العمل العربي الثقـافي المشترك الذي انطلق منذ تأسس البيت العـربي الجامع بالإعلان عن ميـثاق جامعة الـدول العربية في 22 مارس (آذار) 1945 فأنشئت معهـا إدارة للثقافة، ثم تمّ التوقيع في السنة نفسـها على (الاتفاق الثـقافي العربي) كـما أبرمت الدول العربيـة ميثـاق الوحدة الثقافـية العربية سنة 1964، وفي 1970 تم بعث المنظمـة العربية للتربية والثـقافة والعلوم فـجاءت رمـزا مكثّفـا للإرادة العربيـة في بناء صرح مـشروعـها الثقـافي والفكري والمعرفي الذي هـو المدخل لكسب معركـة الرهان الحضاري الكبـير، لا سيمـا منذ أجمعت الأسرة الدولية على مـبدأين أساسيين يَحكمان الشـأن الثقافي الإنساني وهما : التأكيد على أن التنمية الاجتمـاعية والاقتصادية بكل مقوماتها لا سبيل إلى تحقيـقها بدون التنمية الثقافية، والتـأكيد على أن السلم الدولية لا يمكن لها أن تستتبّ إلا مـتى تمّ التحكم في أسباب الصراع القائم بين الهُويّات الثـقافية المختلفة واستُبدل به تكافل إنسانيّ واسع يتجسم به مبدأ حوار الثقافات.

لقد عُهِـدَ إلى المنظمة العربيـة للتربية والثقـافة والعلوم القيام بمخـتلف الشؤون المتعلقة بالثقافة ثم حُدِّدَ مسارُها في خمس مسلّمات وثمانية مبادىء، ومنها وضع خطط شاملة للتـربية والثقـافة والعلوم. ومن ثم قرر مـؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العـربي في مؤتمرهم بعمان سنة 1976 ثم في مؤتمرهم

بطرابلس سنة 1979 إقامة لجنة لوضع استراتيجية الثقافة العربية وكلف الأستاذ عبد العزيز حسين برئاستها، ثم تشكلت هذه اللجنة من 17 عضوا ضمت ممثلين عن الفكر العربي في مختلف الأقطار العربية.

عملت اللجنة لمدة أربع سنوات عقدت خلالها سبعة اجتماعات و29 ندوة متخصصة لمختلف ميادين الثقافة ثم قدمت تقريرها الذي ضم الخطة الشاملة للثقافة العربية في (تشرين الثاني - نوفمبر 1985) إلى مؤتمر الوزراء العرب الخامس في تونس فأصدر قراره بالموافقة على التقرير الذي أقره المؤتمر العام للمنظمة في ديسمبر (كانون الأول) سنة 1985 ليوضع موضع التنفيذ.

وقد رأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن هذا التقرير لا يجوز أن يبقى حبيس المكاتب الرسمية والاطلاع المحدود وأن التطورات العالمية تسبقه كما أن مهمته الأولى أن يدرج بين أيدي المثقفين والمفكرين ولذلك حولته كتابا للجميع بعد أن نقحت نصوصه وأضيفت إليها أمور استجدت في التطورات العالمية والتقنيات الحديثة جعلت التنمية الثقافية تقفز في الإمكان قفزات هائلة ولا بد أن نستفيد منها.

وقد روعي عند تعديل الخطة الإستفادة من الندوات التي عقدتها المنظمة العربية لتعميم الخطة ونشرها. وأضيف إليها عدد من البرامج ومشاريع العمل تسهل التنفيذ على المستويين القطري والقومي بحيث تحتضن المستقبل وتتفق مع تطلعات الأجيال العربية في القرن القادم. وبذلك راعى التعديل النصوص والأفكار التي جاءت بها الخطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، بوصفها حقوقا مصونة لأصحابها الذين وضعوها من أعضاء لجنة الخطة الشاملة وللسادة الوزراء الذين أقروها رسميا. فما مسَّ جوهر الخطة شيء، سوى المزيد من التنقيح والتجديد ومن تدقيق التعابير والصيغ وإزالة ما قد يكون فيها من اللبس ومن التكرار لبعض الأفكار وتنظيم التوصيات في مشاريع عمل بجانب الإضافات العديدة التي اقتضاها تحديث الخطة بحيث تتماشى مع التطورات القومية والعالمية.

وإذا كنا لا نجهل مدى الجهود والصعاب التي يقتضيها تنفيذ الخطة فإنا مؤمنون تمام الإيمان بقدرة الثقافة العربية على تخطي الصعاب وعلى تحقيق ديمقراطية الثقافة للجميع، كما إنّا واثقون من أن قادة الدول العربية ومفكريها وأهل الثقافة يدركون أن الثقافة لا تتقدم بدورها إلا إذا تضافرت معها الجهود السياسية والاقتصادية وطموحات المجتمع العربي الأوسع.

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تضع هذا الكتاب بين أيدي الدارسين ورجال الفكر والثقافة في الوطن العربي لينظروا فيه مليا، وليعملوا مع العاملين على تنفيذ برامجه ومشروعاته لإيجاد أكبر قدر من التنسيق والإنسجام والتكامل بين أعمال الدول العربية في المجال الثقافي لتكون الخطة كالمصباح الهادي للجميع. ولا يختلف اثنان في أن ذلك من أهم سبل التلاقي والوحدة لهذه الأمة.

وان المنظمة لتعبّر عن الامتنان والتقدير للاساتذة الافاضل الذين عهدت اليهم بقراءة الخطة وابداء ملاحظاتهم عليها واثرائها بأفكارهم وتجاربهم وهم من صفوة علماء الامة العربية.

وتعتقد المنظمة راسخ الاعتقاد أنهم كانوا في مستوى المسؤولية فقاموا بالعمل الذي أوكل اليهم خير قيام فلهم منا كلّ التقدير والاحترام.

والله نسأل أن يكون في ذلك الخير لخدمة الثقافة العربية ونشرها الواسع عربيا وعالميا.

محمد الميلي

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



الباب الأول

الخطة الشاملة للثقافة العربية وميادين عملها

القسم الأول

الثقافة عربيا وعالميا

1 ـ الثقافة في بعديها القومي والعالمي

لم يسبق في تاريخ الحضارات العالمية أن حظيت الثقافة بمثل ما تحظى به في العقود الأخيرة من الاهتمام الفكري، ولا أثارت من قبل ما تثيره اليوم من الدراسات حول طبيعتها ووظيفتها وعلاقاتها ومؤسساتها وأدواتها وتحديد لدورها في بناء الحياة المعاصرة والمقبلة. إن ما تفرزه الثقافة من القضايا الروحية والاجتماعية والفكرية، وما تتفتح عنه من الظواهر التي لم تسبق حجما ونوعا وتنوعا لا يلقي ظلاله على الحاضر فحسب، ولكن على صور المستقبل في علاقات الإنسان بأخيه الإنسان، حتى ليكاد العصر اليوم أن يكون عصر الثقافة.

ومع أن مصطلح الثقافة جرى تداوله ليؤدي مدلولا خاصا لا يتميز في بعض الحالات عن مصطلح الحضارة فإنه يتميز عنه إذ يعبر عن خصائص عديدة للثقافة منها :

أ ـ أن الثقافة ظاهرة إنسانية، أي أنها فاصل نوعي بين الإنسان وسائر المخلوقات، لأنها تعبير عن إنسانيته، كما أنها وسيلته المثلى للالتقاء مع الآخرين.

ب ـ أنها تحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظرائه ، ومع الطبيعة، ومع ما وراء الطبيعة من خلال تفاعله معها وعلاقاته بها، في مختلف مجالات الحياة.

ج ـ أنها قوام الحياة الاجتماعية وظيفة وحركة، فليس من عمل اجتماعي أو فني جمالي أو فكري يتم إنسانيا خارج دائرتها. وهي التي تيسر للإنسان سبل التفاعل مع محيطه مادة وبشرا ومؤسسات.

د ـ *أنها عملية إبداعية متجددة، تبدع الجديد والمستقبلي* من خلال القرائح التي تتمثلها وتعبر عنها. فالتفاعل مع الواقع تكيفا أو تجاوزا نحو المستقبل من الوظائف الحيوية لها.

هـ ـ أنها إنجاز تراكمي متنام مستمر تاريخيا. فهي بقدر ما تضيف من الجديد تحافظ على التراث السابق، وتجدد من قيمه الروحية والفكرية والمعنوية، وتوحد معه هوية الجديد روحا ومسارا ومثلا، وهذا هو أحد محركات الثقافة الأساسية كما أنه بُعد أساسي من أبعادها.

ـ على أن البحث في الثقافة ليس بالأمر السهل، فهي نشاط إنساني بالغ التعقيد والعمق والتشعب، والمصطلح الذي يعبر عنها قد يبدو التعريف به في ميسور كل امرىء، من كل مستوى. لكن هذا التعريف يظل نسبيا، قاصرا عن الإحاطة محتملا للضيق والسعة عرضة إلى اللبس أيضا، ولعل كثرة تداول الكلمة وتعدّد ميادينها وسّع مدلولها، وزاد إبهامها، وحملها ألوانا من الأبعاد والمعاني والحدود.

ـ إن الثقافة بالمعنى العربي الأصلي للكلمة تعني سرعة التعلّم والحذق والفطنة، وثبات المعرفة بما يحتاج المرء إليه، لكنها منذ مطلع هذا القرن حملت معنى اصطلاحا أريد به أن يترجم المعنى الذي حملته منذ أواسط القرن الثامن عشر كلمة (Culture) اللاتينية بعد أن لاقت هذه الكلمة المصطلح رواجا كبيرا في عصر التنوير الأوروبي وخاصة في ألمانيا، على أن شيوعها في الفكر الغربي أدى إلى تشعب معانيها وإلى إبهام هذه المعاني، فقد أضاعت الثقافة من وضوحها بقدر ما كسبت من الحظوة والشيوع. والباحثون في محاولاتهم ـ منذ قرن من الزمان ـ أن يعطوا الكلمة التعريف الواحد الشامل زادوا في تعقيدها، وفي اختلاف هذه التعاريف التي فاقت المائتين عددا. فثمة من يميل إلى دراسة الثقافة في حدّ ذاتها والتنقيب عن وظائفها الاجتماعية المطلقة، مهملا الاستعانة بتاريخها وعلاقاتها مع الأفراد. وهناك من يُرجح كفة التاريخ ولا يفهم الثقافة إلا من خلال منظورها التاريخي البحت، وبين هذين المفهومين تمتد تفسيرات شتى مغايرة.

ـ ولعل من أبواب الإبهام في مفهوم الثقافة اختلاطها بمفهوم الحضارة، ففي الغرب ظهرت الكلمتان في عصر واحد، هو القرن الثامن عشر، وتباينت معانيهما من موقع فكري إلى آخر، فالفرق طفيف بينهما في الفكر الفرنسي، ولكنه كان في الفكر الألماني واسعا حتى أضحت الثقافة تختص بالمعنى الروحي والفكري والفني والعلمي (أي بما نحن)، بينما تدل الحضارة على المعنى المادي أيضا والتقني (أي بما نستعمل)، وهكذا جرى الاصطلاح في القرن الحالي، وفي ضوء الواقع الأوروبي، باعتبار الثقافة جزءا من الحضارة، واعتبار الحضارة صيغة أشمل تحتضن جملة من الثقافات، يرتبط بعضها ببعض بصلات واتصالات

معينة. ومن هذا المنطلق يتسع مفهوم الثقافة وتختلف ممارستها باختلاف المجتمعات وتركيبها بين الطبقات والفئات. وثمة إبهام آخر يأتي من تداخل مفهوم الثقافة مع مفهوم التقدم. وأمر التفريق أهون لأن التقدم مفهوم تقويمي، مرتبط بالاتجاهات الفلسفية التي بدأت منذ عصر النهضة الأوروبية، وتجسدت في مظاهر الثورات الصناعية، كما أنه دوما مفهوم نسبي يقوم على تقدير مدى الحركة الإنسانية.

ورغم تعدد مفاهيم الثقافة وتنوعها فإنه بإمكاننا أن نجملها في متصوّرين أساسيين :

أ ـ الثقافة بالمعنى (الأنثروبولوجي) الذي يشمل كل فعالية للإنسان تميزه من أفعال الطبيعة. فكل نشاط ذهني أو مادي يقوم به لرفض التقبل السلبي للطبيعة هو ثقافة، اعتبارا من أبسط السلوك للإنسان البدائي حتى إنسان العصر الإلكتروني. فالثقافة بهذا الشكل الواسع هي الإنسان بوصفه فاعلا منفعلا. ويدخل فيها كل ما أنتج البشر في الحياة من إنتاج مادي أو غير مادي، سواء أكان تراكم خبرات، أم ممارسات فكرية أم تصورات من عقائد روحية، أم صنع أداة من الأدوات أم تقليدا من التقاليد.

الثقافة ضمن هذا المفهوم الواسع إلى جانب كونها سلوكا بشريا وفكريا جماعيا ونمط عيش مشتركا وإلى جانب كونها قيما روحية وعقائد وتقنيات فهي أيضا وأساسا علاقة الإنسان بمحيطه، وبموطنه الطبيعي، وبإبداعاته المادية والجمالية وبذاكرته الجماعية، والهيكل الشامل أو البنية العريضة للوعي بهذه العلاقة وبالذاتية الجماعية.

ب ـ أما المعنى الثاني فيرتبط بنوع الأساليب وأشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظّم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية. وفي هذا السياق تشمل الثقافة مجموع النشاط الفكري والفني بمعناهما الواسع وما يتصل بهما من المهارات أو يعين عليهما من الوسائل فهي موصولة الروابط بجميع أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى، مؤثرة فيها متأثرة بها معينة عليها مستعينة بها.

بهذا المعنى أيضا فالثقافة تنتظم جماع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرز الحياة، كما تشمل أخيرا تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته والبحث الدائب عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله، وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته.

والثقافة أخيرا ضمن هذا المعنى نفسه تمنح الإنسان القدرة على أن يفكر في نفسه، وهي التي تجعل منا كائنات إنسانية بالفعل وبأتم معنى الكلمة، مفكرة، متلزمة أخلاقيا ومعنويا، قادرة على التقويم. وبالثقافة يميز الإنسان بين القيم ويمارس الاختيارات، ويعبر عن صميم ذاته ويعي ويعرف أنه مشروع إن لم يكن كاملا فإن مسعاه إلى الكمال.

- وبالرغم من أن الثقافة مفهوم كلي، ومن صعوبة وضع الحد الفاصل بين معانيها المتعددة، ومن صعوبة الفصل الكامل بين قطاعها الخاص والقطاعات الأخرى المتصلة بها لعلاقتها العضوية والوظيفية والتنظيمية بها، كالنظام التعليمي والإعلامي والعلمي، فإننا سوف نأخذ بهذا المعنى الثاني بغية التيسير ولأن هذا المفهوم :

أ - يلتقي مع الاستعمال العام الممارس، ومع الوظيفة الاجتماعية التي أنشئت لها وزارات متخصصة ومؤسسات مهنية، كما يلتقي مع التعريف الذي جرى الاتفاق على استخدامه وتداوله في المؤسسات الدولية.

ب - يرتكز على تميز الثقافات بعضها من بعض بخصوصية ثقافية محددة وسمات لا تشاركها فيها غيرها، وهذا هو الأمر الواقع في مجموعة الثقافات العالمية.

ج - يشمل النخبة والجماهير الواسعة أي المبدعين من أي منبع أو نشاط كانوا كما يشمل المستفيدين من الثقافة على حد سواء.

د - ترتفع فيه شروط انتاج الثقافة والاستمتاع بها عن مستوى اشباع الحاجات الانسانية المباشرة، كما تتسع لأكبر عدد من أفراد المجتمع.

هـ ـ يحصر الثقافة في مجالي النشاط الفكري والمعرفي والتعبير الفني الجمالي إنتاجا واستمتاعا.

و ـ يمكن فيه تحديد ميادين الثقافة ومجالات التخطيط لها والعمل عليها.

ـ إن الثقافة بوصفها الصورة المميزة للأمة ترتسم عمليا في :

أ ـ تراث الأمة المادي والروحي الذي يشكل خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية عبر العصور، مجسّما في بُعديها العربي والاسلامي.

ب ـ سلوكها الحياتي وإبداعها المتصل المتطور ومثلها العليا المحركة.

ج ـ طموحاتها المستقبلية وما تتخذه لنفسها من أهداف إنسانية ومن تطلع للغد.

د ـ ولا ينفصل واحد من المسارات الثلاثة عن الآخر، لأن الثقافة وحدة كيانية متصلة بصميم تكوين كل أمة، وتمثل نسيج حياتها الإنسانية وجودا وحركة وتوظيفا وهي الضمير الجماعي لها والناظم لتماسكها ولإرادتها الكلية.

والثقافة العربية الاسلامية مثلها مثل كل ثقافة أصيلة، ثنائية الدور أي أنها ذات وظيفتين : قومية وإنسانية معا. فهي :

أ ـ وسيلة وحدة الأمة لأنها هي التي تنسج وحدة التكوين الداخلي فيها وتوحد في أعماق الذات نماذجها البشرية وقيمها وتجمع أفرادها على الالتزام بمصيرها التضامني الواحد.

ب ـ وسيلة تأكيد للذات وللتمايز من الآخرين، لأنها بقدر ما تقرب المرء من قومه تبرز في الوقت ذاته عبقريته الخاصة.

ج ـ وسيلة أمان واطمئنان لأفراد الأمة الواحدة ، فهي أكثر النشاطات اتصالا بكرامة الإنسان وأعمقها تأكيدا لذاتيته وتقريرا لشخصيته. إنه لا يمارس حريته كاملة إلا من خلالها. ولا يشعر بتحقيق ذاته إلا فيها ولا تنتفي عنه الغربة إلا في محيطها وضمن قيمها.

د ـ وسيلة ردع وحصن أمان لأنها من أقوى العوامل رسوخا في النفوس.

هـ ـ وسيلة لقاء مع الآخرين على المثل العليا المشتركة وسبيل تفاهم الشعوب بعضها مع بعض على السلام والمصير الإنساني الأفضل.

2 ـ الهوية الثقافية العربية

ـ يزداد إلحاح مختلف الأمم على منح الثقافة القومية مكانها من الاعتبار والتأكيد، لا رغبة في الانكماش على الذات ولا امتيازا قوميا لكل أمة، ولكن بوصف ثقافة الأمة جزءا من كيانها في الحياة، وثروة تضاف إلى ثروات الإنسانية. والهوية الثقافية يمكن أن توصف بأنها النواة الحيّة للشخصية الفردية والجماعية، والعامل الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال الأصيلة للفرد وللجماعة، والعنصر المحرك الذي يسمح للأمة بمتابعة التطور والإبداع، مع الاحتفاظ بمكوناتها الثقافية الخاصة، وميزاتها الجماعية التي تحددت بفعل التاريخ الطويل واللغة القومية والسيكولوجية المشتركة وطموحات الغد.

ـ إن الهوية الثقافية هي في واقع الأمر جزء عضوي من فكرة الثقافة لأنها مهما اختلفت أنواعها فإن التعبير عنها يظل ذاتيا بصورة من الصور. فالإبداع في أساسه شيء مباين للنمطيّة، مناف للتكرار، نابع من الذات الخاصة التي أبدعته. وإذا كان ذلك حقا فإنه من الحق أيضا أن الثقافة دائما عالمية من حيث الوظيفة لأنها تتوجه بها إلى كل إنسان. فهي تنطوي إذن على ظاهرتين قد تبدوان متناقضتين : الخصوصية القومية من حيث الإنتاج، والعمومية الإنسانية من حيث الوظيفة. ومع هذا فإن خصوصية الثقافة القومية شرط إيجابي لتحقيق التبادل الفكري في التعاون البشري لأنه إذا افتقدت الخصوصية اتسم الإنتاج الثقافي بالمماثلة، ولم يعد ثمة منطق لفكرة المبادلة. وهكذا فإن العنصر الهام في الإنتاج الثقافي هو خصوصيته وأصالته، أي هويته التي تميزه، والتي تتأبى على التقليد وعلى الاستلاب، وتقوم على العطاء والإضافة الثقافية المتجددة.

ـ إن الهوية الثقافية لكل أمة تقتضي عددا من العناصر منها :

ـ وجود تراث روحي ـ مادي يشعر كل فرد أنه جزء منه، وأنه مكون له في الوقت نفسه.

ـ انتماء إلى ثقافة معينة يشعر كل فرد بالوجود ضمن إطارها، وبالتوحد معها، وبالمشاركة فيها، وبالحرية ضمن أجوائها.

- وجود شخصية اجتماعية محددة تربط أفراد الأمة بعضهم ببعض في لغة واحدة، وعادات وتقاليد متشابهة، وخصائص في العمل والتذوق وفي الإبداع الفكري والفني متماثلة، ومنظومة من القيم الروحية والأخلاقية والجمالية واحدة.

بهذا كانت ثقافة الأمة العربية قوام شخصيتها، والمعبر الأصيل عن تطلعاتها، والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة، وكان الحفاظ على تراثها وانتقاله بين الأجيال وتجديده هو ضمانة تماسكها ونهوضها بدورها الإيداعي المتجدد.

- ليست الهوية الثقافية مركبا جامدا من الخصائص والقيم والتقاليد، ولكنها مجموعة من المشاعر والأفعال ومن السمات التاريخية والأبعاد الفكرية والفنية والروحية، ومن معطيات السلوك الحية النامية تغنى بالحوار وبالتطور وبالأخذ والعطاء والإيداع الذاتي، فهي تتجدد وتعيد خلق ذاتها في إطار خصائصها لأنها في حركة داخلية مستمرة، وتتغذى بالموروثات العريقة للمجتمع، وبالقدرات الداخلية الإيداعية فيه كما تتغذى بالإسهامات الخارجية عن طريق الاستيعاب والتحوير والتمثل. إنها السعي الدائم إلى مشروع ثقافي جديد يكفل خلق المستقبل من أضلاع الماضي.

- إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن، وأوسعها امتدادا في المكان، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء، وإذا غذت وما تزال تغذي بقيمها وإبداعها الأجيال بعد الأجيال منذ أقدم قرون التاريخ، فقد كانت واحدة من ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث، سواء في جمعها ثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثّلها أو في انتشارها وتجاوب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها.

- ولقد قامت جذورهذه الثقافة العربية على الإسلام في المنطقة العربية. وكان الموقع الجغرافي للشعوب العربية من جهة وأسلوب حياتها من جهة أخرى يؤهلانها منذ القديم للتفاعل والتعامل مع جميع شعوب العالم على السواء، وذلك عن طريق التجارة والتبادل التجاري اللذين كان العرب سادتهما قبل الإسلام وبعده بموقعهم المميز على أطراف بحار الحضارات : الأبيض والأحمر والهندي.

وإذا تأهلوا قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم فقد حققوه على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وَسِعَتْ الدنيا الثقافية كلها معا وفي وقت واحد ومن خلال لغة واحدة هي اللغة العربية.

- ولقد كان دور الثقافة العربية في إطار الثقافة العالمية على الدوام دور إبداع وإضافة وعطاء، وظلت رغم خصوصيتها ثقافة إنسانية شاملة لا بتراثها الإسلامي فقط، وهو ذروة عطائها، ولكن بما تمثلته وبما تجاوزته من عناصر الحضارات الأخرى أيضا، وبلغتها العربية التي ظلت لغة العالم فكرا وعلما واقتصادا وسياسة وحضارة على مدى قرون عديدة، وبفنونها الأثرية والفنية والأدبية التي ما تزال تشكل ثروة جمالية لأبنائها وللعالم، وآصرة من أقوى أواصر الوحدة والتماسك بين أجيالها، وهذا يعني أنها بالإضافة الى دورها القومي ذات دور عالمي أيضا. وهذا الدور، رغم كل ما أحاق به من تراجع خلال القرون الخمسة الأخيرة فإنه ما يزال حيا قائما لدى الأمة العربية، ومن ورائها جميع الشعوب الإسلامية في آسيا وإفريقيا خاصة، وهذا وحده كاف لكي يجعل الثقافة العربية رسالة حضارية، وركنا ركينا في ثقافات العالم.

- ولقد كانت الثقافة العربية - وما تزال ككل الثقافات الأخرى الأصيلة - ذات وظيفة تاريخية أساسية في توحيد الأمة العربية في الوجدان العميق ومنابع الإبداع ومناهج التفكير. وكل خطط التنمية الثقافية العربية إنما تنصب - بين ما تنصبّ عليه - على تقوية وظيفتها التوحيدية. ولا تنبع هذه الوظيفة من دورها التاريخي فقط ولا من مجرد الرغبات والآمال الانفعالية، ولكن من المصالح المباشرة للأمة العربية حاضرا ومستقبلا، ضد عوامل التجزئة التي تتألب عليها من كل صوب. على أن وظيفة السعي إلى تحقيق الوحدة ليست من المعطيات الثابتة الأبدية بل هي عملية حية إذا لم تجر تغذيتها باستمرار بالعناصر المبدعة المحركة تراجعت باستمرار، وخاصة في هذا العصر الذي تتعرض فيه الثقافة العربية الموحدة إلى هجمات الاستلاب والتفتيت بسبب وجودها بين الثقافات العظمى المعاصرة، وتزعزع عناصر الحصانة والأمن الذاتي فيها.

- والثقافة العربية إلى هذا تراث عريض بقدر ما هي حاضر ثقافي عريض أيضا، وهي تضم في ثناياها ألوانا من الثقافات المحلية. ودور هذه الثقافات فيها

كدورها ضمن جميع الثقافات الكبرى، وهو أنها تزيد في غناها وألوانها، وتنوع من عطائها لا سيما وهي تعيش فيها ومعها وضمن فلكها الواحد منذ العصور الإسلامية الأولى، وتتفاعل معها أخذا وعطاء وإنتاجا وتعبيرا طوال هذه العصور. ولقد أسهم الكثير منها في تكوين الثقافة الإسلامية لما احتضنت هي بدورها عطاء تلك الثقافات بطبيعة السماحة الإسلامية فيها، واعتبرته جزءا منها ومن كيانها الأصيل ومن تجاربها الثقافية المتنوعة.

- على أن التنوع لا يعني الصراع والتمزيق للوحدة الثقافية العربية. والمحاولات التي تهدف إلى خلق ثقافات محلية أو إيجاد كيانات ثقافية متناحرة وما يستعار لهذه وتلك من شبهات تاريخية، أو مناهج عامية في التعبير، أو طائفيات ذات أغراض، فإنما هو من عوامل الهدم التي لا يراد بها وجه الحق ولا خير هذه الأمة.

- وأخيرا فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مر العصور فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضا وكونت هويتها في نوع من الفعل المتبادل، وحافظت عليها في أقصى الأزمات التي مرت بها. كانت الثقافة دائما في قلب الأحداث موئلا ووطنا وسكنا ونداء تاريخيا محركا لأعمال الوجدان العربي. وتكاد الثقافة العربية أن تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية : اللغة العربية. فلا تكاد لغة من اللغات البشرية تملك ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب، سواء في الكم أو في النوع، أو في النسق اللغوي المتماسك الذي لم يعتوره تغيير في تراكيبه ومفرداته وجمالياته. وقد حملت الثقافة العربية، بفضل أداتها اللغوية، رسالة الوحدة بين العرب وغير العرب عضويا ووظيفيا وأصبحتا أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والتخلف الاجتماعي والتسلط الأجنبي والعدوان الصهيوني.

- على أن المثقف العربي في أيامنا يواجه آفاق ثورة العلوم والمعارف فيعي بأن أنواع الخبرات والممارسات في الحياة لا توفرها له الثقافة العربية في استمرارية خطوطها التقليدية، وثمة هوّةمتزايدة الاتساع باستمرار بين الثقافة التي نحياها والثقافة التي ترتسم ملامحها في الغد، وردم الهوة بين الثقافتين من أولى الواجبات في أي تخطيط مستقبلي.

ـ إن دور الثقافة في حياتنا القومية المعاصرة والمستقبلية يتضمن بالضرورة :

أ ـ زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية من جديد بعدما أصابها من الهزائم والنكبات والاحباطات. فبدون الثقة بالذات والأمل في الغد لا يمكن عمل شيء لإخراج هذا الوطن العربي من واقعه الحالي.

ب ـ وضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وهويتها وتغني عطاءها الحضاري.

ج ـ إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية التي دار حولها نضال جماهيرها منذ عصر النهضة وهي :

* الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب.

* الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة.

* الديمقراطية في مواجهة الإستبداد.

* العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال.

* التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه.

* الأصالة والاعتزاز بقيمها الاخلاقية والاسلامية في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية.

* الحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد.

ـ هذه المحاور السبعة إنما تطرح كعناصر عضوية مترابطة في مشروع قومي حضاري كبير. والثقافة بكل رموزها التعبيرية وقدراتها التعبوية وشحناتها الوجدانية هي جزء لا يتجزأ من كل محور، وهي التي تعطي المشروع كله قوته المعنوية، وإطاره العقلاني والحضاري، وهي التي تحقق فيه التوازن بين قيم الحركة (التجديد) وقيم الثبات (المحافظة) بحيث لا تطغى واحدة فيها على الأخرى.

3 ـ الهوية الثقافية العربية في العصر الحديث

لم يكن ممكنا أن تمر قرون من التخلف ومن التفكك السياسي والاقتصادي على الأمة العربية دون أن تترك آثارها في تراخي علاقاتها الثقافية التاريخية، وتوهين روابطها، وبالتالي في إضعاف فاعلية هويتها الثقافية الموحدة، وخصائصها، وهبوط قيمها الأساسية حتى أنسيت الشعوب العربية أن الهوية الثقافية ككل كائن حي تتغير وتتحول أولا من داخلها، ثم تتطور ثانيا بتأثير التلاؤم مع ظروف المجتمع، وتطور العصر، وحسب التأثيرات الخارجية التي تستوعبها عن وعي ودراية. وكانت الدعوة إلى إغلاق باب الاجتهاد في العصور المملوكية والعثمانية، وانتشار الفكر الغيبي، وانغلاق المجتمع العربي الإسلامي عن العالم ثقافيا وفكريا واجتماعيا، من أسباب سيادة التقليد في هذا المجتمع الذي لم يجد في داخله الحاجة ولا القدرة على تطوير مفاهيمه وتغيير أوضاعه من الداخل. فلاذ بقيم أصبح عاجزا عن تطويرها بحيث تتلاءم مع ظروفه التي يعيش، وبتراث أصبح غير قادر على استنطاقه لإيجاد حلول لمشاكله التي يعاني. كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتقدم في مختلف مجالات المعرفة والقوة والتوسع، وكانت قواها الاستعمارية تطوّق ـ بين ما تطوّقه ـ وطننا العربي لتنقضّ عليه في المغرب والمشرق على السواء.

- وقد اتفق أن ظهرت حركة النهضة العربية منذ مطلعها مع زحف هذه القوى الغاشمة عليها فاصطرعت معها عسكريا واقتصاديا وثقافيا، وإذا كانت قد انهزمت في المجالين الأولين فإن عمق الجذور الثقافية العربية وقوتها الروحية واللغوية والفكرية استعصت على الهزيمة بل استطاعت في بعض مناطق الوطن العربي أن تزدهر وأن تعرف بعض التألق رغم طول فترة التأثير الاستعماري وكثافته. وإذا كانت قد ظهرت مظاهر الاستلاب المتسلط على الشعوب العربية مع تنوع شخصية المستعمر وتنوع وسائله، فإن الثقافة العربية الإسلامية هي التي ظلت تقاوم في بعض المناطق وتحفظ للناس هويتهم وخصوصيتهم بوصفها آخر الحصون.

- وحين ظفرت الشعوب العربية باستقلالها خفت وطأة عملية الاستلاب الثقافي الاستعماري لتبدأ بعدها، ومع تقدم تقنيات وسائل الاتصال الحديثة، عملية استلاب أخرى ليست أقل خطرا ولا تهديدا للهوية العربية الثقافية من الوسائل

الاستعمارية السابقة. وبدأت معها في الوقت نفسه عملية استلاب أخرى ناجمة عن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني تتنكر لجميع القيم الإنسانية، وتنتهك القانون الدولي، ولا تعبأ بالرأي العام الدولي. وهكذا فإن معركة الأمة العربية لإثبات هويتها الثقافية وتعميقها على أساس من خصائصها وقيمها معركة مزدوجة ذات وجهين :

أ ـ وجه إيجابي لتطوير هذه الهوية وتكييفها وإخصابها حسب تطور المجتمع العربي الحديث ومقتضيات العصر.

ب ـ وجه دفاعي لدفع الاستلاب عنها بأنواعه.

ـ ولقد غشيت الهوية الثقافية العربية غواشٍ من الخصائص الزائفة والقيم الدخيلة، وحل فيها أحيانا المتحول محل الثابت والمدسوس الدخيل بدل الأصيل، نتيجة لعصور الانحطاط والاستعمار. ومن الهام أن تبذل الجهود لتمييز الثابت من المتغير فيها والأصيل من الدخيل. ولدى العرب معايير واضحة المعالم لهذا ولذاك.

والإنسان العربي، كغيره من الكائنات الحضارية، ليس كيانا ثابتا، ولا نموذجا نمطيا موحدا، بل هو كيان حركي حي، كان وما يزال قابلا للتشكل حسب تجربة الحاضر وتطلعات المستقبل، وقد تغير على مرّ العصور وما يزال يتغير حسب حاجات عصره ومعطيات هذا العصر. لكن هذا الإنسان في الوقت نفسه مرتبط بقيمه المحركة، مرتبط من خلال تلك القيم بجذوره التراثية، وبواقعه الحي، وبرؤى المستقبل المرجو، وهو يجمع بينها وبين كيانه الحركي دون كبير صعوبة. وهذه القيم لا تتغير في أسسها الأولى لاتصالها التكويني بالهوية الثقافية، وإنما تتغير في طرق تفسيرها وفهمها وأشكال تحققها حسب العصور والظروف.

ـ ويمكن أن نضيف أن أهم ما يحكم الهوية الثقافية العربية أمران :

أ ـ التوازن الذي يعيشه الإنسان العربي بين المادة والروح من خلال نظرة متميزة لموقع الإنسان في الكون، إنها توازنية الإسلام وقيمه. والمرء منا يعطي الدنيا حقها كما يعطي الآخرة حقها، فلسنا روحيين بشكل مطلق ولسنا ماديين على نحو ما انساقت إليه بعض المجتمعات الغربية.

ب ـ الانفتاح الرحب : فهي ليست هوية قومية مغلقة، فقد أسهمت فيها المناطق المختلفة والأجيال العديدة. وهي هوية شمول لتيارات مختلفة ولاتجاهات متنوعة واختيارات تؤلف فيما بينها جميعا نظرة أصيلة للإنسان ولمنزلته ودوره في الخليقة. وهي إلى هذا وذاك هوية متطورة تمثل حصيلة لتجارب إنسانية عبر عهود طويلة من التاريخ وعلى حيز واسع من المعمورة.

4 ـ الثقافة العربية والقيم الإسلامية

ـ تتميز الثقافة العربية بجانب هذا بارتكازها على منظومة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية تشكل في مجموعها الهيكل الأساسي للهوية الثقافية العربية. وإذا كانت الثقافة هي التي تضفي على الحياة الإنسانية معناها وقيمتها فإنها إنما تضفيها من خلال إطار القيم التي تحملها. وإنما يتحدد اتجاه الإنسان في الحياة والفكر وفقا لهذه القيم التي تحكم سلوكه وأفعاله وطرائق إبداعه.

ـ ومنظومة القيم العربية الاسلامية مجموعة متكاملة من المبادىء تشكل في جملتها مذهبا خاصا في الحياة هو الذي منح الهوية الثقافية العربية ملامحها المميزة، وإن كانت بعض الأشكال التي أخذتها هذه القيم في الماضي مختلفة عن الأشكال العربية الحديثة نتيجة تطورات العصور، وهي اليوم أنساق ونظم ومؤسسات موجودة في صلب المجتمع العربي الإسلامي القائم. لكن فاعليتها بلغت الآن أدنى مستوياتها لأسباب عديدة. والحراك الاجتماعي يبدأ لا في إيجادها ولكن في طريقة منحها طاقات جديدة حركية من جهة، ومفاهيم تستوعب العصر من جهة ثانية، وتحويلها إلى مؤسسات اجتماعية ثابتة من جهة ثالثة، وقد نستطيع استعراض أبرزها في الملامح التالية :

أولا : من الناحية الإنسانية

أ ـ تكريم الإنسان بوصفه إنسانا، فلم تعرف الحياة العربية على امتداد تاريخها المدون ظاهرة الصراع الاجتماعي أو ظاهرة التمييز العنصري، وحين أشرق

الإسلام على الأمة العربية صار تكريم الإنسان محورا أساسيا من محاور نظرته الكلية للحياة حتى لقد حرص القرآن الكريم على إعلان مبدإ تكريم بني آدم جميعا على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وعقائدهم، فقد جاء فيه ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء ـ الآية 70) وجاءت الأحاديث النبوية بالمبدإ الذي تتداوله اليوم ألسنة العرب جميعا «لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلاّ بالتقوى»... وقد كان من آثار هذه النظرة الإنسانية أن نبغ في المجتمعات الإسلامية كثير من أبناء الطبقات الدنيا ومن الرقيق قبل زواله، ولم يَحُلْ النظام الاجتماعي بينهم وبين بلوغ أرفع الدرجات.

ب ـ الشورى كأسلوب للحكم، فلقد كان للعرب ـ حتى في جاهليتهم ـ نظامهم القبلي الذي يستشير فيه حاكم القبيلة أولي الرأي والخبرة من أفرادها، كما كانت لهم اجتماعاتهم التي يتبادلون فيها الرأي إذا واجهتهم أزمة أو هموا باتخاذ قرار خطير. وأخبار «دار الندوة» قبل الإسلام مشهورة وموثقة، وقد تحولت الشورى مع مجيء الإسلام الى مبدإ أساسي من مبادىء الحكم والسياسة وذلك بقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ (آل عمران ـ الآية 159) وقوله في المؤتلفة : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى ـ الآية 38) وعدم تطبيق الشورى إلا على أساس فردي وغير ملزم في بعض فترات التاريخ الإسلامي هو الذي حال دون تطورها إلى مؤسسة اجتماعية سياسية راسخة.

ج ـ العدل : وهو بدوره من المبادىء القرآنية التي تحولت إلى قيمة ثابتة في الحياة العربية، حتى سجل التاريخ أخبار عدد من الحكام والقضاة الذين اشتهروا بالعدل وارتفع به ذكرهم. يقول القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل ـ الآية 90)، ويقول : ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ﴾ (النساء ـ الآية 58)، ويقول : ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة ـ الآية 8).

د ـ رفض الظلم : وهو خلق عربي أصيل سجله الأدب العربي شعرا ونثرا منذ العصر الجاهلي، ثم جعله الإسلام قيمة أخلاقية أساسية. ففي المعنى الأول

قصد الآية الكريمة : ﴿ الذينَ توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ (النساء ـ الآية 96).

وفي المعنى الثاني يقول القرآن الكريم : ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجالِ والنساء والولدان ﴾ (النساء ـ الآية 75) و ﴿اذهب إلى فرعون إنه طغى ﴾ (طه ـ الآية 24) و(النازعات ـ الآية 17)،

وفوق ذلك فالمسلم ليس مأمورا برفض الظلم فحسب ولكنه مأمور أيضا بالنضال ضده حين يقع على الآخرين. يقول تعالى : ﴿والله لا يحب الظالمين ﴾ (آل عمران ـ الآيتان 75 و140)، ويقول : ﴿ومن يظلم منكم نُذِقه عذابا كبيرا ﴾ (الفرقان ـ الآية 19) ﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا﴾ (يونس ـ الآية 13) ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ (الشعراء ـ الآية 227) ﴿إنَّا أعتَدْنَا للظالمين نارا أحاط بهم سُرَادِقُهَا ﴾ (الكهف ـ الآية 29).

وقد حفل القرآن الكريم بالآيات التي تندد بالظلم وتنهى عنه مهما تكن أشكاله فزاد عدد تلك الآيات على المائتين والستين.

وفي الحديث القدسي : «يا بني آدم إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا».

هـ الحرية : بمعنى إطلاق ملكات الإنسان وتحريره من كل صور الاستغلال في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية : فالحرية ملازمة للإنسان منذ ولادته وليست منّةً من أحد. وفي ذلك يقول عمر بن الخطاب قولته المأثورة : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا. . .» بل إن الإسلام يحث الفرد على إبداء رأيه والتعبير عنه في شجاعة كما يحث على هذه الحرية فالقرآن يوصي : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ﴾ (البقرة ـ الآية 283) ثم يقول :﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ (البقرة ـ الآية 282) فالحرية في الإسلام حرية مسؤولة، وإنما تحدها فقط حدود الله. ويتصل بالحرية استخدام التأمل والفكر على الدوام. والآية الكريمة : ﴿أفلا تعقلون ﴾ تتكرر في ستة مواضع من القرآن (البقرة ـ الآية 76، يونس ـ الآية 16، يوسف ـ

الآية 109، الأنبياء ـ الآية 10، القصص ـ الآية 60، الصافات ـ الآية 138) كما تلحق بها الآية : ﴿ أفلا تتفكرون ﴾ (الأنعام ـ الآية 50).

و ـ المساواة : وهي مبدأ منزل بدوره، قال تعالى : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (الحجرات ـ الآية 13) وهكذا : فـ «الناس سواسية كأسنان المشط» كما ورد في الحديث الشريف.

والمجتمع الإسلامي هو مجتمع من بين المجتمعات القليلة التي قبل فيها العبد كإنسان، وفتح له فيه المجال لا للتحرر فقط، ولكن لبلوغ قمة الهرم السياسي والاجتماعي، في سلم اجتماعي مفتوح قائم على المساواة في الفرص وعلى أن «قيمة المرء ما يحسن».

ز ـ السماحة الفكرية والاجتماعية وتتجلى بصفة خاصة في الابتعاد عن التزمت وضيق الصدر بالآخرين وبآرائهم، وبالتعامل معهم بالحسنى، وطيب النفس، والتحلي بفضيلة العفو عند المقدرة. وجاء في القرآن الكريم ﴿ولا تجادلُوا أهل الكِتَابِ إلاّ بالتي هي أحسن ﴾ (العنكبوت ـ الآية 46)، ﴿ أُدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ (النحل ـ الآية 125)، ﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾ (فصلت ـ الآية 34)، ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك من عزم الأمور﴾ (الشورى ـ 43) ﴿خُذِ العَفْوَ وأمُرْ بالعُرْفِ ﴾(الأعراف ـ 199)، ﴿الذين ينفقون في السراء والضّراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس ﴾ (آل عمران ـ الآية 134)، ﴿ادفع بالتي هي أحسن السيئة ﴾ (المؤمنون ـ الآية 97).

ح ـ المسؤولية عن العمل : ﴿كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ (المدثر ـ الآية 38)، ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (فاطر ـ الآية 18 ، الأنعام ـ الآية 164، الإسراء ـ الآية 15 ، الزمر ـ الآية 7) و ﴿أن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ (النجم ـ الآية 39).

ثانيا ـ من الناحية الاجتماعية

أ ـ احترام الأسرة واعتبارها نواة البناء الاجتماعي : يتجلى ذلك في عناية الإسلام بالقضايا المتعلقة بها سواء رعاية الوالدين أو التراحم بين ذوي القربى أو قضايا الإرث وتقسيمه أو قضايا الزواج وصون حقوق المرأة. ولهذا لم يكن غريبا أن تنجو أكثر المجتمعات العربية من آفة هذا العصر التي أوشكت أن تقوض المجتمعات البالغة التقدم : وهي ظاهرة تصدع الأسرة وضياع الودّ بين أفرادها.

ب ـ إيثار المروءة والعفو، فهو الأساس في العلاقات الاجتماعية، فرغم أن الإسلام قد شرع العقوبات فإنه قد اعتبر أن العفو التجاوز أفضل ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ (البقرة ـ الآية 237) ﴿وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم ﴾ (التغابن ـ الآية 14) ، بل لقد عرف المجتمع العرّبي ظاهرة الفتوة باعتبارها مرتبة عليا من مراتب الفضل وقرر لها أن تقوم على خصال المروءة والإيثار والعفو والسخاء.

ج ـ التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية ونبذ الأنانية الفردية بوصفها رذيلة من الرذائل وذلك بما أمر الإسلام من الصدقات والزكاة وتخصيصها ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ﴾ (التوبة ـ الآية 60) ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ (الذاريات ـ الآية 19) وبما كانت تقيمه الدول الإسلامية من المشافي والبيمارستانات وإحياء موات الأرض ومبدأ : من أين لك ذلك؟ ومؤسسة الوقف والأحباس التي امتدت أياديها إلى التعليم وخدمات المساجد وإلى الجهاد في سبيل الله وإلى المشافي والجسور والينابيع وإلى تحرير الرقيق والغارمين وإلى مرضى الحيوان.

د ـ العدل الاجتماعي بتحريم استغلال الإنسان بالمال أو بالجهد وإبقاء التعليم مجانيا مفتوحا للجميع من خلال المساجد والمدارس. والناس شركاء في ثلاث : الماء والكلإ والنار.

هـ المسؤولية الاجتماعية العامة للجماعة من خلال تنظيم الحرف (الأصناف)

وبخاصة من خلال وظيفة الحسبة المسؤولة عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في المجتمع والتي تشمل فيما تشمله مراقبة الأسواق والموازين والمكاييل والمخابز والمعاصر والصباغة والدباغة والمراكب والصيد ومنع الغش ورقابة المدارس والتجاوز على الطرق ونظافتها ومراقبة الأبنية والرفق بالحيوان والسهر على عدل القضاة والشهود ومجالس الحكم وتنفيذ الأحكام والرقابة على الأمراء والولاة وتنفيذ أحكام الوقف ورقابة المؤذنين والقَومة والوعاظ والأطباء والصيادلة والعطارين ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار والحفاظ على الآداب العامة.

ثالثا ـ من الناحية الاقتصادية

أ ـ تقديس العمل النافع والإنتاج فهما قيمتان أساسيتان في الإسلام مبدأ وتطبيقا، فالعمل شرط الرزق : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ (الملك ـ الآية 15) ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون ﴾ (يس ـ الآيات 33، 34، 35) ﴿وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى ﴾ (النجم ـ الآية 39). وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل العمل بمرتبة الجهاد. والإمام ابن حنبل أمر بأن يلزم الناس السوق، والإمام الغزالي جعل الكسب واجبا على كل شخص في الدنيا لا يعفى منه إلاّ زاهد أو مجاهد أو عالم أومشتغل بمصالح المستقبل. وجْعل الأسواق موائد الله من أتاها أصاب منها. وابن تيمية جعل العمل واجبا دينيا ودنيويا، وإخوان الصفا قالوا بضرورة الصانع للمجتمع، ودعوا إلى تعلم الصناعات واتقانها. وابن خلدون جعل أساس القيمة في المجتمع القدرة على العمل والكسب.

ب ـ الاستثمار الإنتاجي ومنع الاكتناز والاحتكار فالكون مسخر للإنسان يستثمره ﴿ألم تروا أن الله سخّر لكم ما في السموات وما في الأرض ﴾ (لقمان ـ الآية 20) ﴿وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار

وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار ﴾ (ابراهيم - الآيتان 32 - 33) ﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا ﴾ (النحل - الآية 14) واستثمار المال يكون في الدرجة الأولى لتوفير الاحتياجات الأساسية للإنسان كالطعام والكساء والمواد المساعدة (ورق، تعدين، زجاج، فخار) وأدوات الحرب والنقل.

ج - مسؤولية الدولة عن أعمال النفع العام والمصلحة العامة كقنوات الري والأسوار والخانات والجسور والينابيع وقلاع الدفع والخدمات ذات الصفة الاجتماعية كالطرق والمشافي والأوقاف.

د - إن الثروات العامة ملك الأمة، والدولة إنما تديرها لمصلحة الجميع (كالمناجم والغابات) ومن حقها في حالات العسرة والضرورات (كالمجاعات والنكبات) مصادرة الحاجات الأساسية لمنع احتكارها أو استغلالها.

رابعا - من الناحية الفكرية الثقافية

أ - رفض الأمية وتكريم العلم طلبا وحملا ونشرا وتراثا. فإذا كانت كلمة ﴿اقرأ﴾ أول أوامر القرآن الكريم فإن العلم واجب إسلامي : ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (الزمر - الآية 9). وقد كان من ميزات عهد الرسالة طلب العلم، ومن ميزات المجتمع المسلم فيما بعد أنه مجتمع متعلم انتشر فيه العلماء وتكاثرت فيه المدارس حتى أضحى التراث العربي الإسلامي يضم ملايين الكتب.

ب - الدعوة للإبداع والتفكير في آلاء الله وفي الطبيعة وأسرارها وفي الذات الإنسانية خلقا وسلوكا ﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ (الذاريات - الآية 21) ﴿ أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ (الأعراف - الآية 185) ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ (البقرة - الآية

164) ﴿ قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ (العنكبوت ـ الآية 20).

ج ـ البحث عن المعرفة والحكمة من أي وعاء خرجت. وقد برهن المجتمع العربي الإسلامي عمليا عن ذلك بما مزج من مختلف الثقافات وما أخذ من ثقافة اليونان وفارس والهند وغيرها بجانب الثقافة العربية الإسلامية وبما أقام نتيجة لذلك من ثقافة عالمية أضاءت سبيل البشرية على مدى قرون عديدة وما زالت بمخزونها المعرفي والروحي قادرة على إمداده بالإشعاع الكوني الفياض.

القسم الثاني

خطة الثقافة العربية

1 ـ مبرّرات الخطة

تنتاب العالم في هذه الفترة من أواخر القرن العشرين، موجة من التحولات جعلت حياة المجتمعات كلها مختلفة حتى في الجذور عما كانت عليه في العصور السابقة. وهذه التحولات تشكل في حد ذاتها ثورة ثقافية خطيرة، كما تفرض مجموعة من التحديات الثقافية لكل أمم الأرض. وهي تشكل بالنسبة إلى الأمم العريقة ذات التراث الثقافي الوطيد كالعرب تحديات أكثر قسوة وخطرا. وإذا كان الغرب يواجه أزمة ثقافة في هذا العصر فهي أزمة تختلف عما تواجه الشعوب الأخرى ومن بينهم العرب. قد تكون أزمة الثقافة في الغرب ناشئة عن اختلال التوازن بين القيم الأخلاقية والاجتماعية وبين المعطيات التقنية، وقد تكون ناشئة عن الإفراط في نمو الثقافة الاستهلاكية، أو عن كليهما معا. أما أزمة الثقافة في المجتمعات النامية فتتجلى في تخلف البنى الحضارية عن معطيات العصر، وقصورها عن التلاؤم المناسب معها، وفي عجز وسائلها في الدفاع عن ذاتها تجاه أخطار القوى الخارجية من مختلف الأنواع.

إن حضارة العصر الحاضر، وبالتالي ثقافته، مختلفتان نوعيا عن الحضارات الإنسانية السابقة وثقافتها، وإن كانتا تعتمدان في الأسس عليها، وهكذا فمجتمع الغد الآتي مليء بالمتغيرات والتحديات التي تقوم على انقلابين اثنين :

أ ـ الانفجار المعرفي : الذي أتى للعالم بكتل هائلة من المعارف مختلفة في الكم وفي النوع عن معارف ما قبل القرن العشرين، وهي في ازدياد مستمر وتنوع هائل وتعقد لا ينقطع، على الشكل الذي يكاد يستحيل معه استيعابها وملاحقة أبعادها ولو بأقصى الجهد.

ب ـ الثورة التقنية وقد فرضت على العالم وسائل وعلاقات جديدة وطرقا في العمل لم تعرفها البشرية من قبل، وهي تتوسع وتتعمق عبر التقنيات القديمة. وقد تجاوزتها، وأحدثت فجوة هائلة السعة بين منجزات التقنية الحديثة، وبين التقانات التقليدية العريقة،

نجم عن هذين الانقلابين انقلاب ثالث قد يكون أشد خطرا على الثقافة العربية وهو ثورة الاتصال والمعلومات التي فرضت في أجواء الثقافة العالمية السرعة البالغة ، وسعة المعلومات وتشابكها، وإلغاء الأبعاد وترابطها. وهذه الثورة وضعت المستقبل في يد الثقافات الأقوى المالكة لوسائل الاتصال.

إن هذا كله أوجد ما يمكن أن يسمى بصدمة المستقبل. والثقافة العربية مرغمة على مواجهة كل ذلك والتعامل معه، إن شاءت البقاء.

إن من آثار هذه الصدمة بالنسبة إلى الثقافة العربية لا مواجهة تحديات بالغة فحسب، ولكن مواجهة أخطار تمس الكيان العميق للأمة، لأنها نوع من الهيمنة الثقافية والتبعية الفكرية للأقوى، ولما كانت البلاد العربية لم تملك بعد أسرار هذه الثورات المعرفية والتقنية والاتصالية فإن هذا يزيد في قطع صلتها بالعصر كما يزيد في قيام حالات عقد النقص والاغتراب والإحباط والإحساس بالدّونية أمام هذه الثورات وأصحابها. ويؤدي بالتالي إلى المزيد من التبعية حتى ولو لم نشأ ذلك أو لم نقبله. وهذا كله يدفع إلى ما يجب أن نسميه بالبحث عن الأمن الثقافي. لأن ترك الأمر للظروف يشكل تهديدا للذاتية الثقافية العربية، وللهوية الحضارية العربية، ومن أخطار هذا التهديد :

أ ـ الصراع مع القوى الثقافية العالمية المسيطرة (وخاصة منها الدول المتقدمة) التي تمتد في المساحة المكانية والبشرية والمؤسسية بحجم القارات كلها، إنها تقود العالم برغمه وتتركه يلهث وراءها. وهذه التبعية المفروضة على الثقافات الأخرى لا تلغي قيمتها التراثية فقط، ولكن تفكك بناها التكوينية وتهدد بانحلالها بالإضافة الى ما تفرضه من إهمال للتراث الثقافي من روحي ومادي، ومن تخل عن الإبداع الذاتي.

ب ـ فرض قيم الاستهلاك وتحويل المجتمعات النامية ومنها البلاد العربية إلى مجرد أفواه وعقول مستهلكة لا منتجة ومنفعلة لا فاعلة. وتنميط الحياة الثقافية بحيث تتحول الحضارات الأخرى إلى حضارات هامشية متخلّفة، وما كان ممكنا للحضارة التكنولوجية الحديثة أن تكون بهذه القوى لولا ما تفرضه من قيم الاستهلاك على الحضارات الأخرى.

ج ـ فرض النموذج الثقافي التقني المتقدم الواحد. وهذا يسلب الهوية العربية مقوماتها، ويوقف الذاتية الثقافية عن الإبداع والتطور وينتهي بالتالي إلى تدميرها. ذلك أن ثقافة المجتمعات المتقدمة تفرض نوعا من الحصار التدريجي على جميع النشاطات البشرية يعزز كل ما يطابقها ويقبل التنميط، ويدمر كل ما يخالفها أو يقاومها، سواء كان نهجا من المعرفة أو قيمة من القيم الخلقية أو الجمالية، وذلك يعني إلغاء التنوع والتعدد الثقافي البشري، وهو أثمن ثروات الإنسانية.

د ـ تفكك البنية الاجتماعية وتدهورها، لتنسجم مع التبعية الجديدة المفروضة وتنتظم معها.

وتزداد الأخطار تحديا وأثرا بسبب ما ينتاب الكيان العربي نفسه من عوامل الضعف ومن ذلك :

أ ـ الأمية التي توقف الكثير من العمل الثقافي، وتنقص إنسانية الإنسان. وإن كانت الأمية في حد ذاتها ليست بمانع من الثقافة إبداعا وإستفادة، إلا أنها بكل تأكيد تحدُّ من آفاقها وإمكانها، وتقلص من ينابيعها.

ب ـ فقر بعض الأقطار العربية في المال أو في الخبرات أو في الخطط أو في الوسائل.

ج ـ عدم تطابق برامج التربية والتعليم في كثير من الحالات مع حاجات المجتمع العربي وتطورات العصر.

د ـ نقص الحريات، فالديمقراطية الثقافية أساس الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وعدم المشاركة الشعبية في وضع السياسة الثقافية وفي تنفيذها يباعد ما بين منابع الثقافة وبين المستفيدين منها.

هـ عدم شمولية السياسات الثقافية أو قصورها عن التطبيق الشامل (من مثل الاهتمام بقطاعات محددة أو بطبقات أو فئات عمرية أو مناطق جغرافية أو جماعات عرقية معينة).

و ـ ضعف الصناعات الثقافية مما يؤثر في الإنتاج الثقافي ويتركه رهينة أصحاب هذه الصناعات.

ز ـ سيادة الإعلام الترفيهي السطحي.

ح ـ نجم عن ذلك كله أن مبادىء أساسية كالوحدة العربية، والارتباط بالأرض، والحرية، والنضال للأفضل، قد أصبحت موضع تشكك أو إهمال من جمهرة غير قليلة من المثقفين. والمبادىء لا تقوم ولا تعيش دون وجود من يحملونها ويدافعون عنها.

يضاف إلى هذا وذاك عوامل تتصل بالسياسات الثقافية العربية ومنها :

أ ـ متابعة السياسات الإقليمية في كثير من التشريعات والمشاريع والأعمال الثقافية وما يتصل بها من أمور اقتصادية واجتماعية.

ب ـ ضعف التخطيط الثقافي قطريا وقوميا، مع قلة الاستشراف للمستقبل وآفاقه.

ج ـ حاجة الوطن العربي إلى التنمية وبخاصة التنمية الثقافية التي هي أساس كل تنمية.

د ـ ضعف الاهتمام بالتواصل الثقافي في النطاق العربي.

هـ إهمال الشأن الثقافي العالمي ولا سيما في ارتباطه بالواقع العربي وعن ذلك ينجرّ إهمال البحث عن إشعاع الثقافة العربية على الثقافات العالمية الأخرى.

إن هذا كله من أخطار خارجية وأدواء داخلية، يفرض إعادة النظر في الوضع الثقافي العربي كله لتحديثه، وإعطائه الحركية الحيوية اللازمة، وجعله في مستوى المعطيات العالمية المتطورة، وهي أمور ليست بالهينة وتقتضي النضال والجهد والعمل الطويل لتحقيقها.

وهذا كله هو ما يمكن أن نسميه بصدمة الحداثة.

إن المسيرة مع صدمتي المستقبل والحداثة، والمواءمة بينهما، في سبيل تنمية ثقافية رشيدة ناجحة، لا يكون إلا من خلال خطة ثقافية شاملة تدرك الواقع العربي والعالمي

وتوظف كل القوى، وتستخدم كل الوسائل والبرامج للخروج بالثقافة العربية من المأزق الذي توشك أن تنساق إليه.

هكذا يأتي في الدرجة الأولى من الاهتمام وضع خطة ثقافية شاملة تستهدف الجواب عن السؤالين التاليين :

أ ـ أي إنسان عربي نريد في المستقبل؟ وبالتالي أي مجتمع نريد؟

ب ـ ما الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك المجتمع؟

وإذا كان الجواب عن السؤال الأول هو إعداد الإنسان العربي العصري المبدع وإعداد المجتمع الموحد، المتحرر من الأمية، الحر الحركي المنتج، فإن هذا الجواب يحدد أهداف الخطة كما يحدد الوسائل والسبل لتنفيذها.

إن الخطة الثقافية المطلوبة ليست مجرد تجميع للسياسات الثقافية ولكنها عملية تركيبية مبدعة تتجاوز التجميع إلى قيام تركيب فكري جديد مستقبلي وليست الخطة إلى هذا مجرد أفكار عامة وإنما يراد لها أن تكون الإطار المرجعي، والدستور القومي للسياسات الثقافية العربية ضمن تنوعاتها الإقليمية، وأن تكون مجال عمل كلي شامل بوصف البلاد العربية وحدة ثقافية وكيانا حضاريا متميزا.

إن حاجات الوطن العربي وتحديات العصر تفترض أن تتجاوب الخطة مع الحاجات والسمات التالية :

أ ـ أن تكون خطة وحدوية، فوحدة الثقافة العربية هي المنطلق في الخطة وهي المآل، لا لأنها تحقيق لواقع قائم فقط وتعميق له، ولكن لأنها أيضا مبرر وضع الخطة نفسها ولأنها هدفها ومقياس برامجها ولأن الثقافة في النهاية هي حصن الدفاع الأخير عن كيان الأمة ووجودها.

ب ـ أن تكون ذات منظور مستقبلي، وإن المستقبل حتى القريب منه مختلف عن الماضي في سماته وقد يكون في بعض نواحيه مختلفا جذريا عنه.

جـ أن تكون شاملة لجميع قطاعات الحياة الثقافية بشكل متوازن متجاوب مع حاجات الحياة.

د ـ أن تكون قفزة نوعية. فإن الحاجة ماسة إلى استشراف أفق ثقافي جديد يتفق مع معطيات العصر المقبل.

هـ أن تكون مرتبطة بقطاعات الحياة الأخرى، فالعلاقة متبادلة بين الثقافة وبين تلك القطاعات، والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية تعتمد على التنمية الثقافية، كما أن التنمية عامة تنطلق من الثقافة وإليها في النتيجة تعود.

و ـ أن تكون نابعة من الذاتية الثقافية العربية، بمعنى أن تكون ثلاثية الأبعاد : مرتبطة بالتراث مستندة إلى إمكان الحاضر، متطلعة إلى طموحات المستقبل.

ز ـ أن تكون مرتبطة بالعالم، فالانكماش الحضاري في العصر الحديث عملية انتحار كالتبعية الثقافية سواء بسواء. والحوار على مستوى الندية والاحترام والتساوي هو طريق الإغناء والثراء الثقافي.

إن الخطة الثقافية لا يمكن أن توضع من حيث المبدأ إلا بعد معرفة واضحة لثلاثة عوامل:

أ ـ حاجات الأمة الثقافية في دقائقها وتنوعها وتناقضها، وصياغتها في أهداف عامة.

ب ـ التقويم الصحيح للوضع الثقافي الحقيقي في المجتمعات العربية بهدف تصحيح مساراتها واستكمال بناها.

ج ـ تنظيم أولويات العمل في مشاريع متوالية ومراحل زمنية ووسائل محددة. وهذا كله يستتبع :

1 ـ وضع السياسات القطاعية أو الخاصة المعبرة عن الأهداف.

2 ـ إعداد الطرق والوسائل الممكنة (أي العمل التقني وبرامجه) لتحقيق الأهداف.

3 ـ برمجة مدى تدخل السلطات العامة والقطاعات الخاصة والفردية، فلا مندوحة من مشاركة المجتمع نفسه مع السلطات في التنمية الثقافية لأنه هو منبع الايداع الثقافي وفيه يصب هذا الايداع وإليه يعود.

4 ـ تأمين الموارد المادية والبشرية اللازمة.

5 ـ إيجاد سلطة أو قيادة مركزية تستطيع تخطيط التنفيذ والأمر به والإشراف على إنجازه.

6 ـ إيجاد الأجهزة اللازمة (من مرافق وقوى بشرية) ولو بشكل تدريجي للعمل مع توافر اللامركزية في الاختيارات والبدائل.

7 ـ متابعة مستمرة للتنفيذ ولتحسين الأداء.

8 ـ التنسيق المستمر مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية.

ولقد ندرك مدى الخطورة والمجازفة في وضع خطة ثقافية شاملة لأوضاع تنموية عربية شديدة التغير، وشديدة التأثر بالتيارات الغربية، وبآثار الاستعمار وبتأثير التكنولوجيا الحديثة، إن التوازنات السابقة التي كانت سائدة حتى الحرب العالمية الثانية في المجتمعات العربية (توازن الأسرة، السهولة الاجتماعية في العلاقات، الصناعة التقليدية، الرضى بالإنتاج الذاتي، محدودية الاستهلاك. . .) كل هذه التوازنات قد تزعزعت، وفقدت بناها الأساسية لمصلحة معايير وأهداف أخرى مختلفة. وإن المجتمع العربي هو حاليا في حالة تحول كامل في البنى التكوينية، ومع ذلك فإننا سنحاول من خلال التحولات المختلفة أن نتبين الطريق بتأكيد المبادىء الموجهة، وتخير الوسائل، وإقامة شبكة من المؤسسات الرسمية والشعبية، ومن التشريعات والأجهزة الإدارية، ومراكز التأهيل، وأنظمة التمويل، تتناسب مع شأن الثقافة في بناء الأمة حسب معطيات العصر والمستقبل.

أما أن الخطة ستكون أخيرا شمولية فذلك يعني أمرين معا :

الأمر الأول : إن الخطة لم توضع لقطر واحد من الأقطار العربية، ولكن وضعت لها جميعا. إن ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى إيماننا بأن الثقافة العربية واحدة، وأنها ركن من أركان التوحيد بين قلوب العرب وأفكارهم ، وأنها النسيج الذي يجمعهم في كتلة قومية واحدة يوجههم نحو مستقبل واحد.

وبالرغم مما في التصدّي لمثل هذه المهمة من صعوبات فينبغي أن تكون الخطة قادرة على الصمود، ممكنة التطبيق في مختلف الأقطار، قائمة على الاستعداد الذاتي وعلى المرونة بحيث يمكن ملاءمتها مع مختلف الحالات قدر الإمكان.

لا يعني ذلك أن اختلاف ظروف هذه الأقطار قد تحمل الخطة على أن تكون خطة «الحد الأدنى» المشترك، ولكنه يعني أنها تريد أن تكون خطة «الحد الأعلى» المشترك، فالمفترض هو حسن النيات، والرغبة الصادقة في العمل العربي، وفي النهوض بالأمة بجهد عربي متعاون منسق موحد حتى تتحول الخطة إلى حلقة وصل في العمل العربي المشترك بحيث يصبح تبنيها بعد تزكيتها التزاما مبدئيا وإجرائيا بها ويصبح نصّها ميثاقا جديدا للعمل الثقافي العربي الموحّد.

إن اللحظات الراهنة من الواقع العربي هي أفضل المحطات التاريخية لتأسيس هذه الخطة وتحويلها إلى عقد ثقافي عربي بعد أن هبت رياح التشكيك بمقومات الوحدة القومية الجامعة بين أبناء الأمة العربية.

إن ظواهر العجز والسلبية وعوامل الإحباط والتثبيط وألوان التمزق والإقليمية الضيقة والشعوبية هي أزمات عابرة، وليست سمات ثابتة، ولا ينبغي لها أن تحجب الرؤية الصحيحة الواضحة لأهداف الأمة بأي شكل، بل إنها تفترض الوقوف لها بحزم، وبخطة علمية، تحقق التجاوز.

الأمر الثاني : أن الشمولية تعني جميع ميادين الثقافة أي أن الخطة تحاول تغطية جوانب الثقافة كافة على سعتها، فالخطة ليست عملا وقتيا ولكنها «استراتيجية» بعيدة المدى، بمعنى أنها أهداف ومجموعة من الطرائق الموصلة إلى تلك الأهداف يتعين إنجازها منذ الالتزام بها.

ونحن نعرف أن بعض البلاد العربية أوفر إمكانا من بعضها الآخر فهي تستطيع الأخذ بالحد الأقصى من الخطة، وغيرها تستطيع الاختيار في البدائل المرحلية والخطة لا تقوم على ترابط إقصائي بين جوانبها بحيث لا يتحقق قسم إلاّ إذا تحقق بالضرورة أي قسم آخر. إن ميزة الميادين الثقافية أنها متوازية على ترابطها، وأنها تسمح بمسيرة بعضها دون عائق من بعضها الآخر.

ذلك لا ينفي كون الميادين الثقافية في القطر العربي الواحد وبين الأقطار العربية نفسها تتكامل فيما بينها، ويؤثر بعضها في بعض. وتستلزم اهتماما متساويا لتنميتها وتمكينها من العطاء والتفتح، ومن المسلم به أن وجود معوقات في وجه التنمية الثقافية في قطر عربي يؤدي إلى خلل في التواصل الثقافي بين البلاد العربية، ولكن لما كانت

بعض البلاد العربية أكثر نماء من بعضها الآخر، أو أكثر سكانا أو أبعد خبرة ثقافية، فإن ما يفترض فيها من الزيادة، ومن التعاون، ومن التنسيق (وكلها من الأسس التي تقوم عليها الخطة) يجعل تعميم التجارب والخبرات وتطبيقها قوميا أمرا ممكنا في مختلف الأحوال.

إن خطة التنمية الثقافية الشاملة لا تكون واقعية قابلة للتطبيق إن لم تكن نابعة من احتياجات المجتمع العربي الحقيقية، مع مراعاة الظروف المحلية لكل قطر في إطار وحدة الوطن العربي، تحقيقا لقومية الثقافة، ويتطلب ذلك إجراء استبانة علمية وافية لواقع الثقافة العربية القائم في مختلف الأقطار العربية ولنوعية حاجاتها، وتبين المطلوب والممكن والمستحيل في ذلك الواقع. وقد عملت اللجنة للحصول على هذه الاستبانة لاتخاذها مؤشرا للخطة والعمل، ودرست حدودها وإحصاءاتها ومدلولاتها قدر الطاقة، ولا شك أن اختيار الأعمال الثقافية الملائمة في كل قطر هو الطريق إلى التنمية الثقافية الواقعية وهذا يعني نقل خطط ثقافية عن أقطار أجنبية مغايرة في ظروفها للمجتمع العربي.

2 ـ أهداف الخطة

ضمن معطيات العصر، وفي إطار الفيض من خطط التنمية التي تستهدف تأهيل الإنسان للغد، والمستقبل، أصبح من بديهيات العصر التخطيط لكل عمل مستقبلي أي التفكير المسبق في هدفه وطرائق تنفيذه وميزانيته ووسائله. كما أصبح من الحتمي وضع الخطط للتنمية الثقافية، فلم يعد مقبولا أن تسير هذه التنمية يوما بعد يوم حسب السياسات المحلية أو الوقتية أو الإقليمية المتضاربة، ولم يعد مقبولا، في الوقت الحاضر، أن توضع القضية الثقافية في المركز الأخير من الاهتمام سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ، أو أن توضع التنمية الثقافية في معزل عن خطط التنمية الأخرى. وإذا كانت الحال حتى الآن كذلك فلا يجوز أن يستمر هذا الوضع، ولا بد من نقل الثقافة من مراكز الاهتمام الثانوية الى المراكز الأولى، لأن الثقافة هي الاقتصاد الآخر لكل أمة، لكل شعب، ولأن القوى الثقافية عديلة القوى الاقتصادية ومكملتها في القوة والأثر والإنتاج، ولأن تنمية الخبرات الإنسانية هي الأصل في كل عمل تنموي، وفي كل مردود للتنمية.

على أن وضع الخطة يقتضي تصورا واضحا لإطارها الفكري وتحديد للأهداف والطرائق المؤدية الى دعم تمسك المجتمع العربي بعقيدته، وقيم تراثه، وإلى تشديد إيمانه بقدراته الذاتية الايداعية، وزيادة تجاوبه مع المعطيات الحضارية القائمة وتطوراتها، وتوسيع فاعليته ضمن إطارها، وتعميق الحوار بين الثقافة العربية والثقافات العالمية الأخرى.

إن الدعائم التي تقوم عليها الثقافة العربية وتقوم عليها بالتالي كل خطة لتنميتها إنما تستند إلى :

- الايمان بالقيم الروحية والفكرية التي أتى بها الإسلام.

- الايمان بقيمة الانسان وقدراته، وبأن اطلاق طاقاته المبدعة من شأنه إغناء البشرية بقيم الخير والحق والجمال.

- التسليم بأن الثقافة هي تأكيد لإنسانية الانسان ولإبراز هويته المميزة، وهي عامل توحيد بين أبناء الشعب الواحد، وعامل أساسي في تغيير المجتمع ورسم طموحاته، وعامل سلام وتفاهم بين مختلف الشعوب.

- ونتيجة لهذا فإن أهداف الخطة الشاملة للثقافة العربية إنما تنبع من هذه الاسس وتعود في النتيجة لتصب فيها. وهي وإن تعددت فإنها مترابطة فيما بينها الترابط العضوي المتكامل والمتساند. وهذه الأهداف هي الصورة الأخرى للقضايا المحورية التي تشغل المجتمع العربي، وتحدد مصيره، ويمكن أن نحددها في النقاط التالية :

أ - إغناء شخصية المواطن العربي وتأكيد وعيه بعقيدته وبذاته وبحريته وكرامته، وقدرته على مواكبة التطور الانساني المعاصر، والمشاركة الفعالة فيه. إن الإنسان يأخذ من الثقافة ويفيد منها بقدر غناه الداخلي بعناصرها، ويعطي منها بقدر قواه الايداعية. وهذان الأخذ والعطاء هما أساس الحيوية الثقافية للأمة.

ب - تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصفها ركن البناء الحضاري، فالثقافة ليست كيانا مغلقا على ذاته بل هي تفاعل دائم مع ما يحيط بها. والعلاقة بين الثقافة والاجتماع والاقتصاد تجعل الثقافة مؤثرة في

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، متأثرة بها، في دورة متصلة من التوالج.

ج ـ إبراز الهوية الحضارية العربية الإسلامية وتنميتها والمحافظة عليها بوصف الثقافة مستودع الأصالة. فالتراث الثقافي العربي الإسلامي كنز واسع من الخبرات والقيم والعطاء الحضاري والمادي والمعنوي المكتوب والشفوي، كما أنه الأساس الذي تقوم عليه الهوية الثقافية للأمة، والجذرالذي يغذي طاقاتها الابداعية، وثقتها بنفسها، ويلهم تطورات المستقبل. إن الشخصية الاساسية للأمة إنما تكمن خطوطها وترتسم في التراث الذي يجب أن يكون واقعا متفاعلا لا ماضيا متحجرا، وقوة دفع لا قوة جذب، ومصدر ثقة لا نموذج تقليد.

د ـ تأكيد الوحدة بين أقاليم الوطن العربي وزيادة أواصرها. فالثقافة العربية هي النسيج المكون لرابطة التآخي بين العرب، وهي السند المرجعي فيها ولولاها دينا ولغة وتاريخا وآمالا لكان الوطن العربي أجزاء متفرقة وكان له مصير آخر.

هـ ـ التحرر القومي بوصف الثقافة عنصر مقاومة للتبعية والاستلاب والتشويه، بقدر ما هي عنصر بناء وإبداع وتأكيد للهوية، فالكوارث التي أخذت تنهال على الأمة العربية وبخاصة في العقود الأخيرة مع الغزو الصهيوني جعلت من الثقافة الحصن الأخير للدفاع، وجعلت الأمن الثقافي بين الأولويات الأساسية في الاهتمام.

و ـ تنمية التماسك الحضاري قوميا وإنسانيا بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء وسبيل تعاون مع مختلف الثقافات العالمية. وما من أمة تستطيع العيش في هذا العصر في عزلة حضارية. والأخذ والعطاء هما سمة هذا العصر الحديث وقانونه أكثر من أي عصر مضى، لاتساع وسائلهما وقيام الحاجة إليهما.

ز ـ ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية من حيث هي ثقافة قومية وإنسانية تستند إلى أصول الأمة العربية وتراثها وتستوعب في نفس الوقت تيارات العصر وتدرك آفاقه وتشارك مشاركة إيجابية متفتحة أخذا وعطاء في تقدم الحضارة العالمية.

ح ـ تكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربي وتهيئته للوعي بتراثه والانتماء الى أمته وقيمها الأصيلة وإعداده لمعاشرة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة وصقل فكْره ووجدانه ليكون قوة فعّالة في التقدم الحضاري لوطنه.

ط ـ تحقيق الديمقراطية الثقافية بالوسائل التي تكفل رسوخها وتجعلها عقدا مبروما بين كل شرائح المجتمع العربي وأصحاب القرار فيه.

3 ـ المبادىء الأساسية

تقوم الخطة الشاملة للثقافة العربية على جملة مبادىء هي كالأسس لها والأركان، وهي تظل ـ مع تشعبها وشمولها مناحيَ شتى من الحياة ـ متلازمة تشكل الإطار الفكري للخطة.

ومن أهم هذه المبادىء :

1 ـ أن الثقافة هي من إبداع الشعب الذي ترتبط به وتعود إليه، وحياة الشعب هي المنبع الأساسي لكل إبداع ثقافي ولكل استمتاع وهي تستمد قوتها وإبداعها وتطورها المستمر من الحياة النابضة بالحيوية للمبدعين فيها. كما تستمدها من إدراك المستفيدين والمتمتعين بها. وكلما زاد التجاوب بين الطرفين عمقا وسعة وتفاعلا كان ذلك من دلائل الأصالة، والارتباط بالثروة الثقافية، وبالهوية الثقافية وبنموها وتجددها.

2 ـ إن الثقافة هي ما يميز أمة من غيرها، لذا فإن تنمية الثقافة العربية تنميةً تميز أبناءها والعاملين عليها وتعطيها دورها الخاص في النشاط القومي والإنساني لهو أحد المبادىء التي تقوم عليها الخطة.

3 ـ حق الانسان في اكتساب الثقافة، وفي حرية التعبير عنها، والتمتع بها. وهذا يعني تفتيح الآفاق أمام المبدعين، والالتزام بنشر إنتاجهم للجماهير الواسعة، فلا منّة في العملية الأولى ولا تكرم المتفضل في الثانية.

4 ـ إن عملية التخطيط التنموي عملية متكاملة شاملة، وهذا يعني أن الثقافة بعد أساسي من أبعاد التنمية، وعلى علاقة تأثير متبادل وعضوي مع نواحي التنمية الأخرى. ولا يتم تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية إلا بالاستناد الى تخطيط ثقافي جذري يحدد طرق العمل ووسائله، كما يحدد الأهداف المستقبلية للأمة.

5 ـ إن التراث الحضاري الإسلامي هو الركن الأساسي في تكوين الثقافة العربية والنبع الأصيل فيها عقيدة وقيما وتشريعا، وهو الذي يميزها من الثقافات الانسانية الأخرى وإذا كان تراث الإسلام هو أهم ما تمخضت عنه العبقرية العربية فالإسلام بدوره قد منح العروبة وجهها الخاص بين الثقافات الأخرى، ومكنها من العطاء، ومن العالمية في السمات.

6 ـ إن الصلة بين اللغة العربية والفكر الإسلامي تفوق كل صلة بين أية لغة وأي تفكير تعبر عنه تلك اللغة. ذلك أن الجزء الأساسي في الدين الإسلامي لا يقع سليما دينيا إلا إذا أُدِّيَ باللغة العربية. وفي مقدمة ذلك العبادات والقرآن الذي أنزل بلسان عربي مبين. وهكذا فإن الفكر الإسلامي هو المقوّم الأساس في معمار الثقافة العربية واكتمال صرحها. وقد أثر في كل اتجاهاتها الفكرية من الفلسفة إلى الطب إلى الفلك وفي ألوانها الفنية من العمارة إلى الزخرفة، فضلا عن أنواعها الأدبية وتياراتها النقدية التي ما كان لنظريتها أن تتأسس وأن تستقيم ثم تصمد لتيارات التاريخ لولا استنادها إلى نظرية الإعجاز المرتبطة بمعجزة النص الكريم.

وتراث الإسلام، وإن كان تراثا مشتركا لعدد من الشعوب الإسلامية، فإنه في الدرجة الأولى تراث عربي مشترك لكل من آمن به، أو أسهم فيه، أو تبناه من أبناء العروبة أيا كان أصله أو انتماؤه الديني أو تعبيره اللغوي المحلي.

7 ـ ديمقراطية الثقافة، تعني الحق الإنساني في المشاركة الفردية والجماهيرية الواسعة على السواء، في مجالي إنتاج الثقافة والإفادة منها، باعتبار أنها إمكان في الإبداع مفتوح للجميع، وغذاء مباح للجميع. وفي تراث المجتمع العربي وتقاليده ما يؤكد حرصه على أن تكون الثقافة جهدا يقوم على المشاركة الجماعية، في مجالي انتاجها، والإفادة منها ولا يكفي إيصال الانتاج الثقافي إلى المواطنين، بل من الخير تمكينهم من إبداء رأيهم فيما يقدم إليهم منه، إغناء للثقافة ذاتها.

إن ديمقـراطية الثـقـافة شـرط أسـاسي من شروطـها سـواء في الإبداع الذي لا تضمنه إلا الحرية الكاملة في التعبير، أم في الاستمتاع الذي تتساوى فيه فرص التمتع بالثـقافـة دون تمييـز في العـرق أو الجنس أو اللغـة أو المكانة الاجتـمـاعيـة. غيـر أن ديمقراطية الثقافـة وحريتها تحتملان الكثير من التعـقيد عند التطبيق، لأن رسم الحدود بينهـا وبين القيـود التي لا بد من وجـودها حولهـا، أي الجمع بين مـبدأ الحـرية وبين التقنين لها مشكلة تعترض كل الأنظمة العالمية، وتشكل واحدا من همومها. وما زال تدخل الدولة في الثقافة يساء استغلاله بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر. وإذا كانت أنظمة الـهيمنة الجـماعـية تسيطر علـى المبدعين الثقـافيين بحـجة الحفـاظ على أهداف المجتمع وتيسر للجماهيـر ما ترى أنه يخدم تلك الأهداف، فالأمر في النظم الأخرى قد ينتهي إلى ترك الثقافة للتسلط التـجاري والربح. والوصول إلى الصيغة التي تجمع بين مزايا الحرية والالتزام بالمسـؤولية فيها حفاظا على حق الفرد بين الجـماعة وحقوق الجماعة بين الأفراد هو الرهان الذي يتحدى الثقافة العربية اليوم.

ومن ناحـية أخـرى فـإن ديمقراطيـة الثـقافـة تعني ديمقـراطيـة المجتـمع كله، وتتطلب التفاعل الحر بين مختلف القوى الاجتـماعية، ويظل الأساس هو تشجيع العـملية الإبداعـية وتغـذيتهـا على أوسع نطاق ممكن، وتشجـيع عملـية الانتـفاع بأفضل الأنشطة الثـقافيـة لأكبر عـدد، والمشاركة الجـماهيرية في إتخـاذ القرارات بشأن الحـياة الثقافـية، والتوسع المستـمر دون انقطاع في هذه العمليـات الثلاث، وهذا يتطلب ارتياد سـبل جديدة للديمقراطيـة عن طريق تكافؤ الفرص في مـجال التربية والتعليم والثقافة، واللامركزية في النشاطات الثقافية جغرافيا وإداريا.

ثم إن من العـقبـات في مـجـال ديمقـراطيـة الثـقـافـة مـا يكمن في النزعـة البيروقراطية التي قد تسيطر على العمل الثقافي فـتعزله عن اهتمام الجماهير، كما تكمن في احتكاره.

8 ـ قومية الثقافة : إن قومية الثقافة تعني أن الثقافة العربية واحدة موحّدة، وأن لغتها هي العربيـة، وأن تراثها هو ذلك التراث الـعريق الأصيل الموروث الذي يجـده كل عربي في داخل ذاته بشكل عفـوي. والثقافة تراث قـومي، وإبداعها عطاء قومي بـالإضافة إلى أنه إنسـاني، وقومية الثقافة تـعني أولا العطاء على المستوى القومي كما تعني ثانيا التكامل بين الأقطـار العربـية. فـالتكامل يـسمح بالـتنوع، وتعـدد الألوان الـثـقافـيـة

وتساندها، كما أن التكافل يفتح آفاقا لنقل الخبرات وإغنائها، وللتعاون في البناء الثقافي الموحد.

إن هذا التكافل الهادف إلى تنمية الثروة البشرية العربية، وتكوين القدرة العربية العامة، يتجلى بصفة خاصة في مجالات منها :

ـ مجال حقوق المواطنة القومية وواجباتها كحق الأطفال العرب في التعليم الأساسي وواجب القائمين على أمرهم في توفيره لهم، وكحق الأميين في أبجديتهم، وتمكينهم من الارتقاء الى منزلة القوى الاجتماعية المنتجة، وكل هذا يقتضي مشاركة رأس المال العربي المادي في إعداد الثروة البشرية باستكمال القدرات القطرية العربية على مواجهة استيعاب المستحقين للتعليم.

ـ مجال إعداد القدرات العلمية والفكرية، كتأمين الدراسات العليا وتكوين الباحثين العلميين في إطار قومي لتمكين القدرات العربية الذاتية من التقدم في مجال العلوم والتقنيات، وتدريس التعليم العالي باللغة العربية لأن ذلك يوطّن العلم والتقنية في هذه اللغة تعليما وفهما وإنتاجا وبحثا ويسمح لها بالتطور، ومعالجة الأسباب الدافعة إلى هجرة الكفايات ولإدماجها ضمن تيار التنمية القومية الشاملة.

9 ـ ولا تعني قومية الثقافة في كل هذا أي مفهوم عرقي، أو تعصب أعمى، أو تعال على الشعوب الأخرى، وإنما تعني العنصر الثقافي التعبيري المميز لهذه الثقافة والذي كان وما يزال ـ وسوف يظل ـ يجمع شتات الأمة، ويحدد ذاتيتها، ويشكل هويتها الحضارية التي تميزها من غيرها من الأمم.

إن قومية الثقافة لا تنفي تعدد الأصول المكونة للأمة، أو تنويع اللهجات اللغوية، أو طرق التعبير للمشاركين فيها، ولكن تعني أن الدائرة الثقافية العربية هي التي تجمع الجميع وتوحدهم، كما تعني أنها تعتبر أصحاب هذه الأصول أو اللهجات بعضا من مصادر الغنى والخصب فيها، وتعتبر نفسها المعبر عن إنتاجهم تجاه الثقافات الأخرى.

10 ـ تحديث الثقافة : بمعنى الارتباط بتطورات اليوم والغد، واستيعاب تيارات العصر ومواكبة تحولاته عربيا وعالميا في التحديث والانفتاح مع الحفاظ على الأصالة والهوية الحضارية العربية والقيم الروحية والفكرية للأمة. إن التراث يجب ألا يكون قيدا،

ولا يمكن أن يكون. فثمة ثوابت في التراث الثقافي وثمة متغيرات. وتحديد الثابت والمتغير وإن كان مهمة صعبة فإنه مهمة دائمة عبر العصور لكل ثقافة، واجهتها جميع الثقافات المتجددة وانتصرت عليها. إن ذلك وحده يثبت حيوية الأمة وأصالة إبداعها الثقافي.

ومن جهة أخرى، فإن التراث نفسه في تغير دائم مستمر ولا سيما التراث الشفهي والتصويري والموسيقي والحرفي واللهجات اللغوية وأساليب الأدب والفكر وأذواق الجمال. وهكذا فالتحديث ليس بدعا على التراث. ولكن الجمود هو البدع فيه والتحجر هو الخطر عليه.

ـ والتحديث ليس صفة تلصق بالثقافة، ولا هو مجرد نقل للأشياء أو الطرائق أو التيارات الحديثة، ولكنه دخول بها في ضمير العصر، وتجاوب مع مده وجَزره وأجوائه، وإبداع يأخذ الزمن بعين الاعتبار، كما يستفيد من تراكم المعرفة الهائل في توسيع الآفاق، ومن تقدم التقنية في الوسائل الإبداعية.

ومشكلة التحديث تثير أمام الثقافة العربية (والثقافات العريقة الأخرى مثلها) مسألة إثراء ذاتها بالعلم والتقنية، دون التضحية بشخصيتها الخاصة، فثمة فجوة تزداد اتساعا وعمقا باطراد بين وتيرة التسارع التحديثي في هذه الثقافات ووتيرة التقدم العلمي التقني المتزايدة في السرعة، وردم هذه الفجوة هو اليوم من أكثر الحاجات إلحاحا على الثقافات العريقة. كما أن التخطيط لردمها هو من أبرز مشاكل العصر الحديث، لأن هذا التخطيط يجب أن يتصدى للمهمة الصعبة في إقامة التوازن بين التأثر والأصالة، بالعمل على استيعاب التطورات التقنية جميعا على أسس إبداعية لا تقليدية، وبأن يحقق التحولات الثقافية من خلال السمات القومية المميزة، وأن يأخذ بعين الاعتبار الحدود الحرجة القائمة بين الاقتباس والتبعية، وبين اكتساب الأسس المعينة والحفاظ على الهوية الثقافية.

11 ـ عالمية الثقافة : بمعنى أن الثقافة العربية متفاعلة مع الثقافات الأخرى وتشارك المشاركة الايجابية المتفتحة أخذا وعطاء في تقدم الحضارة الإنسانية. فالشعوب كانت ولا تزال يأخذ بعضها من بعض، ويغني بعضها بعضا بالتبادل. وقد كان ذلك على الدوام من تقاليد الفكر العربي. وثقافة الغد لأي أمة لا يمكن أن تكون إلا ثقافة مولدة تستمد عناصر كثيرة فيها من الثقافات الأخرى في الوقت الذي تحتفظ بسماتها

الخاصة وهذا هو المعنى الجديد للعالمية الثقافية، فهي لا تعني الثقافة الواحدية النمطية ولكن عالمية الأفكار، والأسس، وتنوع السمات والتعبير والوسائل.

12 ـ إنسانية الثقافة : بمعنى أن للثقافة العربية خصائص ومثلا وقيما وآفاقا إنسانية متفردة، تجري فيها مجرى العناصر المكونة، فالأخوة، والعدل، والمساواة، والسلام، والحرية، وحق العلم، والتسامح، والتكافل، واحترام العقل، وكرامة الإنسان والتفكير في الكون، ورفض الظلم والعدوان، بديهيات أساسية في ذاتيتنا الثقافية، وفي تراثنا الروحي والفكري.

وهذه العناصر الإنسانية، قادرة على الإسهام في إقامة نظام ثقافي دولي جديد، ذلك أن التحديثات التي تشكل أزمة العالم المعاصر، وتثير الكثير من قلقه ليست اقتصادية أو سياسية فحسب ولكنها إلى ذلك تحديات ثقافية، لأن التوترات والحروب تنشأ أولا في الأفكار والرؤوس، وتزول أول ما تزول منها، ولأن الأزمة في داخلنا، فإن باستطاعتنا وضع حد لها، وتحويل قيمنا الفكرية إلى مذهب إنساني شامل رشيد، يقوم على الإقرار بوحدة البشرية، في إطار تعدد شعوبها وثقافاتها، وعلى مبادىء المساواة والحرية والتكافل، وعلى إرادة التعايش المشترك، والتضافر لصياغة المصير البشري الواحد.

القسم الثالث

ميادين العمل في الخطة

1 ـ ترسيخ الهوية الحضارية

أ ـ تمتين الوحدة القومية

الوحدة هي الشعور العميق الذي يسكن الوجدان القومي للجماهير العربية، ويشكل صور تعاطفها، وأفراحها، وأحزانها المشتركة. وهي الإسم الآخر السياسي ـ الاجتماعي للثقافة القومية التي تتمثل في الأعمال التراثية الكبرى، تمثلها في الأناشيد الشعبية، أو الأمثال الدارجة، على السواء، فالمشاعر التي توحد المجموعات البشرية هي في الدرجة الأولى، مشاعر ثقافية مشتركة تتوضح عليها بعد ذلك ونتيجة ظروف معينة المصالح الاقتصادية، وتضاف إليها مع الأيام تجارب الحياة المشتركة المتطاولة (التاريخ ومشاعر الغد الواحد المنتظر) فالقاعدة الثقافية هي بهذا الشكل النسيج العميق للتكوين القومي وللوحدة الجامعة.

إن الوحدة العربية بقدر ما هي واقع وجداني هي في الوقت نفسه هدف قومي أيضا، ونعني أنه لا يكفي الشعور بالوحدة لتكون حقيقة قائمة، ولا بد من تغذيتها الثقافية المستمرة بالعناصر المتجددة التي تؤكدها. وإذا كان الشعور الديني، بصلاته الواشجة مع اللغة العربية في القرون السابقة، قد شكّل البناء المعماري لهذه الوحدة ولقوتها فإن منطق التكوينات السياسية المعاصرة قد زاد أيضا العنصر القومي في المشاعر الوحدوية، وقد جاء تجديد الثقافة العربية، منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبعث التراث العربي ـ الإسلامي، ونضال الشعوب العربية للتحرر، منمّيا هذه المشاعر ليزيد في الوعي القومي، ويسرع في عملية النهضة. على أن الوحدة إذا كانت تعمق بالوعي الثقافي القومي فإنها لا تتوطد في النفوس وتقوى إلا بالنضال من أجل تأكيدها المستمر عبر مختلف ميادين الثقافة ومداخلها ووسائلها.

والوحدة قضية جماهيرية لا في منطلقاتها فحسب ولكن في مردودها أيضا، إنها تبدأ من الجماهير لتعود فتصب فيها. ولكن هذه الدورة الثقافية الاجتماعية الكاملة لا تنبثق عفوا، ولا تتحرك بشكل ذاتي، وتحتاج إلى قيادات ثقافية تواكبها، وسياسات، وأجهزة، ووسائل، وميزانيات سخية. ومن الخطأ إلى هذا، إهمال دور القوى المناهضة للوحدة أو الإقلال من شأنها، وقد تكون الجماهير وحدوية بالإمكان أو

بالقوة، وقد تكون الوحدة هي الأمنية الكامنة في صدور الجماهير، ولكنها إن لم تستطع التعبير عن هذه الأمنية والعمل على تنميتها المستمرة، وتحقيقها المتمادي تتحول إلى مثاليات جوفاء، وأحلام في الهواء، ونحن نشهد شيئا من ذلك في الواقع العربي. وإذا كانت الجماهير أكثرية صامتة فإن دور الثقافة هنا هو توعيتها، وإطلاق مشاعرها الحقيقية والتعبير عن آمالها ورغباتها، لتنتقل الوحدة من مستوى الشعور إلى التحقق في الواقع التاريخي المعيش. ثم إن الوحدة ليست مفهوما ثابتا ولكنها مفهوم حركي، واستنادها إلى المنظومة الثقافية القومية يعني بين ما يعنيه تفاعلها الجدلي الحي مع عناصر هذه المنظومة، ومعطياتها الواحدة الموحدة في وقت معا. كما يعني أيضا أنها مشاعر إيديولوجية ثقافية تتجاوز الحدود الإقليمية، وأنها تضحيات وجهود تلغي التناقضات القطرية وتتفاعل إيجابيا معها. ويعني أخيرا أنها ليست مجرد إلصاق قطر بآخر إلصاقا عفويا تلقائيا، ولكنها نضال طويل، على المستوى الثقافي والاقتصادي، والاجتماعي، واصطدام بمصالح إقليمية ودولية رهيبة، وبمعارضات محلية. ولهذا كله كان لا بد للثقافة العربية أن تحسب في خطتها الشاملة حساب هذه المصاعب والمعطيات والمخاطر، وتقيم استراتيجيتها على أساس التفاعل معها تفاعلا نضاليا حيا ينطلق من اعتبار الوحدة الثقافية حقيقة قائمة بين أبناء الأمة العربية وأنها مطية إلى الوحدة المنشودة التي هي الوحدة السياسية المتكاملة.

إن التجزئة ـ ونعني بها كل الوقائع المناقضة للوحدة في الواقع أو في الفكر ـ أخذت تستفحل لتصبح صفة من صفات الواقع العربي. وبالرغم من أن المشاعر الجماهيرية العامة تناقضها فإن المصالح القطرية والإقليمية كثيرا ما تغذيها بحكم المنفعة العاجلة والرؤية الضيقة فتنمي السلبية ضد العمل الوحدوي. إن إدراك هذا الواقع وتكوين القواعد وجبهات التوعية لمكافحة التجزئة الإقليمية هدف أساسي من أهداف الخطة الثقافية ينبغي التركيز عليه والعمل الجاد من أجل تنفيذه.

إن تقوية أواصر الوحدة فكريا وروحيا، عن طريق التنمية الثقافية الشاملة مطلب قومي. وهذا يعني أنه ينبغي أن تجند له جميع الوسائل الثقافية، من الكتّاب إلى المسرح، ومن البيت إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام، كما ينبغي أن يبرز في مختلف العناصر والميادين الثقافية، لا بوصفه إعلاما أو دعوة ولكن بوصفه منهج فكر، وأسلوب حياة وركن ثقافة.

وإذا كان عدد من عناصر التنمية الثقافية يلعب دوره الأساسي في الوحدة الثقافية العربية، كتنمية القيم الروحية، وتقوية اللغة القومية، ووحدة القيم، فإن ثمة عناصر أخرى ليست أقل شأنا ولا دورا في توطيد الوحدة ودعمها، ومن ذلك :

أ ـ التاريخ القومي : الذي يجب أن تتوحد مفاهيمه ومناهجه العلمية والتعليمية، لا على الأساس الذي يجري عليه من التجزئة والاقتطاع وإبراز الجانب السياسي، وما يتضمن من المساوىء والظلمات، ولكن على أساس إبراز وحدته الحضارية الواحدة المتصلة عبر العصور، ووحدته الاجتماعية ـ الاقتصادية في العهود الإسلامية، وتكامل تياراته الفكرية، وأعماله العلمية، ورؤاه الجمالية، وآثاره العمرانية، ومبتكراته في الفنون والآداب، وما يبرز بصورة خاصة روح النضال والفداء فيه. إن النظر إلى التاريخ العربي من هذه الزوايا أضحى حاجة قومية لازمة كي يقوم هذا التاريخ بدوره الإيجابي الفعال في الوحدة القومية، وإن هذه الوحدة لا تتجلى فقط في وحدة التاريخ ولكنها لا تقوى وتتوطد إلا به وعن طريقه.

ب ـ إحياء الأساليب الفنية والجمالية التراثية، ونشر تذوقها وتحليلها، وتقليدها، وتطويرها. إن ذلك يدخل الوحدة في النسيج العميق للأمة، ويجمعها على وحدة المشاعر وعلى التقارب الأخوي.

ج ـ تدوين التراث الشعبي العربي سواء بتسجيله أو نشره، واستيعابه بتعدد ألوانه، وتنوع مجالاته من رقص جماعي وغناء، وحياكة، وتطريز، وتزيين، وحرف فنية، وحكايا، وأمثال، وغيرها، فلا شيء يبرز الوحدة ويؤكدها قدر ما يبرزها هذا الجانب الشعبي الأصيل من التراث الثقافي، والممارسة الشعبية الموحدة التي ترافقه.

د ـ توسيع التواصل بين الأقطار العربية وتعميقه، ونشر المعلومات عن كل قطر لدى الأقطار الأخرى، وتيسير اجراءات التدفق الثقافي فيما بينها، وتبادل الآثار، والفرق الفنية بأنواعها، والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحف والكتب. وبصورة عامة فتح كل أبواب المعرفة والتفاهم والتقارب بين الأقطار العربية.

نستنتج مما تقدم، أن مفهوم الوحدة القومية يرتكز على مفهوم الوعي بالانتماء القومي لدى المواطن العربي، وبقدر ما يكون الوعي بهذا الانتماء حيا، يكون اللقاء العربي، في سبيل العمل العربي الواحد، وبناء الكيان العربي الحضاري الموحد، أقرب إلى المنال والتحقق.

على أن الانتماء القومي، في واقعه ومعطياته الراهنة، يتطلب اهتماما خاصا من القائمين على شؤون الثقافة العربية، ذلك أن كثيرين من الباحثين والمفكرين العرب المعاصرين في دراساتهم لنزعات الشباب واهتماماتهم ، في الوطن العربي، خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن، لاحظوا ظاهرة اتسام الانتماء القومي في شتى مجالات الحياة العربية بنوع من الفتور، بل لاحظوا الظاهرة ذاتها بالنسبة إلى شعور الانتماء القطري لدى هؤلاء الشباب.

ولا شك في أن هذه الظاهرة تثير الاهتمام وبعض القلق من سلوك الشباب بخاصة، وسلوك المواطن العربي بعامة. وهي تتجلى بسمات عديدة.

من هذه السمات تنامي الشعور بالفردية. ان المواطن العربي أخذ اهتمامه بمصلحته الفردية الذاتية يطغى على اهتمامه بما يسمى المصلحة العامة، بل إن عنايته بالمصلحة العامة أخذت تنكمش لحساب مصلحته الشخصية.

ومن هذه السمات تفكّك الروابط الاجتماعية. فالعلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين أفراد الجماعة الواحدة، وبين أفراد المجتمع العربي الكبير، لم تعد الآن كما كانت في الماضي من حيث تماسكها وترابطها. كان الفرد العربي حتى عقد الستينات من هذا القرن يعيش في اندماج وتفاعل متبادل مع مجتمعه وما يضم من مؤسسات. وكانت الروابط العائلية متماسكة وكان الاستعداد لدى الشباب للنهوض ببعض الأعمال ذات الأغراض القومية والوطنية متوافرا ثم أخذت هذه الروابط تضعف. ومن المؤكد أن صلات الشباب بهذه المؤسسات الاجتماعية والقومية متجهة نحو التراخي المتزايد.

ومن هذه الدلالات شعور الشباب بإهمال المؤسسات الرسمية لهم وعدم اهتمامها الكافي بتوفير العمل لهم أو بمعونتهم على الحياة الكريمة. إن ثمة نوعا من الفصام أو من الثنائية أخذ يتكون في المجتمع العربي المعاصر : ثنائية السلطة الحاكمة في مواجهة المواطن، كأن كلا منهما عالم مختلف يعادي الآخر.

ثم إن الشباب العربي يعاني في أعماقه، مع تطورات الحياة المعاصرة، من القلق والخوف من المستقبل. فهو ليس بمطمئن على مستقبله الشخصي من جهة ولا على مستقبل بلده وقومه من جهة أخرى.

ومن أهم السمات في مشكلة ضمور الانتماء القومي لدى الشباب نزعتهم المتزايدة إلى الهجرة. فمما يلفت الانتباه أن يكون من أولى أمنيات معظمهم وبخاصة الشباب المتعلمين والاختصاصيين أن يجدوا بلدا من البلاد المتقدمة يقبل بهم ليقيموا فيه ويعملوا دون رغبة في العودة إلى الوطن. في بلاد المشرق العربي يهاجر كل سنة عشرات الألوف، وربما مئات الألوف، إلى أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا. ومن مصر وبلدان المغرب العربي نرى ظاهرة النزوح ذاتها باتجاه أوروبا الغربية. وليس صحيحا أن هذا النزوع إلى الهجرة يقتصر على أبناء البلاد غير النفطية، إنه في الواقع يشمل بلاد البترول وبلاد الزراعة.

فإذا تصورنا هذا أدركنا أن الوطن العربي، إذ يستقبل مع شعوب العالم الأخرى القرن الحادي والعشرين، هو أحوج ما يكون، لتحقيق تنميته الحضارية الحديثة، إلى عقول أبنائه ومهاراتهم كي يعملوا فيه من الداخل. وإذا قدرنا أن هذا الوطن ينفق على الشاب الواحد في إعداده الإعداد المناسب وفق المعايير الحديثة زمنا يصل إلى حوالي 25 عاما ومالا يقدر بعشرات الألوف من الدولارات وجهودا عائلية ومدرسية واجتماعية لا تقدر بمال، إذا أخذنا كل ذلك في اعتبارنا وحسابنا أدركنا حجم الخسارة الرهيبة التي يمنى بها الوطن العربي كل سنة إذ يهجره أبناؤه ليسكبوا في البلاد الأجنبية تلك الطاقات التي زودهم بها وطنهم وكانت في الأصل حقا مشروعا له ودينا واجب الأداء.

ونخطىء كثيرا إذا قصرنا تفسيرنا لظاهرة الهجرة هذه على حاجة الشباب العربي إلى العمل المتكافئ مع قدراته والى الأجر المجزي عن هذا العمل. إن تحت هذه الرؤية واقعا آخر يتطلب دراسة معمقة وموضوعية لمشاعر الانتماء القومي لدى المواطنين في الوطن العربي ولمعرفة ما طرأ على هذه المشاعر من فتور أو ضمور لم يكونا موجودين من قبل على الرغم من أن البلاد العربية لم تكن أكثر اهتماما في توفير العمل والحياة الكريمة لهم مما هي عليه الآن.

إن لهذه الظاهرة أسبابا عديدة يمكن أن نجمعها في فئتين :

أسباب عربية داخلية وأسباب خارجية عالمية.

1 ـ في طليعة الأسباب الداخلية تبرز قلة العناية التي توليها الدولة للمواطنين إذ هي في الغالب تستغل طاقاتهم في أنشطة تشيد بالسلطة الحاكمة بدلا من الأنشطة التي تشيد ببناء الوطن وتقدس أهداف الأمة.

2 ـ ازدياد التوتر والتباين في الرؤية والفهم والسلوك بين جيل الشباب وجيل الآباء فما زال جيل الآباء متمسكا بنوع من الانغلاق في حين يتفتح الشباب على الدنيا وما تحمله إليهم وسائل الاعلام والاتصال الحديثة والكتب والدوريات وأشرطة السينما والفيديو وقوافل المسافرين من البلاد العربية وإليها. إن فهم الشباب للحياة يختلف اليوم كثيرا عن فهم جيل آبائهم لها. والتوتر بل سوء التفاهم يتزايد بين الجيلين. وبخاصة في السنوات العشرين الأخيرة مع ركض التيارات الحياتية. وهو وإن يكن شائعا في جميع بلاد العالم فإن المجتمعات المتقدمة تمكنت من استيعاب عقلية الجيلين رغم ما بينهما من تفاوت واختلاف في حين ظلت مجتمعات كالمجتمع العربي تعاني من هذا التوتر دون أن تنتبه إليه وتذيبه أو تحتويه.

3 ـ سبب آخر لظاهرة الضمور في الانتماء القومي هو كثرة الخصومات بين الدول العربية وتعدد أسبابها والمواقف منها. وهي خصومات تتعدى في بعض الأحيان المواجهات الكلامية لتنتقل إلى مواجهات عسكرية وحروب لا يستطيع أي مواطن عربي أن يجد لها تفسيرا أو تبريرا يقبله العقل.

أمام هذه الوقائع المربكة يتساءل المواطن العربي : كيف يمكن التوفيق بين الشعارات والمواعظ القائلة بأن العرب أمة واحدة وبين الواقع المشهود المتمثل في الصراعات الدامية بين القطر العربي والآخر، وفي موقف حكومات القطرين بوقف جميع الصلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بل والسفر أحيانا بين أبناء البلدين، كأنما لا توجد بينهما أي روابط تاريخية أو تراثية أو لغوية أو اقتصادية أو ثقافية أو أسرية تجمعهما منذ القدم.

هذه الأسباب الداخلية تدعمها في الوقت ذاته أسباب خارجية عالمية :

1 ـ استمرار الضغط الدولي على العرب لتفتيت تماسكهم وإثار النزاعات المفتعلة بينهم لإشغالهم بها وزيادة ضعفهم وتجذير تفككهم أمام القوى الكبرى.

2 ـ ومنها أيضا تحريض الدول العظمى الدول العربية على الدخول فيما بينها في صراعات ترتدي الطابع الاقتصادي، أو العقائدي أو ترتد إلى خلافات على حدود هي في ذاتها حدود لم يضعها عربي ولم يشترك بها عربي على الاطلاق وإنما أقامتها القوى الاستعمارية في تسويات بينها وفي تجزيئات اقليمية حسب هواها. كل ذلك في سبيل استمرار الهيمنة الغربية على الشعب العربي ومقدراته وفتح الأبواب لنهب موارده.

ومن البديهي أن تتنبه الدول العربية إلى تغليب روح الأخوة والاعتماد على وحدة الهوية القومية في حل المشكلات التي تثور بين قطر وآخر بشكل سلمي تضامني لا يترك مجالا لتدخل خارجي بل لا يترك مجالا لأي خلاف عربي ـ عربي.

هذه الأسباب والعوامل المتفاعلة فيما بينها هي التي أدت في الظروف الراهنة إلى تعرض المشاعر القومية لدى المواطن العربي إلى نوع من الهزات والتشكك. وهي تتطلب مواجهة عربية عاجلة وحميمية وجماعية. تتجلى في طليعتها ضرورة إجراء مراجعة جذرية للعمل العربي المشترك لاقامته على أسس جديدة وفي مسار جديد استنادا إلى التطورات العربية والعالمية الأخيرة.

ثم إن حماية الهوية القومية العربية من التفتت تتطلب الاهتمام الحقيقي بكل ما هو قومي وإعطاءه الأولوية على حساب الاهتمامات القطرية. ويحسن بالمسؤولين العرب أن يتنبهوا إلى أن استمرار هذه الأوضاع الداخلية والخلافات وقبول المشاريع المشبوهة هي معاول نستخدمها نحن العرب لهدم كياننا القومي بأيدينا وفي ذلك ما فيه من عواقب مدمرة للمستقبل العربي بل للوجود العربي كله.

ونشير هنا إلى ثلاثة أمور ما انفك الحديث عنها يستأثر باهتمام المثقفين والمفكرين ومعظم رجال الاعلام الجماهيري لمعالجة الضمور في الانتماء القومي :

أولها : الدعوة إلى قيام النظام الديمقراطي الحقيقي في البلاد العربية. لقد حان الوقت لقيام هذا النظام الذي يعود إليه أمر اعادة الاعتبار للمواطن والاعتراف بكرامته وحقوقه في بناء مستقبل أمته من خلال عمل قومي مشترك.

الثاني : فتح الحدود وإلغاء مختلف الحواجز بين الأقطار العربية ليسمح للمجموعة الثقافية العربية أن تنتعش في مدى حيوي واسع ويسمح للانتاج الثقافي وغيره أن ينتقل بين هذه الأقطار بحرية ويُيسر لمجموعات المواطنين والشباب العرب أن تتلاقى وتتعاون وتنشط في أعمال ومشاريع قومية هامة.

الثالث : نشر الثقافة القومية والدينية الصحيحة في أوساط المواطنين والشباب في المدرسة والجامعة والمعمل والحقل. إن العواطف والأفكار لا تنشأ بالمجان ولا من فراغ، ونشر الثقافة القومية يحتاج الى جهد دؤوب كثيف لأنه الغذاء والركن الذي تقيم عليه الأجيال المقبلة مستقبلها ومستقبل الوطن والأمة.

ب ـ استلهام القيم الروحية

لا يمكن الحديث عن تنمية ثقافية وتخطيط ثقافي في الوطن العربي دون الحديث عن تنمية القيم الدينية التي تشكل عنصرا من أهم عناصر الثقافة العربية والمدخل إلى منظومة القيم وإلى مجموعة الخصائص فيها. ولا يعني ذلك توظيف الدين لخدمة العمل الثقافي، ولكن إقامة التنمية الثقافية فكرا وتنفيذا على أساس مكين من الإيمان الواعي، ومن المثل التي تستمد قوتها وهديها من المصدر الإلهي. فليس الدين عبادات فقط، ولكنه معاملات أيضا، وطرائق وسلوك، وعلاقات بشر، ومناهج فكر وعمل. وتنمية القيم الدينية واستلهامها لا يربط الثقافة بإطارها الفكري العام فحسب، ولكن يربطها قبل ذلك بجذورها الأصيلة، وتراثها المكوّن، ويبرز من خلال هذا وذاك هويتها الذاتية المميزة.

لذا فإنه لا يمكن فهم الثقافة العربية واستيعابها دون فهم الإسلام الكامن في نسيجها التكويني واستيعابه. على أن هذا المنطلق الأساسي يحتاج في عواصف العصر الحاضر إلى الكثير من الإيضاح التحليلي لشرح المبادىء الدينية الأساسية ومساراتها الكبرى في الثقافة العربية.

فإذا كان العمل الثقافي العربي في مجالاته المختلفة يحتاج إلى أن يستلهم القيم الدينية وأن يزكيها لأن ذلك من شأنه أن يثبت أركان الهوية العربية وأن يحفظ على الثقافة أصالتها واتصال حلقاتها فإن الفكر الديني السائد في وطننا العربي يحتاج إلى التجديد الواعي ليستطيع مواكبة حاجات المجتمع المعاصر من الناحية المعرفية وليعالج همومه الحقيقية. وفي مقدمة ما يحتاج إليه عدد من المواقف نجملها في النقاط التالية :

ـ ممارسة الاجتهاد : إن حجر الزاوية في بناء الفكر الإسلامي هو الأصول الثابتة الصحيحة من القرآن والسنة. وهذا يقتضي توجيه المزيد من الجهد العلمي لتحقيق نصوص السنة وتنقيتها وتشجيع منهج الجمع بين العقل والنقل واصطناع علوم الدراسة إلى جانب علوم الرواية، لئلا تختلط الأمور على الشباب والناس فيتعلقوا بغير الثابت أو غير الصحيح. ان نشأة فقه إسلامي معاصر أضحت من الضرورات الملحة في الثقافة العربية الإسلامية، والبقاء عند حدود الفكر الفقهي القديم الذي قد لا تتفق بعض توجهاته مع حاجات العصر ومقتضياته حكم على الإسلام بعدم صلاحيته للزمن الذي نعيش فيه. وعلى هذا فإن التأكيد على فتح باب الاجتهاد والتشجيع على ممارسته إغناء للتطبيق اليومي للأحكام الشرعية وتيسير لنشأة فقه إسلامي عصري من شأنه أن يساعد في ما تسعى إليه المجتمعات العربية من جعل الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع فيها.

وقد يقتضي ذلك كله قدرا من التدرج وبعضا من الأحكام الانتقالية التي تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة في ضوء الواقع القائم في كثير من المجتمعات العربية.

ـ الإقبال على الحياة : إن الأساس في الثقافة كما هو الأساس في الدين هو الإقبال على الحياة لا الرفض لها. فالرفض إلغاء للإنسان ودوره وإيقاف لإمكانه، وهو ما يتناقض مع الغرض من الثقافة ومن الدين معا. وإذا كانت محاربة الحياة أو اعتزالها والابتعاد عنها أحد التيارات التي ظهرت في التاريخ الإسلامي، وجرفت بأشكال شتى فئات من المسلمين، فلا يعني ذلك أنها «الإسلام» الذي يدعو خلافا لها إلى الايجابية كموقف عام من الحياة ومن الناس وإلى التمتع بآلاء الله والاتصال بخلق الله. إن الدخول في خصومة مع المجتمع ومع الناس، واتهام الآخرين وإصدار أحكام الإدانة الدينية والخلقية في حقهم إبعاد للدين عن أهدافه، وابتعاد في الوقت نفسه عنه. إن الدين من الزاوية الثقافية دعوة إيجابية. وهي تشمل فيما تشمله التنبيه إلى قيمة الفعل وإلى حوار الكلمة ومحاربة السلبية والاتكالية والهروبية على اختلاف نماذج التعبير عنها.

ـ أنماط الفكر الثقافي في الإسلام : لقد برزت في التاريخ الفكري الإسلامي نماذج عديدة للمعرفة. وكانت القنوات الأساسية التي جرت فيها الأفكار في الإسلام تسير على الأقل في خمسة مناهج :

1 ـ المنهج النقلي المنزل (الذي يقوم على نصوص القرآن والسنة وعلى الاستنتاج منهما).

2 ـ المنهج العقلي (الذي يقوم على الاجتهاد الفكري كما في الفلسفة والعلم الفكري والرياضيات من جبر وهندسة).

3 ـ المنهج الحدسي (الكشفي أو الصوفي وقوامه الاتصال المباشر بالحقيقة).

4 ـ المنهج الاختباري التجريبي وتقوم عليه مجموعة العلوم العملية كالطب والفيزياء والكيمياء والفلك وغيرها.

5 ـ المنهج الفني الذي عبر به المسلمون عن موقفهم الجمالي (في العمارة والرسم والتزيين والأدب والشعر).

على أن مصارعة القوى الغازية منذ العصر الصليبي ـ المغولي إلى الاستعمار الحديث، والرغبة في الحفاظ على الدين في مواجهة الخوف، مع ما رافقهما من تصاعد قوى الغرب المادية جعل هذه الأنماط الخمسة تتقلص إلى نمطين :

أ ـ الإيمان الكامن في القلب (ويعتمد على النمط النقلي ولكنه يجمع النمط الحدسي إليه) ويقوم على التسليم النفسي المصحوب بالإقرار اللفظي. وقد أضفنا إليه في القرون المملوكية العثمانية مفهوما جديدا يؤيده ويدعمه هو «التراث» وهو مصطلح جديد اكتسب صبغة الإيمان وسلطته وقوته. وأضاف إلى مصدري النقل (القرآن والسنة) أصلا ثالثا للمعرفة وللعمل هو ما تراكم من تجارب التاريخ الإسلامي. أي أنه أضاف كل الماضي كتلة واحدة كمصدر مرجعي. وقد منحنا هذا التراث القدسية نفسها التي منحناها للإيمان، وألغينا بذلك ما كان عزيزا على قدماء المسلمين من فصل وتمييز قاطعين بين النقل والعقل، كما جعلنا التراث في مرتبة العقيدة، وهو تصرف خاطىء قطعا، وإذا كان له ما يبرره في الماضي فليس له الآن ذلك التبرير لأنه يضع الدنيوي في منزلة الديني ويجعل التراث ـ وهو منجزات زمنية تاريخية تحدد مواقف صانعيها من السلف ـ في منزلة الأحكام الإلهية والدينية الخالدة. ويتعين أن نعترف أن التراث (من علم الكلام إلى الفقه والتفسير والأصول والفلسفة والتصوف والعلوم على اختلافها) ليس إلا «منجزات» إسلامية وعربية، صنفتها أجيال تاريخية معينة، في ظروف عديدة متباينة،

وأورثـها الخلف، لا لكي يـأخذوا بهـا على وجه الإلـزام، ولكن على سـبيل الاسـتـئناس والتـوسـعـة، وإن على الخلف أن يـنجـزوا بدورهم منجـزاتهم الخاصـة لتضاف إلى الإرث وتزيد في سـعته. أمـا العقيـدة نفسهـا فليست من التراث ـ وهـنا وجه التفـرقة والفـصل الواضح ـ لأنها ليـست منجزات بـشرية تورث، ولكنهـا مـعطيـات أزلية تتـجـه إلى كل إنسـان، في كل آن، وفي كل حين. وثنائية الدين والدنيا، والروح والمادة، وما إليهـا لا تتقابل تقابل الحدود الآليـة، ولكن تقابل الحـدود الجدليـة من تفـاعل متـبادل، وتداخل بين الفـعل ورد الفعل.

ب ـ العلم الذي يسـتند إلى العـقل والتـجريب وقـد فـصلناه الفـصل الكامل عن الإيمان، واعتبرناه عالما آخر مباينا كل المبـاينة للإيمان باعتباره يتبع منطقة أخرى هي منطقة العـقل الإنساني، مع أن المنطقـتين منطقة إنسـانية واحدة والتـفاعل بينهما كامل دائم.

إن تأثر الدين بـالعلم والعلم بالـدين أمـر واقع، ولسنا نـعني بالدين هنا (بـالطبع) مبادئه العقائدية ولكن تطبيقـه الحياتي كما لا نعني بالعلم حدود الدين ولكننا نعني ما يخـرج إلى دائرة العـقل والطبيـعـة والعلم الوضـعي. إن مـعطيات العلـوم الإنسانيـة والاجتماعية والطبيعية والبيـولوجية بل والعلوم البحتة الرياضية تدخل كلها بالضرورة في الأمـور الدينية الحـياتيـة وتنعكس عليـها ولا بد مـن إدخالهـا دائرة المعرفـة ليكون الحكم الديني صحيحا.

وفي الوقت نفـسه كانت الآداب والفنون جـزءا لا يتجـزأ من تاريخ المسلمين ومن أعمالهم، كما كانت روح ثقافتـهم ورمزها الجمالي. والمساجد الكبرى التي بنيت هي قصائد فنية بقدر ما كانت القصائد أو كتب الأدب أبنية رائعة.

ـ الفكر العلمـي : إن العلم جهـاز تحكم ونفـوذ، ومن يملك التـقنيـة يملك القـوة والسيطرة والمنعـة، وبخاصة في هذا العصـر الذي أضحت فيه التـقنية سبيـلا للوجود وللنجـاح في صراع البـقاء. ولما كـانت الكثرة العـددية والموارد الطبـيعـية من جـهة، ومبادىء الأخـلاق والروح من جهة أخرى غير كـافية لضمان هذا البـقاء المادي كان اصطناع العلم وتقنيـاته ضرورة حـياتية بمنـزلة الضرورات الدينيـة الأولى. إن جوانب

القوة التي أمر الله بإعدادها لا تقتصر على التطهر فحسب، ولكن على إعداد القوى الطبيعية أيضا والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والسياسية. إن وجود المسلم ضمن العالم الحالي المعقد كل التعقيد يلزمه دينيا - وهو المنتمي إلى العالم الثالث - أن يتجه لا إلى عمليات التفكير الذاتية، أو شعارات التنابذ والطائفية، أو الهروب من المجتمع، ولكن إلى اصطناع كل عناصر القوة والتقنية لإنقاذ الوجود المهدد. إن المسلم حين يصطنع ذلك لا يصطنعه من أجل ذاته ومجتمعه فقط، ولكن يصطنعه أيضا من أجل رضى الله، ومن أجل دينه الذي ارتضى.

- الأخذ بالجديد النافع : ففي مدى استشراف الفكر الإسلامي للمستقبل الأفضل لا يقف الدين ضد العصر، ولكنه يدفع إلى الأخذ بكل جديد نافع من صنوف المعرفة، أو مكتشفات العلم الثابتة، ومخترعات التقنية، ما لم يتعارض هذا الجديد أيا كان مجاله مع أسس الإسلام أو روحه العامة. وهذا كله لا يكون إلا بتشجيع النظر الاجتهادي المحكوم بالأصول والقواعد المقررة للاجتهاد، بغية بناء فقه إسلامي معاصر مستجيب لحاجات العصر، ملب لمقتضيات التطور، يرفع عن المسلمين حرج التقليد بلا دليل لكل جديد، وإثم التردي في الحرام عن الأوضاع والتصرفات دون معرفة واضحة. إن الاجتهاد ليس قضية فقهية ولا اجتماعية فحسب، ولكنه إلى ذلك كله قضية الثقافة العربية، وانحباس أفقها في إطار التقليد والتكرار، لا في إطار العقل والتفتح.

ولا يمكن لأحكام الشريعة أن تصبح المصدر الرئيسي للتحرك العربي الثقافي إلا بتقنين هذه الأحكام على نحو عصري منضبط، وتأكيد مكان العقل الاجتهادي فيها، وإدراك مقاصد الشريعة وإغنائها بالتطبيق اليومي الذي قد يجري على قدر من التدرج والأحكام الانتقالية.

- العقل أساس فهم الشرع في الاسلام وأحد سبيلي الفهم : إن التعارض بين العقل والنقل مشكلة زائفة وغير ذات أساس في الدين، وقد نجمت وتوطدت في الماضي ضمن ظروف الصراع الفكري الذي انتهت عوامله ودواعيه وانتهى دورها. وفيما عدا أحكام القرآن والسنة فإن المبدأ الشرعي في الإسلام هو أن العقل أداة الاجتهاد، والتفكير الفقهي يتجاوز أن يكون واجبا فكريا ليصبح، في الوقت نفسه، أمرا إلهيا، والإسلام ينظر إلى المفاهيم العقلية بوصفها قيما ينبغي الحفاظ عليها، لأنها

تقـوم في اللب منه وفـي نسـيج التكوين. وينتج عن هـذا أن الدعـوة إلى العلم وإلى تثبيت منهجـه القائم على اعتماد العقل أداة للمعرفـة، هي دعوة في صميم الإسلام، وإن التعـامل مع السنن والقوانين التـي تضبط حـياة الكون وحركـته كمـا تضبط حـياة المجتمـعات وحركتهـا، واعتماد الموضـوعية منهجا، والاحـتكام إلى الشواهد والأدلة اليقينية، هي جانب أساسي من تعاليم الإسلام.

ـ فهم مقاصد الشريعة : ينبغي بذل المزيد من الجهد في معرفة مقاصد الشريعة لئلا يحاكم كل جديد استنادا إلى مفهوم حـرفي للنصوص، وينتهي معه الأمر إلى لزوم ما لا يلزم، وإلى رفض كثيـر من المستحدثات النافعـة توهما لمعارضتهـا لمبادىء الإسلام وأحكامه. إن الأخـذ بكل جديد نافع من صنوف المعرفـة الصريحة أو من مكتشـفات العلم الثابتة، أو من مختـرعات التقنية أو من وسائل تطور المجتـمع وتقدّمه لهي أمور في مصلحة المسلمين. وهذا يعني أن الأخذ بها من الأمـور الواجبة ما لم تتعارض مع أسس الإسلام وروحه العامة.

ـ التسـامح الديني : إن فهم الإسـلام من خلال المذاهب والطوائف، وتكفـير كل جماعة للأخرى أمور تمزق الأمة، وقد كان لهذه المذاهب والطوائف عوامل وجودها. ثم انقضت تلـك العوامل وبرزت بدلا منها مـعضلات اجتماعـية وحـضارية وفكرية أخرى تـنتظر البحث فـيهـا والاجتـهاد والحلول، ولا يجـوز تجاهل وجـودها. ولكن ينبغي التعامل معها من منطلق الحـوار لا التقوقع. إن الدين محبة ورحمة، واللدد في الخصومة وخاصة بين أهل الدين الواحد، والجـفوة في الدعوة إلى المعروف، والتركيز على مـواطن الخلاف لا الوفـاق، يتنافى مع روح الدين تنافـيـه مع أهدافه السـاميـة، ويؤدي إلى تمزيق وحدة الأمة.

ـ تحـويل المبادىء إلى مـؤسـسات اجـتمـاعـية : إن المبـادىء الإسـلاميـة العامـة، كالشورى والـعدالة ورفض الظلم والمساواة وقيـمة العمل وما يماثلهـا، إنما بقيت دون تطور كبير في التاريخ الإسلامي لأنها لم تتحـول بصورة وظيفية من حيز المبادىء إلى حيز التطبيق العملي في كيانات مؤسسية ثابتة. والتحدي الكبير أمام الفكر الإسلامي اليوم هو تحـويل هذه المبادىء إلى مؤسسـات اجتماعـية، أي نقلها من مسـتوى الفكر المطلق إلى مسـتويات التطبيق والعمل، وإيجـاد أنظمة تجسدها، وتـنظيمات جمـاعية

تتمثل فيها تنفيذا وعملا. لئلا تبقى أفكارا مثالية دون جذور راسخة في المجتمعات التي تؤمن بها.

ج ـ قراءة جديدة للتراث

الأمة العربية أمة تاريخية لا بمعنى القدم الزمني فقط ولكن بمعنى الدور الذي يلعبه التاريخ في كيانها وثقافتها أيضا. وقد يكون من المفارقة للوهلة الأولى القول إن التخطيط لثقافة المستقبل في الوطن العربي يجب أن يمر عبر التخطيط لثقافة الماضي وحل إشكالياته، غير أن الحقيقة التاريخية تكشف هذه المفارقة.

فنحن نفكر في الماضي كلما اتجهنا بأنظارنا الى المستقبل. إن التفكير في الغد يحيلنا مباشرة إلى التفكير بالأمس. وما من قضية من قضايا الفكر العربي المعاصر إلا وكان الماضي حاضرا فيها بوصفه الطرف المنافس. إن قضية التراث قضية مركزية في الثقافة العربية. لذلك يبدو أن من المستحيل علينا نحن العرب المعاصرين أن نجد طريق المستقبل ما لم نجد طريق الماضي، إن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي العربي الحديث والمعاصر معطى واقعي لا بد من الاعتراف به بهدف السيطرة عليه. وليس ثمة من يجادل في أن التراث ـ والماضي بعامة ـ يشكل في الوعي العربي الراهن عنصرا محوريا في إشكاليته. ومن السذاجة إغفاله أو الطموح إلى تحقيق الحداثة بالقفز عليه... ويجب البدء بإزالة الضباب عن رؤوسنا للماضي كي تتضح أمامنا معطيات الحاضر ومعالم المستقبل. إن التخطيط للمستقبل يمر أو يجب أن يمر عبر التخطيط لثقافة الماضي، وهذا يعني إعادة تأسيسه في وعينا، وإعادة بنائه كتراث نحتويه بدل أن يحتوينا. ذلك ما يجعل الخطة قادرة على التجاوز إلى ثقافة المستقبل.

قيمة التراث

إن التراث مظهر للإبداع الفردي كما هو مظهر للإبداع الجماعي للأمة وتحولاتها التاريخية. وهو أفضل تعبير عن الذاتية الثقافية وعن الهوية الحضارية الخاصة، ويشمل جميع أشكال التعبير والمظاهر الثقافية والفنية الموروثة من الماضي القريب أو البعيد من مادية وغير مادية.

ويتميز التراث العربي الإسلامي بأنه ليس نتاجا بسيطا واحدا، ولا ينتمي لعصر محدد، أو بقعة واحدة، أو جماعة معينة. إنه نتاج مركب معقد لعصور عديدة، ولأقطار متباينة، وجماعات مختلفة. وهذا يعني أن المواقف والحلول التي يقدّمها ليست مواقف متطابقة ولا حلولا متشابهة، ولكنها مركب ثقافي فيه أشتات من رواسب الزمن والحياة والسلوك.

من هنا ينبغي أن يتميز الموقف من التراث بصفتين :

أ ـ إن هذا التراث يمتلكنا بدلا من أن نمتلكه. إن ضعف الحاضر مع تألق الماضي يجعل لهذا الماضي الغلبة دوما. ونحن غالبا ما نتخذه ملجأ نهرب إليه من الحاضر، وعامل توازن معه. وبهذا الشكل نسقطه على الحاضر، ونتصوّر أن بعض مواقفه وحلوله ـ وهي أحيانا مواقف وحلول مبسطة لا نفهمها بعمق ولا تتفق مع العصر ـ هي طوق النجاة مع الضعف الحالي.

ب ـ ورغم معرفتنا بأن التراث إنما كان من صنع بشر مثلنا، فإننا نقف من التراث موقف الرهبة والاحترام الزائد لسببين :

الأول : هو إضفاؤنا قدسية خاصة على التراث تمنع التعامل معه على أساس أنه إنتاج بشري.

الثاني : هو أن التراث في ظروف التخلف والانهيارات الراهنة أضحى صنو الهوية الحضارية، فنحن نحميه ونحتمي به حفاظا على الذات.

لقد أعطي التراث بجانب القداسة صفة سلطوية أخرى هي الاعتقاد بأنه يحمل الحقيقة النهائية. ومع أنه لا وجود لهاتين الصفتين فيه، فإنهما شكلتا مع التراث نوعا من الموقف الأيديولوجي الثابت، وربطتا به معنى الأصالة. فلا أصالة إلا في التراث ومن خلال التراث. والعلاقة بين التراث والتقديس أو الحقيقة النهائية علاقة مصطنعة تماما. فالتراث من صنع الإنسان أولا وعرض متغير ثانيا وتاريخي زماني تراكمي من جهة ثالثة، ومن الهام أن نسجل أن القرآن الكريم والسنة المشرفة ليسا من التراث لأنهما أساسه ولأنهما العقيدة الإلهية نفسها. وأما العلوم المترتبة عليهما ـ علوم النقل وعلوم العقل ـ فهي جميعا مبتكرات إنسانية ومنجزات تاريخية ذات أصول وشروط

وظروف وملابسات سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية متبدلة، وإذا لم يكن ثمة خلاف على عدم قدسية العلوم والقيم الخلقية والجمالية في التراث فلا بد من أن نوضح أن عدم القدسية ينسحب أيضا على العلوم المتصلة بالنقل. فعلوم القرآن ليست القرآن، وعلوم الحديث وأصول الدين والفقه ليست هي العقيدة نفسها. ولكنها تفسيرات ومواقف تاريخية أي زمانية متغيرة، تناولت الوحي الإلهي الثابت في فترة من الفترات. وهي ليست مقدسة ولا حقائق ثابتة نهائية، وليست ملزمة للأجيال التالية. إن لها شروطها المعرفية والاجتماعية الثقافية والتاريخية في عصرها الذي وجدت فيه، ولكنها لا تستطيع أن تدخل دائرة المقدس أو المطلق أي دائرة العقيدة، إنها كلام تاريخي في الدين وفي الوحي. فهي تراث. أما الوحي فهو الإلهي المجاوز للتاريخ، ونحن نجهل الدين إن نحن نقلنا التراث هذه النقلة، كما نحمل التراث أكثر مما يحتمل حين نريد له أن يبقى صنما ذهبيا لا يمس، وحديثا مكرورا لا نجدد فيه شيئا، ولا نحاول فيه ما حاول الأجداد أنفسهم من معاودة القراءة ومعاودة التجديد المستمرة.

وهكذا فإن وظيفة التراث هي أن يفتح آفاقا جديدة للأمة لا أن يغلق عليها الآفاق ويسجنها في الماضي، ومن كرامة العلم والعلماء أن يبتكروا الجديد والعميق حتى في علوم الدين لا أن يكرروا الماضي ويكونوا أصداء له.

مفهوم التراث

ـ مفهوم التراث في الإطار الثقافي العربي يشكل عنصرا أساسيا في كل تخطيط ثقافي واقعي، لأن وظيفته بالغة الشأن في التكوين الثقافي للمجتمع العربي. ولكي نمسك بشكل أفضل بمركبات هذا التراث قد يكون من المفيد تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ تراث مادي كالمباني الأثرية وما تكشفه الحفريات وتضمه المتاحف، وكلها تمثل عصورها بشكل أو بآخر.

2 ـ تراث فكري قوامه ما قدمه السابقون، من علماء وكتاب ومفكرين ومسؤولين سياسيين، كانوا شهودا على عصورهم، ومبدعين من خلالها. (وتحافظ المكتبات ودوائر المخطوطات على الآثار المادية لهذا التراث الفكري).

3 ـ تراث اجتماعي حياتي قوامه قواعد السلوك، والعادات المجتمعية، والأمثال، والتقاليد، ومنظومة القيم الاجتماعية، وهي تشكل بناء خلقيا متماسكا، طويل الدوام، كبير الضغط والتأثير في الأفراد، وإن يكن مقيما وراء الشعور والوعي في غالب الأحيان.

وإذا كان التراث المادي نماذج حية قائمة أمام الأعين فإن التراث الفكري أكثر خفاءفي اثبات وجوده الحي في الضمير الفردي والجماعي بوصفه عنصرا من عناصر التنمية الثقافية.

ولا يختلف اثنان في ضرورة دخول التراث في الاهتمامات والممارسات الثقافية المعاصرة بالقدر الذي يخدم الخطط الثقافية المستقبلية ويؤصلها، إنه يشكل الاستمرارية العضوية للهوية الحضارية لكن من الضروري تغيير المنظور إلى التراث وتغيير الرؤية الكلية له، وكتابة التاريخ الثقافي العربي على أساس جديد. إنه لم يكتب بعد، وكثير مما هو سائد منه وباسمه هو تكرار للتاريخ الثقافي الذي كتب في خضم الصراعات وفي حدود الإمكان العلمي والمنهجي المتوافر فيها. وهذا ما يجعل حاضرنا والمستقبل الذي نرجو مشغولين بمشكلات الماضي ممتلئين بها.

صحيح أن هذا التراث هو المفهوم الأساسي للنزوع الوحدوي لدى الأمة العربية في كل العصور، وهو يغذي هذا النزوع بشكل أقوى في العصر الحاضر، ولكن لا بد من الاعتراف مع ذلك بأننا نخضع لهذا الماضي ومشكلاته بدل أن نخضعه لحاجاتنا ومشكلاتنا الحياتية الحالية. ولم نتمكن من ترتيب العلاقة بين أجزاء هذا التراث الواسع بعضها مع بعض من جهة، وبينه وبيننا من جهة أخرى، بالصورة التي تجعله يؤسس ذاتنا العربية ضمن متطلبات العصر.

إن تاريخنا الفكري أي تاريخ الثقافة العربية كما يكتبه البعض الآن ما يزال في جزء كبير منه مشوها ناقصا في نواحي شتى :

أ ـ إنه تاريخ فرق وطبقات وجماعات وأفراد أي أجزاء وجوانب متفرقة من تاريخ الأمة العربية وليس تاريخا واحدا موحدا لها، يأخذ في الاعتبار تكوينها المتكامل، وتأثير الأجزاء في الكل والكل في الأجزاء.

ب ـ إنه تاريخ علوم وفنون من المعرفة منفصل بعضها عن بعض لا تاريخ مناهج فكرية شاملة ومدارس فنية وجمالية متصلة وتيارات ثقافية متماسكة.

ج ـ إنه تاريخ راكد لزمن لا يدخل في حسابه تطورات الفكر العربي من عصر الى آخر ومن ظرف زماني إلى ظرف آخر مختلف.

د ـ إنه تاريخ لمناطق جغرافية متباعدة لا يجمعها إلا العنوان الإسلامي، وبعض هذه المناطق منسي كأنما هو خارج التاريخ مع أنه أسهم في صنع التراث أيما إسهام.

هـ ـ وثمة فترات من تاريخنا الثقافي منكورة مجهولة كأنما لا تاريخ لها أو لا وجود. ويدعونها بعصور الأنحطاط وهي ليست كذلك من الزاوية السياسية، وكثيرا ما يعتبرها البعض حلقة مفقودة فيتجاوزون عنها إلى التاريخ المعاصر مع أن قسطا هاما من موروثنا الثقافي قد تشكل خلالها.

و ـ ومثل ذلك يقال في النواحي المجهولة أو المهملة من التراث، كالموسيقى والفنون ، والنحت، والتراث الشعبي (من حكايات ومقولات) والحرف اليدوية، والعمارة، والزجاجيات، والفنون الزخرفية، والفخاريات، والسجادة والنسيج والأسلحة، والقاشاني. إنها الجزء الأصيل من الثقافات العربية، ولكنها لا تأتي إلا هامشية كأنها نوع من الإضافة على المتن، وكأنها وجدت كلها معا، وفي وقت ما، وفي مكان من الأرض بعيد.

ز ـ ويضاف أخيرا أن في تاريخنا الثقافي الكثير من الدخيل المدسوس، دسته الشعوبية، أو أطماع الحكام أو أهواء المؤرخين، والمتزمتين، فتصفيته في ضوء الشرع والعقل والمنطق والواقع المقارن ضرورة قومية أولى. وهذا كله يعني أن جهدا واسعا من التحليل العلمي والمعرفة الواعية يجب أن يتناول التراث في عصوره وأطواره وقيمه لا لمجرد الوعي الواضح به فقط، ولكن لفرز الأصيل من الدخيل فيه، والحي من الميت، والصحيح من الزائف، وأهم من ذلك فرز ما يناسب الحياة المستقبلية فيه من القيم الماضية التي لا تستحق الحياة.

التراث والمستقبل :

إن تراثنا الثقافي ـ إضافة إلى كونه تعبيرا عن هويتنا ـ هو إمكان مستقبلي وقوة كامنة وقدرة ينبغي أن نبعث فيها الحياة والحركة بالتجديد، والربط بالعصر، ولكل

عصر أن يختار مبادئه وأنماط سلوكـه من خلال إمكاناته وحاجاته وعصره، وأي تراث ثقافي مهما كـان شأنه في الماضي بحاجة دوما إلى إغنائه بتجديده وتطويره لـيبقى حيا فاعـلا، وإذا كان تحقيق الثـورة العلمية ـ التـقنية من أبرز حاجـات العصر فإن تحـقيق اللحمة العضوية بين الماضي والمستقبل إنما تكون في اختيار القيم والمبادىء التراثية التي تتفق مع هذه الحـاجات. إن توليد صيغ ثقـافية جديدة من خـلال التراث الماضي هو التحـدي الذي يطرحه العـصر على الثقـافة العـربية. وفي هذه الصيغ الجـديدة تكمن الأصـالة وتكمن القـدرة على الحيـاة الحـديثة، وهذه الصـيغ تشـمل اللغـة التي يجب تطويعـها لاسـتيعـاب المصطلحـات والمفاهيـم العلميـة والتـقنية المتـزايدة والمسـتجـدة باستـمرار. وتشمـل المواقف الفكرية والنفسـية التقليـدية الرافضة لـلمهن أو المحتـقرة لبعضهـا، وتشمل العلاقات الاجتماعيـة (وأدوار الطفل والشباب والمرأة)، والصلات بين الحاكم والمحكـوم كما تشـمل تصحيح مـا نسب زورا إلى القيم الدينـية من أفكار التـواكل والانسـحاب من الدنيـا، ومن اعـتبـار مـسيـرة التـاريخ تراجـعيـة، وترفض الطبقية الدينية التي تحتكر فهم الدين والفتيا فيه، كل ذلك دون إهمال مبادىء أخرى في الدين هي من أركانه، كفريضة العلم والتعليم وضرورة العمل، وواجب النظر في الكون والتـأمل والتـفكيـر، ومـبـدإ الشـورى، والمسـاواة بين البـشـر، وإعطاء الدنيـا حـقـهـا كـالآخـرة سـواء بسـواء، ورفض الظلم والـثـورة على الظالمين، والـتكافل الاجتـماعي، هذا إذا لم نذكـر ما استنبط الفـقهاء من هذه القـيم الكبرى من مـبادىء كـمبـدإ العرف، والاسـتحـسان، والمصـالح المرسلة، وجـعل مصلحـة المسلمين هي الفيصل في الأحكام.

إن المنطلق في هذه المبادىء هو إعادة قـراءة التراث قراءة جديدة أي فهمـه لا فهما سكونيا جامدا ولكن فـهما حيا حركيا مـتطورا؛ هذا النوع من الفهم مرتبط دون شك بمستـوى تقدم المجتـمع نفسه، مما قـد يعود بنا إلى ضرورة التنمـية الكلية من جـهة، وضرورة فتح الباب من جـهة أخرى لايجاد صيغ جديدة من خـلال التراث للمبادىء والأفكار النابعـة منا والمتفـقة مع التخطيـط المستقـبلي. إنا لسنا في حاجـة إلى تكرار الثقافة السابقة ولا يمكن تكرارها، ولكن في حاجة إلى ثقافة أصيلة، والأصالة ليست فـقط في الماضي وحده، ولـكنها أمـامنا في المسـتقـبل. إنهـا في توليد صـيغ ثقـافيـة ذاتية مـستـقبليـة من خلال الماضي والحـاضر، صيغ تلبي حاجـات الغد، وتكتـشف اكـتـشـافـا فـلا تكون تكرارا للذات أو تقـليـدا للآخـرين، وذلك بالاعـتـمـاد على

التخطيط الثقافي المتصل، والتفكير المستمر في حاجات المستقبل واستنفار القدرات البشرية للإبداع.

د ـ اللغة القومية والمحافظة عليها

ليست اللغة القومية مجرد وسيلة تعبير وتفاهم بين إنسان وآخر. إنها بحكم منطقها الداخلي وتاريخيتها وبناها وتراكيبها رابطة اجتماعية فكرية من الدرجة الأولى. يتبين ذلك من زوايا ثلاث من النظر متكاملة بعضها مع بعض :

أ ـ فاللغة أداة تلقي المعرفة، وأداة التفكير ورمزه وتجسيده، إنها الفكر نفسه في حالة العمل. فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية، ولا تفكير إلا بالألفاظ. وبقدر ما تكون اللغة دقيقة حية منظمة يكون الفكر دقيقا حيا منظما.

ب ـ واللغة من جهة أخرى تمثل ذاكرة الأمة، تختزن فيها تراثها، ومفاهيمها، وقيمها. فهي أداة التواصل بين الماضي والحاضر، وتمثل الذاكرة الحضارية وقوام الشخصية، ومناط الأصالة.

ج ـ واللغة من جهة ثالثة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطورها المستقبلي. وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة تواكب نموه مثلما يواكب نموّها.

وانطلاقا من هذه المسلمات فإن اللغة العربية تتضمن ميادين ثقافية أساسية : ففيها الخصوصية القومية، والوحدة السياسية، والتراث، والاستمرارية الثقافية، وحيوية الفكر العلمي، والإبداع الأدبي، ولما كانت العربية هي بالإضافة إلى ذلك كله، وقبل ذلك كله، لسان القرآن المبين، فهي أيضا متصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين، في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والثبات الطويل.

إن اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرا وأثرا بوصفها وعاء الوجدان القومي، فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية، والمناطق الثقافية كبراها وصغراها إنما يربطها بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى. وكثيرا ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللغوي والاجتماعي الموحد. وهكذا فإن تحليل القضية اللغوية هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأولي والأساسي الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية، وهذا التحليل ليس في واقعه لغويا بقدر ما هو تحليل للمجتمع، وقدراته، ومدى حيويته.

قضايا تواجهها اللغة العربية :

إن تحليل الموضوع اللغوي العربي يكشف عن عدد من القضايا التي تواجهها اللغة العربية في هذا العصر وكلها تتصل أساسا ببطء النمو الفكري والاجتماعي العام الذي تعاني منه الأمة العربية، فقد ظل ارتباط الثقافة باللغة العربية قائما وثيقا في التاريخ كله، وخاصة بعد الإسلام. وقد توافق نضج الثقافة العربية وعطاؤها مع ازدهار هذه اللغة وتفتحها، في عملية تبادلية من التأثر والتأثير. فلما انكمش ذلك العطاء في القرون الأخيرة انكمشت معه اللغة عن التطور والمشاركة في حياة العصر، حتى أصبحت، في وطنها العربي، تقترن أحيانا بالتخلف الثقافي والفكري، بل إن الأوضاع التاريخية في بعض الأقطار العربية قد مكنت اللغات الأجنبية من أن تدخل في تعامل الناس اليومي وفي استخدام هذه اللغات في التعليم العالي أحيانا وفي الإدارة والسياسة والعلوم والتقنية.

إن معركة التعريب التي تخوضها اللغة العربية، في بعض أجزاء الوطن العربي، ومحاولات تعريب التعليم العالي، تكشف الجهود التي تبذل لكي تسترد هذه اللغة مكانتها الأولى في وطنها نفسه.

على أن التعريب ليس بالمعركة الوحيدة التي تخوضها العربية، فأمامها أيضا مجالات نضال أخرى ليست أقل شأنا :

ـ فثمة مسؤوليات على المستوى الدولي تفرض على العربية أن تكون لغة دولية، تتجاوب مع الإمكانيات العربية اقتصاديا وسياسيا، وماليا، وإنتاجا، ومكانة، تأكيدا لعالميتها ودورها الدولي.

ـ ثم إن العربية مدعوة لاستيعاب المنجزات العلمية التقنية الحديثة، ومواكبة سرعتها في التطور المصطلحي، تحقيقا لعلمية هذه اللغة وصلاحياتها في إطار المعاصرة الحضارية.

ـ وعلى العربية إلى هذا وذلك واجب روحي نحو المسلمين من غير العرب الذين يرتبطون بها الارتباط العضوي بحكم العقيدة. وتمثل اللغة العربية بالنسبة إليهم تراثهم الفكري والروحي، فيما أنتجه العلماء المسلمون الذين كتبوا ما كتبوا من التراث بالعربية.

ـ وعلى العربية واجب قومي نحو أبنائها في المهاجر وأجيالها الناشئة، حفاظا على انتمائهم القومي، وإبقاء على قيمهم العربية، وشخصيتهم الحضارية أن تذوب في المحيط الغريب.

ـ وهناك أخيرا القضايا المتصلة بتطوير أساليب تعليم العربية، ثم التغلب على بعض الصعوبات المتصلة بالكتابة، والعمل على تطوير الحرف العربي مع الاحتفاظ بخصائصه الجمالية، وشخصيته التاريخية، والعمل على إدخاله في الحاسبات الالكترونية.

ـ وهذه المشكلات ليست في الواقع مجزأة، لكن بعضها معطوف على بعض. وتدبرها التفصيلي يكشف الطرق إلى حلها.

إلى جانب هذه القضايا يواجه الباحثون المعاصرون في اللغة العربية ضمن إطار الوطن العربي مسائل منها :

ـ حاجة العرب الى أن يسايروا بلغتهم مقتضيات العصر ولا سيما في مجال تكاثر المصطلحات بحكم تنامي تولد المفاهيم بحسب كل حقل معرفي سواء في مجال العلوم والثقافة أو في مجال الإنسانيات والاجتماعيات. وقد حان الأوان لاستغلال الكفاءات العربية المتخصصة في حقل علوم اللغة ولا سيما المنكبين منهم على علوم المصطلح كي يساهموا في السباق الكونيّ بين تولد المفاهيم واستحداث المصطلحات المناسبة لها وهو ما تعيشه كل الألسنة البشرية في أيامنا بلا استثناء.

ـ حاجة العرب إلى أن يدركوا ما عليه لغتهم من خصوصية تاريخية، فهي اللسان البشري الوحيد الذي كُتب له أن يعمّر أكثر من سبعة عشر قرنا منذ اكتملت بناه النحوية والصرفية والصوتية، وهذا ما يحمّلهم مسؤولية علمية لأن مدار مواكبة اللغة العربية لمقتضيات كل العصور هو على البنية الدلالية على البنى الثلاث الأخرى.

ـ وجود لهجات لغوية عديدة ضمن المجتمع العربي تباعد بين اللغة الفصيحة واللغة المتداولة في مجالات الحياة العامة غير الرسمية، ولئن كانت دراسة اللهجات العربية وجها من وجوه النشاط العلمي ومجالا من مجالات التخصص الأكاديمي فإن الخطر كل الخطر في أن يجنح البعض إلى توظيف ذلك بهدف تكريس اللهجات

كبدائل عن اللغة العربية الفصحى مما لا يمكن أن يكون له من تفسير إلا القصد إلى تقويض بنية الإجماع القومي والحفر تحت قواعد الصرح الحضاري للأمة العربية، وكلها دعوات لم يخل منها عصر من العصور ولكن مسؤولية الخطة الشاملة للثقافة العربية هي أولا وقبل أي واجب آخر أن تعبر عن صوت الإجماع الذي عليه يرتكز معمار الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية.

- تفشّي بعض الظواهر الإعلامية التي تهدد كيان اللغة العربية وتعرقل مصيرها التاريخي ولا سيما :

أ - اتساع حجم البرامج الإذاعية المبثوثة باللهجات على حساب اللغة العربية الفصحى ولا سيما ما يجيء منها في مواضيع جادة ليس لها صلة بتسلية أو ترفيه، ومن أوكد الواجبات اليوم أن تسخّر أجهزتنا الإعلامية المسموعة منها وكذلك المسموعة المرئية لدعم الأداء العربي السليم وتيسير التداول باللغة الفصحى التي يسهل منالها على كل مستمع عربي.

ب - ظهور ميل في صحافة بعض الأقطار العربية إلى تكريس اللهجة المحلية أداة للتخاطب الإعلامي ولو جزئيا مما قد ينال من الحاجز النفسي القويم الذي يمثل صمّامة الأمان في ارتباط العربي بلغته ارتباطا فكريا ومعرفيا إلى جانب ارتباطه بها روحيا.

ج - انتشار نزعة استخدام اللهجة في الإعلانات التجارية وإشهارات الترويج الاقتصادي مما يكرس تغليب المصلحة العاجلة والمنفعة الاستثمارية السريعة، بينما تؤكد كل الاستقراءات اللغوية النفسية الاجتماعية أن الإعلانات والاشهارات المصوغة في عربية فصيحة سَلِسَة كثيرا ما تحدث من الوقْع التجاري ما لا تحدثه اللهجة المحلية المتداولة داخل القطر العربي الواحد.

قضية المصطلحات

إن الحاجة إلى مسايرة العصر علميا ومعرفيّا تكون متناسبة تناسبا طرديا مع حاجته إلى ابتكار مصطلحات يؤدّي بها الناس - في عامتهم وخاصتهم - المفاهيم المستحدثة

باطراد، وتقاس عملية المواكبة هذه بما يتوافر عليه المجتمع من قابلية في حركته العلمية والفكرية لاستخدام ما وضعه المختصون من ألفاظ اصطلاحية، وإدخالها في صلب اللغة المتداولة.

وليست القضية في فقد المصطلح اللغوي وحده، ولكنها أيضا في فقد النشاط العلمي والفكري والأدبي الذي يحتاج إلى هذا المصطلح، ويسانده، ويشبعه حيث يجب أن يشبع. وليس من الضروري أن يكون المصطلح عربيا دوما. فلقد اقتبست اللغة العربية في مختلف عصورها مئات من الكلمات والمصطلحات، وعربتها على طريقتها. فالمشكل إذن ليس بلغوي بحت ولكنه يتصل في الدرجة الأولى بالأجواء العلمية والفكرية والأدبية المحتاجة والضاغطة. ودعوى العجز اللغوي غطاء يخفي وراءه مشكلة التخلف العلمي والفكري الذي تعاني الأمة منه. وهكذا فمشكل اللغة هو في واقع الأمر الوجه الآخر لمشكل التخلف العام، وخاصة في الإبداع الفكري.

تعليم اللغة العربية

إن للغة العربية قواعد هي بمثابة القوانين المنظّمة لبنيتها والضامنة لوظائفها، ورغم أن هذه القواعد تطوف ببنية الحروف وبنية الكلمات وبنية الجمل ورغم أن لكل بنية من هذه البنى علما فرعيا خاصا بقضاياه فإن العرْف جرى على تسمية كل تلك القوانين المنظّمة بالقواعد النحوية. ولقد عرف علم النحو منذ القديم تطورا في مناهجه الوصفية والتفسيرية والتعليلية وكان قد اكتمل الى منتهاه في تراثنا عندما تحوّل إلى نظام تعليليّ شارف نظام المنطق الصوري وعندما تجمّع في كثافة مادته مسكوبة في منظومات ومختصرات.

واليوم يتعين على المؤسسات العلمية واللغوية والتربوية أن تنظر إلى هذه المادة التراثية نظرة إجلال بوصفها شاهدا على عصرها تستثمرها في مجال الأبحاث اللسانية الراقية وفي مجال صياغة النظريات الموغلة في التجريد والتأمل المتصل بفلسفة اللغات، ولكن عليها في نفس الوقت أن تبتكر الصيغ التعليمية الجديدة بعد الاستفادة من تطوّر المعارف اللسانية التي أصبح للغويين العرب قدم راسخة فيها.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن عملية التجديد والمراجعة فيما أطلقت عليه منذ بضعة عقود عبارة «تيسير النحو» إنما هي عملية تعليمية خالصة ذات مقصد بيداغوجي لا غير، إذ ما انفكت بعض الأذهان يتسرب إليها الخلط حتى ظن أصحابها

أن المراجعة ستشمل القواعد النحوية للغة العربية في حد ذاتها، بينما الأمر مقصور ـ كما في كل اللغات العالمية المتطورة ـ على إعادة صياغة الأساليب التعليمية الموصلة للقاعدة النحوية والكفيلة بتيسير اكتساب ملكة الأداء اللغوي السليم.

استعمال اللغة الأجنبية

ليس غريبا أن توجد في المجتمع العربي جماعات تستعمل أو تؤيد استخدام اللغة الأجنبية في العلوم خاصة، وفي ما يتعداها أحيانا، بل وفي الأدب والشعر أيضا، فإن لذلك أسبابه المتعددة الناجمة إما عن التأثير الاستعماري السابق الذي أزاح اللغة الأم، أو عن التقليد للغرب، وعدم الثقة بقدرة هذه اللغة على الأداء، أو عن أغراض تسلطية أجنبية متعمدة تتصل بالتبعية الثقافية. ولعل أخطر الظواهر قيام جماعات من أبناء اللغة نفسها بإقحام بعض الكلمات والتراكيب الأجنبية ضمن لغتهم. وقد يصل الأمر في هذا الاتجاه إلى الحديث بلغة خليطة تتكلم بها طبقة من الناس لإظهار انتمائها إلى عالم أرقى، وانسلاخها عن عالمها اللغوي الاجتماعي الأصلي، تماما كما كان يفعل الروس في القرن الماضي أو كما كان الإسبان يفعلون في الأندلس أيام العرب مع أن هذه الظاهرة شاعت، وتعاني منها اليوم بلاد متقدمة تغزوها اللغة الإنكليزية في الإعلاميات، وفي بعض العلوم، وفي ألسنة بعض الطبقات الاجتماعية.

هـ ـ الثقافة ركيزة التنمية

إذا كان الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها فإنه لا يحيا، بالمادة فقط، ولكن يحيا أيضا بمشاعره الروحية وتقاليده الاجتماعية والفكرية ورؤاه الجمالية، وذلك بوصفه كيانا متكاملا متوازنا. وهكذا لا يجوز النظر إلى التنمية كبعد كمي دون اعتبار لبعدها المتمثل في تلبية متطلبات الإنسان الروحية والثقافية بجانب حاجاته المادية. وهنا تتجلى الثقافة بوصفها بعدا أساسيا من أبعاد العملية التنموية. وليس في هذا إقحام للثقافة في مناطق وعوامل لا سلطان للثقافة عليها أو خارجة عن نطاقها، ولكنه تصحيح للأوضاع، وإعادة لها إلى الطريق القويم، باعتبار الثقافة جزءا من مكونات الإنسان، وركنا أساسيا في تكوينه.

إن التنمية ليست تحركا اقتصاديا فقط، ولا ناتجا وطنيا إجماليا، ولكنها عملية شاملة متعددة الأبعاد أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد الأرقام الاقتصادية. والبعد الثقافي جانب منها، ولا تأخذ التنمية معناها الإنساني العميق ولا تنجح إلا من خلال ارتباطها بثقافة الإنسان ولا يمكن تحقيق تنمية متوازنة ناجحة إلا من خلال دمج المعطيات الثقافية في الخطط التي تستهدف تحقيق تلك التنمية. ذلك وحده هو الذي يجعلها عملية تطوير تنموية نابعة من الذات، من داخل المجتمع، مراعية لخصوصيته الحضارية وإلاّ اعتبرت تحولا آتيا من الخارج لزعزعة القيم التقليدية للأمة.

إن نوعية الحياة هي الهدف والمرشد للمخططين الاجتماعيين والإقتصاديين، وليست نوعيتها في كمية الناتج التنموي وآليته وحدهما، فضلا عن أن التنمية الناجحة تحتاج إلى الإنسان الواعي، والمقتنع بها والقادر على تحقيق أهدافها. وهذا وذاك يرتبطان بالتنمية الثقافية.

ونتيجة لهذا كله لا يجوز أن تسير خطط التنمية الثقافية، في عزلة عن مشاريع التنمية الأخرى، كما لا يكفي أن تسير جنبا إلى جنب معها، ولكن ينبغي أن تندمج في العملية التنموية الشاملة وتصبح جزءا منها، وركنا من أركانها متجاوبا معها، ويظهر شأن هذا الدمج خاصة في البلاد ذات الثقافة العريقة كالبلاد العربية التي تأخذ الثقافة فيها كامل دورها وتأثيرها.

ومن العدل أن نعترف أن هذه النظرة الشاملة للتنمية بدأت تدخل في التخطيط العربي، وفي التصورات العربية للمستقبل، ولكنها ما زالت في حاجة إلى تعميق نظري وتجسيد عملي في مجالات العمل التنموي العربي. ذلك أن الخطط العربية وإن خصصت بابا للثقافة بوصفها قطاعا مميزا ما يزال اهتمامها بها أقل من الدور الخطير الذي يمكن للثقافة العربية أن تقوم به في التنمية العربية الشاملة.

نوعية الثقافة وأهداف المجتمع :

لما كانت نوعية ثقافة المجتمع هي التي تحدد أهداف التنمية واتجاهها وإيقاعها، ولما كان المجتمع العربي مجتمعا تتوازن فيه قيم الروح والمادة، وله هويته العريقة

وخصوصيته المميزة، فإن صياغة المصير الأفضل لهذا المجتمع تتجلى بالتجاوب مع قيمه وهويته وخصوصيته ورعاية مشاريه وتطلعاته من خلال الخطط الثقافية، وبالتوافق معها ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

ـ مراعاة خبرات الأقطار العربية ومعارفها وحاجاتها ورغباتها وقيمها وأوضاعها الاجتماعية عند وضع مشاريع التنمية.

ـ اشتراك جميع طاقات هذه الأقطار في صوغ هذه الخطط وتنفيذها وبخاصة عن طريق الحرية في الاختيار واللامركزية في التنفيذ، ضمن إطار الخطط العامة.

ـ استخدام الوسائل المحلية والإقليمية في دعم مشاريع التنمية كلما أمكن ذلك.

ـ اصطناع التقنية الحديثة في المشاريع دون تعريض الذاتية الثقافية للأذى.

ـ الاعتراف بالتنوع الثقافي والتعدد الإبداعي بوصفهما من عوامل إثراء المجتمع العربي.

ـ اعتبار اللغة العربية هي الأساس في نشر الثقافة ونقلها، والتعبير عنها.

ـ اعتماد البعد الثقافي للتنمية وسيلة لقاء وتبادل بين الأقطار العربية يقوّي وسائل اللقاء الأخرى : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ـ متابعة الدراسات التنموية باستمرار بالاستناد إلى الدراسات الثقافية.

التنمية والتحرر :

ـ ثمة علاقة تبادلية أساسية بين التنمية والتحرر الاقتصادي والسياسي، فكل منهما، في الجذور، ينتهي إلى الآخر ويؤكده، ولا يكون التحرر كاملا دون تنمية موازية. كما لا تكون التنمية ممكنة دون تحرر سياسي واقتصادي. ولهذا كان النضال ضد التبعية الاقتصادية أو السياسية هدفا من أهداف التنمية العربية الشاملة، وجانبا من تطلعات العرب والشعوب الأخرى إلى التحرر بأوسع معانيه، وإلى العطاء الإنساني. وتزداد فاعلية هذا النضال من خلال :

ـ التأكيد المستمر على الذاتية الثقافية العربية.

ـ الاهتمام بالتنمية الثقافية لتكون درع الدفاع عن جوانب التنمية الأخرى.

ـ تحرير المجتمع العـربي من الأمية وسد منابعها وتنفيـذ التعليم الإلزامي لأن الأمية تعرقل العملية الثقافية لدى المثقفين أنفسهم عندما يشتد ضغط انتشار الأمية حولهم بين أبناء وطنهم.

ـ تحقـيق المشاركـة الواسعة، بمختـلف أشكالها من الجـماهير في عـمليات التنمـية الثقافية.

ـ إن التنمـية الثـقافـية أضـحت تشكل جـزءا من أهداف الدولة، ومن مهـماتهـا، لأسباب متـفاوتة. سواء أكان النظام العام للدولة ليبراليـا أم موجها أو خليطا من هذا وذاك، وحتى في البلاد ذات الـنظام الحر والمبادرة الفردية فإن ترك الـدولة للمبادرات الثقافيـة على هواها وحريتها المطلقة هو بدوره سيـاسة ثقافية. غيـر أن البلاد العربية، بسـبب المخـاض الفكري العنيف الذي تعـيشـه، وبسـبب تنوع النظرات إلى التـراث الروحي والفكري فيها، وغموض النظرات المستقبلية هي أكثر حاجة إلى تدخل سلطة واعية مـسؤولة تنسق الخطط الثقافـية وتجمعـها في اتجاه عربي إسلامي يـرفض الرجعة الفكرية، والتقهقـر، والتسلط، وكل ما لا يحقق العدالة، والحرية الحقـيقية، والوحدة في الهدف. وإذا كان الشـتات الثقافي في الأمم القـوية غير ذي خطر كبـير، لأن ثمة عوامل أخـرى تلمها، وتجـمعها، فـهو في الأمم الناميـة كالأمة العـربية يهدد بتـمزيق المجتمع والقضاء على عرى ترابطه.

و ـ الحرية الثقافية

ـ لا يمكن فصل القضية الثقافية عن شكل النظام الاجتماعي والسياسي العام الذي تعيش الثقافـة في ظله، على أن هذه الحقيقة لا تلغي حقيـقة أهم منها وأعمق هي أن من حقوق الإنسان الطبيعية أن يشترك اشتـراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية، إبداعا، وإستمتـاعا، وإسهاما، وهو حق أقرته المجـتمعات الحديثة، والتـزمت به في دساتيرها وتشريعاتهـا وممارساتها اليوميـة، كما أقره ونادى به الإعلان العالمي لحـقوق الانسان. ذلك أن ممارستـه هي الشرط في التفتح الإنسـاني، لأنه يقوم على مبـدأ أعمق منه هو الاعتراف بإنسانية الإنسان، وبضرورة تنميتها وتطويرها، ليكون الفرد جديرا بإنسانيته عن طريق :

أ ـ الإسهام في إبداع الفنون والآداب وفي التمتع بها.

ب ـ الاشـتـراك في منجـزات العلـم وتقـدمـه والإفـادة مما يمـنح ويقـدم من المنجزات.

جـ ـ جعل الحياة الإنسانيـة أشد سعة وأكـثر عمـقا وأغنى رفاها بالإبداع الثـقافي والاستمتاع به.

د ـ منح الفـرص بالتسـاوي لجـمـيع أفـراد المجـتمع لـلتـعـبـيـر عن أفكارهم ومشاعرهم.

إن حـرية الثـقـافـة، وإن كـانت تنبع من العـدالة فـي توزيع الإمكان والإبداعـات الإنسانية على الأفـراد، إلا أنها في الوقت نفسه عامل أسـاسي في إغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها.

الهدف من حرية الثقافة

ـ الهدف من حرية الثقافة هو التفتح الكامل لشخصية الإنسان، وتكوين رأس مال بشري ثقافي هو الركيزة القويمة في بناء صرح المجتمع الذي يصنعه ويُنْضجه على أن هذا الهـدف لا يتحـقق بالنشـاطات الـثقافـيـة وحدها إن لـم ترافـقـها العـوامل المساعدة المتعددة في التربية والتعليم، ووسائل الاعلام، والاقتصاد المريح والتوجه الواعي، فالمجـتمع كل متضـافر، وحرية الثقـافة يمكن أن تظل مجرد شـعار يعلنه القائمـون على شؤونهـا كمـا يمكن أن تغرقهـا أو تشوّههـا الشروط الاجتـماعـية ـ الاقتصادية المضادة، إن لم تقم على أسس وطيدة سليمة، وسياسة واعية.

ولكي تكون الـثقافـة حرة ديمقـراطيـة، أي لكي تتحـول إلى إبداع واسع، وغذاء جماهيري في وقت واحد، فإنها تتطلب شروطا منها،

أ ـ أن تكون هما عـاما للمـجتمع الـعربي، أي أن تتحـول إلى مشكلة حـياة، يلتزم بها هذا المجـتمع بوصفها حـقا وواجبا في وقت معـا، وفي نواحي الحياة كافـة، إنها لا تعني جـهازا مـعينا في الدولة، ولا طبـقة مـحددة من المجـتمع العربي، أو فئة من الفـئات، ولكنها تعني كل فرد عربي بوصفـه صانع حياته، نوعا وكيـفا، ومسهما في الوقت نفـسه في صنع مجتمعـه العربي. وإذا كانت

الحرية الثقافية جزءا من كل يتناول ديمقراطية الحياة العربية نفسها فذلك لأن هذا الزمن قد أضحى زمن الجماهير الواسعة، وزمن اضطلاعها بحقوقها وواجباتها كاملة.

ب ـ أن تتساوى الفرص أمام الأفراد في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعطيات التنمية العامة، وإلا أضحت الثقافة ترفا يمكن الاستغناء عنه أو امتيازا لفئة محظوظة. وثمة حد حرج لا تقوم بدونه الحياة الثقافية، ولا الديمقراطية كلها، وهو أن يتحقق في المجتمع العربي حد أدنى من المساواة، لا يمكن بدونه توافر الحد الأدنى من فرص التعبير والاستمتاع. وهذا كله يقتضي إحداث تحوّل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العربية لا بد من مواجهته. عند وضع مشاريع التنمية العامة وتنفيذها. ولا بد من إبراز شأنه وأثره في الحركية الاجتماعية والثقافية.

ج ـ أن يجري ضمان هذه الحرية الثقافية بالتشريعات اللازمة التي تفرض التوازن الثقافي، وتُزيل كل تمييز فيه، من أي نوع سواء أكان على أساس العرق أم المذهب أم الجنس أم اللغة أم الوضع الاجتماعي.

د ـ إن حرية الثقافة جزء من كلّ، أي أنها من المكونات الكلية للمجتمع. ولا يمكن أن تعيش وسط جو عام من انعدام الحرية. بل إن الحريات العامة الأخرى شرط لازم لوجودها ومتمم له.

وحرية الثقافة لا تعني حرية الإبداع فحسب، ولكن حرية الاستمتاع، فهي تتضمن حرية التعبير عن الفكر والجمال وحرية الإبداع مثلما تتضمن حرية الاستمتاع بالحقوق الثقافية وتكافؤ الفرص الاجتماعية في ذلك بين المواطنين على السواء، مع توجيه العناية بخاصة إلى الفئات الأكثر فقرا أو حرمانا، أو بعدا عن مراكز البث الثقافي، أو عزلة عن الجماعة.

وتسمو الحرية الثقافية بقدر التزامها بالضوابط الأساسية لكل سلوك حضاري يقوم على :

أ ـ احترام المعايير النوعية للثقافة بالسعي إلى الأداء الفكري والفني الرفيع.

ب ـ عدم اعتبار الجماهير مجرد مستهلكين أو منتفعين ثقافيين، فإذا كانت الحرية الثقافية، وبالتالي الديمقراطية، ترتبط بصورة أساسية بسهولة انتفاع الجماهير بالثقافة والمشاركة فيها فإن وجودها الفعلي لا يتحقق إلاّ بالعملية الإبداعية ذاتها التي تعين شرائح الجماهير على مزيد الارتقاء الفكري والسموّ الفني.

ج ـ التقريب المستمر بين الإنتاج الثقافي وأكبر عدد ممكن من الجماهير وذلك بأن تكون الإدارة الثقافية لا مركزية، لتوفير الظروف الملائمة لتحقيق حريتها وديمقراطيتها، سواء على مستوى اتخاذ القرار، أو مستوى تنفيذه. ولتكثيف الإشعاع الثقافي، وتلبية الحاجات المباشرة للجماهير.

وثمة دور للحرية الثقافية لا بد أن تضطلع به الدولة فلقد اقتصرت العناية بالثقافة والمثقفين، حتى عهد قريب، على الإبداع المميز لفئات قليلة، وعلى توزيع الاستمتاع على فئات أخرى محدودة المدى. وفي التراث الشعبي العربي كنوز من الإبداع الثقافي لا تجد طريقها إلى التعبير أو إلى الأداء أو إلى التسجيل والتطوير. إن حرية الثقافة وديمقراطيتها تعنيان بين ما تعنيانه أن لا يهمل هذا الإبداع الشعبي الواسع، وأن يتصل بالناس وأن يكون بعض أغذيتهم الفكرية والفنية.

على أن حرية الثقافة وديمقراطيتها لا تقوم على جهود الدولة وحدها وتخطيطها، ولكن تقوم على ركن آخر ليس أقل شأناً هو إقبال المجتمع نفسه على المشاركة في النشاطات الثقافية، وفي إبداع الفنون، وتحرير آفاقها، والاستمتاع بها. وهذا الإقبال إنما تكوّنه وتعمل عليه عناصر شتى تتبادل الأثر والتأثير والتفاعل مع العناصر التخطيطية والتنشيطية، ومن أهمها رغبة الشعب في هذا الحق الثقافي، والحاجة إليه ودفاعه عنه. إن هذا الدفاع عن الحرية الثقافية إنما تقوم به المؤسسات الشعبية من اتحادات الأدباء والفنانين والمؤسسات النقابية والمهنية والتنظيمات التي تسهر على نشاطات الجماهير. والدفاع عن حرية الثقافة لا يقل شأناً عن الديمقراطية السياسية والاقتصادية للمجتمع بل هو الأساس الذي يجعلها تقوم على القواعد السليمة.

وكل هذا يعني من الوجهة الثقافية الاعتراف الفعلي والعملي بأن لكل فرد الحق في أن يكون صانع نوعية حياته، وفي أن يكون المشارك في تنمية مجتمعه بقدر طاقته.

- إن تقييد الحرية في البلاد العربية لا يأتي فقط من جانب السلطة الحاكمة ولكن من جانب المجتمع أيضا. أي أن القيود ليست سياسية فقط ولكنها اجتماعية واقتصادية أيضا، وفيها تيارات شتى تحمل مختلف الاتجاهات والأفكار، وإذا كانت ثمة قوى خارجية وداخلية من مصلحتها إبقاء الجماهير - وكتلتها ما تزال بطبيعتها أمية متفاونة الوعي أو محدودة الأفق - قوى ضاغطة على كل كلمة عقلانية أو عمل إبداعي، فإنه بالمقابل لا حرية لجائع أو فقير دون حد الكفاية. وفي البلاد العربية كم هائل ممن هم في هذا المستوى من العوز. ومع أن هذه الجوانب تجعل مشكلة الحرية في البلاد العربية مشكلة أكثر تعقيدا وصعوبة فإنها تدل على ترابط جوانب التنمية الإنسانية، وأنها لا تتحقق إلا بتحقق جميع جوانبها معها. كما تدل على ضرورة الحرية السياسية حتى تتأسس معها الحرية الاجتماعية والاقتصادية فتكون الحرية الثقافية مصدرا لكل الحريات وتتويجا لها في نفس الوقت.

ز - التوازن الفكري

لقد تنامت في السنوات الأخيرة ظاهرة في المجتمع العربي تنبىء بضرب من الانغلاق يصل إلى حد التعصب هي بلا شك نتيجة عدد من العوامل منها حالة الحصار التي يعيشها أهل الرأي ومنها ضغط التحديات الخارجية واعتداؤها على القيم العربية والإسلامية ومنها الشعور العام بوجود فراغ فكري بعد أن خابت الظنون في الشعارات التي كانت تلهب مشاعر الناس. وظاهرة التحجر الفكري من أخطر ما يصيب الثقافة ويهدد كيانها وهي إذا تفاعلت مع ردود الفعل التي تنجر عنها كثيرا ما تكون سببا في الارتداد الحضاري سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي فينحسر عندئذ المدّ الفكري وتتأذى عطاءات الكيان الثقافي.

وقد تشكلت بفعل ظواهر التعصب في بعض مجتمعاتنا العربية وبفعل ما تولد عنها من ردود الفعل آليات من الترويع زادت العنف استفحالا وتكاد أن تسوّغ آليات العنف المضاد في شرائح المجتمع وفي مختلف مراتب الهرم الاجتماعي.

وأبرز ما ينجم عن ظاهرة تبادل العنف بين مختلف أطراف المجتمع :

أ ـ انكماش الحوار أو انعدامه بين مثقفي الوطن العربي. فقد أضحى هؤلاء جماعات متفرقة ولكل جماعة في كل قطر رأيها الذي تؤمن به دون استناد لمعرفة وجهات النظر الأخرى أو التعاون معها، فالجبهة الثقافية في الأوضاع الحالية، منقسمة أسوأ الانقسام على ذاتها. ومن المؤسف أن بعض النظم تسهم في هذا السبيل وتدفع إليه بما تتخذ من التدابير والسياسات مما يضطر معظم المثقفين في ظلها إلى الاختيار بين حالين أحلاهما مر : إما الهجرة من البلاد (وهو ما يزداد باستمرار)، وإما الرضوخ والانكماش خوف الاضطهاد. وهذا ما دعا المثقفين إلى أن يصبحوا أشبه بالجزر الفكرية المتباعدة، فكل مثقف منطو على نفسه خوف الإرهاب الفكري أو الديني أو الاجتماعي أو السياسي ويسيطر على الأقلام والعقول نوع من الخرس رهبة أو نفاقا أو رفضا أو ايثارا للسلامة. ونتيجة لذلك تكاد تخلو ساحة الفكر من كل رأي إلا رأي السلطات الذي قد لا يكون هو الأكثر صوابا. ووصل الأمر إلى أن تسود الثقافة الأحادية التي تنتشر عن طريق وسائل الإعلام الرسمية. وفي ذلك ما فيه من تضييق الميدان الفكري وحصاره.

ـ أن تغلق النوافذ على الآراء الأخرى فلا تجد مجالا للتعبير وفي هذا سجن للأفكار في إطار شعارات مسبقة الصنع. وشرط الثقافة الأساسي هو أن تتجاوزها أو على الأقل أن تطرحها مع بدائل أخرى وتناقشها.

ـ ابعاد المثقفين الحقيقيين وأهل الرأي عن مواقع اتخاذ القرار وفي هذا عقم يلغي دور الفكر في قيادة المجتمع ويجمد حركته.

ب ـ الانغلاق على العصر. فإذا كان كل فكر يعتبر نفسه وحده الذي يمتلك الحقيقة ولا حقيقة لدى غيره فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى انغلاق هذا الفكر ضمن قوقعته الخاصة. ولا يعني الانغلاق عدم الأخذ والعطاء فحسب ولكن يعني فوق ذلك الغربة الكاملة عن العصر والتحجر وعدم إمكان التلاقح الفكري لإيجاد طرائق جديدة ثقافية ـ فكرية للإنسان. فالرهبنة ضمن الأبراج العاجية تلغي وجود الفكر.

ج ـ فقر الفكر لأن الفكر لا يغنى إلا في الحرية، وحرمانه منها يعني إيقافه عن الحركة ودورانه في حلقة مفرغة من النصوص والعادات والشعارات التي مهما كانت قيمتها الحالية فإنها سرعان ما تهترىء مع الزمن ولا بد من تجديدها. والفكر الفقير أعجز من أن يقوم بتجديد ذاته لأنه قبل ذلك يكون قد مات، واندثرت فيه الحيوية المتجددة.

وبديهي أن من شروط الثقافة الحقيقية أن تتمتع بحرية الفكر وهذا يستتبع بالضرورة عدم التزمت ورفض الغلو والتعصب فكل خنق للحرية هو عمليا نصر للتعصب ولإلغاء الشورى في الأمور وتدمير المساواة بين المواطنين، لذلك كانت الحرية الفكرية في المجتمع هي صمّامة الأمان ضد كل مظاهر التزمت، ولذلك أيضا تكون مسؤولية الدولة في إعطاء المثل على رحابة الصدر هي المسؤولية الكبرى الضامنة لحق الجميع في إبداء الرأي والرأي المخالف ما دام التباين في وجهات النظر قائما على أخلاقيات الحوار وملتزما بآداب الجدل البنّاء.

إن التسامح الثقافي هو السلوك الذي في ظله تزدهر الثقافة. ومن المتعين على الأنظمة السياسية أن تعلنه شعارا وأن تلتزم به سلوكا حتى تفرضه على كل أطراف المجتمع عقدا مُبرما من أخلَّ به انتهك عهْدَ المواطنة واستوجب الإرجاع إلى جادة الصواب. ذلك أن النظرة الثقافية الكاملة للأمور من طبيعتها أن تستوعب فكر الآخرين. وهذا الموقف الرحب هو الذي يميز الانسان لأنه يوجد الاحترام بين البشر ويقربهم بعضهم من بعض وينزع عوامل الشر والصراع والتباعد بين المجتمعات ويغني الثقافة والفكر.

وفي الإسلام قواعد ذهبية هي آيات محكمات في التسامح الديني والفكري والاجتماعي في الوقت الذي هي فيه ركن من أركان الثقافة العربية على الدهور. وحين نقرأ القرآن الكريم نقف على عادات عديدة مؤداها الأساسي هو التسامح والتفاهم والحوار واحترام الرأي الآخر وعدم اعتبار أن لا حقيقة إلا ما نحمل نحن، إن روح عديد الآيات فهمت في العصور الإسلامية الأولى وكانت من السمات الأساسية للحضارة العربية الاسلامية. والثقافة العربية اليوم أشد ما تكون حاجة لهذا الموقف الحضاري السمح الذي يستمد جذوره من تقاليدها العميقة وتاريخها الحضاري.

وأخطر ما ينجم عن التزمت والغلو سواء على المستوى الديني أو الفكري أو الاجتماعي أو السياسي هو الغاء التفتح العقلي وإغلاق مسالك التفاهم بين الناس مما يؤدي إلى البدء في الخصومة دون مبرر. وتحقيق الديمقراطية لا يشترط فقط حرية الفرد في العمل والتعبير. ولكن يشترط معه في الوقت نفسه وبشكل مواز لها حرية الآخرين. فلا معنى لديمقراطية لا تملك إلا الرأي الأحادي لأنها في أي شكل وجدت لن تكون إلا ديمقراطية زائفة وديكتاتورية مقنعة.

وهكذا فلا مكان في أي خطة ثقافية تحترم انسانيتها للتحجر الفكري والانغلاق لأنها بحكم طبيعتها وكونها خطة تنمية وتفجيرا للإمكان الثقافي الإبداعي تقوم على عدة مقومات من أبرز أهدافها :

ـ تنمية التفتح في الفكر الثقافي وفتح النوافذ عليه لتكون الثقافة شاملة ومعاصرة ولا ينشط العقل إلا تحت شعار الرأي الحر للجميع وهذا يتضمن بالطبع في صلبه القبول الطوعي للرأي الآخر واحترامه.

ـ احترام التعددية في التفكير والتقدير لأنها تعني الحوار بين الآراء ومرونة النظر للأمور وإثراءها بالمزيد من وجهات النظر.

ـ عدم التعصب والتطرف والغلو والتزمت. فكل هذا القبيل من المواقف يتناقض التناقض الذي يسيء إلى الفكر وإلى حريته ويشل نموه ويقتل ربيعه.

ـ يقود الحوار البناء لا الجدل العقيم، وتبادل الرأي مع الآخرين لا فرضه الى تنمية الفكر والكرامة والتسامح والأخوة بين الناس.

والوسائل المتاحة الى ذلك هي في أيدي من يقومون على تنفيذ الخطة الشاملة ويرعون تنمية الثقافة :

ـ فالتربية بجميع مراحلها سبيل من أهم السبل لذلك سواء في البيت أو في المدرسة.

ـ والكتب والدراسات والأبحاث سبيل آخر.

ـ ووسائل الاعلام من إذاعة وتلفزيون وسينما وفيديو كلها يمكن أن تستخدم لتجذير التسامح الفكري وتقليم التعصب.

ان السلم بين البشر لا يأتي بالمجان ولا بد للدولة التي تراهن على أن يدرك الانسان أقصى ما يميز انسانيته من تسخير كل إمكاناتها حتى تسود السلم الثقافية وذلك بأن تكون هي أول من يرعى التسامح وأول من يعطي المثل في قبول الرأي المخالف فتغدو قدوة الجميع في إبرام عقد الأمن الفكري القائم على الحرية المسؤولة.

2 ـ مواكبة ثقافة العصر

أ ـ الأصالة والمعاصرة

يشكل العصر بالنسبة إلى الأمة العربية عددا من التحديات العاصفة التي لا بد من مواجهتها فكرا وثقافة وعملا لتستطيع الأمة الوقوف راسخة على قدميها بين الأمم. إننا لا نعيش في عزلة عن العالم. ولا يمكن لنا أن نعيش هذه العزلة ولكننا في معترك دولي هائل، نحن مندمجون فيه بالضرورة. وهذا العالم يتجه إلى أن يكون عالم الدار الواحدة بما يقوم فيه من الروابط المتزايدة المادية والمعنوية لا في ثورة الاتصال والتنقل فحسب ولكن في العلاقات الفكرية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية أيضا. فالأسرة الإنسانية أصبحت منظومة عالمية تضمّ عددا من المجموعات الإقليمية، وقد قام بها ما يشبه أن يكون النواة لإدارة عالمية هي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، فإذا كانت دول غرب أوروبا أو الدول الشرقية أو دول أمريكا اللاتينية أو افريقيا تشكل مجموعات إقليمية فليس في العالم مجموعة إقليمية أحْرى من العرب بالتجمع والتوحد لما بينهم من الوشائج والروابط التي لا تتمتع بها أي مجموعة إقليمية أخرى. وقد عبرت المجموعة العربية عن ذلك بإنشاء جامعة الدول العربية التي يمكن اعتبارها بدورها نواة مكملة للنَّوى العالمية الأخرى رغم التعثّر الذي يعتورها. وهذا الاتجاه العالمي نحو التكتل يجب أن يكون أحد مبادئنا الهادية كما يكون التعاون والتضامن هو المبدأ المكمل له إذ بدونه تصبح الجماعة البشرية كتلا متنافسة يفترس بعضها بعضا.

وعالم اليوم هو عالم العلم والثقافة، والمنهج العلمي هو المنهج المتفق على فضله وسلطانه ولهذا كان هذا العالم هو عالم التغير المتسارع للدرجة المذهلة. هزات هذا التغير تأخذه من كل جانب. وثوراته الانقلابية في المعرفة والاتصال والتقنية تجعل غده مختلفا كل الاختلاف عن أمسه. ولهذا السبب أيضا كان عصرنا هو عصر الطاقة... تتزاحم على الظفر بمنابعها القوى العظمى ونتيجة لهذا كان العصر أيضا عصر العنف والعدوان الشرس، وعصر الاسراف الشديد والفاقة الشديدة في وقت معا، وعصر التفاوت البشري الواسع والمدن العملاقة المهلهلة والاحتكارات الضخمة.

وقد انعكس ذلك كله على ثقافات العالم المختلفة، وأعطى بعضها السلطة على بعض، وتغيرت النظرة جذريا إلى الإنسان الذي اتسعت عوالمه في الزمان والمكان والإمكان إلى حدود لم يبلغها أي عصر سبق، كما تضخمت التحديات أمامه إلى الدرجة المرعبة وتضخمت معها الأخطار. وصار استيعاب العصر ضرورة ملحة، لا من أجل فهمه ومسايرته فحسب ولكن من أجل البحث أيضا.

وقد درجت كلمتا الأصالة والمعاصرة على الألسن بشكل يوحي بأن ثمة ثنائية من التقابل بين المفهومين، فإذا قبل الواحد رفض الآخر. وهذا التناقض الظاهري بينهما يحتاج إلى الحل ليكون التكامل الثقافي. فالواقع أنهما مفهومان مختلفان يجري كل منهما في ميدان مختلف عن ميدان الآخر ومجاله، وإن كان يتكامل معه.

فالأصالة مفهوم ينطوي في نظر الكثيرين من مستخدميه على الارتباط بذات حضارية عربية إسلامية ذات موقف ثقافي حضاري متميز، وعلى التصور بأن كل فكر أو إنتاج مستمد من الحضارات أو الثقافات الأخرى هو فكر «دخيل» أو «مستورد»، وهذا ما يجعل الالتزام بالأصالة نوعا من الانحياز والانغلاق ضمن ذات حضارية غير معلومة الحدود، يخلق خصومة ثقافية أو نفسية مع كل الثقافات الأخرى.

أما مفهوم المعاصرة الذي يوضع بجانب الأصالة ليؤدي وظيفة التقابل معها، فإن استخدامه الواسع المتنوع ينطوي بدوره، وفي نظر الكثيرين، على عنصر زمني هو الارتباط بالحاضر، مقابل التعلق بالماضي، وعنصر يتعلق بالمضمون يفترض أن تغيرات نوعية ذات حجم هائل تفصل الحاضر عن الماضي، وعنصر تقويمي يفترض أن الحاضر أفضل من الماضي أو أن الارتباط به أكثر مشروعية وأفضل جدوى.

ويسقط الباحثون في هذا الموضوع مفهومي الأصالة والمعاصرة على الفكر العربي المعاصر، ويقسمون تياراته بين ثلاثة اتجاهات :

فإما سلفي، يتجه إلى الماضي وحده أي إلى التراث، وإما عصري، يتجه إلى الحاضر والمستقبل وحدهما، وإما توفيقي، يحاول الجمع بين الطرفين في بنية واحدة. وفي هذا التقسيم خطأ منهجي؛ فمن ينعتون بالسلفيين يقبلون المعاصرة، ومن يسمون بالمعاصرين يحرصون على التراث، والمذهب التوفيقي مذاهب عدّة،

والموقف الفكري العربي يتشعب في هذا الموضوع اتجاهات كثيرة. وليس ثمة خلاف كبير اليوم حول ضرورة الحفاظ على التراث، والأخذ منه ومن قيمه، وحول ضرورة السير مع العصر واستيعابه، وحول ضرورة إيجاد بنية حضارية عربية حديثة تستند إلى هذين الرافدين، ولكنها في الوقت نفسه تتجاوزهما.

وهكذا فليست الأصالة هي الانحصار في التراث وحده والعبودية له، كما أن العصرنة ليست في تبني القيم الغربية والتخلي عن الماضي كله.

إن قضيتي الأصالة والمعاصرة ليستا نقيضين إطلاقا. لأن كلا منهما تنبع من منبع معرفي مختلف. ولها هدف مختلف. ولعلهما بالعكس متكاملتان، كما في مختلف البنى الثقافية العالمية، ولا وجود للثانية بدون الأولى. إن الأصالة ليست التقوقع وليست التجمد عند الماضي. ولكنها تبنّي قيمه، والتجديد الدائم فيها، والمعاصرة ليست الاستلاب، وليست تجديدا محضا، وتبنيا لمعطيات «الغير» أو «الغرب» ومبتكراته، وقيمه، وذوبانا فيه، ولكنها إدخال للذات العربية في العصر، وفهم له من خلالها وليست الأصالة في الانغلاق ضمن العروبة كما أن المعاصرة ليست في الاغتراب عن الدين، وعن المنزع القومي. إن معطيات الأصالة موجودة فينا لم نخترها، وإنما نحملها معنا. وهي تفرض نفسها بالرغم منا، كما أن معطيات المعاصرة موجودة بكل اتجاه حولنا، وتفرض نفسها برغمنا. ومن تلاحم الخطين يتكوّن خط الحضارة والحياة الحالي. والفرق هو أن الأصالة تثبت الذاتية الخاصة، بينما المعاصرة تفترض تفاعل الذاتية الخاصة مع معطيات العصر بما يحمل من قيم ومعانٍ وتطلعٍ. وافتراض الانخلاع الكامل من الذات فرضية خاطئة تماما كالافتراض بأن تبني العصر يكون بأن نقدم عليه بصفحة بيضاء نقية من كل فكر سابق.

ولو مضينا خطوة أخرى في التحليل لقلنا إنه لا إشكالية بين الأصالة والمعاصرة. فالمشكلة صورية. لأن الإشكال الثقافي لا ينبع من تصادمهما، ولكن من ضحالة النتائج التي نجد بين أيدينا منهما، إنه لا خيار لنا في الأخذ بالنموذج الغربي، أو الأخذ بالنموذج التراثي. الواقع العملي جمع الخيارين، وألغى الاختيار. فالبنى التي يقوم عليها النموذج الغربي في الحياة، وفي الثقافة قد انزرعت ضمن الواقع التراثي الذي نعيش، وفي صميمه، وأوجدت ازدواجية حميمة، ومزيجا ثقافيا جديدا يتبلور باستمرار مع توالي الأيام ليصبح تركيبا جديدا، وقد جاءت عناصر المعاصرة الغربية

إلينا مرفوقة بهجمة عدوانية واستعمارية فكان من الطبيعي أن يكون التراث حِمىً وملجأ ودفاعا عن الذات، ومن هنا نجم ذلك التوتر بين الموقفين، فنحن نقبل الغرب ثقافة وفكرا وابتكارا وعلما، ونرفضه عدوانا واستعمارا وتذويبا للهوية الحضارية. في الوقت الذي نقبل فيه التراث عنصرَ إلهامٍ وتوجيه، ومَنزعَ إيمان وقوة، ونرفضه جمودا أو ملاذ هروب من مواجهة حقائقنا المستجدّة.

ولكن لماذا لم يتبلور خط النهضة العربية في إطار متنام حتى الآن؟ لماذا لم يتحول الخليط الفيزيائي إلى تركيب كيمائي جديد؟ ولم تذب الثنائية في واحد؟ لذلك سببان ليسا من نوع التماس العذر، ولكن من قبيل تقرير الواقع :

أولهما أن هذا المزيج الثقافي الحضاري الذي تكوّن لدينا منذ عصر النهضة إلى الآن تتجاوزه الحضارة الحديثة باستمرار بسبب سرعتها في التطور والابتكار والتقنية بحيث لا تكاد تأخذ العناصر الجديدة مداها في التبلور الكافي لتصبح تركيبا حضاريا عربيا جديدا حتى نجد أنفسنا مضطرين إلى ملاحقة جديدة بفعل تراكم الفوارق بين المبتكرات العلمية الجديدة وما استدركناه نحن من مقتضيات مواكبة التقدم.

ثانيهما أن القوى الخارجية التي تصاحب انتشار الثقافات المعاصرة، تجعل المضمون الثقافي سلاحا للهيمنة الفكرية التي تأتي موازية للهيمنة الاقتصادية وأسلحة الاختراق الإعلامي. من هنا نتبين قصر نظر بعض السلطات الثقافية والعلمية، وعدم اهتمامها الكافي بالتنمية الثقافية، وبتطويرها والدفاع عنها، وهكذا فنحن لا نبني فقط أسس المستقبل، ولكنا في الواقع ندافع أيضا عنه ضد قوى استلابية غازية، وبقوى أضعف بكثير منها.

على أن ثمة مسلّمة أولية لا مجال للجدل فيها، هي أن العزلة اليوم بين الحضارات تتناقص بسرعة نتيجة الثورة في وسائل الاتصال. والثقافة العربية ـ على أي حال ـ لم تكن ثقافة منعزلة في يوم من الأيام، شأنها في ذلك شأن كل ثقافات العالم الأخرى، فالتمازج الثقافي الحضاري هو سمة العصر وقانونه. على أن الأثر الأقوى يشتد من جانب الثقافات المتقدمة ويضعف مع الثقافات المستورِدة والمقبلة على استهلاك منتجات الفكر الآخر.

وإذا كان البعض يرى أن العالم سائر إلى تكوين ثقافة واحدة مسيطرة قوامها الثقافة المتقدمة فإن تيارا آخر يؤمن بتعدد الثقافات العالمية وينادي بضرورة تواجها بأن

يأخذ بعضها عن بعض. ولهذا يتشدد هذا التيار في بحث الهوية الثقافية وفي تنميتها، وحجته في ذلك ضرورة التعددية في ثقافة العالم، وضرورة تلونها وإغنائها بالتباين لمصلحة الإنسانية. فطريق الحضارة الغربية المتقدمة ليس بالطريق الوحيد ولا الطريق الأفضل. وقد وضح هذا التيار في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقدته اليونسكو في المكسيك سنة 1982 والذي اعتبر الهوية الثقافية الخاصة بكل أمة أساسا من أسس الحضارة المعاصرة، ودعا إلى اعتمادها أساس انطلاق وإلى تقويتها الدائمة.

التفاعل مع العصر

إن استيعاب العصر ثقافيا يعني التفاعل بخاصة مع الثقافة التي تنتجها البلاد المتقدمة، فهي التحدي الراهن والأقوى، وهذا يعني استيعابها فكرا إنسانيا أي فلسفة، وفنونا شتى، وعمارة ومدارس أدبية، وفكرا سياسيا، ومذاهب اجتماعية واقتصادية وروحية ولغوية، كما يعني استيعابها في الوقت نفسه، وبجانب كل ذلك، علوما بحتة وتطبيقية عديدة، ونظريات وأبعادا علمية، وتقنيات الكترونية، وتخطيطا، وثورة معلومات وتنظيما حديثا.

وإذا تميزت ثقافة البلاد المتقدمة بالخصب الشديد وبالتعقيد الشديد، فإن التمازج معها، أو الأخذ عنها على الأقل، يحمل الصفات نفسها. وهو أمر واقع، وإن يكن بدرجات متفاوتة، بالنسبة إلى الثقافة العربية.

إن التواصل مع ثقافة الغرب في وجهها الفكري، يختلف عن التواصل مع هذه الثقافة في وجهها العلمي ـ التقني.

في الحال الأولى، يقدم الفكر الثقافي الغربي إلينا وإلى الثقافات الأخرى قيما ونماذج ومفاهيم ليست كلها ملزمة بالضرورة، ولا يفترض بالثقافة العربية أن تتفاعل معها كلها.

حقا إن بعض هذه القيم مشترك بين مختلف الثقافات، كقيم العدالة، والتسامي، والكشف عن بؤس الإنسان وشقائه سعيا إلى تحريره منهما، ومواجهة العسف والطغيان وسواها، وتجديد الإبداع الثقافي وتنويع مجالاته وأشكال التعبير عنه. هذه النماذج من حق الثقافة العربية أن تتفاعل معها في عملية إغناء واغتناء.

بيد أن ثمة نماذج أخرى في الفكر الثقافي الغربي لا يفترض الاقتداء بها ولا الانسياق في ركبها، فالثقافة التي تتفنّن في تصوير العنف على أنه بطولة، وتقدّم السلوك الهمجي المستهتر بالمجتمع على أنه تفوّق، وتشيد بالميز العنصري، وتبرز تفوّق الانسان الغربي الأبيض «المتحضر» على سائر الناس الآخرين من شعوب العالم، هذه النماذج ليست قدوة، ولا تستأهل أن تكون موضع اهتمام من الثقافة العربية.

أما في الحال الثانية، حال الفكر العلمي الغربي، فإن ما يقدمه هذا الفكر إلينا وإلى غيرنا، ملزم بمعنى أن الأخذ به ضروريّ ولا غنى عنه لتقدم الفكر العلمي العربي، ولتوظيف هذا الفكر في تقدّم المجتمعات العربية وتطورها، وإدخالها حضارة العصر العلمية ـ التقنية، وإسهامها في إبداعات هذه الحضارة. بصرف النظر عن تخلف الفكر العلمي في الوطن العربي في نواح عديدة (كالعلوم البيولوجية، والطاقة النووية وتقنيات الموارد والطاقة البديلة وهندسة الوراثة وعلوم الفضاء والإلكترونيات وتطبيقاتها التقنية)، ومع الإيمان بأن جوانب التقدم العلمي كتلة مترابطة، يتساوق بعضها مع بعض، ويؤيد بعضها بعضا في التقدم والتخلف، فإن تحديات الفكر «العلمي التقني» الغربي للثقافة العربية يمكن أن تتجمع وتتلخص في مجموعة من ثلاثة تحديات مصيرية قادمة متشابك بعضها مع بعض تشكل بالنسبة إلى الثقافة العربية المثلث الحرج وهي : الفجوة العلمية، والفجوة التقنية، والفجوة المعلوماتية. وإذا كان من الخطإ المبالغة في شأنها فإنه من الخطر في الوقت نفسه ألا ينظر إلى ما تمثله من شأن بمنتهى الجد والصرامة : إنها فجوات «علمية ـ عملية» تزداد اتساعا دون انقطاع، لا بين الشرق والغرب، أو بين الشمال والجنوب فحسب، كما اعتدنا أن نتحدث ـ ولكن بين العرب عامة أيضا وبين العصر، وقد حشر العرب في زوايا هذا المثلث بالرغم عنهم. ولا بد من مخرج إذا شاؤوا البقاء الفعال على الساحة العالمية، والاستمرار في الوجود ككتلة ثقافية ذات وزن في المعترك الدولي.

ب ـ استيعاب الثورة «العلمية ـ التقنية»

إن الفجوات الثلاث ـ العلمية والتقنية والمعلوماتية ـ لا تمثل مسافة زمنية أو ثقافية أو مادية بين العرب والعصر فحسب، بل تمثل تحديا حضاريا حاسما في عصر هو

بدوره عصر انعطاف حاسم. إن هذه الفجوات مترابطة فيما بينها، بمعنى أنه لا يمكن رأب إحداها بمعزل عن الأخريين. وقد تجلت بشكل واضح في العقود الأخيرة، مع دخول المجتمعات المتقدمة عصر المعلومات المرتكز على الثورة الإلكترونية كما يشهدها عالمنا المعاصر، ثورة هي بدورها وليدة التلاقي الخصب لثالوث التقنيات المتقدمة : الحاسب الالكتروني والمكننة الذاتية الالكترونية، والاتصالات.

أما الفجوة العلمية فتتمثل في واقع التعليم المتخلف وضخامة حجم الأمية في وقت واحد. إن في الواقع العربي واقعا يحمل الكثير من التناقض بين متحولتين متقابلتين. ففي الوقت الذي نشهد فيه تقدما كميا في التعليم، وفي عدد الطلاب، وعدد الجامعات، والبعثات العلمية، تزداد الأمية انتشارا في بعض البقاع رغم الجهود والتدابير التي تتخذ لسد منابعها، والسبب في هذا الوضع هو التفجر السكاني في بعض المجتمعات العربية بالإضافة إلى عوامل أخرى منها ضعف التخطيط والإدارة والتجزئة، وسوء استغلال الثروات والموارد، مما يحول دون نمو التعليم كمًا وكيفا ومعاصرة.

وفي وجه آخر من هذه المشكلة يبرز التطور التعليمي العلمي الناقص فعدد الجامعيين في الوطن العربي يزداد سنويا، وتزداد ميزانياته، ومع ذلك فإن الوطن العربي يكشف عن نواقص عملية خطيرة لا يمكن أن تسمح بتشكيل نواة علمية عربية تواجه المستقبل بكفاءة ناجعة : وهذه النواقص هي ما يسميه بعض الباحثين «بالكمون العلمي» أي توفر الموارد المادية والبشرية، والمعارف العلمية التقنية، وأشكال قيادة التقدم العلمي التقني والاكتشافات والاختراعات والتصاميم الوثيقة الصلة باستخدام العلم والتقنية.

إن من سمات هذا النقص :

ضعف الميزانيات العلمية التي ترصدها الدول العربية فهي دون الحد الأدنى المطلوب لها، ولا تشارك القطاعات الخاصة في دعمها وزيادتها.

نقص الأطر العلمية اللازمة وضعفها مع سوء توجيه التعليم الجامعي لتلبية حاجات البلاد العلمية من جهة، وقلة عدد الجامعيين قياسا إلى عدد السكان.

قلة الإنتاجية العلمية للعلماء العرب، وتشتت البحث العلمي واستمراره على النسق المتواضع في الإطار القطري في غياب مؤسسات قومية تتولى التنسيق واستقطاب الطاقات والتصرف الأمثل للموارد.

وأخيرا معضلة هجرة العقول والكفاءات العربية العالية من وطنها العربي نحو ما تخاله أفقا أرحب لاحتضان مواهبها وللاعتراف لها بالقدرة الفكرية المبدعة.

الفجوة التقنية (التكنولوجية) :

وهي فجوة متداخلة مع الفجوة السابقة، وناجمة عنها، وتتشكل بدورها من فجوة ثنائية، أو من فجوتين متعانقتين مشتبكتين : يتعلق جانب منهما بعجز المعرفة والمعلومات، وجانب آخر بالقصور الصناعي. ونعبّر عن هذه المشكلة باسم نقل التقنية وهي أوسع من ذلك بكثير، وأشد تعقيدا. فمنذ حوالي ثلاثة عقود تطور الحاسب الإلكتروني محدثا نقلة نوعية ومثيرة في مسار التقدم البشري، ومؤكدا الدور الحاسم للتقنية كمحرك أساسي للتغير الاجتماعي والقدرة العلمية. لقد تطور في الحجم، والذاكرة، والسرعة، وفي نوعية البيانات التي يملك، وفي المدخلات والمخرجات، وعناصر المعالجة، وفي لغات التعامل، وفي بنية الأنظمة، ومجالات التطبيق، وفي الأساس العلمي، وذلك كله في أجيال متعاقبة من التطوّر المستمر والتسارع المذهل. وبهذا الشكل حقق استخدام الحاسب الإلكتروني وبخاصة في السنوات الأخيرة طفرات رائعة فاقت في مداها أي تقدم تقني سابق في تاريخ البشرية، مما دعا إلى تسمية ذلك بالثورة الالكترونية. وقد امتدت استخدامات الحاسب في الميادين العلمية والتجارية والصناعية إلى مجالات يصعب حصرها كالطب والتعليم والقانون والإدارة والفنون والهندسة.

وقد صاحب ذلك ثورة أخرى في مجال تقنيات الاتصال التي اتسع مدى إرسالها من خلال الأقمار الصناعية، وزادت طاقاتها باستخدام الألياف الضوئية، وتنوعت استخداماتها لتنقل الصوت والصورة بجانب البيانات الرقمية، وتتيح تبادل الرسائل جيئة وذهابا بين المستخدم ومركز المعلومات المتصل به، ونشهد فيها ابتكارا جديدا في تقنيات الاتصال وتسرّبها إلى مختلف جوانب الحياة البشرية.

وكان إنتاج الحاسب بأجياله المتعددة واستخدامه وتطور وسائل الاتصال من السرعة بحيث استحال على الدول النامية، ومنها العربية، مجاراة ذلك كله، فزاد اتساع الهوة بينها وبين الدول المتطورة، وخاصة بسبب ندرة الخبرات البشرية، وصعوبة التوفيق بين النظم التي تطلب الحاسب، وبين النظم الأكبر منها والتي يوجد هو فيها، من إدارية واقتصادية واجتماعية، ذلك أنه لا يتقدم إلاّ ضمن نظم متقدمة تتطلب خدماته. يضاف إلى هذا عوامل أخرى منها أن البلاد التي تملك التقنية المتقدمة شحيحة بها. وتفضل تقديم نتائجها واستشاراتها على بذل معلوماتها، ومنها أن نقل التقنية المتقدمة يتطلب إجراء تغييرات في البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية والبلاد العربية غير قادرة بعد على ذلك ومنها أن البلاد العربية لا تتوافر على الأيدي العاملة الرفيعة الخبرة ولا المعدات اللازمة للإنتاج.

إن العالم ينتقل بهذا الشكل من تقنية الآلة إلى تقنية الحاسب الآلي والآلية الإلكترونية ويترتب على هذا معالجة قضية الحاسب الإلكتروني من وجهتي نظر : من حيث هو أداة للثقافة ووسيلة للعمل تتوغل في نسيج الحياة الحديثة، ومن حيث هو قضية ثقافية ذات صلة بموضوع اللغة المستخدمة في تركيبه وما ينجم عن ذلك من إشكالية التعريب.

وتتطلب هاتان القضيتان معا التوجه إلى إدخال الحاسب في صلب العمليتين التربوية والتثقيفية للمجتمعات العربية بالسرعة التي لا تترك هذه المجتمعات أكثر تخلفا مما هي عليه. ولعل الخطوة الأولى هي في محاولة إيجاد البنى الأساسية التحتية المتخصصة لتكون قاعدة البناء للغد، وترشيد عملية نقل التقنية وسرعتها لحماية المواطن العربي من الانسحاق الحضاري تحت وطأة الهوة التقنية. ويبدو أن الواقع العربي أخذ يعي أكثر فأكثر أهمية الحاسب الآلي في حياة الناس اليومية وفي دوره الثقافي، فشرع يعمل على تعريبه من جهة وعلى توظيفه في إطار البيئة العربية.

فجوة نظم المعلومات :

لقد أدى استخدام الحاسب الالكتروني إلى ظهور حاجة علمية ليست أقل شأنا وخطرا هي تركيز عمليات تشغيل البيانات والمعلومات. إذ لا بد أن يتم تشغيلها طبقا لنظام معين. وبهذا الشكل وجد نظام للمعلومات محدد الإطار، تتم من خلاله

عمليات جمع البيانات، وتبويبهـا، وتحليلها، ثم عرضها على مستخدميـها بالطريقة التي تتناسب مع متطلبـاتهم، وفي الوقت المناسب، لاستخدامهـا في اتخاذ القـرار المناسب، ومع أن نظم المعلومات قديمة فـإنها قد تعددت بسرعة وتعـقدت وتضخمت مع تعدد الحاجات وتعـقد الحاسب، وتضخم استخدامه. وظهـرت نتيجة لذلك ثورة في نظم المعلومات ليست أقل خطرا من الثورة الالكترونية، لأن الحاسب ساعد على تخفيض تكاليفها، وسهولة تناولها، وسرعة استحضارها. ودخل العالم المتقدم بذلك عصر المعلومات الذي شمل الآن المحاسبة والإدارة شموله لإطلاق الصواريخ، ودخل الطب والفيزياء دخوله علم الاجتماع، وتمويل البيت، ودنيـا الترفيه والثقافة. وجملة القـول ان تقنيـة المعلومات تقيم الحوار والتواصـل بين مختلف قطاعـات العلوم في انسيـابية كامـلة تشمل حتى العلوم الإنسانية، كـما أنها تستهدف ذلـك بلغات أرقى وأيسر، ومعالجة أقدر وأسرع، وذاكرة أضخم وأذكى، واتصال أوسع وأغنى. . . كل ذلك من أجل محاكاة بعض خصائص ذهن الإنسان. ومؤشرات هذه الثورة تدل على أنهـا سوف تنتـهي بقـسمـة العالم إلى دول «تَعْـلَمُ» وأخرى «لا تعلم» وسـوف يكون مرفـق المعلومات هو المصنع الجـديد، وتتبـوأ صناعات المعلومـات الذهنيـة قمة الـهرم الصناعي.

ويترتب على هذا نتـائج بالغة الأثر من الناحيـة الثقافية ـ الاجـتماعيـة فإن هيكل توزيع القوى العاملة سوف يتغير، وتتقلص فـيه عمالة الزراعة، والصناعة، وتتضخم بالمقـابل عمـالة قطاعي الخـدمات والمعلـومات. وتسـتطيع المعلومـات إلى هذا تخطي الحوافز الجغرافية واللغوية، نتيـجة توسع شبكات الاتصال، كما تستطيع الدخول إلى المصنع والمكتب والمنزل والمدرسـة، وإقامة أسالـيب التعليم اللامدرسي، أو مـا يسمى بالجامعة غير المرئية. . .

وأيا كـان الرأي فـي ثورة المعلومـات ونموّها المتـصـاعـد والممـتـدّ بـحـيث أخـذ العلمـاء يطلقـون عـلى القـرن الحـادي والـعـشرين قـرن المعلومـات فـإن الملاحظ المؤسف أن الوطن العـربي ما زال على هامش هذه الثـورة. فبنوك المعلومـات ما تزال بالنسبـة إليه في بدء استخـدامها، لكن الفجـوة تزداد سعة باستـمرار في الوقت الذي يتـحول فـيه العـالم من المجـتمع الصنـاعي إلى مجتمع المعـلومات وفي حين تصـبح الثروة الحـقيقـية هي المعـرفة والمهارة، نجـد أن البلاد العربيـة في أمس الحاجـة لتلافي

هذه الفجوة الثقافية فهي تعد من البلاد المتعاملة مع المعلومات والحاسبات بشكل متواضع.

ويتركز الجهد الرئيسي للتطبيقات الحالية فيها على النواحي التجارية والإدارية، ويجب إدخال التطبيقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والنواحي الأخرى، ثم إن الهياكل الأساسية لتقنية المعلومات في معظمها ضعيفة : من شبكات اتصال، ونظم تقييس، وعمالة مدَرَّبة، وقواميس، وموسوعات، يجب الاهتمام بتوسعتها المستمرة، يضاف إلى ذلك حدة الحاجز اللغوي، فإن الجهد التطويري في إدخال اللغة العربية في نظم المعلومات غير كاف، ويقتصر على الاستيعاب السطحي. ولا بد من تطويره بالاعتماد على الكفاءات اللغوية المنتشرة في الجامعات العربية ولا سيما من الذين قطعوا شوطا هاما في استيعاب علم اللسانيات وما يوفره اليوم من مهارات متطورة، وما يقدمه للفكر البشري عموما من آليات إدراكية راقية.

إن معظم بنوك المعلومات عن الوطن العربي موجودة خارج هذا الوطن وهي عرضة للتحيّز وعدم الموضوعية ويجب العمل على إنشائها ضمن الوطن العربي.

إن البحوث والدراسات التي تتناول الأبعاد العربية لقضية المعلومات ما زالت في بدايتها وهي تفتقر إلى اهتمام أكبر بكثير مما تناله حتى الآن في البلاد العربية.

ثم إن نظم التعليم في معظم البلدان العربية غير متجاوبة مع المتطلبات المتجددة للعالم الحديث ولا ترتكز على التعامل مع عناصر التقنية الحديثة. والمسؤولون في مختلف القطاعات عازفون عن طلب المعلومات واستخدامها ولا يعتبرونها متساوية في الشأن مع الموارد المالية. وهو خطأ كبير يتطلب رؤية جديدة للموضوع، ثم إن العمالة المدربة في المجالات الحديثة لتقنية المعلومات ما زالت محدودة ونحن نعوّل على الخبرة الأجنبية ونفرّط في الكفاءات العربية المتميزة النادرة ولا نعرف كيف نحافظ عليها، بل نكاد نسهم في هجرة هذه الكفاءات إلى البلاد الأجنبية.

إلى هذا يضاف الأسلوب السطحي الذي تتناول به معظم وسائل الإعلام الجماهيرية في الوطن العربي قضايا التقنية بعامة وقضايا المعلومات بصورة خاصة، على عكس ما يناله هذا الموضوع من مكانة أولى في وسائل إعلام العالم المتقدمة.

إن ثورة المعلومات يجب أن تدخل في الاهتمام الثقافي العام للوطن العربي لئلا يبقى خارج حركة العالم الثقافية والعلمية، وإن ما جرى حتى اليوم من اقتناء بعض المعدات، وجلب الخبراء، وبدء النظر في نظم المعلومات لا يكفي لأنه لم يستغل إمكاناتها بشكل علمي، ولم ترافقه توعية مكثفة بجدوى استخدامها، وتهيئة مخططة للمستقبل على جميع مستوياتها وفئاتها، ليتمكن الجيل العربي الجديد من استئناس الآلة والمعلومة معا. إن ثقافة العصر ـ ونعني ثقافة البلاد المتقدمة ـ ثقافة واحدة متماسكة الميادين والفروع واستيعابها لا يكون بفصل أجزائها بعضها عن بعض، ولكن بتمثلها جملة واحدة، واتخاذ المواقف الملائمة تجاه كل جانب منها بما يتفق مع خصوصية الثقافة العربية وحاجاتها وعوامل إغنائها. ومن واجب القائمين على الثقافة العربية إدراك ذلك بوضوح، وردم الهوة المفتوحة بالحوار الدائم بين وجهي الثقافي أي بين الثقافتين في الفرعين الإنساني والعلمي ـ إن هذا الحوار لا يغني الثقافة العربية فقط بل يجعلها أكثر التصاقا بالتطور العلمي، ويغني بذلك ما فيها من الخيال، وينوع فيها العطاء ويجعلها أكثر تواصلا مع الثقافات الحديثة وأكثر تقبلا للجديد من هذه الثقافات التي تحتل الساحة في بلاد الغرب.

ويجب أن يكون واضحا أن مصير الثقافة العربية مرهون بتحديثها وإدخالها في جو العصر. إن ذلك هو نقطة الارتكاز للتنمية الثقافية ولمسيرتها الصحيحة. لأن الحضارة الحديثة في تطوراتها الحالية اليوم :

ـ أضحت تملك وسائل هائلة ومتنوعة لتفتح عقل الانسان ومواهبه وقدراته. وما تزال تكتشف المزيد منها كل يوم.

ـ وهي شمولية تتناول جميع حاجات الإنسان في كل المجتمعات الحديثة فدخول الثقافة العربية فيها عدا أنه حتمي هو دخول ضروري تقتضيه مصلحة الأمة العربية.

ـ ومن العبث مقاومتها لا لقوة غزوها وتدفقها ولكن أيضا لعدم وجود البدائل لها ولضرورة الانتفاع بها وتعميم الإفادة منها.

ـ وأخيرا لأن التقنيات الحديثة تخدم الثقافة من عدة نواح ومن الضروري ما دامت ممكنة ومتاحة أن يستخدم كل ما يمكن استخدامه من أجهزتها في خدمة الثقافة العربية (كالنشر الآلي، وإعادة انتاج الأعمال الفنية ونشرها وإتاحة الفرص لأوسع الجماهير

لمشاهدة الأعمال المسرحية الضخمة، والمتاحف وسماع الموسيقى والاستفادة من التوثيق المكتبي والتمتع بأشكال العمران والاتصال بالأخبار وعرض مشاهد الحياة في مختلف أنحاء العالم بما تضم من فنون ورقص وعادات وأسماء وفولكلور)... الخ.

ج - الثقافة للجميع

إن متانة القاعدة لأي أمة إنما تكون بمقدار شمولية المشاركة لكل عناصر الشعب في خطط الثقافة، وبرامجها، وإنتاجها، وتعني الشمولية تعميق قوى الإبداع رأسيا، وتوسيع انتشار الإنتاج الثقافي أفقيا، ولا يأتي هذا المبدأ من الإقرار بديمقراطية الثقافة فقط، ولكنه يأتي أيضا من الاعتراف بأن الثقافة إنما تنبع من قدرة الشعب غير المحدودة على الإبداع، وتستمد الثراء الدائم من إسهاماته.

ويمكن القول إن شعار «الثقافة للجميع» هو شعار انطلق في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة بُعيد إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كانت الثقافة، قبل تلك الفترة، ميسورة للقادرين على الحظوة بها، بما تقتضيه من نفقات ومن إقامة في المدن. فلم يكن سهلا، على سبيل المثال، أن تذهب الفرق المسرحية إلى الريف أو إلى المدينة الصغيرة لتقدم عروضها فيهما ولم يكن سهلا على أبناء المناطق البعيدة عن المدينة أن يأتوا إلى المدينة لينالوا نصيبا من الفعاليات الثقافية التي تتمّ فيها (محاضرات، معارض ثقافية، عروض فنية مختلفة، زيارة المكتبات وشراء الكتب). هذا في البلاد المتقدمة، أما في بلاد العالم الثالث، ومنها البلاد العربية، فالثقافة كلها، إنتاجا واستمتاعا، كانت متواضعة، ضيّقة الحدود كما ونوعا.

وأخذ شيوع الثقافة يمتدّ ويتنامى داخل البلد الواحد، ومن ثم بين مختلف البلاد. وكان لانتشار المواصلات وتعدّدها وتطورها المتسارع، مثلما كان للتقنيات الجديدة في مجال الطباعة والنشر (كتب الجيب، سلاسل الكتب الشعبية) ومجالات استنساخ الأعمال الفنية الموجودة في المتاحف لعباقرة الفنون التشكيلية بمئات الألوف من النسخ

بألوان تكاد تماثل ألوان الأعمال الأصلية، ومجالات التسجيل الصوتي للأعمال المسرحية والموسيقية والغنائية، كان لهذه التقنيات الحديثة وأمثالها دور عظيم في إشاعة الثقافة على الناس كافة، فقيرهم وغنيّهم، في معظم أقطار العالم، وبنسب متفاوتة.

إن تزايد وسائل التثقيف الشعبي الجماهيري وانتشارها في الوطن العربي هما مؤشر إيجابي في جهود التنمية الثقافية. لقد تعززت هذه الوسائل كثيرا بدخول التقنيات الحديثة إليها من بث إذاعي وتلفزيوني، ونشر بالفيديو واتصال عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) وكانت هذه الوسائل إلى أمد قريب محدودة أو معدومة في بعض الدول بسبب أوضاعها الخاصة. على أن هذا التزايد ليس ناجما عن انتشار وسائل التقنية الحديثة فحسب، ولكنه ناجم أيضا وبصورة موازية عن تحد آخر أكثر إلحاحا وخطرا هو أن إنسان الربع الأخير من القرن العشرين أدرك حقه في الثقافة، كما أدرك من قبل حقوقه السياسية، ومن ثم حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وحقه في التعليم. وما قد يكون خطرا بشكل خاص في الظروف الحالية هو أن التفتح العربي الواسع على الثقافة الذي لا تشبعه المنتجات الثقافية العربية، يعمد لإشباع ثقافته إلى مصادر أخرى قد تسيء إلى هويته الثقافية أو تضرّ بها. فالفراغ الثقافي كالفراغ السياسي أو الطبيعي لا بد أن يُملأ بما يرضيه ويشبعه. والمشكلة أن البلاد العربية محكومة بأن تواجه عن قريب ـ إن لم تكن قد واجهت بالفعل قبل الآن ـ هذا التحدي الجديد ذا الطابع الثقافي والذي يلزم المسؤولين بوضع الثقافة في مراكز اهتمامهم جنبا إلى جنب مع الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والتربوية.

إن النظرة غير المتوازنة التي تعطي الأولية للاهتمام بالاقتصاد والسياسة أكثر من الاهتمام بالعمل الثقافي لا بد أن تنتهي مع أخذ المشروع العربي لتنمية الإنسان مكانه من الخطط التنموية، ومع التعاون والتنسيق الضروريين بين مختلف البلاد العربية.

ثقافة الطفل

إذا كانت الأمة ترى في الطفل غدها، فمن الطبيعي أن تحمّله منذ أيامه الأولى قيمها، وهويتها الثقافية. وإذا لم يكن الطفل رجلا صغيرا، ولا كان مطبوعا بالفطرة على الهوية الثقافية للأمة، وكان عالما خاصا، قابلا للانطباعات، فالبدء بالتنمية الثقافية إنما يكون منه، ونقصد بالطفل مرحلتين من العمر.

الأولى : المبكرة وهي مرحلة الطفولة يتولاها الآباء في المنزل وكذلك دُور الحضانة وتنتهي في السادسة من العمر.

الثانية : وهي مرحلة اليفوع تتولاها المدرسة أكثر من الآباء، وتنتهي في الخامسة عشرة بفترة المراهقة وبدء الشباب.

وفي كلتا المرحلتين هناك أنواع متفاوتة من التقصير في التنمية الثقافية للطفل، تصل إلى درجة إهمال البعد الثقافي فيهما، والاكتفاء بالتربية التقليدية في المرحلة الأولى، وبالمنهج المدرسي في الثانية، دون أن ننسى بالطبع أن ثمة تسربا في سن المدرسة، يبقي على الأمية لنسبة غير قليلة من الأطفال المحرومين في بعض أجزاء الوطن العربي، هذا إلى أن المطبوعات ووسائل الثقافة الخاصة بالأطفال ما تزال قليلة وهي في بعض المناطق غير موجودة.

والواقع أن الاهتمام بثقافة الطفل هو وليد المجتمعات الحديثة المتقدمة. ففي الماضي كانت العناية بالطفل، سواء في المجتمع العربي أم في المجتمعات الأخرى، منصبّة على تلقينه عادات قومه وتقاليدهم وموروثاتهم الشفهية، وعلى تعليمه مبادىء الدين، وتحفيظه النصوص الدينية (القرآن الكريم بالنسبة إلى الطفل العربي المسلم)، وكانت ثقافة الطفل في المدرسة مركّزة على حفظ ما تتضمنه الكتب المدرسية من معلومات مقنّنة.

ومع التطور الحضاري والاجتماعي ازداد الاهتمام بثقافة الطفل، بحيث أصبح يشمل جميع ميادين الثقافة الموجّهة إلى الكبار، على أن تُقدّم هذه الميادين إلى الطفل بأسلوب ومستوى يتناسبان وقدراته العقلية وتطوره النفسي.

ومن المؤكد أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد نوعا من الاستفاقة الكبيرة تجاه الطفل، بوصفه رجل المستقبل بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فكان لا بد من توجيه الاهتمام إليه، بقدر مواز إن لم يكن أكبر لما يقدم للشباب. وتأكيدا لذلك أصدرت منظمة الأمم المتحدة في سنة 1989 «الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل»، وكذلك «الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه» في سنة 1990 وقد وقعت معظم الدول العربية على هذه الوثيقة.

ـ إن عمليـة تثقيف الطفل تقـتضي اجتـماع جهود جـميع المؤسسـات الاجتماعـية والثقافية والتربوية والإعلامية، وتضـافرها، والتنسيق بينها ـ كما تقتضي الانطلاق من القيم الأساسية الأصيلة للمجتمع العربي، ومن المثل القومية الواضحة، ومن التخطيط المسـتقـبلي، في تناسق مـتكامل مـتوازن، لا ينمـي جانبـا من الجـوانب على حسـاب الجوانب الأخـرى، ويقتـضي إلى هذا وذاك الحرص على انتـقاء العناصر الـعاملة في شتى مـجالات ثقافـة الطفل، مع العمل على رفع كـفاياتها المهنيـة بالتدريب المستـمر وبتبادل الخبرات والاطلاع المحلي والقومي والعالمي.

ـ ولعل أهم ما في عملية الإنماء الثقافي للأطفـال هو إقامة التوازن فيها، بأن تنشط في العـاملين عليهـا حوافـز البـحث العلمي في تكامل وتناسق مع التـذوق الجمـالي والأدبي، والتـوسع المعرفي، وأن تسـتغل فـي ذلك ألعابهم الخـاصة، ومـسارحـهم، وآدابهم، ومكتبـاتهم، ومختلف نواحي نشاطهم، كـما توفر لهم المطبوعـات الملائمة لأعمارهم.

ثقافة الشباب

إذا اعتبـرنا العمر ما بين السادسة عـشرة والسادسة والعشـرين هو سن الشاب فإننا نحدد في الواقع أخطر الفترات في تاريخ تكوين الإنسان لأنه انما ينضج ويستوي كائنا متماسكا بكل مكوّناته الأساسية في هذه الفترة التي يتمتع فيها بارتفاع درجة استعداده للتأثر والاستجابة.

هذا بغض النظر عن أن التـحديد يقطع مـراحل العمـر التي لا تنقطع، ويفـترض وجود تجانس غير قائم فعلا بين فئات الشباب في هذه المرحلة العمرية. بالإضافة إلى أن الشباب لا يمكن فصله عن السـياق الاجتماعي والسياسي والاقتـصادي للمجتمع. إنه ليس فـئة منعـزلة ولكنه جزء من كل، وإن كـان مرحلة عـمريـة لها خـصائصـها، وبالتالي لها ميـزاتها الثقافية، وثقـافات الأجيال تتداخل. وهكذا فقـضايا الشباب هي بصورة خاصـة قضايا التنمية الاجـتماعية الشاملة في الـوطن العربي، وهم يعانون مما يعاني منه المجـتمع العربي من تخلف، وتبعـية اقتصـادية، وتجزئة، وهدر في الإمكان المادي والبشري، بالاضـافة إلى أن الثقافة ليـست كلا متجانسـا، ولكنها تراث ضخم يتمـيز بالتنوع، وبأنه نتـاج معقـد للتشكيلة الاجـتماعـية والاقتـصادية والروحـية التي يعيشها المجتمع، ويعيشها فيه ومن خلاله، الشباب.

إن أولى السمات الكبرى للشباب، في الوطن العربي وسواه، في البلاد المتقدمة والبلاد النامية، هي تطلع الشاب إلى تحقيق ما تزخر به نفسه من مثل وأفكار وخيال، فهو يعتقد أن عليه مسؤولية خلق مجتمع إنساني جديد، وأن عليه تقويض أساليب التفكير والعمل القديمة وإحلال أساليب جديدة مكانها؛ وهو يتصور أن لديه القدرة والحيوية لإحداث التغيير الجذري في مجتمعه، ولبلوغ ما يصبو إليه، فهو سيؤمن لنفسه العلم وينال الشهادات والمؤهلات التي يطمح إليها، وسيصل إلى ما يريد من العمل داخل المجتمع ومن التأثير في بنية هذا المجتمع، سيؤسس أسرة نموذجية، وسيكون عمله مثاليا، وسيكون له تأثير في الآخرين، وستهرع الثورة إليه طائعة، إنه صانع المستقبل، مستقبل محيطه، ومستقبل أمته، ومستقبل العالم.

مشكلات الشباب

رغم أن الشباب ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فئة مميزة، ويطرحون ثقافتهم لا على أنها ثانوية أو فرعية أو ملحقة ولكن على أنها الثقافة البديلة فإنهم يعانون مشكلات عديدة منها :

أ ـ مشكلات نفسية : كالشعور بالضياع، والغربة، والإحباط بسبب التفاعلات السياسية والايديولوجية المتباينة، وضغط الأسرة، ورفضها، والمبالغة في الإحساس القطري بسبب قهر النظم، والإهمال في التوجه المهني، وفي تعهد المواهب، والهدر في الطاقات.

ب ـ مشكلات اقتصادية جدية : تتعلق بالشغل، والسكن، وضمان المستقبل، وبالحرمان من آمال الغد، بالإضافة إلى التبعية، وسيادة الثقافة الاستهلاكية وقلّة الإنتاجية، والهرب من الريف.

ج ـ مشكلات أخلاقية ـ اجتماعية : ناجمة عن التناقض القيمي بينهم وبين جيل الآباء، وبينهم وبين السلطة، وناجمة عن توظيف الدين بين تطرف وتطرف مضاد، وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلّة أشكال الترويح، ومشكلات الزواج وتفكك الأسرة، ومشكلات الانحراف، والجنوح، والتدخين، والكحول والمخدرات، بوصفها رد الفعل على المشكلات المختلفة.

د ـ مشكلات سياسية : تتعلق بالنظم القائمة وبالحريات المهدورة وبالتجزئة الإقليمية والقهر.

ـ وتختلط هذه المشكلات بعضها ببعض، كما تلتقي مع المشكلات الوافدة مع الثقافة الغربية والتقنيات الحديثة والتحول الفكري والثقافي العربي.

وهذه المشكلات ليست مجرد شكاوى بدون جذور، ومن حق الشباب أن يتمرد عليها لأنها تشكل ثقلا وقيودا ترهق حركته، وتقلص آماله في مستقبل أفضل.

الهدف من ثقافة الشباب

إن الهدف من توجيه العناية إلى الشباب العربي، وإلى ثقافتهم هو إعدادهم للإسهام الكبير في صنع مستقبل الأمة العربية، ذلك أن المستقبل هو للشباب ويجب أن يكون لهم دور جوهري في صياغته. والهدف أيضا هو مساعدتهم على حل مشكلاتهم، وتقديم الخدمات الثقافية لهم، وتأهيلهم ليكونوا أداة عاملة في خدمة المجتمع العربي برمته. ولا يكون ذلك عن طريق فرض الحلول، أو التوجيه القسري، ولكن بالرعاية، ومنح الفرص، وعمل الشباب نفسه، والحوار الدائم معهم، وتوفير المؤسسات اللازمة؛ وبإلغاء الوصاية، فلا يحتاج الشباب إلى ما نريده نحن منهم، ولكن ما يريد الشباب لأنفسهم. ولا يعني هذا وجود ثقافتين منفصلتين بين الشباب والمجتمع، فإن هوة الأجيال ـ التي لا بد من وجودها دوما ـ لا تنجم عن انفصال جيل عن آخر بدائرته الثقافية الخاصة، لأنها في الوقت الذي تنفصل فيه عنها لأسباب عديدة، فهي متصلة أعمق الاتصال بها. والشرط الوحيد في كل هذا هو أن تستجيب الرعاية لمجالات التحدي المعاصر والمتمثلة في :

1 ـ الرجوع إلى الأصول الحضارية الذاتية، أو زيادة الوعي بها تأكيدا للانتماء الروحي القومي، وللممارسة الإيجابية، أي الربط بين العقيدة والواقع.

2 ـ زيادة الوعي بالآفاق الجديدة التي تواجه الإنسان المعاصر، وخاصة في المجال العلمي والتقني، وذلك كله في تنسيق وتكامل بين قدرات الشباب العربي وحاجات المجتمع، ضمن إطار تخطيط للتنمية شمولي، حركي، متوازن. فإن ثقافة الشباب لا تقوم وحدها، وإنما تحركها وترفدها ثقافة المجتمع كله، وظروفه الاقتصادية الاجتماعية السياسية، كما أنها هي نفسها مختلفة من فئة من

الشباب إلى أخرى، ومختلفة بين الجنسين، ومختلفة من مجموعة قطرية إلى مجموعة ثانية.

ثقافة المرأة

مع التسليم بعدم التفرقة في الثقافة بين المرأة والرجل فإن ثمة أوضاعا توجب النظر إلى المرأة العربية نظرة خاصة فيها المزيد من الرعاية. فالقيمة الاقتصادية الحقيقية للمهام التي تقوم بها في إطار البيت مطموسة لأنها لا تعتبر عملا بقدر ما تعتبر واجبا في إطار الوضع الطبيعي للمرأة، وهذا مما يُلحق بها الحيف في تقدير الجهد الذي تبذله في بناء المجتمع ورعاية نموّ خليته الأولى التي هي الأسرة، على أن أضربا أخرى من الإجحاف كثيرا ما تلحق المرأة عند مكافأة جهودها في مجال الأجور أو في فسح المجال أساسا لبلوغ الدرجات المرموقة في السلم الاجتماعي، ويرجع ذلك جزئيا إلى وضعها الثقافي المتخلف بالنسبة إلى الرجل وتفشي الأمية بين النساء أكثر منها بين الرجال. يضاف إلى هذا أن المرأة لم يسمح لها أن تفلح، حتى بعد التعليم، في اكتساب قوة اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية تعادل ما اكتسبه الرجال. فأنماط السلوك الاجتماعي الثقافي ـ سواء تعلق الأمر بمواقف الأسرة، أم بالاتجاهات التي تشجعها نظم التعليم المدرسي ـ تجعل الإمكانات ضيقة نسبيّا أمام الفتيات وتجعلهن يتجهن إلى الدراسات النظرية (الإنسانية والأدبية) أكثر مما يتجهن نحو أنواع التعليم العلمي، أو التقني، وهذا يؤدي بالتالي إلى تضاؤل وجود المرأة ودورها في مرافق الحياة المختلفة، وبخاصة منها السلطة، فكأنّ بوسع المرأة الحصول على الثقافة، ولكن دون حق التطلع إلى ما تؤهل له هذه الثقافة من مناصب ومسؤوليات.

ولا شك أن بوسع التنمية الثقافية أن تنهض بدور فعّال في توعية المرأة العربية وفي صقل إمكاناتها التي تشكل نصف القوى العربية الكامنة لإدماجها في الحياة العامة المنتجة.

إن مشكلة المرأة بصفة عامة ليست مشكلة إنسانية ولكنها في الدرجة الأولى مشكلة اجتماعية ثقافية والأنشطة التي تنفذ لصالح التنمية الثقافية للمرأة تحمل طابع التجزؤ والتشتت. فمحو الأمية، وتحسين الدراية بالأعمال المنزلية، والزراعية،

والانتفاع بالتدريب المهني والتقني وما إليها، إنما تتناول بعض الجوانب المحددة من الحياة النسائية، دون إدماجها في رؤية متكاملة للمجتمع، وتنظيمه، وطرائق عمله. ولن تتوازن النظرة الثقافية للمرأة، ولن تتكامل النشاطات التي تنفذ لمصلحتها ما لم ترافقها أنشطة تربوية إعلامية تتوجه إلى المجتمع بأكمله، ليشترك كله في عملية التغيير المرتقبة، وليفيد من كامل الجهود والإمكانات التي يمكن أن تقدمها المرأة للمجتمع.

ومما تتعين الإشارة إليه أن انتشار الوعي في المجتمع العربي بمظاهر الحيف التي تلحق المرأة ثقافيا قد ولّد بعض ردود الفعل المضادة التي إذ ترتفع فيها أصوات إنصاف النساء لا تتردد في المغالاة بحيث تبالغ في فصل مصير المرأة ثقافيا عن مصير الرجل، بل من المؤسسات الرسمية في بعض مستويات الأنظمة العربية ما أصبح يتخذ من الخطاب النّسْوِيّ وسيلة استدرار للعطف الجماهيري، وهذا المنزلق الاجتماعي من شأنه أن يعود بالضرر على المرأة ذاتها إن في المدى المتوسط وإن في المدى البعيد لأنه سيفقدها مقوّمات التكامل الاجتماعي في بناء خلايا المجتمع عامة.

فقضية المرأة في بناء ثقافتنا العربية ورسم استراتيجيتها ما انفكت تتعقد، وما فتئت تتحوّل إلى معادلة صعبة يزيدها تعقدا واستعصاء نزوع عديد الأطراف إلى توظيفها توظيفا متباينا إما في إرساء الخطاب السياسي أو في إذكاء الخطاب المضاد.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الإسلام قد كرّم المرأة وساواها بالرجل في الكفاءة والقدرة العقلية والعملية، وفي اكتساب المعرفة والتعامل معها. ولم يضع الإسلام قيودا أمام حق المرأة في أن تَعْلَم وأن تتعلّم، وأن تنتج علما مثلما تنتج عملا.

وفي عصرنا الحاضر تزخر الدلالات على كفاءة المرأة وقدرتها في أن تكون ندّاً للرجل في مختلف ميادين النشاط الفكري، العلمي والأدبي والعملي، عندما تتوافر لها الفرص التي تتوافر له.

ففي المجتمع العربي المعاصر آلاف من النساء المشهود لهنّ بالتفوق والتميّز في الآداب والفنون، في الحقوق والقضاء، في العلوم الاجتماعية والعلوم النظرية والتطبيقية، وفي التقنيات الحديثة.

ذلك دليل بيِّن على أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الوطن العربي كفيل بأن يحقّق للمرأة العربية انطلاقة عظيمة لتسهم إسهاما فعّالا (داخل المنزل وخارجه) في بناء الحضارة العربية المعاصرة، وإغناء الثقافة العربية من خلال ما تبدعه وتقدّمه.

ثقافة المعُوقِين :

المعوقون بمختلف أشكال الإعاقة هم جزء من المجتمع ومن واقعه، لهم قدراتهم وقابلياتهم، ومنها الثقافية التي لا تختلف عن غيرهم من أفراد المجتمع، بيد أن لديهم شعورا بعجزهم عن أداء ما يقوم به غيرهم من الأفراد في بعض مجالات النشاط الذهني أو العضوي، ويترافق هذا الشعور لديهم بالقلق، والحذر وبالضمور الانفعالي أو بسرعة التهيج، وبروز مظاهر السلوك الدفاعي، بصرف النظر عن نوع الإعاقة وشدتها وعمر المصاب بها.

ومشكلة المُعوقين في الوطن العربي ضخمة لأنها تتصل بحوالي عشر السكان، وبالرغم من الأوامر الدينية التي توجب رعايتهم، فإنهم بصورة عامة مهملون، ومشكلتهم الثقافية ليست في إيجاد ثقافة خاصة بهم، ولكن في إدماجهم ضمن التيار الثقافي العام للمجتمع، وفي تأهيل المجتمع نفسه ثقافيا لتقبلهم دون حرج. فالإدماج لا يكون من جانب واحد، لكنه في كل الأحوال عملية صعبة معقدة، تدخل فيها معالجة النواحي النفسية، والصحية، والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى النواحي الثقافية.

وبصرف النظر عن موقف السلطات من المُعوقين، فثمة تقاليد شعبية موروثة قد لا ينتبه الناس لوجودها ولضغطها، منها ما يصوّر الاعاقة بصورة العاهات الداعية للاستهزاء أو الحاثة على النفور. ولا بد من تنشئة نفسية وأخلاقية جديدة تتصدى لهذا الموروث الشعبي المستهجن. ومن الضروري الاعتماد على خبرات علماء النفس وعلماء الاجتماع والمربين المتخصصين حتى تتضافر جهودهم في الوطن العربي لإعادة الاعتبار إلى معاملة المعوقين ولإعادة بناء العلاقة السوية بين هذه الشريحة من المجتمع وسائر شرائحه. ذلك أن الهدف الأسمى لخطة ثقافية عربية شاملة هو الوصول بكل فئات المجتمع إلى الاندماج المفضي إلى التكامل المتوازن السليم.

لا بد إذن من التوعية ومن تنظيمها تشريعا ودراسة وتأهيلا ومؤسسات، وتبادلا في الخبرات على نطاق عربي قومي. إن الوعي بالمشكلة وبحجمها وأبعادها، وقبول الإعاقة كواقع، والتعامل معها كأمر طبيعي، هو المدخل الضروري لإيجاد الثقافة الخاصة التي تتناسب معها، سواء في الوقاية، أو في العلاج. ولا ننسى أن تثقيف المعُوقين جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذل لتنمية الموارد البشرية، وهي ليست منة أو إحسانا ولكنها حق وواجب، كما أنها تدخل في صلب برامج التنمية للأمة.

إن المبادىء الأساسية في ثقافة المعوق ذات مسارين متكاملين، لا ينجح أحدهما دون الآخر : مسار يتصل به وآخر يتصل بالأسرة وبالمجتمع اللذين يحضنانه. فإذا كان لا بد من زرع الثقة بالنفس وبالإمكان لديه، وتكوين الاتجاه النفسي الإيجابي عنده للاندماج في ثقافة المجتمع، فلا بد بالمقابل من تثقيف محيطه، في الأسرة والمجتمع، بالوعي بحيث يتقبل المعوق دون حساسية ودون عزلة عن الحياة العامة في مدها وجزرها، ليتمكن من تجاوز الإعاقة. ومعظم المعوقين لديهم خبرات طويلة من الفشل المتراكم تحتاج إلى جهد وثقافة وعمليات عديدة لفك عقدها. على أن هذه الثقافة مختلفة أو يجب أن تكون مختلفة في النوع، وحسب الإعاقة، وفئتها، وحسب السن، والقابليات. وهكذا فإن تنوع البرامج الثقافية للمعوقين شرط في نجاحها، كما يجب أن تكون متفاوتة المستويات، متنوعة المداخل والأبعاد. ولا يكفي فتح الأبواب أمامهم، ولكن يجب حمايتهم بالتشريعات القانونية، ليدخلوا تيار الثقافة العامة للمجتمع، وهم واثقون من أنفسهم، وليتقبلهم المجتمع، وهو مقتنع قناعة كاملة بقدراتهم. ويجب أن يشترك المعُوقون أنفسهم في أي تخطيط للتثقيف، أو للرعاية، يمس شؤونهم. ذلك يمنح المَعُوق الثقة بنفسه والقدرة على تحديد مصيره. إن الهدف من كل ثقافة اجتماعية تجاه المعوقين هو إيجاد تغيير سلوكي نحوهم. وكل ما يؤدي إلى هذا التغيير، أو يعمل عليه، ويحول المعوق من فرد اتكالي إلى فرد منتج إيجابي، يدخل ضمن برامج العمل الثقافي، وفي هذا المجال تؤدي القيم الدينية الروحية، والقيم الاجتماعية الإيجابية دورها الهام في العملية التثقيفية مثلما تؤدي وسائل الإعلام دورها الخطير المؤثر في نجاح أي مشروع ثقافي هام.

3 ـ الحوار المتكافىء مع الثقافات

أ ـ الحوار مع الثقافات الأخرى

كانت الثقافة العربية، في تاريخنا الأطول، ثقافة حوار وتعاون، وكانت بحكم الموقع الجغرافي للبلاد العربية منطقة لقاء الثقافات وامتزاجها، كما كانت بحكم طبيعة العرب المنفتحة أخذا وعطاء، بين بحري الحضارات القديمة الأساسيين : البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، ثقافة تعاون وتفاهم بين الشعوب، وقد أعطاها ذلك، بجانب خصوصيتها القومية، الكثير من مجالات التعاون والانتشار بين الشعوب الإسلامية المختلفة في إفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا. كما منحها الكثير من الأبعاد الإنسانية. وقد تجلى ذلك لا في الدين الإسلامي الذي أنزل للبشر كافة فحسب، ولكن تجلى أيضا في اللغة العربية، وأنواع الفنون والعمارة، والآداب والعلوم، والنظم الاجتماعية التي ما زالت جزءا من التكوين الثقافي لألف مليون مسلم من شعوب الأرض في جميع الأنحاء.

واستمرار الثقافة العربية على تقاليدها العريقة الأصيلة في الحوار والتعاون والأخذ والعطاء، إنما هو بعض من مفهومها للثقافة. وهو في الوقت نفسه ضرورة من ضرورات المعاصرة، تجدد الدماء والفاعلية في هذه الثقافة، وتزيد في غناها وفي عطائها القومي، كما يتيح لها الفرص الواسعة لتقديم وجهها الحضاري الإنساني إلى العالم في صورة صحيحة صادقة، يفتح باب التفاعل الايجابي الفعال بينها وبين الثقافات العالمية.

إن التطور الفائق السرعة الذي حققته التقنية في مجال الاتصال بين الأمم والشعوب لم يجعل الحوار والتعاون ممكنين فحسب، ولكنه جعلهما إلزاميين أيضا. يضاف إلى هذا أن الثقافة إنما تنمو، وتزدهر، وتزداد إشعاعا وقيمة في الحضارة الإنسانية بقدر تفاعلها مع الثقافات الأخرى، وبما تقدمه لتفاهم الشعوب وتعاونها من إسهام في إغناء الحضارة، ومن الاء وعطاء إنساني.

على أن هذا الحوار والتعاون في أفقهما الثقافي السامي لا يكونان مفيدين ناجحين إن لم يقوما على أساس من احترام كل طرف للآخر، أي على أساس من التساوي، وحوار الند للند. إن إنزلاق أي منهما إلى استغلال العلاقة الثقافية لفرض التبعية، أو الغزو، أو الاستلاب هو إيذاء لعلاقات التسامح والاحترام والتواصل التي يقوم التبادل الثقافي الحي الناجح عليها.

ولما كانت الثقافة العالمية المسيطرة في الظروف الراهنة هي إحدى ثقافات الغرب نتيجة شعورها بالقوة، ونتيجة استغلالها السياسي، وتوافر وسائل الهيمنة لديها حتى على ثقافات الغرب الأخرى فإن من مصلحة الثقافة العربية توجيه حوارها وتعاونها الدوليين في الثقافة على نحو يهدف إلى تغيير هذه المفاهيم عالميا بحيث يؤدي إلى إنشاء نظام عالمي جديد يمكّن شعوب العالم كلّها من إزالة السيطرة والاحتكار والاستلاب فَيُقيم العلاقات الثقافية الدولية على قاعدة متينة من المساواة والندية، وذلك كله بالتعاون والحوار والتفاهم بين ثقافات العالم المختلفة.

إن أول شروط الحوار الناجح مع الثقافات الأخرى هو دعم التماسك، ووحدة التكوين القومي الداخلي للثقافة العربية. وتستطيع الثقافة أن تعتمد على عوامل وحدتها العريقة (اللغوية والروحية والتراثية والاجتماعية) من جهة، وعلى الأواصر المتعددة التي تقوم وتتوطد بين دول الوطن العربي، في توثيق عرى التماسك الثقافي العربي، وزيادة عمقه وسعته من جهة أخرى.

وبالرغم مما تم إنجازه في مضمار التعاون الثقافي العربي، ومن وصوله في بعض جوانبه إلى مستوى التنسيق الكامل، وبخاصة من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشاريعها الثقافية العديدة وجهودها الواسعة، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يتفق مع مصالح الأمة العربية وتطلعاتها في تحقيق درجة أعلى من التكامل والتوحد الثقافي فيما بينها.

وثمة دون ريب عوامل عديدة تقوم عوائق لبلوغ التكامل المنشود، ومن أعظمها خطرا الإقليمية الثقافية سواء في الإقرار بها أو حتى في مجرد دعمها بالسكوت عنها مما يسبغ عليها المبررات. على أن من الهام قبل بحث هذه الأمور أن نفرق في اطار الثقافة العربية بين مفاهيم ومصطلحات الخصوصية، والمحلية، والوطنية، وبين الإقليمية القطرية، بسبب الفروق الدقيقة بينها . فإذا كانت الخصوصية الثقافية مطلوبة

لأنهـا تعني التفـرد والتميز، وكـانت المحليـة في الانتاج الثـقافي هي سـبيل الصـدق والاتصال بالمشـاعر الحية والصـحيحـة للجماعة، والـتعبيـر عن الأفق الإنساني، وإذا كانت الـوطنية إلى هذا وذاك رغم اتصـالها بالمعنى السـياسي، هي الارتبـاط بالأرض والتشبث بـحبها، فإن الإقليـمية تعني التأكـيد على الحدود، والانعزال عن مـجموع الأمة، والانكمـاش ضمن الإطار السيـاسي القائم، والتعـصب لجماعة ضـد أخرى، وهي بهذه المعـاني تخدم التـجزئة والتبـاعد الثـقافي، وتمزق وحدة الثـقافـة، وبالتالي وحدة الأمة العربية.

وهكذا فبقدر ما يجب أن يرحب بالخصوصية والمحلية والوطنية في الميدان الثقافي بوصفها من عُمُده ومن أسباب غناه، فـإن مما يثير القلق ذلك التزايد في نمو الاقليمية الثقـافيـة، وتلك المحاولات في تنظيـرها . ذلك أن الاعتراف بوجـود ملامح مـحلية متبـاينة، في إطار الثقافة العربيـة الشاملة، لا يعني بحال من الأحوال وجـود ثقافات خاصة مميزة ضمنها، أو فواصل ثقافية رئيـسية تمزقها، ولا يعني أن الثقافة العربية هي حصـيلة مجـموعـات ثقافـية مـتمـايزة. فكل من هذه المعاني بـعيد عـن واقع الثقـافة الواحـدة، ويعطي عنهـا الصورة الخـاطئة. إن جـمـيع التلوّنات الخـصوصـية المحليـة والوطنيـة لا تخرج عن التكوينات التي تنوع النسـيج الواحد، وتجـمله، ولا تؤثر في شيء على هويتها الواضحة، وعلى وحدتهـا الذاتية الكاملة. وليس من ثقافة كبرى، بين الثقافـات العالمية، لا تحوي الكثـير من التنوعات الداخلية، والتبـاينات التي تفوق كثيرا ما تحتضن الثقافة العربية منها.

إن هذا المفهوم العربي للثقـافة، متفتحا بشكل تلقائي على ثقافات الـعالم، معترفا لكل منها بخصائصها، يختلف عن مفهوم بعض الثقافات الغربية التي تدّعي أولويتها على سائر الثقافات الأخرى، وأنها هي الثقافة الجديرة بالإشعاع. إن مثل هذا المفهوم بما ينطوي عليـه من غـرور وتزوير للواقع الانسـاني، يؤدي إلى انغـلاق هذه الثـقافـة الغربيـة على نفسهـا، وإلى دورانها في إطارها الخاص بهـا، وفي ذلك إفقار حقـيقي لها، وإنكار لحـقيـقة ماثلة أمـام الجمـيع وهي أن في عالم اليـوم، لدى العرب ولدى غيـرهم من الأمم، في الصين، واليابان، في الهند وفي أمـريكا اللاتينية، في افريقـيا وفي أوروبا الشرقـية، رؤى ثقافـية وبُنًى حضـارية أخرى، ومسـالك من الفكر والفن والروح من شأنها، إذا ما امتزجت بها ثقافة الغرب، وتفاعلت معها، أن تُغْنِي الثقافة العالمية وأن تفتح في وجهها آفاقا جديدة.

ولئن تعيّن علينا أن نستبعد تسلّط الغرب سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، فليس ثمة ما يدعو الثقافة العربية ولا غيرها، إلى الانغلاق على ذاتها لأن كلا منها تحتاج إلى الأخريات وتكتمل بها، من خلال الحوار والتبادل والتعاون، فتسهم في رسوخ كل شعب في أصالته على الصعيدين الوطني والدولي، وفي دعم مجتمع عالمي قوامه التعاون. ثم إن تعزيز هذا التعاون ينتج بدوره الحفاظ على تنوّع الثقافة، وهو أمر لا بدّ منه في تقدم البشرية.

إن التعاون الثقافي وتحقيق التكامل فيه ينبغي أن يتمًّا بالدرجة الأولى بين الأقطار العربية، ولما كانا لا يأتيان عفوا فإن من الطبيعيّ أن تتذرّع البلاد العربية بالإرادة والتصميم والتخطيط المنظم والجهد الدائب الطويل لبلوغ ذلك. إن وسائل العمل كثيرة، منها تعاون الأجهزة الثقافية فيما بينها، داخل القطر الواحد، وبين الأقطار العربية كافة، ومنها توحيد التشريعات الثقافية والتربوية والعلمية، وتوحيد مناهج العمل في هذه الميادين، ووضع سياسات ثقافية عربية واحدة، وتبادل الخبرات، وإلغاء الصعوبات والحواجز التي تحول دون انتقال الأنشطة الثقافية بين البلاد العربية بيسر وسهولة، ومنها إبرام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في المجال الثقافي، والسهر على تجديد هذه الاتفاقات في ضوء الجديد والمستجدث ثقافيا على الصعيدين العربي والعالمي.

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إطارا عاما للاتفاقات الثقافية التي تعقد بين بلد عربي وآخر، أو تعقد بين بلد عربي وبلد أجنبي. واعتمدت الدول العربية هذا الإطار في سنة 1989 وهو يتضمن بنودا عديدة منها :

- الحرص على إكساب التعاون الثقافي العربي مزيدا من النجاعة والارتقاء به من مستوى التبادل إلى مستوى التنسيق والمعرفة المتبادلة والتكامل.

- تشجيع المؤسسات الثقافية والعلمية في كل قطر من الأقطار المتعاقدة على ربط صلات مباشرة بينها وتمكينها من وسائل تنفيذ برامج التعاون الثقافي التي تهمّها.

- تدعيم العلاقات الثقافية بين الدول العربية المتعاقدة في الميادين التالية :

- تكوين الخبراء والفنيين في مختلف ميادين الثقافة والفن والإبداع.

- تطوير أساليب البحث في ميدان الآثار والحفريات وتنظيم المتاحف.

ـ الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف.

ـ التنسيق بين الجهود المبذولة في مجالات التأليف والترجمة والتعريب وتحقيق التراث الثقافي العربي ونشره.

ـ تشجيع النشر المشترك وإنشاء مؤسسات مشتركة للانتاج الثقافي وترويجه.

ـ انتقال الانتاج الثقافي العربي من قطر لآخر وتيسير إجراءات الاستيراد والتصدير بين الدول العربية للإنتاج الأدبي والعلمي والفني.

ـ إقامة التعاون الثقافي مع الدول الأجنبية على أسس متوازنة.

ـ توثيق العلاقات الثقافية مع بلدان العالم الثالث وتعزيزها وخاصة مع الدول الافريقية والآسيوية، والعمل على نشر اللغة العربية والتعريف بالحضارة العربية الاسلامية في تلك البلدان.

ـ السعي إلى تكثيف العلاقات الثقافية مع بلدان أمريكا اللاتينية لا سيما تلك التي توجد فيها جاليات عربية.

ـ التعاون مع الدول العربية الاسلامية في دعم المؤسسات والجماعات والأفراد في خدمة الثقافة العربية الاسلامية وتوفير الكتب والمراجع الخاصة بها وإحياء الدور الثقافي والعلمي للمساجد.

ـ تبادل مختلف المواد والبرامج الاذاعية والتلفزية والسينمائية مع هذه الدول بما يساعد على توثيق العلاقات الثقافية بين العالم العربي والعالم الثالث».

ولئن كنا لا نشك في توافر النوايا الطيبة لدى المسؤولين عن الثقافة في الوطن العربي، لتحقيق المزيد من التكامل والتكافل الثقافيين، فإن ثمة معوّقات فعلية ما زالت تحول دون بلوغ ما نطمح إليه، وهي تتطلب عملا عربيا مشتركا لإزالتها من هذه المعوقات على سبيل المثال :

ـ معوقات تشريعية ناجمة عن القوانين الإقليمية التي ما زالت تصدر في مختلف أجزاء الوطن العربي، وتؤثر في مسيرته الثقافية باسم المبالغة في الوطنية.

ـ معوّقات اقتصادية ومالية، تتجلى في أنظمة وتدابير تقف حائلا دون التدفق الثقافي الحرّ بين البلاد العربية.

ـ معوّقات سياسية ناجمة عن إخضاع الثقافة لاعتبارات وملابسات سياسية قطرية تتبدل بتبدّل العلاقات بين الأقطار العربية.

ـ معوّقات جغرافية، فالتباعد المكاني، وضآلة التسهيلات وغلاء نفقات انتقال المنتجات الثقافية بين البلاد العربية تحول دون حركتها السريعة الحرة، وتزيد في رفع أسعارها إلى مستوى لا يمكّن المواطن العادي من اقتنائها والاستمتاع بها.

ـ معوّقات يمكن اعتبارها في طليعة ما سبق، وهي ترتدّ إلى كون الثقافة في البلاد العربية ما تزال تحتلّ مرتبة ثانوية من اهتمامات الدولة بالقياس إلى الأمور الأخرى. إن كثيرا من الدول العربية، في مقابل ضنّها على النشاط الثقافي، تسخو سخاء حاتمياً على قطاع الرياضة أضعاف ما تنفقه لأنشطة الثقافة، والواقع يشير إلى أن عناية معظم الحكومات العربية بالمكتبات الوطنية ومراكز الثقافة والمسارح ونشر التراث، تأتي في مقام ثانوي بالنسبة إلى عنايتها بالأمور الأخرى وبالرغم من كل ما قيل عن العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية، واعتراف النظم بهذه المقولات، فإن واقع الأمر لدى كثير من الدول العربية هو أن التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية هي التي تستأثر بالاهتمام.

لا يعني هذا العرض تقويما سلبيا لما تم إنجازه على صعيد التعاون والتكامل الثقافيين بين الدول العربية، وهو إنجاز فعليّ أدّى إلى نتائج إيجابية هامة، ويبشّر بالمزيد والأفضل بالنسبة إلى المستقبل، بيد أن ما يحسن الانتباه إليه في هذا السياق، هو أن تعميق التكامل الثقافي العربي بحيث يبلغ المستوى القومي الذي تسعى إليه الخطة الثقافية العربية، هو الشرط لتعاون ثقافي مثمر وفاعل، بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى.

والعلاقات الثقافية التي قامت ولا تزال تقوم بين الأقطار العربية منفردة وبين بعض البلاد الأجنبية، لا يمكن الطعن في جدواها وفائدتها. فقد تجلت في اتفاقات تبرمها كل دولة مع بعض الدول الأجنبية، وتتمثل بصفة خاصة في إقامة بعض اللقاءات وتبادل بعض المهرجانات الثقافية والعروض السينمائية والمسرحية والموسيقية، وتبادل الخبرات في شؤون المكتبات والآثار والمتاحف والثقافة الجماهيرية. ومثل هذه الاتفاقات تعود بفائدة كبيرة في تعريف البلاد الأجنبية بمظاهر من الثقافة العربية. ونتيجة لهذا أخذت شعوب تلك البلاد تقدّر ثقافتنا تقديرا حسنا.

ثم إن هذه الاتفاقات الثنائية، على ما لها من فائدة وأهمية، يمكن اعتبارها مدخلا إلى تحقيق التواصل والحوار الثقافي الكبير بين الثقافة العربية، من جهة، بوصفها هويّة الأمة العربية كلها وتمثل ما تتطلع إليه حاضرا ومستقبلا، وبين الثقافات الأخرى من جهة ثانية.

وليس الهدف من نشر الثقافة العربية ولغتها إحلال ثقافة مكان أخرى، ولغة بدل لغة، ولكنه في الدرجة الأولى ممارسة حق مشروع في حضور اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية دوليا، وفي بسط قيمها ميسورة للناس، بغية المشاركة والحوار مع ثقافات الآخرين وحضاراتهم. إن الهدف من ذلك مثلث النواحي :

أ ـ فهو هدف روحي واجب الأداء على العرب المسلمين، حيال إخوانهم المسلمين الآخرين لنشر اللغة العربية، والثقافة العربية الإسلامية بينهم، ووصلهم بالمصادر الأصيلة الأساسية للإسلام.

ب ـ وهو هدف قومي لربط المجتمعات التي حددت هويتها الحضارية بانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وإلى المؤتمر الإسلامي بغية التعريب للمدرسة والمجتمع، ولمخاطبة المواطنين العرب في مهاجرهم لوصلهم بمنابع ثقافتهم وحضارتهم، ومعونتهم على حفظ الهوية الحضارية للناشئة من أجيالهم بالإضافة إلى توطيد علاقات العرب بالمجتمعات والجماعات المسلمة، والتواصل مع العالم الفسيح من حولنا بلغتنا وبثقافتنا العربية.

ج ـ وهو أخيرا هدف حضاري، يتجه إلى إبلاغ القيم والقدرات التي تزخر بها اللغة والثقافة والحضارة العربية إلى العالم، وبيان قدرتها على المشاركة والتفاعل النافع الموصول مع ثقافات الآخرين وحضاراتهم، وتأكيد عالمية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها في المحافل الدولية، وإبراز علميتها بالاهتمام بها، وبنشرها بوصفها لغة قادرة على استيعاب معارف العصر والتعبير عنها.

وقد يكون من أولى إنجازات الأمة العربية في ميدان التعاون الثقافي الدوليّ ما حققته حتى الآن من وثيق الصلات مع منظمة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بوصفها منظمة تضم دول العالم كلها في عضويتها، وتُعنى بشؤون التربية والعلم والثقافة في مستوى كل دولة على حدة، وفي مستوى مجموعات

الدول المنتمية إلى منطقة جغرافية وحضارية واحدة أو متقاربة، ثم في مستوى مجموع دول العالم.

إن علاقات الدول العربية باليونسكو، في وجهيها الثنائي والجماعي، تُعدّ علاقات ممتازة، وتتسم بمشروعات عمل مشتركة في مجالات اختصاص اليونسكو، كما تتمثل في اتفاقية تعاون بين اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يتم في إطارها التعاون على وضع دراسات وتنفيذ مشروعات عمل وخطط لتنمية الثقافة العربية في داخل الوطن وخارجه.

ثم إن التعاون الثقافي العربي ـ الدولي قد برز بصورة رائعة في نجاح الدول العربية في جعل اللغة العربية لغة عمل في منظمة الأمم المتحدة واليونسكو وسائر المنظمات الدولية الأخرى، ذلك كسب عظيم للغة العربية ولأهلها، إذ أصبحت إحدى اللغات الستّ التي تتعامل بها الأمم المتحدة في مناقشاتها ومطبوعاتها واتصالاتها مع العالم.

هناك أيضا مجال التعاون مع الدول الإسلامية. والدول العربية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وترتبط مع دول هذه المنظمة باتفاقات ومشروعات ثقافية متعددة، سواء في نطاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أم مع الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة الأم.

على أن التعاون الثقافي العربي الافريقي يظلّ يتميّز بعمقه التاريخي إضافة إلى مرتكزاته الإسلامية. إن القارة الإفريقية زاخرة بالتراث العربي الاسلامي. كان كثيرون من أهلها يتحدثون بالعربية، لغة القرآن الكريم، ويحرصون على تعلمها. وعلى الدول العربية الآن أن تتعاون في تنفيذ خطة ترمي إلى تعليم اللغة العربية ونشر الكتاب العربي لدى الأجيال الافريقية الناشئة، وفي تنفيذ مشروع كبير مع الدول الافريقية التي تحتفظ بكميات ضخمة من التراث العربي الإسلامي المخطوط، للكشف عن هذا التراث، ودراسته، وتصنيفه، وصيانته، ونشر ما يستحق النشر منه.

ب ـ التواصل مع الثقافات الحية المعاصرة

إن ما أتينا على ذكره من مجالات التواصل بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى، ومن ضرورة تعزيزه واستمراره، لا يعني أن مستوى هذا التواصل هو واحد

في جميع الحالات. فثمة إجماع عالمي على أن ثقافة الغرب، بما تحفل به من حيوية وتنوع واستحداث، تستقطب الآن اهتمام مثقفي العالم كلهم، وتكاد تصبح النموذج الذي يُقتدى به في جميع ميادين الثقافة.

وإذا لم تكن ثقافة الغرب خيرا كلها فإن هذه الحقيقة ينبغي ألا تخفي عنا أن ثقافة الغرب تعبّر عن أرقى ما بلغه فكر الإنسان المعاصر في مجالات المعرفة وفي مظاهر الإبداع العلمي والفني، وأن من الخير للثقافة العربية أن توثق حوارها مع هذه الثقافة، في إنجازاتها الايجابية والانسانية، بوصفها طليعة الثقافات الحية المعاصرة. إن ما ننشده، نحن العرب، هو أن نفيد من إيجابيات هذه الثقافة بما فتحت من آفاق رحبة فكرية وفنية وعلمية ما زلنا نفتقر لها. فمركز الإبداع العلمي والتقني عالميا هو الآن في الغرب.

من هنا جاء ترحيب الدول العربية، منذ السبعينات من هذا القرن، بإقامة ما يسمى بالحوار العربي - الأوروبي، في ميادين الثقافة والاقتصاد والسياسة، والعلوم والتقنيات، والأمور الاجتماعية. والحوار العربي - الأوروبي بذاته، إضافة إلى كونه قديما وعريقا لم يتوقف طوال القرون الماضية، وبصرف النظر عما صاحبه في الماضي من توترات سياسية ومواجهات دامية وحروب، يتمتع في الظروف العربية والدولية الراهنة، بإمكانات تجعل منه حوارا بنّاء متكافئا، يعود بالفائدة على كل من الثقافتين العربية والأوروبية، وبالتالي على الثقافة الانسانية ذاتها، بوصف ذلك عامل تفاهم وقربى لا سبيل هيمنة وسيطرة.

وقد أخذ التواصل الثقافي العربي - الأوروبي ينمو في النصف الثاني من هذا القرن بعد أن تحررت البلاد العربية كلها من الوجود الاستعماري الأوروبي، وتجلّى هذا التواصل في ميادين عديدة، منها دراسة أعداد كبيرة من الطلاب العرب في جامعات أوروبا، وتخرج أفواج من الاختصاصيين العرب في فروع العلوم النظرية والتطبيقية من هذه الجامعات، وتبادل عدد من الأعمال الثقافية، وترجمة كثير من الأعمال الأدبية الغربية إلى العربية، كما أخذ التواصل شكل لقاءات ومؤتمرات بين رجال الفكر العرب ورجال الفكر الغربيين لبحث موضوعات ذات اهتمام مشترك في بلاد عربية تارة، وفي بلاد الغرب تارة أخرى.

ونعني من هذا أن تكون آفاق الحوار الثقافي بين العرب والغرب مفتوحة على مدى واسع ومن منظور التكافؤ والندية، وأن تمتد لتشمل ميادين عديدة، نشير إلى بعضها فيما يلي :

الميدان الأول يتمثل فيما نسميه بالعمل الثقافي المشترك وهو تنفيذ مشروعات ثقافية مشتركة ينهض فيها اختصاصيون من الفريقين بالتعاون بينهما كمشروعات التنقيب والكشف عن الآثار والحضارات القديمة التي تعاقبت فوق الأرض العربية.

ومثل ذلك إقامة مراكز البحث والدراسات التي تُنشأ في البلاد العربية وفي بعض بلاد الغرب، والبحوث والدراسات المشتركة التي تتم بين جامعات عربية وجامعات غربية، وتبادل الأساتذة والباحثين والمحاضرين بين الفريقين.

أما الميدان الثاني فهو إقامة ما نسميه بمؤسسات الحوار الثقافي العربي ـ الغربي. من ذلك مثلا معهد العالم العربي (باريس) ومعهد العلوم العربية في فرانكفورت، ومعاهد أخرى عديدة يشارك في أنشطتها اختصاصيون في الثقافة العربية والغربية من كلا الفريقين. وفي هذا الميدان يدخل مشروع إنشاء دور الثقافة العربية في بلاد الغرب. ولهذا المشروع دوره في نشر الثقافة العربية وفي إعادة التقدير والاعتبار لها في تلك البلاد. وقد أنشأت بعض الدول العربية مراكز ثقافية باسمها في بعض مدن الغرب، ولكنها ظلت مراكز قطرية تعكس منظور الدولة العربية التي أنشأتها. والمطلوب إنشاء مراكز أو دُور ثقافية عربية قومية باسم المجموعة العربية كلها، تعبر عن وحدتها الثقافية ومن الطبيعي أن يكون إنشاء مثل هذه المراكز دليلا للغرب على أن حواره مع العرب ليس حوارا مع ثقافات إقليمية لدول عربية متمايزة بعضها عن بعض حضاريا وتاريخيا، بل هو حوار مع ثقافة واحدة لأمة ذات حضارة واحدة.

أما الميدان الثالث فهو توثيق التعاون العربي ـ الغربي لنقل العلم والتقنية إلى المؤسسات العربية. وقد كان هذا الموضوع في طليعة الموضوعات التي ناقشها الحوار العربي ـ الأوروبي منذ عقود السبعينات، وهو ما يزال على جدول أعماله، لأن الدول العربية تحرص حرصا بالغا على توطين العلم الحديث والتقنية في الوطن العربي.

أما الميدان الرابع فهو عقد الاتفاقات الثقافية بين الدول العربية ودول الغرب، سواء كانت ثنائية أم جماعية. وقد سبق أن أشرنا إلى الاطار الذي حددته الدول العربية لهذه الاتفاقات عند بحث دور المنظمة العربية.

هذه الميادين وسواها تظل ركائز لا بدّ منها لجعل الحوار الثقافي العربي مع الغرب مثمرا ومساعدا على تطوير الفكر العربي علميا وتقنيا وفنونا.

إن الميادين التي أتينا على ذكرها لا تنسينا ركيزة أساسية بل أولية من ركائز التواصل بين الثقافات. إنها ركيزة الترجمة، ترجمة الأعمال الفكرية والعلمية الأجنبية المميزة من لغة إلى أخرى.

فلقد كان الكتاب، ولا يزال، الأداة الأم في حفظ ما يبتدعه الفكر الانساني من معرفة، وفي نقلها من حضارة إلى أخرى، وهذا النقل يتمّ بالترجمة. وقد كان للثقافة العربية، في عصورها الماضية، دور كبير في ترجمة أعمال كبار المفكرين والعلماء الأجانب إلى اللغة العربية، مثلما كان للآخرين من حضارات أخرى الفضل في ترجمة روائع الثقافة العربية الإسلامية إلى لغات بلادهم.

واستمرت هذه الترجمات المتبادلة واتسعت أبعادها وأنواعها فيما يخص الترجمة إلى اللغة العربية، إذ أن معظم دور النشر العربية تنشر اليوم من الكتب المترجمة بعدد ما تنشر من الكتب المؤلفة حديثا.

وكثيرا ما تتسم الترجمات بنقيصتين فهي تجنح إلى المواضيع الرائجة التي لا تعين على عمق الوعي الثقافي كالروايات البوليسية وروايات العنف والتجسس والإشادة بالغرائز الحيوانية، وهي تشكو من تعثر الأداء اللغوي السليم إذ كثيرا ما يطغى التعجل التجاري على أمانة الكتابة فيها.

أما الكتب الموسوعية والكتب المرجعية الأساسية في مختلف ميادين المعرفة العلمية والفكرية والاجتماعية فلم يُترجم منها إلى العربية إلا القليل جدا، وكانت الترجمة في معظم الأحيان غامضة، غير مفهومة، ولا أمينة للأصل.

ولأن الأعمال الفكرية الأجنبية الأساسية تتطلب ممن يترجمها أن يكون متمكنا في موضوع الكتاب الذي يترجمه وأن يكون قويا متينا باللغة العربية وبلغة الكتاب الأصلي، كما تتطلب الكثير من الرّوية والدقة والمراجعة للتحقق من سلامة الأداء

بالعربية، وعندما يقدم على ذلك قد لا يجد الناشر الذي يقبل بنشرها لأنها غير مضمونة الرواج السريع، لهذه الاعتبارات كلها ظلت ترجمة هذه المراجع الفكرية الأساسية متعثّرة أو مهملة إلى حدّ كبير.

ومع تسارع التطور العلمي والتقني لدى الغرب في النصف الثاني من هذا القرن، وما نتج عنه من استحداث متواصل للمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، ومع اتساع النشر للكتب العلمية في مختلف مستوياتها وموضوعاتها في بلاد الغرب، ولأن تدريس العلوم في جامعات الوطن العربي ومعاهده يستدعي تأليف الكتب اللازمة أو ترجمتها إلى العربية، فقد راح المترجمون والمدرّسون والأساتذة يترجمون إلى العربية كتبا في مختلف العلوم معتمدين على أنفسهم بالدرجة الأولى في اختيار المصطلح العربي الذي يعتقدون أنه يقابل ويناسب المصطلح الأجنبي، ودون أن يسبق هذه الترجمات تنسيق واتّفاق دقيق على ترجمة هذا المصطلح لكي لا يكون له أكثر من مقابل واحد.

جـ ـ الحوار والتّعريب

لقد برزت مشكلة التعريب في الوطن العربي كمشكلة هامة تستدعي معالجة جادّة وسريعة، لأن التعريب هو نقطة استناد أولية في تواصل الثقافة العربية بثقافة الغرب.

ويمكننا أن نجمل موضوع التعريب في معطياته الراهنة على النحو التالي : انطلاقا من كون اللغة العربية لغة حية تتمتع بقدرة فائقة على التطور وتوليد المفردات والاشتقاقات الجديدة، والتكيف مع المفاهيم والأفكار الحديثة، ووضع صيغ لها مشتقة من جذور هذه اللغة، وانطلاقا من موافقة الدول العربية على أن يكون تدريس العلوم في مختلف مراحل التعليم باللغة العربية، وفق ما جاء في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي أبرمته الدول العربية في سنة 1964، واعترافا بأن تنمية الفكر العلمي والبحث في الوطن العربي تستدعي أن تكون للمصطلحات العلمية الأجنبية مصطلحات مقابلة لها باللغة العربية، وهو ما نسميه بتوطين العلم بالعربية، فإنه ينبغي تعريب العلوم الحديثة كلها، أي وضع مصطلح عربي واحد للمصطلح الأجنبي الواحد. هذا هو التعريب.

غير أن ما جرى حتى الآن هو أن بعض الجامعات العربية ما زالت تدّرس العلوم المختلفة باللغة الأجنبية، زعما منها بأن اللغة العربية عاجزة عن استيعاب المفاهيم

العلمية والتقنية. أو أنها إذا ما دُرست بالعربية فلكل طرف الحق في صياغة المصطلحات الخاصة به فيضطر المتخصصون مرة أخرى إلى اللغة الأجنبية كي يؤمنوا التواصل المعرفي فيما بينهم.

هذه المحاولات في تقريب العلوم أدت إلى تشتت الفكر العلمي العربي، مما يكشف ضرورة الاتفاق العربي على ترجمة المصطلحات . فاذا علمنا أن المصطلحات العلمية والتقنية الأجنبية قد زادت حتى الآن على خمسة ملايين مصطلح، وأنها مستمرة في الزيادة سنويا، وأن مجموع المصطلحات الأجنبية التي جرى تعريبها حتى الآن لا يصل إلى نصف مليون مصطلح ولم يتحقق إجماع بين العلماء العرب على الاعتراف بها كلها وتبنّي تعريبها، أدركنا سبب اندفاع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنشاء مركز عربي يتولى مهمة التعريب، وتوحيد جهود المعربين، والوصول إلى وضع مصطلح عربي واحد مقابل للمصطلح الأجنبي الواحد.

وقد أنشىء هذا المركز منذ سنة 1989، إلا أنه لم يتمكن بعد من تحقيق أغراضه، لا تقصيرا منه، بل نتيجة نوع من عدم الاهتمام العربي، وبخاصة عدم اهتمام الجامعات العربية بالاستجابة إلى العمل معه على وضع خطة التعريب وتنفيذها.

إن هذه الخطة تعتمد على قيام تعاون منسّق بين الجامعات العربية، كلها أو معظمها، وبين مركز التعريب، يتم فيه تحديد الكتب العلمية المرجعية والأساسية باللغة الأجنبية التي ينبغي أن تُدرّس باللغة العربية في أقسام الكليات الجامعية والمعاهد العليا، ثم يتولى مركز التعريب الإشراف على تعريبها بإسهام مجموعات من العلماء والأساتذة العرب المختصين في هذه الموضوعات.

ويقوم مركز التعريب بطبع النسخ اللازمة من كل من هذه الكتب المعربة التي التزمت الجامعات العربية بتدريسها حصرا في كلياتها ومعاهدها، ويجري توزيعها على الطلاب المعنيين. وهكذا، وفي كل سنة، يجري اختيار طائفة جديدة من الكتب المرجعية الأجنبية التي تُعَرَّب وتُدرّس، وبذلك يتحقق بالتدريج هدف توطين المفاهيم والمصطلحات العلمية باللغة العربية، مثلما يتحقق التفاهم والاتفاق بين العلماء العرب وأهل الفكر على هذه المصطلحات وتداولها، وتتوحد المقررات العلمية المعربّة

والمتداولة بين هؤلاء العلماء، في مشرق الوطن العربي ومغربه، ويجري تأليف الكتب العلمية العربية بالاستناد إلى هذه المفردات والمراجع.

وفي الوقت ذاته يتولى مركز التعريب إصدار المعاجم العربية المعربة في فروع العلوم المختلفة، تضمّ المقررات التي اتفق على تعريبها وبجانب كل مفردة منها ما يقابلها بالانكليزية والفرنسية، وشرح لمعناها.

بذلك يتوطن العلم باللغة العربية ويتخّذ الحوار الثقافي العلمي والفكري بين العرب والغرب شكل بنية راسخة تزداد عزّاً وعلوا في خدمة الفكر العربي.

وما لم تتحقق هذه القفزة النوعية في موضوع التعريب، فإن مشكلة التواصل الثقافي العربي مع الغرب تظلّ معلّقة، ويظل المثقف العربي عاجزا عن الإحاطة بالفكر الحديث في إطار اللغة العربية، ويبقى أسيرا لهذا الفكر في أطره اللغوية الأجنبية.

إن المسؤولين عن الثقافة العربية، ومنهم القائمون على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مدعوون اليوم إلى مراجعة عميقة وجذرية لموضوع التعريب ونقله من مرحلة التلمّس والتعثّر التي هو فيها إلى مرحلة جديدة يتمكن فيها من توطين المعرفة الانسانية الحديثة في اللغة العربية.

د ـ الأمن الثقافي

تتجه ثقافة البلاد المتقدمة نتيجة ثورة الاتصالات التقنية نحو تنميط الثقافات الأخرى وادخالها في إطارها الخاص، وقيمها الذاتية، تساعدها على ذلك وسائلها القوية التي لم تتوافر من قبل في التاريخ لأي حضارة أخرى. وهذا التنميط الثقافي هو جزء مكمل لنزعة الهيمنة والتسلط التي يمارسها الغرب المتطوّر وهو يتوصل لأهدافه بمختلف الوسائل، وبخاصة بتقنيات الاتصال الحديثة، ونظم التعليم والتدريب، ونشر المفاهيم والقناعات، واستخدام وكالات الأنباء، والخبراء، والأفلام والسياحة مما يشكل خطرا على الثقافات الأخرى، وتهديدا لهويتها الحضارية :

والمشكلة الأساسية في هذا الخطر المهدّد أنه يقوم :

ـ على عدم التكافؤ في القوى بين الثقافة الغازية والثقافة العربية.

ـ على التدفق الثقافي الوحيد الاتجاه، فهو يصدر المؤثرات ولا يستقبلها.

ـ على إشاعة قيمه الغربية الخاصة.

ـ على التنميط الاستهلاكي فقد أضحت الثقافة سلعة اقتصادية إلى حد كبير، وصناعة تستهدف الربح المادي أكثر مما تستهدف نمو الشخصية.

ـ على فرض تبعية ثقافية تخدم التبعية السياسية.

ـ على تقديم نماذجه بأساليب فيها إغراء يستهوي شرائح من أجيال الشباب.

وبما أن هذا الخطر كثيرا ما يندس بشكل غير علني فإن مقاومته ضعيفة بقدر ضعف الوعي به.

من هذا كله يبرز شأن الأمن الثقافي لحماية الثقافة العربية ـ وغيرها ـ بوصفه وعيا بهذا الواقع، ووسيلة دفاع عن الذات الثقافية المهددة.

فالحضارة الغربية أضحت من فرط اتساعها نزّاعة إلى أن تفرض نفسها حضارة كونية، ويعمل المتصرون لها على إلغاء الأنساق الحضارية الأخرى، وهي في كل ذلك تستمد سطوتها من مكتسباتها في مجالات العلوم الطبيعية والرياضية والحيوية وما تلاها من تطبيقات تقنية بالغة الأهمية.

ثم إنها تنزع إلى فرض نفسها كحضارة مطلقة بحكم أن إنجازاتها تنصاع إلى التطبيق بصرف النظر عن قيدي الزمان والمكان، والحقيقة أن الحضارة الغربية هي ذات بعد واحد لا تعترف إلا بذاتها وهو ما يقتضي منا التعامل معها بانتباه وفطنة حتى نستثمر عالميتها دون أن نقع في أسرها، وحتى لا نغيب عن نادي الأمم دون أن تذوب بين أطرافه هويتنا وهذا هو مدار الأمن الثقافي.

إن الأمن الثقافي ليس مجرد تعبير لغوي سلبي، ولكنه مفهوم مشتق من الأمان، ومن ضرورة الحفاظ على مقومات الثقافة العربية في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها لتتابع دورها القومي، ومضمونها الإنساني، ومسؤوليتها الحضارية في سياق المعاصرة، وبالمشاركة الفاعلة على المستويين القومي والعالمي. وبالرغم من الهزات التي عرفتها الأمة في العصر الحديث، فقد ظلت الثقافة العربية حصن وحدتها، وأداة تحررها، بل قامت بدورها في مسايرة التقدم الفكري والعلمي والتقني المعاصر،

ودفعت بلغتها لتصبح إحدى لغـات المجتمع الدولي. على أن هجمة وسائل الاتصال الحديثة، بالـشكل الكثيف، والاقتحام الـضاري الذي يتم الآن يهدد التمـازج الثقافي الذي ترحب به الثقافة العـربية ويهدد بإحلال ثقافة أخرى محلهـا، حتى على مستوى القواعـد الجمـاهيرية، بدءا من العـادات والممارسات اليـوميـة، وانتهاء بسلـم القيم. يضاف إلى ذلك الهجمة العدوانية التي تعمل على تدمير الثقافة العربية، لأن ذلك هو وسيلتها لإلغاء المقـاومة العربية. إن هذا كله إنما يدعو إلى التحرك لضمـان ما نسميه بالأمن الثقافي. ويقوم هذا الأمن على أمرين :

أ ـ استكمال المقومات الأساسية للثقافة العربية وتجديد قدراتها الذاتية.

ب ـ أن تكون الثقافـة العربية قادرة، في إبداعـها وعطائها، على تحويل عـلاقاتها مع الثـقـافـات الأخـرى من الاسـتـلاب إلى الحـوار والمشـاركـة بغـيـة إثبـات الخصوصية التي تخصب الآخر بقدر ما تستفيد منه.

ليست الهيمنة وحدها هي السبب في الغزو الثقافي فثمة بجانبها عامل آخر يسهل الاختراق والاستلاب وهو التخلف الثقـافي العربي، فإذا كانت بعض الأسباب ترجع إلى غيرنا فإن مسؤولية الظروف المادية الملائمة للغزو هي مسؤوليتنا.

فنجاح الغزو مظهر من مظاهر التخلف الثقافي وهو نتيجة له لأنه لا يمثل خطرا إذا وجدت نهضة ثقـافية قومية. فضـعف البنية الثقافية هو الذي يسهل الاخـتراق الثقافي فالغزو الفكري.

والغـزو الثـقافي بوضـعـه الراهن يظل وليـد مـرحلة معـينة من التـطور الحضـاري الحديث، ويأخذ طابع الحتمية لأن أمم العالم الثالث لم تسهم في إبداع العلم والتقنية المتطورة اللذين تقـوم عليهمـا ظاهرة الغزو. وهي مـجبرة، مع ذلـك، على أن تأخذ بإنجازات هذه التقنيات الغازية. ويأخذ الغزو بالتـالي بعدا عالميا يثير مشكلة أوسع من العالم العربي وتشمل ما يسمى بمجموع العالم الثالث.

ليس البديل للغـزو الثقافي هو الانغـلاق، لأنه غير ممكن من جـهة، ولأنه انقطاع عن الإنسانيـة وإفقـار للوجود الذاتي من جـهة أخرى. وليس البـديل هو الاستـسلام المطلق والذوبان في الآخـر، وتبني الأنماط الوافـدة، لأنه يلغي تعـدد الرؤى الثقـافيـة بمحاولة فرض منظور واحـد، وأسلوب حياة واحد، وإحلال فكـر دخيل محل الفكر

الأصيل. وهكذا فالتحدي الكبير أمام العالم الثالث، ومنه البلاد العربية، هو الحفاظ على التنوع الثقافي الإنساني، بإبراز وتأكيد الهوية الحضارية للأمة ومتابعة العطاء المبدع من خلالها.

وبرغم اعتقادنا الجازم بأن الثقافة إنما تأمن على نفسها بالعطاء والإبداع والامتداد لا بالمدافعة والتحصين، فإن النقلة من حالة الضعف الثقافي ـ وهو ما نحن فيه اليوم ـ إلى حالة العطاء، تفترض وجود نوع من الأمان يحمي الإبداع حتى يقوى، والعطاء حتى يستحصد. إن البنى الثقافية الموجودة في مختلف أقاليم الوطن العربي، بما دخل عليها من التخلخل، ليست من المتانة والأصالة، بحيث تصمد أمام التدفق العنيف للتيارات الثقافية الغربية بخاصة، والوسائل التقنية القاهرة التي تستخدمها. وهكذا فاتخاذ وسائل الحماية في هذه المرحلة هو جهد مطلوب قوميا، تمكينا للثقافة العربية من أداء دورها الحضاري. وهذا هو اللباب في الأمن الثقافي.

على أن ثورتي العلم والتقنية لم تتركا إلا مجالا ضيقا للحوار والتعاون وللتنوع في الثقافات وهو هامش محدود لا يسمح بكثير من الحركة، فالثقافة تستخدم من قبل القوى السياسية الكبرى للاحتواء والإذابة بدل التبادل والتعاون ولاستكمال التبعية الاقتصادية والسياسية. ولا تكون مواجهة ذلك كله بالتنافس معها، لأن التنافس يكون بين النظراء المتماثلين في القوة، ولا في المقاومة السلبية، فهي والاستسلام سواء عند عدم التكافؤ، ولا تكون في الانغلاق لأنه غير ممكن في إطار التنظيم العالمي المعاصر، الذي أصبح فيه الاتصال جزءا عضويا من العلاقات الدولية اجتماعيا واقتصاديا وماليا وعسكريا وغذائيا، وإنما تكون المواجهة بأمرين :

الأول يقوم على إنماء القدرة الذاتية، وإبراز الخصوصية الحضارية والاستعانة على ذلك بقومية المعرفة، وتكاملها بين الأقطار العربية.

والثاني يقوم على الإفادة من الثقافة الواحدة بما لا يؤدي إلى ضمور الثقافة القومية وذوبانها، بل بما يساعد على زيادة تفتحها وازدهارها.

إن الثقافة العربية ليست بالوحيدة التي تتعرض لهذه المعضلة، فالثقافات الأخرى جميعا تعاني من الوضع نفسه، وهذا يعني أن ثمة أزمة ثقافية عالمية تريد القضاء على التنوع الثقافي، في سبيل نمطية ثقافية واحدة، وقد عقدت المؤتمرات الدولية لحماية

الثقافات البشرية المختلفة، والحفاظ على الهوية الحضارية للشعوب، بوصفها إغناء للحياة الإنسانية، لا انغلاقا دونها، وتعددا في الرؤى الفكرية، لا حربا على الوحدة العالمية.

والخلاصة أن الأمن الثقافي العربي هو ضرورة قومية وعالمية : فهو ضرورة قومية، لأننا بتحقيقه نمكّن لثقافتنا النموّ والتجدّد لكي تستمر في بناء الشخصية العربية المبدعة والمتفاعلة مع العصر.

وهو ضرورة عالمية لان نمو الفكر والقيم والمفاهيم الانسانية المشتركة مرهون إلى حد كبير بإسهامات الثقافات القومية في إغناء هذه الحضارة الإنسانية وتنوعها، واحتضانها لمختلف العطاءات والإبداعات.

من هنا فإن المؤتمرات الدولية التي عقدت حتى الآن بهدف الحفاظ على الثقافات القومية، والتنوع الثقافي، والتفاعل بين الثقافات دونما طغيان لإحداها على الأخرى، كانت ضرورية ومفيدة، ومن الخير مواصلة عقد مؤتمرات جديدة في هذا المجال تؤدي إلى وضع ميثاق دولي أو نظام ثقافي عالمي تلتزم به دول العالم ويضمن توثيق الحوار الثقافي بكل أبعاده وأشكاله بين الشعوب، بحيث يُغني الثقافة القومية دون أن يطمسها، وبحيث يستمر التوازن الثقافي العالمي قائما لا يتهدده ما نراه اليوم من محاولات الهيمنة التي تمارسها بعض الثقافات على حساب سائر ثقافات العالم.

إن الثقافة حق من حقوق الإنسان الأساسية، وتكافؤ الفرص بين الثقافات شرط من شروط التعاون الدولي والإنساني. ولا يقوم الحوار البشري المثمر إلا بالتواصل وتداخل العلاقات المتكافئة بين الثقافات تعزيزا لتفاهم الشعوب، وإثراء لعطائها. ولهذا كله لا بد من توطيد الأمن الثقافي بين الشعوب عامة، ومن دعم قيم الثقافة العربية خاصة وذلك :

أ ـ بمقاومة محاولات الطمس والتشويه للثقافة العربية، وكل طرق الغزو الفكري الظاهر والخفي التي تتعرض لها.

ب ـ بتعزيز الهوية الثقافية العربية، وذلك بدعم اللغة العربية، وتنشيط التنمية القومية، والإبداع الثقافي الفكري والفني في شتى مجالاته.

في هذا السياق ينبغي للثقافة العربية، أن تستمر ثقافة مميزة أصيلة، في الأخذ والعطاء على السواء، لا يجوز أن تصبح تابعة أو مستلبة تحت شعار الحداثة، أو حتى باسم الكونية، أو الثقافة العالمية. ولا يجوز أن تكون متسولة تتغذى مما تنتجه الثقافة الغربية وهي مستسلمة لها مباشرة. ولا يجوز أن تقبل الانغلاق أو الانكفاء على الذات، لأن ذلك يفصلها عن العصر، ويلغي بالتالي وجودها. إن الطريق الثالث الذي تجهد للخروج منه، هو باب الإيمان بأن نموذج الحضارة الغربية ليس بالنموذج الإنساني الوحيد. وإن عليها أن تعمل مع الثقافات الأخرى على فتح الأبواب الأخرى. إن بعث الحياة المعاصرة في الثقافة القومية هو أول الطريق.

هـ ـ الغزو الثقافي

إن أعظم خطر يجسم عدائية الآخر حيال الفرد العربي هو التحدي الثقافي والحضاري الذي يمثله الوجود الإسرائيلي في عقر الوطن العربي، وهو وجود خادم للمصالح الغربية في المنطقة العربية ولكنه في نفس الوقت خطر فكري ومعضلة ثقافية يتأكد على العرب مواجهته باستراتيجية عملية دائمة.

إن الايديولوجية التي قام عليها الوجود الإسرائيلي تحتكم إلى استباحة الغزو بالتوطن والإقصاء وتستند إلى منطق الانفراد بالحق والاستقلال بالوجود والامتداد في آلية الاغتصاب بما لا نظير له إلا في فلسفات وحشية عرفها الإنسان في بعض حقب تاريخه المُظلمة.

من هنا كان التمييز العرقي، والإثارة العقدية، والاستفزاز العنصري، كلها من مقومات الوجود المعادي للأمة العربية ومن الأسلحة الموجهة ضد هويتها الثقافية.

وما انفكت منازع الحقد تتملك الكيان الإسرائيلي الذي اصطنعه التاريخ اصطناعا حتى أتاح له التبشير بالنظام العالمي الجديد مجالا جديدا تستشري فيه أطماعه، وتمتد له به مطامحه في تحقيق الغزو الثقافي تحت رداء الاستغلال الاقتصادي الذي هو امتداد للمصالح الغربية في المنطقة العربية.

إن الغزو الثقافي الذي يقوم فيه الكيان الإسرائيلي بدور الخادم لكل مصالح الغرب اقتصاديا وسياسيا يأتي في معادلة الالتزام الذي يقدمه الغرب لإسرائيل حتى تحتفظ بالتفوق العسكري الدائم في المنطقة، ولذلك تتخذ الهيمنة الثقافية أثوابا متنوعة هي

اليوم لعبة كبرى من المفاهيم التي يروّج لها الغرب : من الدولية السياسية إلى الكونية التكنولوجية، ومن العالمية الاستثمارية إلى النسقية الحضارية وصولا إلى أممية ثقافية يريد دعاتها إلغاء كل هوية حضارية تتصدى للهيمنة وتقاوم الغزو.

وتأتي مظاهر عديدة من هذا السلوك السياسي ذي الخطر الداهم، ومن بين تلك المظاهر :

1 ـ محاولة إلغاء التراث التاريخي العربي كله في المنطقة، مع كل ما له من آثار حتى ذات الشأن العالمي منها. (ومن الأعمال في هذا السبيل : المحاولات المتكررة لإحراق قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، والمزيد من حرمان السكان العرب من أراضيهم الموروثة قطعة بعد قطعة، ومنطقة بعد أخرى.

2 ـ محاولة إلغاء الوجود السكاني العربي بما يمثل من حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية ودينية. وذلك بالكبت والاضطهاد والسجن والنفي، والإبادة المنظمة، وحرمان الجماعة العربية الموجودة تحت الحكم الإسرائيلي من أي نشاط يثبت وجودها، أو يسمح ببلورة هذا الوجود، سواء من الناحية اللغوية أم الثقافية أم الإعلامية أم التاريخية.

3 ـ وصل التاريخ الحديث للجماعات الصهيونية بالتاريخ القديم لليهود، قبل ثلاثة آلاف سنة، وإلغاء ما بينهما من التاريخ العربي كله، وتلقين ذلك حتى للأطفال العرب في المدارس.

4 ـ تدمير الأسس التي تقوم عليها الثقافة العربية في فلسطين، أو شل فعاليتها، أو إيصالها إلى الحياد السلبي واللاجدوى (من لغة، وأدب، وتراث مخطوط، وصحافة، ونشاط فني، وتعطيل وسائل الثقافة نفسها من مدارس، وجامعات، ومساجد ومراكز ثقافية، أو النزول بفاعلياتها ونشاطاتها إلى الحد الأدنى).

5 ـ سلب مختلف النشاطات الثقافية الخاصة بالعرب في فلسطين، وإدعاؤها لليهود، حتى في زخرفة الملابس أو نسيج البسط أو الأغاني الشعبية أو نماذج الطعام.

6 ـ قطع اتصال الجماعة العربية في فلسطين بتاريخها من جهة، وبالمجتمعات العربية المجاورة من جهة أخرى، وذلك بتشويه صورة التاريخ العربي في المدارس العربية، فلا تعرض منه إلاّ فترات الهزائم، وصور الانحطاط، والهزء بالدين، وإبراز مآثر اليهود في العصور الإسلامية، ومنع الكتب العربية من التداول الحر، وحرمان أبناء العرب من التعليم العالي خاصة، لتبقى كتلتهم مجموعة عمال في المعامل والمزارع.

إن هدف هذه الممارسات جميعا هو محو الهوية الثقافية العربية كليا من فلسطين أرضا وشعبا عربيا. إن الواجب الأول هو صيانة الذات العربية في فلسطين، وذلك بترك النبض الثقافي حيا بين أهلها، وبين باقي الجماهير العربية، والعمل بمختلف السبل على جعل الثقافة العربية، سواء داخل هذه المنطقة، أو لدى الفلسطينيين في خارجها :

ـ ثقافة نضالية تدعو إلى التحرير، ويشارك في وجهها النضالي المثقفون الفلسطينيون، ومعهم سائر المثقفين العرب.

ـ ثقافة تواجه الاستلاب بمختلف أشكاله، وذلك بالمزيد من الارتباط بالأرض العربية، والقيم الإسلامية، والتراث العربي، والإبداع في نطاق الحضارة العربية الحديثة، والإصرار على إبراز الذات العربية وتوطيدها، بمختلف الآداب والعلوم والفنون.

ـ الحفاظ على الموجود من التراث العربي الإسلامي في فلسطين (من آثار، ومخطوطات، ومدن)، ومن البنى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية، وتنميتها، وإقامة المزيد منها حفاظا على الهوية الحضارية العربية في المنطقة.

القسم الرابع

أركان النهوض بالخطة

لا بد في كل خطة عمل من توافر مجموعة من الوسائل الأساسية للتنفيذ، فالخطة التي تقوم على أهداف فكرية تحتاج إلى أركان تنقلها إلى حيّز الواقع، وهي عديدة متنوعة يمكن أن تعتبر من شروط نجاحها، منها دور الدولة، والخبرة البشرية، والتشريع، والتمويل، والدراسات المتصلة بالوضع الثقافي، بالاضافة إلى أجهزة الادارة الثقافية ومرافقها؛ وفي كل الأحوال يجب أن يعي المسؤولون عن التنفيذ معنى الخطة ومسؤوليتها، وأنها ليست حدودا نهائية ولكنها رؤية ذات منظور مستقبلي يأخذ في الحسبان التطورات التي تطرأ حاليا والتي سوف تطرأ على الجو الثقافي العربي والعالمي خلال السنين المقبلة على الأقل.

ولما كانت هذه التطورات شديدة السرعة، فيجب أن تكون الخطة متسمة بالمرونة، لكي يكون بالإمكان الاستمرار في تطبيقها، وأن تكون كثيرة البدائل بحيث لا تعطل الصعوبات برامجها المرحلية.

وفي الوقت نفسه يجب أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار واقع الوطن العربي ومتحولاته الثقافية وهذا الواقع يخضع لمتحولات خمسة أساسية :

أ ـ تباين البلاد العربية عامة في المستوى الثقافي، فثمة مناطق وأقاليم أكثر تقدما من مناطق وأقاليم أخرى، وبالتالي لا يمكن النظر إليها جميعها نظرة واحدة وتطبيق برامج وطرق ووسائل واحدة فيها.

ب ـ تباين البلاد العربية في الروافد الثقافية التي سبق أن رفدتها. فمن الواضح أن عددا من البلاد العربية خضعت، في ظروف سابقة، لتأثيرات ثقافية متباينة، وما تزال هذه التأثيرات بينة واضحة فيها.

ج ـ تباين مناطق الوطن العربي، بسبب امتدادها الجغرافي الواسع، في التكوينات البشرية، وفي بعض الاختلافات اللغوية أو الطائفية، وهي تباينات تستغل بين الحين والحين لتقويض التماسك القومي والثقافي. والتنمية الثقافية وحدها هي الكفيلة بتجاوزها.

د ـ تنوع الفئات الاجتماعية في الوطن العربي من حيث الإعداد والتأهيل والعمل، فمن البديهي أن ما يمكن اقتراحه من الطرق والبرامج الخاصة بفئات المتعلمين والمثقفين قد لا تتجاوب معها فئات العمال.

هـ ـ اختلاف الأجواء الثقافية في الوطن العربي حسب البيئة، بين المدينة والريف والبادية. وما يمكن تطبيقه في المدينة يستحيل تطبيق مثله في البادية. وما يمكن أن يعتبر وسيلة ناجحة في ريف أحد البلاد هو في الغالب وسيلة مخففة في الأرياف الأخرى. وهذا كله يعني أن ليس ثمة من جمهور ثقافي عربي واحد توضع له سياسات واحدة ومشاريع وبرامج موحدة ولكن ثمة جماهير متنوعة، وعلى الخطة وتطبيقاتها أن تكون من المرونة وتعدد البدائل بحيث تحتضنها جميعا، وتوحد اتجاهاتها وعطاءها الحضاري.

إن الفصول التالية تبين أهم الأركان المؤسسة للنهوض بخطة الثقافة العربية.

1 ـ دور الدول

التخطيط في الأصل عملية تقوم بها وتنفذها أجهزة الدولة لأنها الجهة القادرة على التنظيم، وعلى تدبر المال ، وعلى الإلزام القانوني الضروري. وهي الجهة التي تستطيع حماية الثقافة من الاستغلال التجاري، ومن الغزو الدخيل، كما تستطيع وضع إمكاناتها الواسعة لخدمة الثقافة في جانبيها : جانب المبدعين الذين يقدمون أعمالا قد يعجز القطاع الخاص عن تقديمها وإفادة الجماهير منها، بسبب ضخامة التكاليف، أو عدم الثقة بإقبال الجماهير عليها، وجانب الجماهير العريضة التي يمكن للدولة أن تساعدها على خوض تجربة الثقافة، والتثقف دون التعرض للاستغلال. وهكذا فإن وضع الخطط الثقافية إنما يعود للسلطات العامة، وهي تبعة ثقيلة، لأن بها مستقبل الثقافة، والإنسان الذي يبدعها أو يعيشها، يرتكز بشكل أساسي على القرارات التي تقدمها هذه السلطات، سواء في مجال التخطيط أو التنفيذ.

وفي مجال التخطيط يتجلى دور الدولة في الأخذ بالنموذج الشمولي الجماعي أو النموذج الجزئي المرن.

النموذج الأول هو التخطيط في إطار الأنظمة الشمولية بمختلف أشكالها سواء في ذلك الأنظمة التي تعلن بنفسها عن شموليتها أو التي تتذرع بالمظهر الخارجي المتحرر وتمارس السلوك الشمولي وهو تخطيط إلزامي يحيط بنواحي الحياة كافة ويتبنى التدخل الكامل للدولة في جميع الميادين ومنها الثقافة. ويقود الناس إلى الأهداف المرسومة للمجتمع بخطى مرحلية، تصل حد القسر والإرغام، وفي كثير من الأحيان بحجة الحفاظ على الأهداف العليا ونتيجة لذلك فهو يراعي الأهداف السياسية العامة للنظام كله، ويراعي ضمن إطارها مقتضيات الثقافة، حسب الخطط المرسومة. نقطة الضعف الكبرى في هذا النظام أنه لا يقبل بتعايش التيارات المتعددة، سواء أكان ذلك في ميدان السياسة، أم في ميدان الفكر والثقافة.

النموذج الثاني هو التخطيط الجزئي المرن في الأنظمة الليبرالية التي لا تقبل تدخل الدولة كلية، أو تعطيها الدور المساند في أضيق الحدود. ويترك العمل الثقافي في

أيدي أصحابه والعاملين في ميدانه. والمبدأ سليم من الناحية النظرية، لأنه يتيح التفتح الحر للثقافة في أبوابها الواسعة، ولكنه قد يتكشف عند التطبيق عن بعض الأخطار فهو :

أ ـ يترك الثقافة حرة حتى في تبني اتجاهات قد تتسبب في إيذاء المجتمع.

ب ـ يربط الثقافة بالمؤسسات الخاصة التي يقوم الميزان التقويمي فيها غالبا على الأساس التجاري لا الثقافي. ويخضع الثقافة أحيانا لاعتبارات السوق والربح والاحتكار.

ج ـ تأخذ الثقافة فيه اتجاهات متعددة منها الغث التافه ومنها الرفيع.

ـ إن قبول مبدأ التخطيط يعني القبول المسبق بفكرتين :

أ ـ تدخل السلطة في التوجيه.

ب ـ إمكان تحويل المسيرة الثقافية إبداعا واستمتاعا إلى ما هو أفضل بهذا التدخل.

ودول العالم الثالث جميعا ومنها الدول العربية تقر مبدأ تدخل الدولة في الشأن الثقافي، وتعتبر ذلك من بديهيات خططها وسياساتها، وتعتبر أن هذه الشؤون أهم وأخطر من أن تترك كليا للأفراد والمؤسسات الخاصة. ومع أن الدوافع لهذا الموقف المبدئي ليست دوما دوافع ثقافية، ومع أن تدخل الدولة في بلادنا العربية كثيرا ما يتخذ شكلا تستخدمه الدولة للدعاية لنفسها، ولدعم مركزها المعنوي، فإن مبدأ التدخل هو المبدأ العربي السائد، وهو الذي يحسن الإفادة منه وتوجيهه نحو تبني التخطيط الثقافي بمضمونه الواسع البناء.

ـ غير أن هذا المبدأ، في البلاد العربية نفسها، ليس بالمبدأ المقرر الوحيد، فإن النشاط الثقافي الحر يقوم عامة جنبا إلى جنب معه. ومؤسسات القطاع الخاص تقوم بدورها الثقافي بجانب دور الدولة، على اختلاف بين الدول في مقدار التدخل من جهة، ومقدار حرية القطاع الخاص من جهة أخرى. وهذا الأمر بقدر ما يسهل عملية التخطيط فإنه قد يعقد تطبيقها تبعا لمقدار تدخل الدولة، ولمقدار تأثرها باتجاهات خارجة عنها، داخلية أو خارجية، تملي عليها مواقف مغايرة.

والجدير بالملاحظة أن ظاهرة «التخصيص» - مما يطلق عليه في بعض أمصار الوطن العربي بالخوصصة وبالخصخصة - التي بدأت تعم مجال الاقتصاد والتي جاءت نتيجة النزعة العالمية الشاملة نحو اقتصاديات السوق قد ألحقت بالمسألة الثقافية أضرارا بيّنة. بل من العارفين بأسرار الاقتصاد وآليات الحركة المالية وضوابط المنافسة النقدية من يخشون أن تكون الثقافة كبش الفداء في عملية التخصيص هذه، لأن الدولة إذا سارعت بالانسحاب من بعض مجالات الإنتاج الثقافي فإن القطاع الخاص وهو الحريص على تلقف مجالات النشاط ذات المردودية السريعة والربح العاجل سيتوانى أولا عن رصد استثماراته في القطاع الثقافي لأن مربوحيته لا تأتي على المدى القصير وانما تكون بحساب المدى المتوسط وأحيانا بحساب الاستثمار البعيد المدى، وسيعمل ثانيا على توظيف أنماط الثقافة ذات الربح العاجل، والتي هي عادة ثقافة الإمتاع والترفيه، زاهدا في الثقافة الفكرية العميقة ومُزهدا الناس فيها. وهذا كله من شأنه أن يزيد في الهوة الفاصلة بين ثقافتنا العربية والثقافات العالمية الكبرى التي أحكمت سبل التوفيق بين ثقافة الأعماق وثقافة الترويج.

وهكذا فإن النموذجين الموجودين من الناحية العملية في البلاد العربية معا جنبا إلى جنب يتضمنان نقاط نقص منها :

أ - أن التنسيق والتكامل بينهما ضعيف، فكل من القطاعين الحكومي والخاص يسير حسب خططه.

ب - أن الجانب الحكومي يهتم بالوجه الدعائي، أما القطاع الخاص فإن اهتمامه بالربح المادي يجعله يهمل أحيانا التجارب الإبداعية ما لم يكن ضامنا سلفا ربحها المادي.

ومع الاعتراف بفائدة تدخل الدول العربية في التخطيط والتنفيذ لمشروعات الثقافة فإن كثيرا من هذه الدول تشكو في التنمية الثقافية من معوقات عدة منها :

- النقص أو الضعف في الأجهزة البشرية الثقافية المتخصصة والمدرّبة من مشرفين على الخطط ومنفذين لها وخبراء إداريين.

- ضعف الموازنات المخصصة للثقافة.

- نقص الوسائل والمرافق والتسهيلات، ونقص البحث والمعلومات.

- واقع الأمية الواسع.

- طغيان الأسلوب البيروقراطي على المرونة اللازمة.

- التحفظ الذي تواجهه هذه التنمية من بعض قطاعات المجتمع.

- تطبيق السياسات الثقافية دون وصلها وصلا عضويا بمشاريع التنمية، أي الاهتمام بالجانب الثقافي فقط وكأنه مستقل عن جوانب التنمية الأخرى.

على أن التخطيط الثقافي إذا كان قد أضحى ضرورة أساسية في التنمية الشاملة فإن تدخل الدولة لتنفيذه أضحى أمرا لازما لأن للدولة في الوطن العربي دورا أوليا فيه، ولأن هذا التحرك إنما يكون فعالا شاملا حين تكون الدولة محوره، والقائد له، والمسؤولة عنه.

لكن هذا التدخل لا ينفي سبل التعاون مع القطاع الخاص الذي لا يمكن إغفال وجوده وغمط دوره الأساسي. وللدولة أن تحدد أهداف العمل الثقافي، كما تحدد أهداف أي عمل آخر من أعمالها، وأن تحدد طريقة العمل فيه بالنسبة إليها، وبالنسبة إلى القطاع الخاص؛ أي أن يكون دورها هو القيادة والتوجيه لا القسر والإرغام. وأن تكون بجانب المبدعين مرشدا ومعينا لا أن تمشي أمامهم أو تسوقهم إلى غاياتها، وهذا يعني أن تكون في طليعة العاملين على التنمية الثقافية، والمحركين لفاعليتها بالدعم الدائم، ووضع المشاريع، ورصد الأموال، وتوافر الخبرات اللازمة، والكفاءات القادرة على النهوض وإنشاء المؤسسات التي تتعهدها. وبكلمة واحدة أن تكون المنشط الثقافي الرائد.

لكن قيادتها للتنمية لا تعني السيطرة على الثقافة في إبداعها، ولا التدخل في حرية المبدع الثقافي سواء بالتوجيه الإلزامي أم بالتسخير لأغراض غير ثقافية. وإذا كانت المسؤولية الأولى في عمليات النشر الثقافي والاستمتاع به تقع على الدولة فيمكن أن يتم ذلك من خلال جهات استشارية تقويمية مختصة، تعنى بنشر الثقافة البناءة، أي الثقافة التي تزيد من معرفة الإنسان، وتغني شخصيته وتزيد رفاهه، ويكون ذلك :

- بالتشجيع : وذلك بإعادة الثقافة إلى مكانها الحقيقي في عالم الانسان اليومي. وأن تحث السلطات العامة الجماهير على الاستمتاع بها، وتجذب الشعب إلى دائرة

ثقافية واحدة تنبثق عنها هوية متجانسة. وتشجع المبدعين فيها ثقافيا، وماديا، وتقيم المؤسسات اللازمة للنشر الثقافي الجماهيري.

ـ بالتشاور : وهو ينطلق من قاعدة المجتمع، ومن مختلف الفئات الاجتماعية، والجماعات الروحية والثقافية، والمجموعات السكانية صُعُدا نحو متخذي القرار الذين ينسقون الحاجات والتطلعات، ويحولونها إلى خطط شاملة وبرامج تنفيذ تهبط نزلا إلى القاعدة الشعبية الواسعة.

ـ بإثارة حسن المشاركة : وهو أحد شروط التنمية الثقافية وضمان لنجاحها. والسلطات العامة هي التي تحث على هذه المشاركة، وتبتكر لها الأساليب المناسبة في المدن، وأساليب أخرى ناجعة خاصة بالريف أو البادية.

ـ باعتماد اللامركزية في الإدارة، وفي التقديم والعرض، فعن هذه الطريق تجد المشكلات الثقافية حلولها المحلية، وتجد العاملين على تنفيذ هذه الحلول .

وفي الثقافة عناصر تتأبى على التقنين وعلى الانقياد والحدود والتخطيط المسبق، وتظل تشكل عنصر مبادهة أو مفاجأة، ومنها الإبداع غير المنتظر، والقفزات النوعية للفكر، بالإضافة إلى شرود الأذواق عن التيار العام، والرغبة، لأسباب شتى، في الخروج على المألوف و تحدّيه. . . وهنا ترتبك وسائل الدولة في الثقافة ويتطلب التخطيط مزيدا من المرونة التي تتكيف مع التبدلات الجديدة. إن صعود الجماهير إلى السطح مع انتشار مبادىء الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية يفترض قبول كل ذلك.

إن اللامركزية هي الوجه الآخر للديمقراطية الثقافية، لأن صاحبي القرار والتنفيذ يبقيان فيها دوما متقاربين، وتكون الحلول متفقة مع المشكلات، والبرامج أكثر اتصالا بالحاجات.

ثم إن السياسات الثقافية للدول العربية تزداد مع الأيام سعة وعمقا ويزداد الاهتمام بها قوة غير أنها في معظمها لا تخضع لتخطيط مسبق قطري أو قومي، وإنما تفرضها البرامج السنوية الحكومية في الميزانيات (وهو نوع من التخطيط قصير المدى). وهي تسير على الأسس التقليدية الأكثر شيوعا، فهي تؤكد على تنمية الفنون بمستوى مهني، وعلى حفظ التراث ونشره، وعلى المؤسسات العامة، من متاحف ومكتبات، ومعارض ومسارح. وهذا هو حال معظم الدول العربية دون أن تتضمن خططها تجديدا أو تحديثا لهذه الأسس.

إن تحول المسيرة الثقافية في الدول العربية إلى مسيرة قومية أكثر تقدما وأكثر شمولا إنما يكون بإرادة الدولة من جهة وبجهد الشعب من جهة أخرى على أن إرادة الدولة هي العامل الأول. وقيامها بهذا الدور يقتضي :

- أن تقوم أعمالها على أساس الخطة الثقافية القومية الشاملة، وتشتق منها الخطط والبرامج والمشاريع القطرية.

- أن تعمل على توثيق الصلة والتعاون بين الثقافة والتربية، من جهة وبين الثقافة ووسائل الاتصال من جهة ثانية، وبين الثقافة والبيئة من جهة ثالثة.

- أن يتجه العمل الحكومي فيها نحو اللامركزية في القرار والتنفيذ.

- أن تُعنى بالفئات الاجتماعية ذات الأوضاع الخاصة (كالمعوقين والمسنين) إذ تتيح لها مشاركة أكثر فعالية مع الحياة الثقافية.

- أن تهتم بقطاعات المجتمع العربي المختلفة : الأطفال، الشباب، المرأة، أبناء المدينة، أبناء الريف، البدو، الخ...

- أن تعمل على إقامة تعاون وثيق وبنّاء بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الشعبية، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث تكون التنمية الثقافية شاملة نطاق المسهمين في صنعها والمسهمين في الإفادة منها.

إن هذا كله يعني أن تأخذ الدولة كامل دورها في عملية التنمية الثقافية بأن يكون هذا الدور أكثر عمقا وتأصلا وأكثر التصاقا بمنازع الناس وتعبيرا عن رغباتهم وحاجاتهم الروحية والفكرية والفنية.

وهذا النوع من السياسات تأخذ به كثير من الدول المتقدمة. والهدف النهائي له هو إعطاء خطط التنمية الشاملة للإنسان أهدافا ثقافية إلى جانب الأهداف الأخرى، من خلال أخذ العامل الإنساني بعين الاعتبار، وأن تأخذ الجماهير دورها في خلق ثقافتها الذاتية، دون الاقتصار على ثقافة النخبة. وهذا الشكل المستقبلي للتنمية الثقافية، يشكل نقلة نوعية في الثقافة العربية مفهوما ووظيفة وغاية.

2 ـ دور المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم

في تنفيذ الخطة الثقافية العربية يأتي دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بموازاة دور الدول العربية، ذلك أن ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي أبرم في سنة 1964 قد أوكل إلى هذه المنظمة، عند قيامها، مهمة السهر على تنفيذ مضمون الميثاق فيما يهدف إليه من توثيق التعاون الثقافي والتربوي والعلمي بين الدول العربية بحيث يصل تدريجيا إلى مستوى الوحدة في هذه الميادين. وقد جاء في المادة الثانية من الميثاق : «تتعاون الدول الأعضاء تعاونا كاملا في ميادين التربية والثقافة والعلوم، وإرساء دعائمها على أساس من التكافل والتكامل».

وقامت المنظمة في سنة 1970 لتنهض بهذه المهمة، وقد انقضى حتى الآن على قيامها سنوات متتالية، مارست خلالها ألوانا متعددة من النشاط، تحقيقا لما نصّ عليه دستورها وهو «التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها».

ولسنا هنا بصدد عرض الأنشطة التي أنجزتها المنظمة حتى الآن، غير أنه من المفيد الهامّ، ونحن نؤطر دور هذه المنظمة القومية في خطة الثقافة العربية، أن نلقي الضوء على أهم الإنجازات التي حققتها مما يسهم في تنمية الثقافة وتجدّدها.

تتجلى هذه الإنجازات في ثلاثة ميادين كبيرة هي :

1 ـ ميدان التخطيط.

2 ـ ميدان التشريع النموذجي.

3 ـ ميدان التواصل مع المنظمات والهيئات الثقافية العربية والعالمية والدولية.

وطبيعي ألا نفيض في الإشارة إلى تواصل المنظمة مع الدول العربية، إذا أن نشاطها كله، جملة وتفصيلا، إنما هو لخدمة الأمة العربية ويتمّ بموافقة هذه الدول أو مشاركتها.

1 ـ ففي ميدان التخطيط وضعت المنظمة ركائز عملها الأساسية وهي :

ـ استراتيجية تطوير التربية العربية (1978)

ـ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1978)

ـ الخطة الشاملة للثقافة العربية (1985)

ـ الخطة لنشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية (1985)

ـ استراتيجة العلوم والتقانة (1987)

ـ نظام عربي جديد للإعلام والاتصال (1987)

ـ الخطة القومية للترجمة (1983)

ولكي تنظم تنفيذ هذه الخطط، وضعت المنظمة خطة لعملها طويلة المدى (من 1984 إلى 2002).

2 ـ وفي ميدان التشريع نجحت المنظمة في إصدار التشريعات الثقافية ذات البعد القومي وإقرارها وهي :

ـ الإتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف (1981)

ـ قانون الآثار الموحّد في البلاد العربية (1981)

ـ القانون النموذجي لحماية المخطوطات في البلاد العربية (1987)

ـ التشريع النموذجي لرعاية المبدعين العرب (1987)

ـ الاتفاقية العربية لتيسير انتقال الانتاج الثقافي (1987)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التشريعات كلها تدخل في إطار الخطة الشاملة للثقافة العربية.

3 ـ وفي ميدان التواصل مع المنظمات والهيئات الثقافية عربيا وعالميا، أبرمت المنظمة اتفاقات تعاون مع 34 هيئة عربية، منها على سبيل المثال : الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ـ اتحاد الجامعات العربية ـ اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ـ اتحاد الصحفيين العرب ـ اتحاد الاجتماعيين العرب ـ الاتحاد النسائي العربي ـ

المجمع العربي للموسيقى ـ الاتحاد البرلماني العربي ـ اتحاد الحقوقيين العرب ـ اتحاد المعلمين العرب ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ اتحاد المؤرخين العرب ـ اتحاد المحامين العرب ـ منتدى الفكر العربي ـ الاتحاد العام للفنانين العرب . . .

أما اتفاقات التعاون بين المنظمة والمنظمات والهيئات الدولية والعالمية فقد زاد عددها حتى الآن على الثلاثين، منها :

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ـ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) ـ منظمة الوحدة الإفريقية ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) ـ مكتب التربية الدولي ـ منظمة الصحة العالمية ـ المجلس الدولي للمتاحف ـ المجلس الدولي للمعالم والمواقع ـ المعهد الثقافي الافريقي ـ رابطة العالم الإسلامي ـ معهد العالم العربي ـ جامعة بكين (الصين) ـ جامعة لوفان (بلجيكا) ـ جامعة مالطة ـ معهد الدراسات الشرقية (همبورغ ـ ألمانيا) ـ مركز البحوث والدراسات بيو مانزو (إيطاليا) ـ مركز دراسات كونراد آديناور (ألمانيا) المركز القومي للبحث العلمي (فرنسا) ـ الاتحاد الدولي لتأهيل المعوّقين . .

استنادا إلى هذه الوقائع يمكن القول إن دور المنظمة العربية في وضع الخطة الثقافية موضع التنفيذ يتحرك في اتجاهات متعددة :

عليها، أولا، أن تعمل بالتعاون مع الدول العربية على تنفيذ المشروعات الثقافية الموكولة لها، كمشروعات إصدار الموسوعة العربية، وتوحيد التعريب وتعميمه، ووضع الدراسات الموثقة لمشروعات قومية أساسية، مثل إقامة الصناعات الثقافية العربية برؤوس أموال وأيد عاملة عربية، ووضع الدراسات الخاصة بإنشاء مراكز ثقافية عربية خارج الوطن العربي.

عليها، ثانيا، أن تعمل بالتعاون مع المنظمات والهيئات العربية في الموضوعات التي تختصّ بها كل من هذه المنظمات والهيئات. تتدارس مثلا مع الاتحاد العام للفنانين العرب المشروعات التي ينصح بها الاتحاد، فتقدّم له الخبرة والمشورة والدعم المالي والفني إن أمكن. وتتعاون مع اتحاد الناشرين في مشروعات تيسير النشر

العـربي وتبادل الخـبرات بين دور النشـر، وإقامـة نشر مـشتـرك للأعمـال ذات الأثر التثقيفي على القارىء العربي.

وهي، إلى جـانب ذلك، تنظّم بالتـعـاون مع الهـيـئـات العـربيـة، مـهـرجـانات ومـؤتمرات وندوات تعرّف بالخطة الثـقافـية العـربيـة، وتساعـد على إغناء هذه الخطة بالجـديد من الأفكار ومـن المشـاركـة الفـاعلة للمـثـقـفين العـرب في نـقل الخطة إلى مشروعات عمل تنفيذية.

وعليها، ثالثا، أن تفيد من الاتفاقات المعقودة بينها وبين المنظمات والهيئات العالمية والدولية في التـعريف بالثقافـة العربية، وفي نشرها خـارج الوطن العربي، وفي دعم الجهود لدراسة اللغة العربية ولتدريسها في البلاد الأجنبية، وبخاصة في البلاد الزاخرة بالمهاجرين العرب (أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية).

وفي الواقع قدّمت المنظمة دعمـا متينا ومتواصلا للثقافة العـربية من خلال اتفاقات التـعاون التي عـقدتهـا مع الجهـات العالمـية والدوليـة. بفضل هذه الاتفـاقات أقـامت المنظمـة معـارض عـديدة (معـارض للكتـاب العربي، مـعـارض للفنانين التـشكيليين العرب، معارض لدعم القـضية الفلسطينية) في عدد من بلاد أوروبا وآسيـا وافريقيا، ودعمت إقامة دورات لتعليم اللغة العربـية في بلاد افريقيا، وقدمت الألوف من كتب تعليم العربيـة هدية إلى جامعـات في الصين وفرنسا وألمانيـا وأمريكا وافريقـيا تُدرّس اللغة العربية في بعض كلياتها.

وذهبت المنظـمـة إلى أبعـد من ذلك، إذ نشـرت سـلاسل كـتب تعـليم العـربيـة للأجانب، كـما نشرت مـعاجم عربية خـاصة بمن يتعلمـون العربية من غـير الناطقين بها، ونظمت مؤتمرات وندوات أو شاركت فيها، عُـقدت في البلاد الأجنبية للتعريف بالثقافة العربية في ماضيها وحاضرها، ولتوثيق صلاتها بثقافات تلك البلاد.

من ذلك يتـبيّن الدور المناط بالمنظمـة في مجال الخطة الـثقافـية العـربية، وهو دور خطير، مهـيأ للمزيد من الفاعليـة والجدوى. على أن اتساع هذه الفاعلـية مرهون إلى حدّ كبـير بدعم الدول العربية لهذه الجـهود، دعما ماديا ومـعنويا، يعبّر عن إيمان هذه الدول بقوميـة الثقافة العـربية، وبقومية العـمل الثقافي الموحد، وضـرورة امتداده إلى بلاد العالم، حاملا رسالة الفكر العربي وإبداعاته.

ذلك أيضا يشير إلى مسلّمة لا تقبل الجدل وهي أن وجود منظمة عربية تدرس وتخطط وتبرمج أمور التربية والثقافة والعلم من منظور قومي وتطلّع مستقبلي وعالمي، هو ضرورة أولية، تتطلب من الدول العربية، ومن جميع أهل المسؤولية الثقافية في الوطن العربي، أن يعملوا، بالفعل لا بالتمنّي، على تدعيم هذه المنظمة وتقويتها ومضاعفة إمدادها بما تحتاج إليه من مستلزمات كالمال والأجهزة والكفاءات البشرية المتميزة، لتواصل مسيرتها في تناسق مع التطور العربي وتلبية حاجاته.

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ما تزال المنظمة الوحيدة التي تنهض بالعمل العربي المشترك في الميادين التي أتينا على ذكرها، ولا يعني ذلك أن المنظمة قد أدت مهمتها كليا بشكل إيجابي. إن نشاط الفرد أو المؤسسة يظل متفاوتا في نسبة نجاحه وتعثّره، فهو خاضع لطائفة من العوامل الموضوعية والذاتية والاجتماعية والخارجية. وهذا يوجب على الفرد، مثلما يوجب على المؤسسة، أن يقوم كل منهما بمراجعة دورية جادّة لما أنجزه، وأن يتبين من خلالها جوانب النجاح، وجوانب الفشل، وأن يدرس المستجدات التي تحيط به فيكيّف عمله الجديد في ضوئها، مستفيدا منها ومن مختلف الخبرات الحديثة المتوافرة.

والمنظمة العربية مدعوة إلى مثل هذه المراجعة، ليكون مردود عملها أكثر فاعلية وجدوى.

3 ـ الثروة البشرية

أضحى من البديهيات أن الثروة الحقيقية في المجتمع هي رأس المال البشري، ولا يكون رأس المال هذا قابلا لعمليات التنمية والعطاء إن لم يقم على قاعدة من الثقافة الواعية. إن عمل الإنسان وعائداته الاقتصادية والاجتماعية ودوره في زيادة الدخل القومي مناط بمقدار نمو الوعي الثقافي لديه. وإذا كان جعل هذه الحقيقة أمرا واقعا من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى الكثير من التخطيط، والجهد، والوقت، والمال، فإن إهمالها يعني أن ندفع بأمتنا في المستقبل القريب الى التخلف المتزايد. ليس الخيار أمامنا في الواقع بين تقدم كبير وتقدم أقل منه ولكنه، من خلال رؤى القرن الحادي والعشرين، خيار بين زيادة التخلف وبين المشاركة في حضارة ما بعد الصناعة وفي العالم المقبل.

بالرغم من أن عملية التنمية الثقافية لا تقتصر على العاملين المنتجين، فإن تدني نسبتهم تحدّ، دون شك، من تطوير العملية ونجاحها، فثلث السكان فقط هم الذين يتحملون مهمة الانتاج والعمل، وعبء الإعالة، وبالتالي تغدو عملية التثقيف في الوطن العربي، مثلما هي في بلاد العالم الثالث كلها، صعبة لأن نسبة كبيرة من القدرة البشرية معطلة عن المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة بسبب تهميشها، يضاف إليها النسبة الكبيرة من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة عشرة وبالتالي خارج دائرة العمل والانتاج. وهناك ضعف اشتغال المرأة في العمل، وخاصة في المدن. بالرغم من دخولها الميادين المناسبة في عدد من الأقاليم فإن مشاركتها ما تزال دون المستوى المطلوب لقوة العمل، وبالتالي فإن نصيبها من التنمية الثقافية بدوره محدود، وخاصة إذا ما ذكرنا بأن بعض السنن التي ترسخت في البلاد المتقدمة لم تترسخ بعد عندنا ولا سيما عندما تضطلع المرأة المتعلمة المثقفة كليا بمهمة أعباء الأسرة من رعاية وحسن تنشئة وإسهام في تربية الأطفال سلوكيا ومعرفيا.

إن هذا كله يعني ضعف البنية الثقافية التحتية الجماهيرية، وينعكس سلبا على إمكان التنمية الثقافية، ويشير إلى القطاعات وإلى الأسس الأولى التي يجب البدء بها لمعالجتها بالتثقيف الأساسي.

إن التطور الذي أصاب أساليب الإنتاج ووسائله التقنية في العقود الأخيرة يشكل ثورة كاملة، سوف تؤدي دون شك إلى شكل جديد من أشكال الحضارة والثقافة مباين في طبيعته للحضارات السالفة. وهذا لن يدخل التغيير الجذري على حاجات الجماهير ومنازعها وقواها العاملة فحسب ولكن يدخله أيضا على نوع الثقافة التي يجب أن تقدم لها، وعلى طرائق إعدادها للحياة المقبلة التي ستقوم على مبادىء التحرك الذاتي، والاتصال الحديث والمعلومات. وهذا يعني أن الثروة البشرية العربية سوف تحتاج إلى ثقافة مختلفة جدا عن الثقافة التقليدية التي اعتادت التغذي بها. وسوف تحتاج إلى بنية جديدة متحركة متلائمة مع حاجات العصر، وإلى مهن حديثة، وإدارة حديثة، وتقنيات مخالفة لا للمهن التقليدية فحسب، ولكن للحديثة نسبيا منها أيضا. بل إن هذه المهن التقليدية لن تقوم على الطاقة العاملة الجسدية إلا بنسب ضئيلة في المستقبل القريب، بينما تزداد الحاجة إلى العلماء والباحثين، والمبرمجين، والإداريين الذين أعدوا إعداد خاصا للتقنيات الجديدة في التسيير الذاتي، وعلى أساس مناهج تحليل النظم، وطرائق التحليل الإجرائي.

إن هؤلاء هم قوى العمل في العصر المقبل.

وعقلنة برامج التنمية لجعلها عصرية، ستأخذ بالاعتبار هذه التحولات المقبلة، مما يستدعي تغيرا جذريا في برامج التربية والتعليم، وفي برامج التثقيف العامة وطرائقها كلها.

إن التنمية الثقافية المطلوبة للأجيال العربية في المرحلة المقبلة، هي تلك التي تضمن تثمير هذه الثروة البشرية على النطاقين الواسع والعميق، وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة المتسارعة. وهذا يعني أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة المستقبلية، وأن تكون في الوقت نفسه عملية تثقيف مستمرة، ترافق الفرد طول الحياة دون انقطاع، وأن تساعد على إيجاد مهمات وفرص عمل ومجالات إبداع جديدة لا تكتفي بما هو قائم، بل تفتح آفاقا جديدة من العمالة متناسبة مع العصر.

إن شعار هذه الثقافة وغايتها هو المجتمع المتفتح المبدع، وهذا يستدعي تغييرات جذرية على محتوى العملية الثقافية التقليدية، في بنيتها، وامتدادها، وأجهزتها، ووسائلها، ونوعيتها، وإداراتها. وهذا التحول لا بدّ أن يتجاوز الأطر التقليدية في سبيل ظهور البنية الثقافية المعاصرة التي تستطيع الاستفادة من آخر التطورات التقنية

العالمية. إن إعادة النظر في نوعية الثقافة ووسائلها يجب أن ترافقه مراجعة كاملة مبتكرة أيضا لتوجهاتها الأساسية في طرائق تكوين قدرات الخلق والإبداع الثقافي لدى المبدعين، وفي طرائق نشر الإنجازات الثقافية لدى أوسع الجماهير، وإثارة قدراتهم نحو المشكلات الثقافية والتجاوب معها.

إن حاجة المجتمع العربي الملحة إلى تنمية القوى البشرية ثقافيا تتطلب الاهتمام بالمبدع، والجمهور المشارك، والمنشط الثقافي. وكل من هذه الفئات في حاجة إلى رعاية من نوع خاص. فرعاية القوى المبدعة، إعدادا وتعهدا وإنتاجا، تأتي في المقام الأول من حاجات التنمية للثروة البشرية العربية، إنها الطلائع التي تشق الطريق، وتعبر عن مدى القوى الحضارية الكامنة، وترسم صورة العطاء العربي الإنساني. وليس من الضروري أن تكون هذه الطلائع كلها في مستوى واحد من الإنتاج الثقافي فالمجتمعات تحتاج إلى الأغذية الثقافية من مختلف المستويات. والهام هو منح فرص العطاء الثقافي لأكبر عدد من أصحاب الإمكان الإبداعي. إن خصوبة القاعدة الثقافية وسعتها شرط لتحسن النوعية في العطاء الرفيع وخصبها.

والمبدع، سواء أكان مفكرا أم عالما، أم أديبا، أم فنانا، يقدم طاقاته الإبداعية إلى مجتمعه إذا حقق له المجتمع المناخ الذي تسود فيه حرية التعبير، وأنزله المنزلة الاعتبارية المكافئة له، بوصفه أحد عوامل التنمية الشاملة والإغناء للمجتمع، ومكّنه من العيش الكريم، باحتضان إنتاجه، وفك عزلته، ووفر له الوسائل الناجعة للاتصال بالجمهور الواسع.

ومن جهة أخرى فإن حاجة المجتمع العربي إلى القوى المستفيدة من العطاء الثقافي لا تقل حدة عن حاجته إلى القوى المبدعة. إن العطاء إذا لم يجد من يستفيد منه يسقط ويموت. وهنا يبرز دور قوى التمويل، والدولة، والتخطيط، والتوزيع الثقافي، للعمل على إيصال آلاء الثقافة إلى أقصى النقاط بكل إقليم، وبالوسائل الممكنة، المتفقة مع حاجات البيئة. إن إقامة الجسور الحية المستمرة بين المنتجين والمستفيدين لا تنفصل عن التنمية الثقافية.

على أن الجمهور العربي، بسبب عوامل داخلية وتأثيرات خارجية ـ مصدرها الغزو الثقافي الأجنبي من جهة، ورواج إنتاج ثقافي عالمي رخيص ذي طابع تجاري من جهة أخرى ـ هو جمهور متلق يقبل ما يقدم إليه، ولا يؤثر في الإنتاج بالنقد أو

الرفض. وتحويل هذا الجمهور إلى جمهور واع، مشارك، نقّاد، ينتخب ما يروقه، هو من مقومات التنمية الثقافية. على أن تكوين هذا الجمهور القادر على التذوق والنقد إنما يبدأ من الطفولة، ولا ينتهي أبدا لأنه حركة توعية دائمة، وتثقيف مستمر في المدرسة وفي الصحف، ووسائل الإعلام وأجهزته، كما في السوق والمجتمعات العامة والمعارض والمتاحف والمسارح وغيرها.

وأخيرا يأتي دور المنشط الثقافي، في عملية إيصال الإنتاج الثقافي إلى الجمهور، وتقريبه إلى فكره، ووجدانه، وفي عملية الاستكشاف لانطباعات هذا الجمهور بالمقابل وإيصالها إلى المنتجين الثقافيين، فهو واسطة الحوار، وصلة الوصل بين الطرفين، ويحسن أن يجري إعداد المنشطين في برامج محددة مختصة بطرق تكوين هؤلاء المنشطين الثقافيين، وتدريبهم، ليبرز منهم في قطاع الثقافة مجموعة من المحترفين يستطيعون القيام بمهماتهم بكفاية وبصورة متواصلة.

وهناك مشكلة هجرة الكفايات وهي ليست مشكلة عربية فحسب، ولكنها أيضا مشكلة تشكو منها بلدان العالم الثالث كلها، بسبب هجرة كفاياتها إلى بلاد الغرب المتقدمة، مما ينجم عنه وخاصة في البلاد النامية، كالوطن العربي، خسائر مالية وقومية وحضارية وثقافية منها :

- خسارة التكاليف المصروفة على المهاجر (بشكل مباشر أو غير مباشر) من جانب بلده الأصلي. وهي تكلفة غالبا ما تكون على حساب الفقراء فيزدادون فقرا.

- ومنها نقص الكفايات التي تحتاجها البلاد النامية للمشاركة في التنمية فيؤدي ذلك إلى تدني الإنتاجية فيها.

- ولعل أهم من ذلك كله أن هجرة الكفايات تجرف دون انقطاع طبقات الطلائع الثقافية، وتمنع تراكمها في بلادها، كما تمنع وجود نواة ثقافية صلدة تقوم عليها التنمية الثقافية الضرورية.

ودوافع الهجرة عديدة قد تكون :

- دوافع اقتصادية بسبب قلة العائد في البلاد النامية قياسا بارتفاعه في الدول المتقدمة، وإغراءات القوى المهنية.

ـ دوافع وظيفية ـ اجتماعية : كالاستقرار الوظيفي، والعمل وفق التخصص، وتوفر الإمكان للعمل، وأساليب وتنظيم العمل، مقابل فوضى ذلك كله في الدول النامية، وعدم توافر فرص البحث العلمي، وغياب التخطيط والتدريب، وعدم احترام الكفايات العلمية.

ـ دوافع سياسية بسبب التضييق على المفكرين والعلماء والطلائع الثقافية بحجة صيانة الأمن الوطني.

ـ بالإضافة إلى ذلك فهناك تبعية البلاد النامية اقتصاديا لمراكز النظام الرأسمالي، والتقسيم بين دول مركزية مهيمنة، ودول محيطية مهيمن عليها.

ولئن كانت أعظم الأسباب الدافعة إلى هجرة أدمغة البلدان النامية الأخرى متمثلة في ضعف الموارد وانعدام المؤسسات المحتضنة لآليات البحث العلمي وتجهيزاته الأساسية فإن الكفايات العربية الراقية إنما تهجر أوطانها نحو الأمصار الأجنبية يدفعها في غالب الأحيان أحد سببين اثنين أو هما يدفعانها معا مجتمعين : الأول ضعف إيمان الأنظمة بأن الإنفاق على البحث العلمي هو وجه من وجوه الاستثمار الاقتصادي الذي تأتي مردوديته على المدى المتوسط أو على المدى البعيد، والثاني انحسار مجال الحرية الفكرية. فالعلماء والباحثون لا يمكنهم أن يبدعوا حتى في أشد المجالات اختصاصا وتقنية إلا إذا توافر حولهم مناخ متحرر يسمح للفكر بأن يتحرك طليقا فتتقادح الآراء وتتلاقح وجهات النظر وينشط الحوار الهادف عن طريق النقد في حركة من الرأي والرأي المضاد مما يعود بالخير الكامل على النهضة المعرفية أولا ثم على النهضة الاجتماعية بوجه عام.

ليس ثمة من حل قصير المدى لنزيف الكفايات وخسارتها الثقافية، ولكن يمكن النضال من أجل حل في إطار عملية تنمية شاملة. إن دعوة الكفايات واستيعابها لا يتم إلاّ في إطار التحامها عضويا بمشروع قومي للتنمية، وبشكل يجعل لها دورا مجتمعيا فاعلا في مجتمعها الأصلي. إنها لا تعود بمجرد الدعوة القومية وتحريض الانتماء، ولا بإغراء الرفاه المادي والثقافي وحده، ولكن بالعمل على كسر طوق التبعية للغرب الرأسمالي وتطوير التعليم بمختلف مراحله، واستخدام اللغة القومية فيه وتحوير نظام التعليم لإنتاج الكفايات والمهارات الدائمة للحاجات الإقليمية والقومية، وفتح المجال لتشغيلها. فالنظام الحالي لا يؤدي إلاّ إلى زيادة النزيف، وخسارة الطبقات المثقفة والمتخصصة باستمرار.

فلا بدّ من ترسيخ القيم الثقافية المتجهة إلى تحقيق الأهداف المجتمعية، وذلك في إطار المشاركة الشعبية الفاعلة، وتعميق الانتماء الحضاري العربي.

ثم إن المشروع القومي للتنمية عملية ديناميكية تستغرق زمنا وتتطلب دورا جوهريا للكفايات الوطنية وبخاصة للشرائح القابلة للعودة من الكفايات المهاجرة.

إن الاهتمام بالكفايات المهاجرة لا ينبع من تخصصها العلمي فقط، ولكن من ضخامة إعدادها، ومن تكاليفها المالية الباهظة، وبخاصة من خسارتها الثقافية العامة، وهذا كله يرهق البلاد العربية ماديا وبشريا وثقافيا على السواء، مع حاجة هذه البلاد الشديدة إلى كل جهد بشري، وكل إبداع ثقافي.

وفي مواجهة تسرب الكفايات يمكن الأخذ بعدة أنواع من السياسات :

- سياسات علاجية تستفيد من الكفايات في الخارج من ناحية، وتستعيد أكبر عدد منهم من ناحية أخرى.

- سياسات وقائية من شأنها تقليل التسرب من مصادره، بمراجعة سياسات التعليم ومناهجه، وظروف العمل، وتعديلها في ضوء الحاجات القومية وأولوياتها وتوازنها.

- سياسات قومية تعتمد على حرية انتقال هذه الكفايات بين أقطار الوطن العربي بدلا من اعتماد بعض هذه الأقطار على الكفايات الأجنبية.

- سياسات مستقبلية تقوم على التعاون المجتمعي العالمي الذي يؤدي، في المدى الطويل، إلى الانعتاق من التبعية للنظام الدولي الرأسمالي، وإلى خلق نظام عالمي جديد.

إن بإمكان الكفايات المهاجرة، ضمن إطار المشروع القومي المباشر، أو المشاريع الإقليمية المرتبطة به أن تقوم بدورها الثقافي والحضاري الضخم في الوطن العربي وذلك بالإسهام في عملية التنمية في حقولها المتخصصة، والإسهام في عملية التجديد الحضاري من خلال قيم جديدة للحركة، والممارسة والتنظيم، وأنماط السلوك، لا بمعنى أن كل ما تأتي به حسن، ولكن بمعنى التنسيق والتوفيق بينها وبين أنساقنا القيمية والفكرية والسلوكية بما تبعثه من دم جديد في الحركة التنموية

العامة، والإسـهام أخيرا في التقـريب بين حضارتنا والحضـارات الأخرى، وبالتالي الدفاع عن قـضايانا الكبـرى ووجهـات نظرنا العربية لمقاومة النزعـات التي تواجهـها الثقافة العربية.

والثقـافة المبدعة المنتـجة لا تنمو إلا في الوسط الاجتـماعي الملائم الذي تتوافـر فيه حرية التعـبير، والذي ينأى عن النزاعات الطـائفية، وينعتق من الكبت الاجـتماعي. وقد عانى الكـثير من المجتمـعات العربية ـ وبالأخص في السنـوات الأخيرة ـ من هذه الظواهر وغـيرها. وكـانت هذه المعاناة سـببـا أساسـيا في إلهـاء الإنسان العـربي عن الاهتمـام بقضـايا وطنه المصيـرية، كمـا أثرت تأثيرا سلبـيا، عند بعـض الأفراد، في المفاهيم والقيم الأساسية التي تربط الإنسان بالوطن وبالهوية الثقافية العربية، ونجد في هجرة الكفايات مثلا من الأمثلة على هذه المعاناة.

وقد تعرض المجتمع العـربي منذ أوائل الستينات، ولا يزال، لخلخلة بشرية تمثلت في نزوح كـثيـر من أفراده من الريف إلى المدن، ومـا رافق هذا النزوح من تغيـر في الشرائح الاقتصادية للمجتمع، وعلاقاته، تمثلت في :

ـ إهمال الـزراعة ومنتوجـاتها وتعـرض المحاصـيل الغذائيـة الأساسيـة لنقص في الإنتاج.

ـ ظهور طبقة غير مهنية في المدن تعيش على اقـتصاد الخدمات وتمارس أعمالا غير إنتاجية.

ـ تعرض قيم المجتمع للخلخلة بسبب عدم التجانس السكاني الجديد.

ـ تعرض الطبقات الاجتماعية الوافدة لمعـاناة في العلاقات الاجتماعية وعدم توافر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لهم أحيانا كثيرة.

ـ إهمال الحرف الأصلية التي كانت تنتج في مراكـزها الأساسية وعدم بروز حرف أو مهن أخرى بديلة.

يضاف إلى هذا أن المـواطن العربي يعيش حـالة قلق في وطنه لأسبـاب متـعددة، منها : عـدم توافر أسباب الـعيش المناسب لجمهـور عريض من المجتـمع، والهوة بين المواطن وصـانع القـرار، وتحـول المواطن إلى كـائن سلبـي في الغـالب ينتظر صـدور قرارات سيـاسية وأمنية واقتصـادية وثقافية لـم يشارك في صنعـها مشاركة فعـالة. كما

أصبح التفكير والتعبير من الأمور المرتبطة برغبات الآخرين، لا بمصالح المواطن وأحاسيسه وإبداعه الذاتي.

ويزيد في حالة القلق الضعف الفكري أمام ثقافة البلاد المتقدمة.

وهكذا يتعرض المواطن العربي في مجتمعه إلى التشويه الفكري والثقافي، ولا يتمتع بحقه من الغذاء الثقافي القومي. ويساعد على هذا التشويه بعض أجهزة الإعلام وبرامجها. ويعتبر مثلث : الطفل، الشباب، المرأة، أكثر العناصر تعرضا لهذا التشويه.

أمام هذا الواقع تبدو معركة الثقافة العربية معركة صعبة طويلة، إلاّ أننا ينبغي أن نؤكد أن تنمية الوسط الاجتماعي وإعداده ليكون متقبلا للإبداع الثقافي، والعلمي هي عملية أساسية في التنمية الثقافية، وأن إعادة تكوين الإنسان العربي وتثقيفه لا يمكن أن تكون فردية، وإنما تبدأ ضمن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه.

4 ـ التشـريعـات

مع انتقـال الثقافـة إلى الصفوف الأولى في الاهتـمام التنموي لم تبـرز كحق من حقـوق الإنسان ولا أصبـحت حقـا من الحقوق الوطنيـة فحسب، ولكـنها دخلت في صلب الكثير من الدساتير، وبرزت معها الحاجة إلى تقنينها بتشريعات تحميها، وتفتح الطريق أمـامهـا في المجتمع، وتعطيـهـا مكانها الإنسـاني. وهكذا أصبح في إمكاننا التحدث في الوقت الحاضر عن تشريعات ثقافية قومية، كما نتحدث عن تشريع ثقافي دولي، في مجال العلاقات الثقافية الدولية.

ولما كان العـصر الحاضـر يتسم بالصـعود التدريجي للفئات الاجتـماعيـة المحدودة الثقافة من القاعدة إلى القمة، وبالديمقـراطية الثقافية، والحوار مع الأعداد المتزايدة من الجمـاهير، وبالتوسع في تقـديم الخدمات الثـقافيـة لها، كان من الضـروري أن يقابل ذلك كله تحول في حقوق هذه الطبقات، وفي واجباتهـا الثقافية من مستوى «العرف» أو «الصدقة» أو «المنحة»، أو الجائزة إلى مستوى الحقوق المقررة والمقننة، بهدف إنشاء المجتمع المثقف والمبدع ثقافيا في وقت واحد. إن اتجاه التشريع العربي يجب أن يأخذ هذا الخط الديمقراطي المتـزايد، لفتح الطريق أمـام كل إمكان ثقافي في المجتـمع إبداعا واستمتاعا.

وفي البـلاد العربيـة تشريعـات شتى تـتعلق بالشؤون الثـقافـية، معـظمها حـديث الصدور. حـتى الوزارات المتعلقة بهـذا المرفق الحيوي لم تظهـر إلاّ منذ حوالي ثلاثين سنة. ولكن هذه التـشريـعات تـتـصف بالنقص في الإحـاطة بكامل العـملية التنمـوية الثقـافية. مما يدعـو إلى التفكيـر في ضرورة اعتـماد مبـدإ التشريع العـربي الموحد أي وضع نموذج لتشريع عربي متكامل مـوحد، تقوم بوضعه لجان عربية فنية مـتخصصة، ويتناول كامل العملية الثـقافية : حاجات وميـادين وأهدافا في إطار تشريعي واحد. إن ذلك لا يوحّد عمليات التنمـية الثقافية فحسب، ولكنه يسمح بتـعاونها بالخبرات، وتكاملهـا في المسيـرة والنتـائج. ويمكن كمـرحلة انتـقاليـة العـمل على التقـريب بين التشريعات العـربية الثقافية، لضمان تقارب الـتفاصيل في السياسات الثقـافية العربيـة، عند التطبيق.

إن التشريع المقترح لا يتصل بتنظيم العمليات الثقافية الحالية واستكمالها، ولكنه يجب أن يكون بالضرورة تشريعا مستقبليا، وهذا يعني أن يستوعب الحاضر، ويمهد للتطورات الثقافية السريعة التي سوف تقع في بُنى الثقافة وأدواتها في المستقبل القريب. وطليعية العمل التشريعي إنما تكون في مدى بعد النظر الذي تتسم به. إن ثمة قلقا مزدوجا قائما لا على قطبي الثقافة العلمي والإنساني، ولكن على جانبيها الجماهيري والتخصصي أيضا، فثمة من جهة إقرار بالطابع المحتوم لتنمية العلم والتقنية، وبالتقدم الصاعق لهما في مختلف الميادين، وثمة من جهة أخرى تخوف الجماهير أمام هذه الحقول الشاسعة من المعارف العلمية والتقنية التي تمس بتأثيرها في حياتها، ولا تستطيع النفاذ إلى حقيقتها. ويستحيل ترك هذه الهوة تتسع بين الطرفين دون المخاطرة بتقويض فرص التنمية الثقافية، على نحو خطير. ويترتب على التشريع الثقافي واجب أساسي في محاولة التوفيق بين كل من الثنائيات التالية :

ـ بين الثقافة العلمية والثقافة الإنسانية من جهة.

ـ وبين الثقافة الجماهيرية والثقافة التخصصية من جهة أخرى.

ـ وبين استمرارية الثقافة الحالية، وثقافة الأطفال والشباب، كما يجب أن تكون، من جهة ثالثة.

لما كانت التربية ووسائل الإعلام من جهة، والتمويل والطاقة البشرية والبحوث التخطيطية من جهة أخرى، هي الأجنحة التي تتحرك عليها وبها التنمية الثقافية الشاملة، كان على التشريع أن يكون في مستوى الربط بينهما في عملية تنسيق وتكامل. ويتيسر هذا بتوضيح أهداف المجتمع وتحديدها، واتجاه التشريع إلى إيجاد نقاط ثابتة تقام عليها السياسات والمؤسسات الثقافية، وضرورة التشريع نابعة من أنه يشكل أعمدة التثبيت لمختلف الخطوط المتقاطعة في عملية التنمية الثقافية.

ومن جهة أخرى، فإن الشأن الخطير للعملية التشريعية إنما يظهر في مواكبتها للتطورات الثقافية، وتقريرها لحاجاتها التزاما وتنظيما وضبطا. إن التمهيد التشريعي إنما هو توجيه للتنمية الثقافية، ووضع لها ضمن القنوات المجتمعية الضرورية، وضمان لتطبيق التخطيط ولتنظيم مسيرته، وتكامل برامجه، وتأمين تنمية منتظمة

للشؤون الثقافية. وهكذا لا يكفي في التشريع تقنين الاستمرارية التي تسير عليها العملية الثقافية، لا بد فيه من عملية استشراف للغد الثقافي، لأن إقرار الواقع على حاله هو عمليا خطوة إلى الوراء. ويشكل التشريع للشؤون الثقافية واحدا من أكثر المذاهب القانونية جدة، ويدخل ضمن نطاق مراحل النضج الفكري والتشريعي للدولة، لجمعه الإلزامي بين القيم الاجتماعية والروحية والفنية، وبين المصالح الاقتصادية، وبين تقدير مثل الجمال والخير والحق.

ثمة ثلاثة أنواع من التشريع تحتاج إليها التنمية الثقافية هي :

أولا : تشريعات وقائية غايتها الدفاع عن عناصر الهوية الثقافية، وحفظ أسسها مثل :

أ ـ حماية التراث.

ب ـ صون الآثار والوثائق.

ج ـ تسجيل الفنون الشعبية والتراث الشعبي.

د ـ حماية حقوق المبدعين والمؤلفين.

هـ ـ صون اللغة.

و ـ صون المؤسسات الثقافية والعلمية.

ز ـ دفع التبعية الثقافية والغزو الثقافي.

ثانيا : تشريعات تشجيعية غايتها تنشيط الحركة الثقافية سعة، وعمقا، ونوعا، وكمّا مثل:

- إنشاء مجالس بحث ثقافي للرصد والتخطيط والمراقبة.
- حق تشكيل المؤسسات والنقابات والروابط الثقافية المختلفة.
- حق نشر الإنتاج الثقافي وتوزيعه بكل أنواعه.
- حرية الإنتاج الفكري الملازمة لحرية النشر.
- حق التمتع بآلاء الثقافة بجميع أنواعها، وتقديم التسهيلات الكاملة في ذلك.

ـ تنظيم العلاقات بين الدولة والمنتج الثقافي.

ـ إقامة المكتبات العامة والخاصة وتنميتها.

ـ تسهيل تدفق الأعمال الثقافية، وحركة الأجهزة، والأدوات المتصلة بالثقافة.

ـ إنشاء صناديق التمويل للمشاريع الثقافية.

ـ عقد الاتفاقات الثنائية والدولية للإفادة من العمليات الثقافية في الدول الأخرى، وإفادتها.

ـ تنظيم الإدارات الثقافية وتيسير حركتها إشرافا ودعما.

ـ إقامة مصارف ثقافية (للآداب والفنون) لتمويل الأعمال والمعارض، وتأمين الحياة الكريمة للمبدعين...

ـ منح الجوائز وتكريم مبدعي الثقافة.

ـ متابعة التحولات الثقافية العالمية.

ثالثا : تشريعات دفاعية غايتها إزالة العوائق في وجه التدفق الثقافي العربي، وسهولة الإنتاج الثقافي في الوطن العربي مثل :

ـ التشريعات المتعلقة بالجمارك، والنظم المالية القائمة، وبصرف العملة، وبالنظم الإدارية المتصلة بالتوريد والتصدير. فالأنظمة القائمة لا تميز، في كثير من الحالات، بين المنتوج الثقافي وغيره وتمثل عائقا أساسيا ضد سهولة تدفقه.

ـ النظم المالية الوطنية والضرائب التي تثقل المواد المستوردة الداخلة في الصناعات الثقافية عامة، وصناعة الكتاب بخاصة، مما يجعل الكتاب غالي الثمن عزيز الاقتناء.

ـ إن الغاية المنشودة من هذه التشريعات هي أن تقتنع الأوساط الحكومية بالدور الرئيسي الذي يقوم به الإنتاج الثقافي، بجميع أصنافه، في التنمية الشاملة للمجتمع العربي، فتعيد النظر في التشريعات القائمة بقصد تمييز الإنتاج الثقافي عن غيره، وحمايته، وتشجيعه، وإنشاء مرافقه وأجهزته وإعفائه مما يتسلط عليه، ويعوق تدفقه من الضرائب والرسوم، أو التخفيف منها حتى الحد الأدنى، وتيسير النظم الإدارية للتوريد والتصدير، بحيث تضمن سيولة هذا الإنتاج، وتدفقه الحر داخل الوطن العربي.

ومن الغـايات التي ترتسـمـها الخطة الشـاملة للثـقـافـة العربيـة هي حثّ الأنظمـة والمؤسـسـات التـابعـة لهـا على الاقـتناع بأن حـرية الفكـر هي المعين الأول للازدهار الثقـافي، وبأن الازدهار الثقـافي هو الضامن الأكـبر لنجـاح كل سياسـة عربيـة سواء داخل الحلقات القطرية أو ضمن الدائرة القومية الكبرى.

هذا ومن المفيد أن نشير إلى إن المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت عددا من التشريعات الثقافية ذات البعـد القومي وعرضتها على مؤتمرات وزراء الثقافة العـربية فـأقروها وأقـرتها البـلاد العربيـة وهي الآن عاملة على تنفـيذهـا وقد سبـقت الإشارة إليها في بحث المنظمة العربية.

5 ـ أجهزة النشاط الثقافي

لا يقل شأن الإطار المؤسسي، وسلطات التقرير، عن شأن أي من الوسائل الأخرى في الخطة الثقافية الشاملة إن لم يفقها. إن الخطة المحكمة الناجحة لا تكون ناجحة إلا إذا نفذتها أجهزة في مستواها من الأحكام والنجاح.

وأجهزة الثقافة في البلاد العربية عديدة متنوعة في نشأتها وفي اختصاصاتها، وفي تبعيتها وسلطاتها ومدى فاعليتها، ولكنها تشكل في الواقع خليطا واسعا من النظم المتراكبة المتباينة. بالرغم من أنها نشأت جميعا إثر استقلال البلاد العربية، بعد الحرب العالمية الثانية فإنها لم تنشأ كلها معا لتباين الظروف، في كل بلد عن الآخر، ولتنوع المكتسبات الموروثة، وتباين الوعي بالحاجات الثقافية، وتفاوت الإمكان والضرورات وتقدير الأولويات من منطقة لأخرى. ومع إن إنشاء الوزارات المتخصصة بشؤون الثقافة يشمل الآن معظم البلاد العربية، فإننا نجد أن عددا من النشاطات والأعمال الثقافية ما تزال خارج نطاقها، أو مرتبطة بجهات غير ثقافية، أو مرتبطة مع وزارات الإعلام.

رغم التباينات في البنى الثقافية العربية وأجهزتها الإدارية والمشرفة فإننا يمكن أن نلاحظ :

أن الاهتمام بالشؤون الثقافية يزداد اتساعا وعمقا بإطراد في البلاد العربية، وأنها تتحول من أجهزة ملحقة بوزارات التربية أو مصالح ملحقة ببعض الوزارات، أو مؤسسات ذات طابع إداري، إلى أجهزة أساسية تفتخر بها الدولة. مع ازدياد الوعي بدور الثقافة في تطوير المجتمع العربي.

ـ أن النشاطات الثقافية الأساسية قائمة ومغطاة في مختلف البلاد العربية، رغم تفاوت التغطية وجدواها، وأن معظم النواقص في جوانب هذه النشاطات تستكمل باطراد.

ـ أن السياسيات بين هذه الأجهزة هي المتباينة. ومع أنها تدين نظريا بفكرة الوحدة الثقافية العربية من جهة، وبضرورة التنمية الثقافية وشأنها من جهة أخرى كمبادىء

عامة أساسية فإن كل جهاز حتى في الدولة الواحدة، يختار سياسته الخاصة المشتقة من السياسات العامة للدولة. وهي في الواقع ذات طابع خاص في الغالب وقد تشدد بعض الدول على هذا الطابع لأسباب سياسية واضحة.

إن أجهزة النشاط الثقافي هي مؤسسات إدارة وتنظيم ومعونة، وليست مؤسسات إبداع ثقافي. وبهذا المعنى يجب أن تفهم وتعمل، وهذا يعني أن مهمتها تقديم الخدمات، وليس الإبداع أو التحكم فيه، والتنشيط الدائم وليس اعتراض السبيل، أو التدخل في صلب العملية الثقافية، فدورها إذن تشجيعي، دافع، معاون ولا يتجاوز هذه الحدود.

إن انتشار العمل الثقافي عامة، وتكاثر وسائله التقنية، وتبني الدول للخطط الثقافية، واتساع مجالاتها، كل ذلك أدى إلى تعدد تطوير وسائل التنمية الثقافية وقد نجم عن ذلك بصورة طبيعية ضرورة اعتماد اللامركزية في النشاط والتقرير ومشاركة المواطنين في إعداد الخطط واتخاذ القرار، وتبني الاختيار، وتشجيع نشاطات للهواة دون أخرى. إن ديمقراطية الثقافة هي التي أدت وتؤدي إلى هذا الموقف، واللامركزية تطرح دون شك مسألة التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، في البلدان ذات البنية الإدارية المركزية كالبلاد العربية، أو في البلدان ذات البنية الاتحادية سواء أكان النظام يعتمد الاقتصاد الحر، أم الاقتصاد الموجه. ويتسم مفهوم اللامركزية في مجال العمل الثقافي بقيمة خاصة، ويغطي في الوقت نفسه عملا إداريا تقوم به السلطة المركزية من أجل توزيع أفضل للنشاطات، وإنشاء مصالح خارجة عن إدارات الدولة، وموافقة السلطة المركزية على ترك مراكز التقرير المحلية والإقليمية تنمو حسب الحاجات المحلية.

وهكذا تشكل اللامركزية الثقافية أحد المبادىء الأساسية لكل سياسة ثقافية، بل يعتبر بعضهم ـ تبعا لما تظهره تجارب بعض البلدان ـ أن إقرار اللامركزية يجب أن يحظى بالأولوية المطلقة، وأن الديمقراطية الثقافية واللامركزية إنما هما وجهان لحقيقة واحدة. ولا يقوم حوار حقيقي فعال منتج، بين الجمهور والسلطة، إلا إذا كانت القرارات والأعمال المنفذة استجابة لحاجات يحسها المواطن نفسه، فيجب أن يكون هو نفسه مصدر القرار الذي يحدد الغايات والأهداف والوسائل، أي أن يكون قريبا ممن يصدره. والتشاور والمشاركة هما المتممان الطبيعيان للسياسات اللامركزية الثقافية

التي تقابل تنظيما لنموذج من المجتمعات، يرتكز إلى الاستقلالية، وإلى إيجاد مراكز متعددة للتقرير. وهذا ما يسمح بفتح آفاق جديدة في العلاقات بين أجهزة الثقافة والمجتمع، وتسهيل التفاعل بينهما، ويحقق بالإدارة الذاتية تأمين نشر الديمقراطية الثقافية، وحرية الإبداع الفني، وتفتح الثقافات الوطنية على قدم المساواة فيما بينها، بالإضافة إلى الانفتاح على التيارات الثقافية في العالم، وإبراز المجموعات المحلية والإقليمية. وبديهي أن التشاور مع الجمهور ومشاركته يرتبطان بعمل إعلامي من جهة، وبعمل آخر يرصد من جهة أخرى حاجات السكان، ويحدد الأولويات بينها، ويحرك العمليات الثقافية وفقا لذلك.

إن تقسيم المؤسسات إلى إدارات، ومصالح، ومجالس، أمر شائع معروف على أن هذا التقسيم يقوم في البلاد العربية على أساس هرمي وتسلسل من الأعلى إلى الأسفل. والشكل المقترح للإدارة الثقافية هو إقامتها على أساس الشبكات، في مراكز متوازية، متداخلة، ومتعاونة على مستوى أفقي لا هرمي، وفي وحدات عمل تؤلف عدة مجموعات متوازية :

- وحدات البحوث والدراسات والتخطيط (بإقامة جهاز علمي يدرس التنمية الثقافية ويقدم التقارير عنها). فلا يمكن تصور سياسة ثقافية دون إعداد جهاز علمي يدرس الواقع الثقافي، وتطوراته باستمرار.

- وحدات الإدارة والتمويل.

- وحدات التنسيق والتنظيم فيما بين القطاعات والمراكز.

- وحدات التنفيذ (في المسرح والمكتبة والمراكز والنادي والمتحف، ومركز التوثيق، وقاعة المحاضرات، والفرقة الموسيقية، والمراسم، والمتاحف، وورشات العمل الفني، وفي النشاطات كالمهرجانات والندوات، والملتقيات، والمواسم الثقافية، والمعارض، ومجمعات الحرف التقليدية).

- وحدات المراقبة والتقويم.

ومفهوم هذه المؤسسات جميعا يقوم على أساس أنها خدمات لا سلطات، ومعونات لا وظائف، وتترابط فيما بينها أفقيا لا عموديا، برباط التداخل والتعاون، ولا يدخل في هذا ما يتم بالتعاون مع المؤسسات في القطاع الخاص، وما ينجم من التعاون مع الهيئات الدولية.

إذا كانت مهام وحدات البحوث إو الإدارة والتمويل معروفة، فإن دور الوحدات الثلاث الباقية ذو شأن خاص، لأنها وحدات إشراف، سواء في التنظيم أو التنفيذ أو الإشراف بالمعنى الضيق للكلمة. ويمثل الإشراف مجموعة من الإجراءات تساعد المواطنين في الوصول الى حياة ثقافية أكثر حرية وأكثر نشاطا، وأكثر إبداعا، وأفضل اتصالا أفضل بالآخرين والمشاركة معهم، مع تنمية شخصية للذات، بمعنى أن الإشراف هو اتصال وتكيف ومشاركة، وغاياته ثقافية اجتماعية. إن إتاحة المشاركة للمواطن لا يجعل الإشراف وحيد الإتجاه، وإنما يجعله يقوم بدور الوسيط بين الأفراد بإرشادهم وإطلاعهم على التقنيات، وفرض الخلافات، وتنظيم مشاركة الجمهور، واتخاذ القرار، ودعم نشاط التعبير، والإبداع في الهوايات. ولكنه لا يأخذ معناه كاملا إلا في سياسة ثقافية شاملة تتضمن العناية بالتعليم والتربية المستمرة، واستخدام وسائل التثقيف، وإقامة الصناعات الثقافية، وتشجيع مختلف النشاطات الثقافية، وتفترض مثل هذه السياسات مشاركة السلطات في التوجيه والتمويل، كما تستلزم في الوقت نفسه اللامركزية والمشاركة.

إن من شأن الاتصال الشعبي الذي تقوم به أجهزة الإشراف في الأحياء والقرى، أن يزيد في إثارة اهتمام الجماهير غير المشاركة، وتجنيد الجماعات الثقافية، والإكثار من مراكز نشاطاتها، وتنويع هذا النشاط واكتشاف الحاجات الثقافية وإشباعها. وليس الإشراف مهمة محايدة اجتماعيا. وهو لهذا قد يثير عند التطبيق عددا من المشكلات والمتاعب يمكن التغلب على بعضها بالإعداد والتدريب المسبق، لا بوصفه إعدادا مدرسيا ولكن بوصفه تنمية للقدرات الممكنة، سواء في تعلم لغات التعبير، كالموسيقى والوسائل السمعية والبصرية، والسينما، والمسرح ، والتعبير الكلامي والكتابي والجسدي، أو في الاستخدام الواسع للعلوم الإنسانية (علم النفس، علم الاجتماع، التاريخ. . .).

إن استغلال العناصر المحلية وبخاصة منها العناصر المتطوعة قدر الإمكان، في جميع مهام المؤسسات الثقافية ومنها الإشراف، هو من الشأن بمكان كبير، وإن انبثاقها من الوسط نفسه يمنحها المصداقية التي لا يتمتع بها القادمون من خارجه، والذين ينظر إليهم على أنهم سلطات مفروضة. إن المحليين هم أقدر العناصر على فهم الواقع، وإدراك الحاجات الثقافية، وأبرعهم في إشباعها، وتحويلها إلى برامج

عمل، وابتكار ما يلائم الرغبات العامة، من مؤسسات وحلول، سواء في نوع العمل أو مكانه، أو زمنه، أو تنظيمه، أو تحويره، ومن الهام أن يكون لهذه العناصر دورها أيضا في رسم السياسة، واتخاذ القرار، وفي تنفيذه لكي يكون هذا القرار صاعدا من أسفل إلى أعلى بالحاجات، عائدا من أعلى إلى أسفل بالتصديق والموافقة والتمويل.

تقوم بمهمة الربط بين وحدات العمل الثقافي وبين السلطات العامة في كل بلد مجالس عليا للثقافة، يشارك فيها القطاع الخاص مع القطاع الحكومي، كما يشارك المبدعون الثقافيون، وممثلو المؤسسات الثقافية، مع ممثلي المستفيدين (الجمهور). ومهمة هذه المجالس :

- توجيه السياسات الثقافية بما يتفق مع الغايات الكبرى، والأهداف الثقافية للأمة.
- تدبر التمويل اللازم للمشاريع المختلفة.
- إعداد الخطة الطويلة الأمد للعمل الثقافي.
- التنسيق بين مختلف النشاطات، وتنظيم الأولويات فيما بينها في البلاد.

وتنظم الاجتماعات الدورية لهذه المجالس، وتوضع لوائحها، حسب أوضاع كل بلد وظروفه، على أن تكون في كل الأحوال هي السلطة الثقافية العليا، وهي الجهة التي تتخذ القرارات الكبرى الموجهة. ويكون اتصالها بوحدات العمل حيا ومباشرا ودائما. ويمكن في البلاد الواسعة، الكثيفة السكان، أن يتبع المجلس الأعلى مجالس ثقافية للمقاطعات، أو مجالس للأنواع الثقافية، تهيء المشاريع العامة، وتتلقى التوجهات العامة لتحيلها إلى أشكال تنفيذية.

إن النقلة النوعية في عملية الإدارة تتطلب إدخال التنظيم الحديث إليها، لا ليكون أداة العملية الثقافية فقط، ولكن ليكون المثال أيضا لعمليات متسلسلة من نوعه في الأجهزة الإدارية الأخرى. وأهم ما تجب رعايته في الإدارة الثقافية أمران هما التنسيق والتنظيم.

والتنسيق مفهوم عام يمكن عند التطبيق أن يتفرع إلى مجموعات شتى من الأعمال التنفيذية. فهناك :

ـ التنسيق مع حاجات المجتمع تشريعا وتطبيقا.

ـ رصد الثوابت والمتغيرات في المعطيات الاجتماعية والفكرية والجمالية والربط بينها.

ـ تحديد الأولويات بين مختلف المشاريع الثقافية، ومراجعتها باستمرار للربط بينها محليا وعربيا وعالميا.

ـ التنسيق بين قنوات العمل وأجهزة الدولة المختلفة، وبخاصة التربية وأجهزة الإعلام.

ـ التنسيق بين سلطات الأجهزة المختلفة، وتدريبها.

ـ التوازن بين الأنواع الثقافية المختلفة.

ـ تنويع الميادين الثقافية لتفتح على جميع الآفاق.

ـ الاهتمام بالميادين الضعيفة أو الناقصة في العملية الثقافية.

ـ تنسيق عمل الأجهزة من خلال سياسة واحدة، وتنفيذ متنوع.

أما التنظيم بدوره فيتعلق بأمرين أساسيين :

ـ إدخال البرمجة الآلية تدريجيا إلى عمليات التنمية الثقافية. وبخاصة في ما يتصل منها بالتراث والوثائق والإعلام والببليوغرافيا.

ـ نقل الرسائل الثقافية إلى الجماهير الواسعة، والوصول بها في النهاية إلى التنظيم الثقافي التربوي الدقيق، وإلى جعل هذه الرسائل متلائمة مع الفئات الاجتماعية المتعددة، ومع الاستعدادات الثقافية المتنوعة في كل فئة، ومع الاختيار الحر لكل فرد.

6 ـ البحـوث

إن تطور الثقافة العربية في إطار مواجهـة العصر الذي نعيش فيه، وفي إطار قيمنا الروحية والاجـتماعية ، يتم من خلال البـحث الثقافي المستمـر لفهم التراث الماضي، ولمتابعة ما يجري من تطور في الحـاضر، وللرؤية الصحيحة للمستقبـل، وتعتبر مراكز البحوث بأنواعها الوسيلة الناجعة لمعالجة هذه المعادلة المعقدة.

وقد انتهى الوقت الذي تعتبر فيه البحـوث الثقافية أمرا ثانويا يمكن الاستغناء عنه، إلى أمور أكثـر جدوى، والاكتفاء باجـتهادات الماليين ورجال المكاتب حـول الحاجات الثقافـية ـ كما يجري الآن في مـعظم أرجاء الوطن العربي ـ فلا مـستقبل ثقافـيا جديا دون بحوث أساسية جدية.

على أن ثمة ضرورة إلى إقامة التنسيق بين مراكز البحوث الثقافية العربية والتكامل فيما بينها من خلال توجيه مركزي تقوم به مؤسسة قومية عليا، وإلاتعرض جهدنا في البحوث إلى التشتت والتكرار، وما يرافقهما من تبديد لا مبرر له، في الوقت والجهد والمال، ونحن أحـوج ما نكون إلى كل ذلك. لذا فـإن التكامل القومي العـربي يعتـبر أمرا أسـاسيـا في العمليـات الثقـافيـة، وبحوثها، عـلى اختلاف مـيادينهـا. ولعلنا لا نخطىء القـول حين نرى في هذا التكامل الركـيزة الأسـاسيـة لتـقدم الفكر القـومي، والمفاهيم القـومية، بوصـفها وحدة مـوحدة متجـانسة كمـا أننا لا نخطىء القول حين نطالب بوضع قـوانين جـديدة، وتـعديـل ما هـو مـوجود مـنهـا، لجعـل هذا التكامل والتوجيه القومي أمرين واقعين ونافذين، في مختلف الأقطار العربية.

ثم إن طرح الخطة الثقافية العـربية الشـاملة إنما يتم، على شكله المرجو، من خلال البحث العلمي المتعمق والمسـتمر في شؤونها ومن المتابعة لهذه البـحوث على المستوى القومي، فذلك هو السبـيل إلى تنمية الثقافة العربية بشكل مـتجانس، وإغناء السمات الذاتية الثـقافـية، وتجديدها بـغير حـدود. وفيهـا يمكن التوازن بين الأنواع الثـقافـية، وتنويع الاهتـمـام بهـا ، والتوجـيـه للنواقص في عـمليـاتهـا. وهذا كله يتم بتكثـيف البحوث وتعاونها القومي، وتوحيد اتجاهاتها، وتبادل معلوماتها بقصد :

ـ توفير الوقت والجهد والمال، وتجميع الجهود المتشابهة في ميدان محدد للوصول إلى الإنتاج الثقافي الأفضل.

ـ قيام بنى ومؤسسات ثقافية قومية تتمتع بالاستقلال الاقتصادي، وتعمل على التقدم الاجتماعي.

ـ تحقيق الوحدة الثقافية التامة لهذه الأمة.

لا ينفي قيام جهاز مركزي قومي للبحوث أن تقوم معه، في الوقت نفسه، مراكز بحوث قطرية عديدة، ولعل قيامها ضروري بدوره ضرورة المركز القومي، إنها أبصر بالحاجات المحلية، وأكثر قربا وإتصالا بها وعملها المحلي وإن كان لا يختلف عن العمل القومي إلاّ أنها بالإضافة إلى ذلك تقيم أبحاثها على :

ـ التكامل مع مراكز الأبحاث الثقافية العربية الأخرى، وتبادل البرامج والخبرات.

ـ الدراسة المقارنة للنشاطات الثقافية، ومدى تغلغلها بين الجماهير العربية، وقياس ردود أفعالها وتوقعاتها.

ـ مراكز التوثيق والتسجيل للخبرات الثقافية، والإفادة من تجاربها.

ـ التعاون الثنائي مع المراكز الأجنبية، واستغلال خبراتها لإغناء التجربة الثقافية القومية.

إن الحاجة إلى مراكز البحوث الثقافية تتجلى في كل مرفق ثقافي ليكون التحرك فيه أسرع وأكثر جدوى، فمهمتها :

ـ دراسة الواقع الثقافي وتطوراته أولا بأول في كل قطر، وفي كل جهة من القطر.

ـ معرفة احتياجات المجتمع العربي، مع مراعاة الظروف القطرية المحلية في إطار الوحدة.

ـ جمع البيانات والإحصائيات الثقافية وتحليلها ثم اقامة الجداول الدورية للنشاطات.

ـ وضع الخطط والبرامج الثقافية الملائمة، مع بيان ما يجب لتنفيذها من خبرات، وتمويل، ومرافق.

ـ دراسة مردود هذه الخطط والبرامج والمشاريع، ومراجعتها، قبل التنفيذ وبعده، لاقتراح التجديد المستمر فيها.

ـ اقتراح التشريعات اللازمة للعمليات الثقافية، وللنشاطات المختلفة.

ـ دراسة المعوقات الثقافية قطريا، وقوميا، واقتراح الخطط والطرائق البديلة لها.

ـ إعداد مراكز التوثيق المتخصصة لتسجيل الخبرات الثقافية الموروثة والمعاصرة وحفظها وتيسير تداولها.

ثم إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد أقامتها الدول العربية لتنهض بتوثيق التعاون الثقافي والتربوي والعلمي بين هذه الدول، بحيث يصل تدريجيا إلى مستوى الوحدة في هذه الميادين. لذا فإنه من الطبيعي أن تكون هذه المنظمة هي المركز القومي للبحوث التي تقوم بها الأقطار العربية، فتعمل المنظمة على دراستها والتنسيق بينها، كما تقوم المنظمة ببحوث تتناول الثقافة العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وتتناولها في وقائع تنميتها قطريا وقوميا، وتتناولها في صلاتها بثقافات العالم المعاصر، وتُعنى في بحوثها بصفة خاصة بإطلاع الوطن العربي على ما يجدّ من تطور ثقافي عالمي في المفاهيم والأهداف والوسائل الحديثة التي تساعد على رفع الثقافة في مسيرة التقدم والمعاصرة.

7 ـ التمويل

التمويل ركن أساسي في خطط التنمية وبخاصة في خطط التنمية الثقافية ذات المردود الكبير، والثقافة ليست بجهد مجاني أو نبتة تنمو وحدها، إنها من المقومات التي تسهم في الدورة الاقتصادية، وفي تطور المجتمع وفي بلورة هويته الحضارية. وإذا كان من المسلم به أن كل خطة تنمية تعطي قطاع الثقافة مكانة من العناية الفائقة، وتنقله من القطاعات الهامشية إلى الأولويات في الاهتمام، فإن الجانب التمويلي للتنمية الثقافية أخذ يحظى بنصيبه من الإنفاق المنظم المبرمج باعتباره قطاعا من قطاعات الخدمات العامة ذات الشأن الأول.

كان تمويل الإبداع الثقافي يرتبط تاريخيا برعاية الآداب والفنون، وظل هذا الجانب متروكا لتبرع الأمراء والحكام الذين كانوا غالبا ما يستخدمونه أداة من أدوات السلطة السياسية، كما كان هذا الجانب خاصا بالنخبة أو ما يسمى بثقافة الطبقة العليا. وأما الإبداع الثقافي العام، من رقص وغناء وقصص شعبي وأعياد جماعية، فكان متروكا لقدرات الجماعات، وللإضافات الإبداعية العفوية التي يجهل أصحابها بها، والتي يضيفها التراكم الحضاري المتوارث من جيل إلى جيل.

على أن هذه الصورة القديمة انتهت، وصار التمويل الثقافي حقا من الحقوق العامة، بدل أن يكون منحة وتبرعا. ولم يعد خاصا برعاية الآداب والفنون، بل شمل المجال الثقافي كله. كما لم يعد خاصا بنخبة معينة، ولكنه أضحى شاملا لثقافة الجماهير. وكل هذا يعني أن العملية التمويلية اتسعت في المجال، كما تنوعت في الميادين، وأضحت تقتضي نوعا من الاقتصاد الثقافي يجب أن يدرس تبعا للنظام الاقتصادي والاجتماعي المهيمن.

ونجد أنفسنا في موضوع الاقتصاد الثقافي أمام طريقين :

الأول : هو الذي اتبعته الدول ذات الاقتصاد الموجه. وقد ذكرنا أنه طريق يجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة التي تملك أجهزة كبيرة لتمويل الثقافة وإدارتها تصل إلى درجة جعل الفنان والمبدع تابعا من توابع الدولة. ولكنها في الوقت نفسه تنشر

الثقافة على أوسع قدر ممكن من الجماهير. صحيح أنها قد تستخدم الثقافة بهدف سياسي، وقد لا تنشر إلاّ ما يروق لموظفي الثقافة ومديرها، وهم ليسوا دوما أهلا للاختيار والتوجيه، ولكنها من جهة أخرى تفتح المجال أمام جماهيرها للتنعم بالإنتاج الثقافي، كما تهيء الأجواء العامة لظهور كل إمكان.

الثاني : هو الذي تتبعه دول الاقتصاد الحر. وجانب تمويل الدولة فيها يقوم بالتشجيع الإبداعي، وبمساندة بعض النشاطات الثقافية كالمتاحف والمعارض والمسارح والمكتبات العامة، كما تقوم المؤسسات الخاصة بدورها في دعم أمثال هذه النشاطات وتمويلها إما تبرعا أو لهدف تجاري أو دعائي. وجانب الحرية في هذا النوع من التمويل واسع، وهو من الناحية النظرية يفسح المجال لكل إمكان إبداعي ، وطريق كل فنان مفتوح فيه قدر طاقته، لكنه من جهة أخرى قد يضع الثقافة تحت رحمة القوى الاجتماعية المسيطرة كما وكيفا. فلا يأمل الموهوب أن ينتشر من انتاجه إلا ما ترضى عنه الطبقات المهيمنة، أو ما تقبله سوق العرض والطلب، وهي في الغالب راضخة لمعايير الرواج النفعي. والسلطات الحكومية بدورها قلما تأبه للثقافة الجماهيرية الواسعة لأنه لا مصلحة لها فيها، أو لا ترى من واجباتها القيام بتلك المهمة، وبخاصة في المناطق النائية أو القليلة السكان.

تقوم النفقات الثقافية العربية في كتلتها الكبرى والأساسية على الحكومات وعلى ميزانياتها التي غالبا ما تجعل العمل الثقافي في أسفل سلم الاهتمام. ويقتصر إنفاق الأفراد الثقافي على تمويل الصحف، وشراء الكتب، وشراء أجهزة الراديو والتلفزة والاستماع، وأفلام الفيديو، أي على تمويل هامشي لا يشمل ولا يمكن أن يشمل الأعمال الثقافية الكبرى (كالمتاحف مثلا أو دور الثقافة أو المسارح أو غيرها) فالصحف والمجلات تقوم على الإعلان، وتسويق الكتب محدود، لأن المكتبة ليست ـ حتى الآن ـ جزءا من كيان المنزل العربي، والكتاب الرائج هو الذي يرضي الجمهور. هو في الغالب محافظ، وقلما تشتري الأسرة لوحة فنية، أو تقتني قطعة موسيقية. بينما تصب أموال شراء الأجهزة التقنية في المصانع الأجنبية.

أصبح للنشاطات الثقافية نصيب في موازنات التنمية في البلاد العربية. وهي وإن كانت تتبع في الغالب النظام الحر، فإنها ما تزال تعتبر قطاعا ثانويا في مهام الدولة وميزانياتها التمويلية، وبالتالي فكثير منها لا يستطيع أن يمنح العمليات الثقافية ما

تستحقه، أو ما تحتاجه من التمويل. لهذا لا بد من مراجعة الميزانيات المرصودة للوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة بهدف زيادتها المستمرة ودعمها. ولا بد أيضا من وضع صيغة لإشراك القطاع الجماهيري في عمليات التمويل الثقافي.

إن نسبة 86٪ من المصاريف الثقافية في السويد تنفقها الأسر والأفراد. والنسبة في فرنسا تقاربها إذ تصل إلى 83٪ كما تقاربها في المانيا. وإذا كانت هذه النسب مرتفعة يصعب الوصول إليها في المجتمع العربي بظروفه الراهنة، إلا أن من الممكن أن يحمل القطاع الخاص والمؤسسات ذات الطابع التجاري جانبا هاما من النفقات الثقافية من خلال إلزامها بدفع نسبة مئوية محددة من أرباحها السنوية، للمؤسسات العلمية والثقافية ومراكز البحوث، ومن خلال جمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات . ومن شأن هذا الجهد الجماعي أن يرسخ الإيمان لدى الجماهير بشأن الثقافة، ويؤكد حاجة المجتمع إليها، وارتباط مصيره بمصيرها.

ولا بد من وضع صيغ إقليمية وقومية، بجانب الصيغة المحلية لهذا التمويل عن طريق الاشتراك في تمويل إقامة المعارض، والمتاحف، والمهرجانات، والأسابيع الثقافية، والمكتبات العامة، وكتابة الموسوعات العربية التي أضحت ضرورة قومية ملحة.

ولا يمكن إغفال دور المؤسسات الأهلية، والبلديات، والمؤسسات الصناعية في عمليات التمويل الثقافي، ومشاركة التجمعات العمالية فيها، ورصد جانب من دخولها وميزانياتها للتنشيط الثقافي لما له من انعكاسات إيجابية ومردود فعلي على الإنتاج الاقتصادي والحضاري.

إن تمويل خطط التنمية الثقافية العربية يستهدف :

أ ـ تحديد الأولويات في النشاطات الثقافية المتعددة بما يتلاءم مع حاجات كل إقليم عربي ومع إمكاناته.

ب ـ ضمان تمويل الإنتاج الثقافي كليا أو جزئيا من جانب الدولة بصورة أساسية، لأن طرائق التمويل الذاتي قاصرة ولا يمكن اعتمادها في استراتيجية ثقافية ذات خطط مبرمجة.

ج ـ الإفـادة من الإمكانات المتاحـة ومن أدوات التـوصيل الثـقـافي المتوافـرة لدى المؤسسـات والأجهزة الأخـرى، وتشجيع المبـادرات التي تقوم بهـا الجمعـيات الثقافية والإفادة من خدماتها التطوعية.

د ـ ترشـيد الإنفاق المـبعثـر والمباشـر على النشاط الـثقافي، وتـرشيد هذا الإنـفاق بمراعاة اقـتصاديات العـمل الثقافي وظروف المجـتمع العربي الخـاصة بكل قطر وطبيعتـه، وتحديد أولويات المشاريع الثقافية، وحسن توزيع الاعـتمادات المالية دون أن يعني ذلك بالضرورة اللجوء الى مركزية التمويل.

هـ ـ دراسة الطرق والوسـائل التي تمكن من تسويق الإنتـاج الثقافي بـشكل يجعله في متناول الجماهير العريضة، دون أن يجرده ذلك من كل قيمة اقتصادية.

و ـ اتخاذ التدابيـر اللازمة لتأمين التوسع المتدرج في الأجـهزة والأدوات والأماكن القائمة والأساسية ولتأمين التجديد فيها وصيانتها.

ز ـ الاهتمام بالأجهزة البشرية العاملة في الميدان الثقافي لمنحها أجرا كريما وتأهيلا مستمرا.

ح ـ الدعم المالي للمنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم لتكون مـصدرا للتمويل المشترك في المشروعات الثقافية القومية.

ط ـ الاستمرار في دراسة الخطة الخاصة بإنشاء صندوق عربي للتنمية الثقافية ضمن إطار المنظمة العربية.

ي ـ الاستفـادة إلى الحد الأقصى من التعاون الدولي ومن المـعونات الدولية والمنح على ألا تتعارض مع سياستنا الثقافية القومية.

8 ـ الآليـات الثقافية

لا يمكن تصور عمـلية التنمية الثقـافية دون مرافق، أو منشـآت ملائمة، وأدوات، (أو أجهـزة) عمل، ويبـدو منطقيـا أن تقام هذه المنشـآت للقطاع الثـقافي نفـسه، وأن تكون مـوزعة جـغرافيا بشكل مـتوازن، وكـاف من حـيث السعـة، والبعـد المكاني، والتنوع حسب الهوايات والحاجات. على أن إيجاد هذا التوازن والوصول إلى الكفاية أمران مـعقـدان، لا يخضـعان لقـواعد عـامة، والأفضـل تركهمـا للقدرات المحـلية، وللإمكان المتاح. وثمة في الواقع شكلان مختلفان لهذه المرافق :

أ ـ شكل يدخل الوظائف الاجتماعية والتـربوية والثقافية في منشأة واحدة أو في مجـموعة بنائيـة، أو منشآت جمـاعية مـوحدة (فنية ثقـافية مـدرسية رياضـية) متكاملة.

ب ـ وشكل يتجنب الإنجازات والمشاريع الكبرى، ويعتمد التوزيع وتعدد المرافق.

ويبـدو من تحري الواقع أن الحـركة الثـانية هي الحـركة الممكنة في الوطن العـربي الذي يمكن أن تقوم المنشآت الثقـافية وعمليات التثقيف فـيه في موقعين اثنين لا بد أن يوجد أحـدهمـا، أو كلاهمـا، في كل حي، وكل قرية، مـهما صـغرت أو افتـقرت، ويمكن أن يكونا مجالا لاستخدامات عديدة، ولتوفير مادي أكثر حكمة :

أ ـ المسجـد وهو في الأصل موقع لقاء اجـتماعي وسـياسي ثقافي بجـانب كونه مركز عبادة.

ب ـ المدرسة وهي مؤسسة غالبا ما تكون فارغة في مواعيد الأنشطة الثقافية.

وإذا كان استخـدام المدرسة يفرض الترابط بين التربيـة والثقافة فإن للمسـجد شأنا في التنمـية الثـقافيـة لما يحمل مـن حرمة. وإعـادة الدور الثقـافي إليه عـمل ديني من الدرجة الأولى، كما أن إقامة أنشطة ثقافية فيه يكسبها الاحترام.

إن الإفادة من المسجد والمدرسة لا تعني نفي الأشكال الأخرى في المرافق الثقافية، وهي عديدة متنوعة. فهناك بيوت الثقافة التي تحوي نشاطات متنوعة أو هناك البيوت الريفية التي تماثلها، ولكن على مستوى القرية وحاجاتها. وهناك النوادي بأنواعها المتعددة، نوادي الشباب، والأطفال، والنساء، والحرف، والهوايات والألعاب والنوادي الحرة، ونوادي الأحياء والقرى، والمكتبات العامة، والمتاحف بجميع أنواعها. وهناك جماعات الهواة، في المدن والقرى وفي الحرف والنقابات، وفي المصانع، وجمعيات النساء، والعمال، والفلاحين، وروابط الفنون على اختلافها، والاتحادات المختلفة، بالإضافة إلى المهرجانات وتنظيمها، والمعارض بأنواعها، والأسابيع الثقافية والأعياد الشعبية، والمحاضرات. . . وغيرها. وكلها تنوعات تأخذ شأنها في كل مكان من مدى نشاطاتها وفاعليتها في استقطاب الجماعات، وتوجيهها التوجيه الثقافي، وملء أوقات فراغها بما يرفع من شأن الإنسان أمام ذاته، وأمام الآخرين. إنها جميعا تقوم بمهمة واحدة هي تربية ما بعد المدرسة، أو التربية المستمرة. والهام في كل هذا هو اختيار أفضل أشكال التقرب من الجماهير، وأكثرها فاعلية، في نطاق الظروف المتاحة، وحسن استخدامها.

وتلاقي وسائل التثقيف الشعبي والمراكز التقليدية للحياة الثقافية، من مسارح، وقاعات موسيقى، وأوبرا، ومتاحف، ومكتبات، نوعا من الخمول في نشاطها، وأحيانا بعض الضمور في هذا النشاط، مقابل نمو واسع لاستهلاك منتجات الثقافة الشعبية المصنعة التي يقدمها التلفزيون والراديو، والأفلام السينمائية ومكتبات الفيديو والأشرطة المسجلة. وهذا يعني أن الرسالة الثقافية عن طريق المراكز التقليدية ضَعُفَ مداها وأثرها لأنها بطبيعتها مكلفة في إنشائها وتشغيلها كما أنها محدودة الاستيعاب. ووسائل التثقيف الشعبي أكثر قابلية وإمكانا لنشر الإنتاج الثقافي وإيصال الرسائل الثقافية، وأبعد تأثيرا.

إذا كان الهدف إيصال الرسالة الثقافية إلى أكبر عدد ممكن، فإنه يقتضي لنجاحها أن يكون هذا الإيصال مستمرا من جهة، وبأكثر الطرق عفوية وإقناعا من جهة أخرى، وبأقلها كلفة وأوسعها استيعابا للجماهير. وهذه هي القواعد الذهبية في اختيار الوسائل.

ويبدو أن الوسائل التقنية الحديثة هي الوسائل الأكثر مناسبة للثقافة الجماهيرية الواسعة، وعليها يجب أن يكون اعتماد التنمية الثقافية. على أن اعتمادها لا يعني إلغاء الوسائل التقليدية التي سيظل لها على أي حال جمهورها، ودورها الثقافي وحاجتها الاجتماعية. وإذا كانت هذه الوسائل للنخبة فإن النخبة على أي حال تظل موجودة ولن يخلو منها المجتمع أبدا.

إن الوسائل «السمعية والبصرية» (والتلفزيون منها خاصة) يمكن أن تعتبر في بعض استخداماتها مناوئة للثقافة، لما تزخر به من الوسائل الإعلامية الموجهة لأهداف سياسية، وللمستوى الهابط في بعض برامجها المعدة للاستهلاك السريع. ويتهم التلفزيون، بدفعه المشاهد إلى السلبية، دون القدرة على أية ردة فعل، أمام مضمون البرنامج. على أن هذا الواقع لا يلغي أمرين أساسيين :

- قدرة التلفزيون (والفيديو معه) على النفاذ، بحيث أضحى انتشاره يزداد بسرعة، ومكانه يتصدر كل بيت.

- قدرته الواسعة على إيصال الرسالة الثقافية، عن طريق السمع والبصر، وبطريقة مقنعة جذّابة.

والأمران هامان وأساسيان في عملية التنمية الثقافية العربية، وهذا ما يجعلنا نتجه لا إلى إلغاء التلفزيون - وهو أمر مستحيل - ولكن إلى البحث عن تطوير جذري للوسائل السمعية - البصرية في رسالتها الثقافية. إن هذه الأداة التقنية الحديثة يمكن أن توجه في اتجاه إغناء الثقافة العربية وإغناء ثقافة المنتفعين بها، إذا أحسن استخدامها، وقدمت من خلالها برامج ومعارف ومعلومات تتسم بجودة مضمونها ورفعة مستواها.

إن ذلك كله يبدأ بالتدقيق الواعي لما يذاع وبإنتاج البرامج ذات الرسائل الثقافية الهادفة والممتازة، وبتربية المشاهد نفسه لكي يكون في مستوى التفريق بين البرامج الهابطة، وبرامج الثقافة الجيدة. وإذا كان بالإمكان استخدام التلفزيون كما يجري حاليا في إنشاء الجامعة الحرة، فإنه يمكن استخدامه للبث السلكي في محطات خاصة، بمجموعات محددة من الهواة، أو في تلفزيون للبث المشترك، أو في تلفزيون ثقافي محلي، أو في فيديو الجماعة، ومثل ذلك على نطاق أبسط استخدام الإذاعة.

وبالرغم من أن هذه المشاريع قد تثير النزاعات حول السلطة التي تتولى ذلك، وحول مشكلات التمويل، إلا أن الباب مفتوح لاستخدام هذه الوسيلة التي يصعب أن يتوافر في القريب بديل لها، وهي بسبب تناقص تكاليفها المطرد، وخفة وزنها، أداة ناجحة وميسورة في التثقيف الجماعي للجماهير، وفي ملء أوقات الفراغ، كما يمكن ـ مع نشر تقنيتها المعقدة ـ توليد جيل من المبدعين، وإيجاد أبعاد جديدة للنشر الثقافي، سواء في التسجيل، أو في التلاعب بالصور وتركيباتها.

ويجب ألاّ ينسينا ذلك كله دور السينما الثقافي الذي لا يقل شأنا عن دور الفيديو والتلفزيون. لقد أصبحت السينما في كثير من البلدان المتقدمة من الصناعات الثقافية الأساسية التي تدعمها الدولة، وتحملها الكثير من همومها الثقافية، والسياسية، والتربوية. ومؤسسات السينما، تحظى بأهمية خاصة نتيجة لأثرها الثقافي الجماهيري. وقد دخلت أجهزتها كأدوات تربوية في المدارس، كما دخل تدريسها كمادة من مواد الدراسة في كثير من الجامعات. وكما يجب لقاء التلفزيون والفيديو في منتصف الطريق، كذلك يجب على الدول العربية لقاء السينما بوصفها أداة سهلة التكيف مع النشر الثقافي الواسع.

وتأتي الوسائل الثقافية المطبوعة وهي وسائل النشر الثقافية الجماهيرية. فمنذ وجدت المطبعة وصناعة الكتاب والدوريات والصحف كانت هذه الوسائل وحدها تقريبا هي وسائل النشر الثقافية دون مزاحم لها. وبالرغم مما يظهر من تراجع أثرها كوسيلة ثقافية بامتياز، ومما يبدو من هجر الجماعات الثقافية التقليدية لها، كما لو أن البساط الثقافي ينزلق من تحت أرجلها، إلاّ أن هذه الوسائل في الواقع ما تزال كما كانت وسائل أساسية. التكاثر البشري في نصف القرن الأخير هو الذي أوهم بتراجعها، كما أن الوسائل الأخرى هي التي انضافت إليها، ولم تزاحمها، كما لم تلغها. غير أن هذه الصناعة ما تزال في البلاد العربية ضعيفة ومع أنها أخذت تستخدم الوسائل التقنية الحديثة كالطبع الالكتروني، والطباعة عن طريق الأقمار الصناعية (في الصحف) إلا أنها سوف تستغرق فترة طويلة قبل أن تصبح وسائل ثقافية بامتياز في الوطن العربي بسبب قلة القراء، بدليل الكميات المطبوعة من الكتب والدوريات بالنسبة للسكان، وبسبب ارتفاع ثمن الكتاب والدوريات مقارنا بالدخل المحدود وضعف عمليات النشر (فمعظمه يجري في مناطق محددة، وتقام العراقيل

في وجه تدفقه إلى المناطق الأخرى) وضـعف التوزيع (بسبب تكاليف النقل الباهظة، وصعوبات تحويل النقد، وثقل الأوزان).

وهذا يلقي على السلطات عبـئا إضافيا في النشـر الثقافي وفي تمويل المواد الثقـافية المطبوعة، أو معونتها المادية للهبوط بأسعارها إلى مستوى الجماهير المستفيدة.

9 ـ تكامل الثقافة والتربية

ليست الثقافة والتربية بالمجالين المتوازيين، ولكنهما مجالان متداخلان، وعلاقتهما تبادلية لما بينهما من ترابط وثيق، وعلى أساس هذا الترابط فإن تنمية أي منهما تنعكس بالضرورة في الأخرى. وإذا كانت التربية هي الوسيلة المثلى لنقل الثقافة القومية، وتعزيز الذاتية الثقافية، فإن الثقافة هي التي تغذي التربية وتشكل قوامها الفكري والخلقي. وهذا يعني أن الثقافة هي هدف التربية وليس التعليم فحسب. وإن برامج التربية إنما تنجح بربطها بمفاهيم الثقافة وقيمها وأهدافها. وهي لا تظهر بتكديس المعلومات ولكن في التفتح الفكري على العلوم والآداب، والفنون، والتراث، والقيم النبيلة، ولا تكون التنمية الثقافية في نهاية المطاف كاملة إلاّ حين تلتقي أهدافها في تكامل الكائن الإنساني. إن للثقافة رسالة تربوية أساسية، كما أن للتربية رسالتها الثقافية الأساسية والرسالتان وجهان لحقيقة واحدة غايتها كمال الإنسان.

ما من شك في أن التربية العربية خطت في العقود الأخيرة خطوات هامة واسعة من التقدم كمّا وكيفا. غير أن هذا التقدم الواسع ما يزال بعيدا عن أن يحقق ديمقراطية التعليم والتنمية الطبيعية في الوطن العربي لأسباب عديدة أهمها العجز عن سد منابع الأمية وانتشار الأمية الحضارية بخاصة، وعدم توازن التعليم الكمي مع الكيفي، وعدم بناء التعليم على أساس قومي متكامل، وعلى نطاق شعبي واسع، وقصور الإنفاق في بعض البلاد العربية عن حاجات التعليم الحقيقية، بالإضافة إلى المشكلات الموروثة من العهود السابقة.

لقد كان الغرض الأساسي من إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هو التمكين للوحدة الفكرية بين أفراد الوطن العربي، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن. وذلك تأكيدا لميثاق الوحدة الثقافية الذي صودق عليه في عام 1964 والذي جعل هدف التربية والتعليم تنشئة جيل عربي واع، مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن، يثق بنفسه وأمته، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي، مما

أكد بوضوح أن العلاقة بين التربية والثقافة علاقة عضوية. وقد أكد هذه العلاقة مؤتمر وزراء الثقافة العرب المنعقد في عمان سنة 1976 حين أوصى بضرورة مراعاة التكامل في التخطيط بين الخدمات الثقافية والخدمات العلمية والتربوية، على أن يؤدي هذا التكامل إلى ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية، من حيث هي ثقافة قومية إنسانية معا، تستند إلى أصول الأمة العربية، وتستوعب تيارات العصر وتدرك آفاقه.

وهنا يجب أن نسجل أن جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد أثمرت عددا من الثمرات. فازداد الاعتراف بالمواد الفنية والأدبية على أنها مواد أساسية، وظهرت على المستوى العام بوادر حسنة من التكامل الثقافي التربوي، في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا، ودرست مواد التربية الوطنية في المدارس الثانوية، كما ظهرت مواد الثقافة القومية والحضارة العربية الإسلامية، في برامج الجامعات والمعاهد العليا وظهر الاهتمام بالتراث العلمي العربي في كثير من الجامعات العربية في ميادين الطب والفلك والهندسة وغيرها.

وأهم من ذلك كله أن المنظمة العربية نجحت في جمع الدول العربية على تبني استراتيجية لتطوير التربية العربية أقرت سنة 1979 وهي تقوم على مبادىء الإيمان الديني والقومية العربية والتنمية الشاملة والديمقراطية وعلى الأصالة والتجديد والتربية الإنسانية بوصفها الأهداف الكبرى، وتؤكد على أن تكون التربية :

أ ـ محملة برؤية حضارية متميزة تعتمد التراث العربي الإسلامي في شموله للقيم والخبرات وقواعد السلوك كما تعتمد الارتباط بالعصر.

ب ـ متكاملة، توازن بين الفكر والعمل، وبين الروح والمادة، وبين الفرد والمجتمع، وبين السعي في الحياة والسعي للآخرة.

ج ـ تربية للحياة، تعنى في مراحل التعليم المختلفة بفاعلية المواطن أي بالفكر الذي يتلقاه، وبالمواقف التي يمارسها وبالقيم التي يتمسك بها، وبالوعي الاجتماعي قطريا وقوميا.

د ـ تربية قومية تُعدُّ المواطن ليكون واعيا لحقوقه ولحقوق أمته عليه، متين الانتماء القومي، مدركا لضرورة التعاون والتكافل بين شعوب الأقطار العربية.

هذه الأهداف هي ذاتها الأهداف التي تسعى إليها الخطة الشاملة للثقافة العربية. ولقد قطعت المنظمة العربية شوطا طويلا في بلورة أهدافها وتعميق خطوطها وتنظيم البرامج المشتركة لتنفيذ بنودها.

غير أن الجهود التي تبذلها المنظمة العربية ما تزال بحاجة إلى تجاوب الدول العربية معها بصورة أكثر فعالية وأشد تعاونا وأعمق إيمانا. ولما كانت التربية والتنمية الثقافية عمليتين متكاملتين وكان المشروع التربوي والمشروع الثقافي مترابطين حتى في البنى الإدارية أحيانا كما في الدول المتقدمة ويتدخلان بشكل أو بآخر في المرافق والأجهزة وفي المضمون والعمل في مختلف البلدان الأخرى، لذلك كان لا بد من استغلال هذا الترابط التبادلي الطبيعي في إقامة التكامل بين المشروعين وفي تدعيم التنمية الثقافية من خلال عملية التربية نفسها وذلك :

ـ بإقامة التوازن بين الإعداد العلمي للناشئة والإعداد الروحي والأدبي والفني، والتوازن في الارتباط بين حاجات المجتمع العربي المستقبلية وبين هويته الحضارية التراثية.

ـ بالاهتمام بالتربية المستديمة وبالإعداد المهني والتقني والمالي المستمر فذلك هو النسيج الأول للعملية الثقافية.

ـ التركيز على الكيف بقدر الكم وعلى الفكر العملي بقدر النظري وعلى الطريقة والمنهج بقدر التركيز على المعلومة والمعرفة.

إن القناعة كاملة بأن تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الوجه الأكمل من شأنه أن يقدم أكبر العون وأعظم الثمرات للتنمية الثقافية الشاملة وأن يقيم أقوى أسس التكامل بين ميداني التربية والثقافة.

10 ـ تكامل الثقافة والاتصال والإعلام

الاتصال، في الأصل، أساس الترابط في المجتمع الإنساني. ومهما كان الاختلاف في تعريفه فإنه يظل الحقل الشاسع لتبادل المعلومات والأفكار بين بني البشر، وهو جامع التعابير للتفاهم المتبادل بين الجماهير والفئات الاجتماعية والحكام والعالم الخارجي. والإعلام هو مادة الاتصال، لهذا تظل الرسالة الإعلامية العنصر الثالث والأهم بين عناصر الاتصال الثلاثة : المرسل والمستقبل والرسالة، كما تظل أداة معرفة وتوعية وتوجيه، ويدل الواقع على إمكان استخدامها أداة تساعد على غرس القيم الدينية والاجتماعية الإيجابية، وعلى تعبئة الجماهير وتحريكها ودعم حركتها كي تسيطر على واقعها فهما وتأويلا وتغييرا.

فالرسالة الإعلامية هي النقطة المركزية في عملية الإعلام، ودورها في التنمية الثقافية إنما يحدده مقدار ما تحمل من المضمون الثقافي. ولا يشمل هذا وسائل الإعلام الجماهيرية وحدها بل يشمل جميع قنوات الاتصال البشري، من الأشكال التقليدية للاتصال (كالكتاب ـ والصحافة) والإذاعة بشكليها المسموع والمرئي إلى النطاقات الإعلامية الأخرى التي جاءت بها ثورة وسائل الاتصال كالشبكات الفضائية والأقمار الصناعية وبنوك المعلومات التي تطورت في اتجاه خزن المعلومات ونشرها حسب الطلب حتى أضحت أحد مناجم الثروة والسيطرة في العالم.

وقد أخذت وسائل الاتصال في التطور والتنوع حتى غدت تسيطر على ميادين المعرفة، كلها تستمد قوتها من التقدم التقني الهائل الذي أدركها، وصار لها دور متزايد الشأن والخطر في تكوين الفكر العالمي والثقافات العالمية. إن وسائل الاتصال الجماهيري لا تمارس دورا إعلاميا فحسب ولكنها تمارس دورا ثقافيا أيضا ذا طبيعة خاصة في التثقيف العام. ونظرا لانتشار الأمية في الوطن العربي فإن الإذاعة والتلفزيون والفيديو هي أوسع الوسائل انتشارا بين وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة في المناطق الريفية التي يسكنها 57 ٪ من المواطنين وهي بالتالي أكثر وسائل الاتصال أثرا في تكوين الجو الثقافي العام في هذه الفترات التي نعيش.

إن ثورة وسائل الاتصال حريّة بإسعاد الإنسان بوسائلها المتطورة وقنوات إيصالها العديدة كالأقمار الصناعية والشبكات الفضائية ومحطات إذاعة البث وأنظمة البث التلفزيوني المتطورة مما جعل الثقافة تندمج أوسع الاندماج مع وسائل الاتصال وجعل هذه الوسائل جزءا أساسيا من النشر الثقافي، وجعل المحتوى الإعلامي يغتني يوميا بما يتدفق عليه من المنجزات الثقافية والبرامج ذات المضمون الإنساني الرائع والقيم الصالحة لجميع البشر، ولإسعاد الإنسان وتجاوز مشكلاته وتنمية آفاقه الثقافية.

إلاّ أن هذا التطور بالذات يحمل، في وجهه الآخر، ما يثير القلق لعشرات الثقافات العريقة والنامية. إن القوى التي تتمتع بها وسائل الاتصال غير موزعة التوزيع العادل بين البشر. ومن المؤسف أن قوتها واتساعها وتنوعها تستخدم من قبل القوى التي تملك أسرارها وتملك الصناعات المتصلة بها في تدفق الرسائل الثقافية منها إلى الآخرين في اتجاه واحد. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدول العربية ما زالت تستورد من الخارج ما بين 25 إلى 50 ٪ من برامجها التلفزيونية، وأن بث الأفلام والمسلسلات المستوردة يصل في بعض المحطات إلى 100 ٪ من البرامج الاستعراضية. وبالنسبة إلى الصحف العربية فإن أخبارها - حتى ما يتعلق منها بالدول العربية مستمد أساسا من الوكالات العالمية المعروفة. وقد لا يكون في هذا التدفق الوحيد الاتجاه أي ضير لولا أنه يستخدم أحيانا كثيرة وحسب خطط مدروسة مبرمجة للتنميط الثقافي ولنشر ثقافة بعينها، هي الثقافة الغربية، بالرغم من أصحاب الثقافات الأخرى، وعلى مستوى الكوكب الأرضي كله. إن بعض القوى الصناعية المتقدمة تحول الرسائل الإعلامية إلى نوع آخر من الأسلحة لزيادة الهيمنة وفرض التبعية على الآخرين.

إن هذا التآكل يجري في مختلف الثقافات ومنها الثقافة العربية لحساب ثقافة الدول الصناعية المتقدمة، وخطر هذه الثقافة إنما يأتي من أنها يومية التأثير وأنها مع تحيزها الكامل ذات ظاهر حيادي، وانها مستمرة التأثير الهادىء، وأنها أخيرا تؤثر في الوعي الذاتي وتشوهه دون أن يشعر الإنسان بمدى أذاها لذاتيته الثقافية وهويته، إن لها أخيرا أنصارا ومؤيدين من داخل المحيط الثقافي العربي نفسه. وقد عمّ هذا الشعور مختلف الثقافات العالمية التي ثارت على اختلال التوازن وازدياد التآكل

الثقافي الذاتي مما أدى إلى قيام مشكلة من أكثر المشكلات إثارة للجدل على الساحة الدولية، وإلى اقتراح نظام إعلامي دولي جديد أكثر توازنا وعدلا. وما من شك في أن إسهام الدول العربية في دراسة هذه المشكلة وفي اقتراح الحلول لها يشكل إسهاما في الأمن الثقافي العربي.

من الواضح عند المقارنة أن الوسائل التقليدية للثقافة (من مسرح وكتاب وقاعة موسيقى ومحاضرة...) أكثر ضعفا وأقل جمهورا بكثير من وسائل الاتصال وبخاصة المتطورة منها والتي تمتد أبعادها إلى كل بيت وإلى أقصى ما تصله موجات الأثير. كما أن هذه الوسائل بالمقابل في حاجة إلى ما تقدمه النشاطات الثقافية من مادة (في المعلومة والخبر والعمل الفني والفكري) ثم من واجب المشرفين على وسائل الإعلام النظر إلى المادة الثقافية على أنها المادة الأساسية في العملية الإعلامية، واعتبار نشرها جزءا من رسالة الإعلام. ومن هنا كان تكامل النظامين الثقافي والإعلامي مما تفرضه طبيعة الأشياء كما كان الارتكاز إلى النظام الإعلامي والاستفادة من مكانته الجماهيرية العامة شرطين من شروط النجاح في التنمية الثقافية. إن هذا التكامل يفترض :

- زيادة نسبة المادة الثقافية في البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة.
- اشتراك الأجهزة الثقافية مع الإعلامية في وضع سياسة الإعلام وتنفيذها.

إن المسؤولية الإعلامية متوازية في الخطوة مع المسؤولية التربوية، إن لم تكن أشد خطرا، باعتبار الإعلام يتناول المجتمع كله تثقيفا وتوجيها. ولما كانت الثورة التقنية في وسائل الاتصال تتسرب إلى البلاد العربية بكثافة بتوالي المبتكرات فيها وازدياد الرخص في أسعارها والتغلغل التقني المتزايد في حياة الشعوب، فإن ذلك كله يضع تحت تصرف التنمية الثقافية وسائل غير مسبوقة في النشر الثقافي وفي تشجيع الإبداع على السواء. وقد أضحى الأمر أكثر سهولة وخطورة في الوقت نفسه بعد إطلاق القمر الصناعي العربي. إنه يعطينا القدرة على إيصال الرسالة الثقافية إلى أقصى الأرض العربية في الريف والبادية، وعلى التثقيف الواسع وعلى جعل الثقافة والتربية ديمقراطيتين أي منتشرتين على أوسع نطاق جماهيري، وعلى الإسهام في سد منابع الأمية وفي ردع الهوة التقنية بيننا وبين الغرب. إنه يقدم بذلك الوسيلة المثلى لعمليات التنمية هدفا ومضمونا وأداء.

ومما لا جدال فيه أن موضوع اللغة يعود من جديد في هذا السياق الإعلامي وتبرز أهميته القصوى، ذلك أن الاذاعات والتلفزيونات العربية كلما عملت على اعتماد اللغة العربية ـ الفصيحة في بنيتها والميسرة في صياغتها ـ كان وقعها أكثر في نشر الثقافة الأصيلة الجادة، وكان دورها أعظم في تأسيس اللحمة الفكرية بين أبناء الوطن العربي.

11 ـ تكامل الثقافة والعلوم

إن تطور العلوم ذو تأثير مباشر في تنمية الثقافة، فالعلم إبداع ثقافي من الدرجة الأولى، والعقلية العلمية بعامة تثري خيال المبدع وإحساسه، وتكسبه أبعادا جديدة من الثقافة والفكر. وإذا كان الابتكار العلمي في حاجة إلى ما يفتحه الخيال من آفاق وتصورات، فإن المبدع يجد بالمقابل مادة خصبة في الإنجازات العلمية التي يحققها الإنسان في عصره. فتتفتح قريحته على صيغ جديدة من الإبداع. وتسليط العلم وتقريبه من أذهان الناس بمختلف الوسائل المتاحة عملية تثقيفية ضرورية لترسيخ الفكر الثقافي، وترسيخ العلم معا في المجتمع العربي.

إن الثقافة المستقبلية ثقافة علمية بالضرورة إلى حد كبير والعلم فيها جزء من كيانها، لا لسيطرة الإنجازات العلمية على العصر وفكره وحضارته فحسب، ولكن لأن مجموع الإبداعات في ميادين الثقافة المختلفة أضحت متأثرة التأثير المباشر بالتقنية ولأن الإنجازات العلمية متصلة أوثق الاتصال بها، ولأن الأبواب بين ميادين العلم وميادين الأدب والفن أضحت مفتوحة على مصاريعها، أخذا وعطاء. ولم يعد بالإمكان بناء ثقافة متكاملة لا يكون العلم وإنجازاته وآفاقه جزءا أساسيا منها. ومع أن تقدم العلم الهائل في هذا العصر، وازدياد التخصص فيه، وسيطرة إنجازاته على الأذهان، قد تركت بين الثقافة العلمية والثقافة الأدبية والفنية نوعا من التباين فليس من شك في هذا أن التباين ظاهري، لأن الثقافة في حقيقتها وفي قممها العليا تحتضن الجانبين وتقيم الحوار الدائم بينهما. وهذا الحوار الذي يجعل الفنان أكثر إلماما بالتطور العلمي هو الذي يثري خياله، وينوع عطاءه، كما يجعل العالم أوسع نظرة، وأكثر اهتماما بالأبعاد الإنسانية لنشاطه وبحاجات هذه الأبعاد، والهدف في الحالين هو بناء ثقافة متكاملة للمواطنين، فعلاقة التكامل هذه بين الجانبين علاقة عضوية، كما أنها من أسس ثقافة المستقبل.

ثمة ضرورة هامة للتمييز بين العلم والمعرفة الأساسية من جهة، وبين التقنية، أي أدوات العلم ومبتكراته المادية من جهة أخرى. فإذا كان من الممكن الحديث عن «عالمية» العلوم فإن للتقنية خصوصيتها المشتقة من الظروف التي تراكمت وتكونت في

كنفها. وإذا كانت منجزات العلم متاحة للجميع فإن مبتكرات التقنية تجيب على الحاجات التي تظهر في بيئاتها. وهكذا فليست التقنية هي المقصودة بالتكامل إلا في قوانينها العامة بسبب طبيعتها العلمية، وإنما المقصود هو العلم بآفاقه الرحبة والمعرفة العلمية للكون والحياة والناس عن وعي ونظرة مدركة. وهكذا فالعناية بالعلم بحثا واستقصاء وتخصصا وكشفا إنما يصب في النتيجة في إطار الثقافة بمعناها الشامل، كما أن تبسيطه وإدخال مفاهيمه ومناهجه ومعلوماته إلى حياة الناس إنما هو جانب من جوانب التنمية الثقافية وإرساء للتوازن ما بين العقل والوجدان. على أن استيراد العلم أو نتائج التقنية لن يحققا لنا الثقافة التي نرجو منها ما لم نتعلم لغة هذه الحضارة الجديدة والقوانين التي تحكم حريتها؛ أي ما لم تنبع من داخلنا وتصبح جزءا من كياننا الفكري، وهذا يعتمد أولا على المشاركة الواسعة من مختلف القوى العلمية، وعلى الإيمان بأن حقائق العلم ليست أبدية ثابتة، وبالإمكان على الدوام مناقشتها والإتيان بالجديد فيها. وأخيرا على رفض النظرة الغيبية والتعامل مع الطبيعة والحياة من موقف التفهم المباشر والعقلية المنهجية. وهذه الشروط كلها إنما هي في الوقت نفسه شروط الثقافة الحقة.

إن الثورة العلمية وتطبيقاتها التقنية إنما تقوم في وظائفها على ثلاثة جوانب :

- وظيفة اكتشاف المعرفة، أي البحث العلمي وخدماته وما يتصل به.
- وظيفة نقل المعرفة أي التعليم العلمي ونقل التقنية أفقيا وعموديا.
- وظيفة استثمار المعرفة أي جعل ثمرات العلم في خدمة الجميع.

والوظيفتان الأخيرتان إنما تقومان على الوظيفة الأولى. وتحليل التجربة الغربية وتجارب الثقافات الأخرى تكشف أن الوظائف الثلاث للعمل العلمي لا يمكن أن تقوم بكفاية إن لم تستند إلى قاعدة ثقافية وطيدة شاملة، وبالمقابل لا يمكن للتنمية أن تكون ثابتة معاصرة دون العناية بالمنهج وبالعلم بوصفهما من أركان الثقافة الأساسية، ودون الاستفادة من نقل المعرفة واستثمارها.

واقتباس العلم قد لا يكون صعبا. وإنما الصعوبة هي في اكتساب المنهج العلمي وفي جعله من ممارسات الحياة وسلوكياتها وهذا هو بالضبط ما نقصد بالثقافة العلمية وبالتكامل ما بين العلم والثقافة. أما نقل التقنية واستثمارها فقد تقوم دونهما

مصاعب احتكارية وأنانيات استثمارية ضيقة. لكن مما يسهل الأمر قيام بنوك المعلومات. وهي في الواقع العملي ثورة ثقافية أساسها التزايد الهائل في المعلومات المختلفة وتراكمها وتدفقها من الجامعات ومراكز البحث، وتنظيمها الالكتروني والسرعة المذهلة في استردادها. وإنما أقيمت هذه البنوك لجمع المعارف ومقارنة أنظمتها، واستخلاص كيفية العمل منها على مناهج عديدة على أن هذه الثورة لم تعد تقتصر على المعارف العلمية، ولكنها تشمل كل ميادين الفكر الإنساني سواء أكان علميا أم فنيا أم أدبيا. وهكذا فإن ما عرفته الثقافة العربية في تاريخها الطويل من موسوعية، وشمولية، وتنوع في الاهتمام الفكري، قد عاد بعد التخصص الدقيق فصار عماد ثقافة الغد، وسبيله الفكري، وإن يكن ذلك على مقياس العصر ومنطقه الأوسع. وهذا باب جديد من أبواب التكامل بين العلم والثقافة يفتح للتعليم والاستثمار.

ولا بد أن نشير هنا إلى محمدة أخرى في جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي أنها بعد أن أنجزت استراتيجية التربية والخطة الشاملة للثقافة العربية أنجزت بعدهما استراتيجية للعلوم. وهو تكامل في العمل سيؤتي دون شك ثماره الطيبة عن قريب. ولسنا نشك في أن وضع هذه الاستراتيجية يدعم الخطة الثقافية سواء في المنطلقات والمبادىء والأهداف أم في شمولية الاستراتيجية للوطن العربي أم في أولياتها في البحث والنقل والاستثمار وفي حاجات التنمية العربية الشاملة، أم في توسيع القاعدة العلمية والانفتاح على العالم والتطور الدولي، أم في الاستشراف العلمي للمستقبل العربي. وحصيلة كل ذلك إنما تنتهي إلى المزيد من العمق الثقافي والمزيد من التكامل في الثقافة العربية المعاصرة.

إن عناق الثقافتين العلمية والإنسانية (وهما في الأعماق ثقافة واحدة) يبدأ بالمناهج المدرسية، ويتواصل في وسائل الإعلام الجماهيرية بعد المدرسة، كما يمتد إلى العمل الاجتماعي الذي يحقق التكامل في المجتمع، ويرعى المواطن في شبابه، وشيخوخته، وعجزه، وبطالته، فهو إذن ليس بعملية جزئية، ولكنه عملية كلية شاملة متصلة بمختلف العوامل التي تسهم في تشكيل عقول الأفراد، ووعيهم، وضميرهم الجماعي. وهو انعكاس لتفاعل شمولي بين العوامل المتنوعة التي يتألف منها الوعي أو الضمير الجماعي لأفراد المجتمع. أي أنها تشمل الأدب، والفن،

والتربيـة الجمالية، شـمولها للعمل التـعليمي التربوي، والبـحث العلمي. وهكذا فإن المنظور الفكري الذي يجب أن ينظر فـيه إلى الثقـافة العربية المقـبلة هو منظور التكامل العلمي الإنساني تماما. كـما يجب أن ينظر إلى الوسائل المساعدة في التـربية والإعلام ومناهج العلوم ضمن المنظور نفسه.

12 ـ الصناعات الثقافية

أصبح تعبير «الصناعات الثقافية» مصطلحا فنيا مهنيا ذا معنى خاص يختلف عن صناعة الثقافة أي صناعة الإنتاج الثقافي. ففي حين تعني هذه الصناعة المنتجات الثقافية المصنوعة كالكتاب، واللوحة، والبرنامج التلفزيوني، وقطعة النحت، فإن الصناعات الثقافية، فيما يتعلق بالوطن العربي تعني شيئا آخر هو الإنتاج العربي برؤوس أموال عربية، وبقدرات بشرية عربية، لعدد من المواد والأجهزة التي تستخدم وسائل للتثقيف، وللإنتاج الثقافي، كجهاز الراديو، أو التسجيل، والورق، والأداة الهندسية، والحبر والآلة الموسيقية، وأنابيب الدهان....

وقد أعطت التطورات الأخيرة في مفهوم التنمية، وبخاصة الثقافية منها، دورا كبيرا لهذه الصناعات في مستقبل الأمم لا يقل عن دور الصناعات الاقتصادية والغذائية. فلم يعد يكفي في رعاية الثقافة العناية بمؤسساتها الرسمية، أو التشجيع الحكومي للآداب والفنون والفكر، بل تعدى الأمر إلى ضرورة العناية بالصناعات الثقافية التي لا تقل شأنا، إن لم تكن أكثر إثراء من الوسائل التقليدية، في صنع الثقافة ونشرها وتشجيعها. إن شأنها ينجم عن أنها الأدوات الأولية والأساسية للعمل الثقافي، وللنشر الثقافي. كما أنها الوسائل الجماهيرية للتعليم والترويح وتوسيع المعرفة، والملايين الذين تغزوهم في كل مكان أسطوانات الموسيقى بأنواعها، والكتب الشعبية، ومسلسلات التلفزيون، ونشرات الإذاعة ويقتنون وسائلها لا يقارنون ذلك بالجهود المتواضعة التي تقدمها المدرسة العادية، أو تبذلها المراكز الثقافية. إن هذه المدرسة «الموازية» أضحت أعرض جمهورا، وأعمق أثرا، وأكثر شمولا، وأسرع تأثيرا، وأرخص تكلفة وأكثر تزايدا في الانتشار بكثير من المدرسة التقليدية. الفرق بينهما كالفرق بين الحرفة والصناعة الكبرى... هذا والحرفة تراوح في مكانها، والصناعة الكبرى تبتكر جديدا كل يوم.

تشمل الصناعات الثقافية قطاعات واسعة جدا من المواد المتنوعة والوسائل المادية التي تستخدم في إنتاج الثقافة والفنون، وفي نشرها، من الصناعات العادية إلى

الالكترونية. فهي إذن تشمل إنتاج الورق بأنواعه، والحبر، ومواد الطباعة، والأفلام الخام، ومواد معالجتها، والأجهزة السمعية ـ البصرية، وأجهزة التصوير، والأجهزة الالكترونية (بما فيها الكومبيوتر)، والأفلام بأنواعها، والأدوات الهندسية التعليمية والمتقدمة، والقرطاسية، ومواد البري والمحو، ووسائل الايضاح المدرسي، بمختلف مراحل التدريس، والمخابر التعليمية، والآلات الموسيقية ومواد الفنون التشكيلية والمسرحية، واللعب الثقافية، والتجهيزات الخشبية للمدارس، هذا بالإضافة إلى آلات الطباعة المتنوعة وإلى الأجهزة الفنية الكبرى من إذاعة وتلفزيون (مرسل ومستقبل)، وأجهزة سينما، واستوديوهات، وأجهزة فيديو وأشرطتها.. واللائحة طويلة متنوعة، وقد تكون محاولة السيطرة عليها جميعا وتصنيفها محاولة مفرطة في الطموح، فما من دولة في العالم تنتج كل ما تحتاجه منها، وإنما هي تنتج بعضها، وتعتمد على غيرها في الباقي مما يترك لها دوما مجال المبادلة والمساومة مفتوحا. على أن مشكلة الوطن العربي هي أنه يعتمد الاعتماد الكبير في هذه الصناعات على الاستيراد. إنه يستورد في السنوات الأخيرة من مواد القرطاسية فقط للمدارس ما تزيد قيمته على مليار دولار. ناهيك عن أثمان المواد الثقافية الأخرى. وهذا كله لا يخضع أمننا الثقافي للتبعية وحسب، ولكنه يخضع كذلك أمننا الاقتصادي والسياسي أيضا. إن الحصار الثقافي في هذه الحالة يصبح أهون أسلحة الإخضاع.

إن الصناعات الثقافية بوصفها الوسائل التي تعتمد عليها التنمية الثقافية قد تعقدت وتعددت مع تعقد الحياة الحديثة، وتعدّد جوانب التقنية والاتصال فيها، ومع الزحام الثقافي الكثيف، وتطور وسائله وطرقه. ويحتاج الوطن العربي إلى اجراءات ومبادرات عديدة لسد هذه الثغرة في احتياجاته. ومع ذلك فإنه حتى الآن قليل الاهتمام بامتلاك أبسط الصناعات الثقافية، وأكثرها ضرورة له. فندر أن توجهت الدراسات فيه إلى البحث في مقوماتها، أو تحديد معالمها، أو العمل على تدبرها، أو التدرب على بعض فروعها إن لم يكن كلها، أو النظر في آثارها الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى دورها الثقافي وإلى دورها الاقتصادي.

إن الوطن العربي لا ينتج كيلوغراما واحدا من ورق الصحف الذي يمكن استخراجه من الورق المستعمل، والموجود بكميات وافرة جدا لدينا، بينما كان يحتاج

هذا الوطن إلى 162 ألف طن منه سنويا في سنة 1983 وسوف يحتاج عند نهاية هذا القرن إلى أكثر من مليون طن في السنة. وتكلفة إنتاج الطن عربيا لا تزيد على 42 دولارا في حين أن ثمنه العالمي يصل إلى أكثر من 800 دولار.

ومثل آخر حول قضية الكتاب وهي قضية الثقافة المقروءة. فالوطن العربي ينتج كتابا واحدا لكل سبعة مواطنين في السنة، وكان بالإمكان أن تصل النسبة إلى خمسة كتب للمواطن سنويا. وسوف يحتاج الوطن العربي إلى كميات من الكتب في نهاية القرن تزيد عشرين ضعفا عما هي عليه الآن. وتتفاقم هذه المشكلة في جميع الاتجاهات، إذا فكرنا بما سوف يحتاجه هذا العدد من الكتب من الورق، والحبر، والأيدي العاملة. ثم إذا فكرنا بما سنحتاجه مما يماثل ذلك من الأفلام والأجهزة السمعية ـ البصرية، والآلات الموسيقية، ووسائل الرسم والايضاح والمخابر... وإذا فكرنا أخيرا بما يحتاجه ذلك كله من الإعداد، والوقت، والجهد، ومن جيوش العاملين في الآلات الكهربائية والالكترونية والكيماوية.

ولا تسأل عن الطباعة والمطابع ودورها الضعيف في الوطن العربي، ولا عن المخبر أو الفنون التشكيلية ومستلزماتها، ولا عن الأجهزة الالكترونية وما تتطلب من كفايات تكنولوجية عالية جدا من الضروري أن تتوافر لدى عدد كاف من الاختصاصيين والخبراء العرب..

إن الهام في كل هذا هو أن يتجه الوطن العربي إلى البدء في إيجاد الصناعات الثقافية بقواه الذاتية وبمنطق الاكتفاء الذاتي المتطور.

إن الصناعات الثقافية من الورق إلى الكومبيوتر المعقد أضحت جزءا من الصناعات الأساسية والاستراتيجية، كما أن امتلاكها الذاتي أضحى من مستلزمات التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي التي لا يمكن تناسيها، أو التسامح فيها. ولا بد من مواجهتها بخطط استراتيجية مناسبة تأخذ بالاعتبار القدرات المادية، والإمكان، وحاجات البلاد العربية في الانتاج والاستهلاك وأولويات هذه الحاجات. إن مستقبل التنمية بعامة في البلاد العربية مرتبط إلى حد كبير بحسن التخطيط لهذه الصناعات الأساسية، وبسرعة التنفيذ لها. وبخاصة للرئيسي منها، أي لما تظهر الحاجة إليه أكثر من غيره، وللمتقدم المتطور وللالكتروني الحديث. وثمة أسباب عديدة تعطي هذه الصناعات الدور الحاسم في التنمية الثقافية وبالتالي في التنمية الشاملة بشكل عام. ومن هذه الأسباب :

ـ أن مبدأ ديمقراطية الثقافة أضحى من المبادىء الأساسية في التنمية وفي العملية الثقافية كلها. وقد اقتضى ذلك توسيع دوائر الإنتاج والنشر مع المبدإ الديمقراطي.

ـ أن عمليات النشر الثقافي الواسعة تستلزم أجهزة تتناسب مع اتساع مهماتها المتزايدة. وعدم توافر الأدوات والأجهزة سواء في الانتاج الثقافي أو في نشره يعيق التنمية الثقافية إن لم يوقفها.

ـ أن الأمن الثقافي كالأمن الغذائي لا يمكن ضمانه إلاّ بامتلاك الأدوات والأجهزة المتحكمة في إنتاج الثقافة ونشرها. أي بامتلاك الصناعات الثقافية الرئيسية.

إذا كانت كل الصناعات الثقافية أساسية وهامة، فإن التركيز على الالكتروني المتطور منها يبدو أكثر شأنا وخطرا بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربي. فلقد أدى التوسع في معنى التنمية الثقافية وفي وعي شأنها إلى ضرورة استخدام الوسائل التقنية الحديثة في إنتاج الثقافة، وفي نشرها، وفي تعميق مفاهيم الهوية الثقافية لدى الجموع الواسعة.

إن تكاليف المسارح، وقاعات الأوبرا، والمراكز الثقافية، وإدارة المكتبات الضخمة أضحت ميزانيات مرهقة، لا تحتملها اقتصاديات الدول، مع قلة المردود والرواد. وعجز ميزانياتها يزداد دون انقطاع في الدول المتقدمة. وهو في الدول النامية كالدول العربية أكثر عجزا وأقل جدوى. وهكذا بدلا من أن يذهب الناس إلى هذه المواقع الثقافية صار من الضروري أن تذهب هذه المواقع إلى الناس وإلى داخل بيوتهم. وهنا يأتي التحول الأساسي باستخدام الصناعات الثقافية الالكترونية التي فرضت نفسها، والتي تستطيع بأقل التكاليف دخول جميع البيوت في أي وقت، وإيصال الإنتاج الثقافي إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين والمشاهدين.

ثم إن المسارح والمراكز ودور الموسيقى والمعارض الفنية وغيرها غالبا ما تتركز في المدن. وإيصال الرسالة الثقافية إلى القرى وإلى المناطق النائية واجب لا تستطيع تأديته وتعميقه إلاّ الصناعات الثقافية المتقدمة، لا سيما مع قلة عدد المبدعين النسبي، ومحدودية الأعمال الفنية، وكثرة تكاليفها، حتى في العروض الغنائية والفولكلورية الشعبية.

وأخيرا فإن العمل الثقافي الذي كان إلى زمن قريب عملا مجانيا تطوعيا من جهة، ومن عمل النخبة إنتاجا واستمتاعا من جهة ثانية، صار نتيجة دخول العامل الثقافي في التنمية عملا «عاما» جماهيريا. وصار للرسالة الثقافية قيمتها، ذات المردود الاقتصادي والتقدير الفكري معا. وقد انتشلتها الصناعات الثقافية الحديثة والالكترونية من زوايا الانعزال والنكران العام. وضخمت جماهيرها، والمتمتعين بها، حتى صار للمنتج الثقافي من فنان، وموسيقي، وأديب، وصحفي، وصاحب حرفة، وغيرهم مكانه البارز في المجتمع، ومردوده الاقتصادي المعترف به، والذي قد يفوق في بعض الأحيان مردود الأعمال المادية الأخرى. وقد تجاوزت سمعة بعضهم النطاق الإقليمي الضيّق لتصبح سمعة عالمية لم يكن ليتمتع بها مثقفو العصور الماضية. وترتّب على ذلك كله المزيد من الرغبة في التعرف على الأعمال الثقافية البارزة، والمزيد من التوسع في جمهورها على المستوى الإقليمي والعالمي.

وبالرغم من أن الوطن العربي يشهد إقبالا حثيثا على اقتناء المطابع، ووسائل النشر، واهتماما واضحا لدى الحكومات والقطاع الخاص بتوفير أحدث الآلات لإنتاج مختلف المطبوعات الثقافية، فإننا نلمس تقصيرا في إنتاج الأجهزة الأخرى. ومنها الالكترونية، وآلات التصوير السينمائي، والتلفزيوني والفيديو، كما نلمس اختلالا بين توفر الآلة المتطورة، وافتقار معظم الدول العربية إلى المهارات الفنية اللازمة لتشغيلها، والإشراف عليها وصيانتها والعمل عليها. ولعل هذا ما يدعو إلى تكثيف جهد عربي مشترك، يسهم بشكل ثنائي أو جماعي، في خلق مشروعات مشتركة للتصنيع الثقافي، سواء بإسهام الحكومات أو الشركات العامة والخاصة، أو الهيئات الاجتماعية. ذلك أن الأمن الثقافي للأمة العربية يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة هذه الأمة على توفير ما تحتاج إليه في صناعاتها الثقافية، وحمايتها والدفاع عنها. فإحداث صناعات ثقافية عربية قادرة على مزاحمة النتاجات الأجنبية، وعلى الاضطلاع بمهمة تأمين الزاد الثقافي الجيد للمواطن العربي، يسهم في إنعاش العمل الثقافي من ناحية، وفي حماية الهوية الثقافية القومية من ناحية أخرى. وهذا لا يعني بالضرورة الانغلاق عما يتم ابتكاره في العالم. بل يتعين اعتباره حافزا لتنمية العلاقات الثقافية العربية، والتحاور بينها وبين الثقافات الأخرى.

ولا بد من أن نضيف هنا أن إنتاج الصناعات الثقافية، أيا كانت، على أساس قومي عام يسهم في رخص تكاليفها، وبالتالي في رخص أثمانها محليا، وهذا العامل الاقتصادي يلعب دوره الكبير في النشر الثقافي، وبالنتيجة في التنمية الثقافية الواسعة.

إن القدرة الهائلة التي تتمتع بها المنتجات الثقافية، الالكترونية خاصة، بعد وضع وسائل الإعلام والاتصال الجماعي تحت تصرفها، أصبحت تنطوي على مخاطر عديدة بسبب استخدامها من قبل القوى الأجنبية في التسلط السياسي والاقتصادي. إنها تتحول إلى قدرة سياسية ـ اقتصادية ويصبح لها عند ذلك مزالقها ومصالحها غير البريئة.

ـ أهون هذه المزالق أنها قد تنشر عامدة أو غير عامدة إنتاجا هابطا على أنه رسالة ثقافية هامة. وتروج لها بقوى الإقناع استرضاء لبعض الأهواء أو المصالح الاقتصادية أو المعنوية أو السياسية.

ـ ومن هذه المزالق أنها تتحكم في السوق الذي لم يعد من صنع الأفراد وأذواقهم ولكن من صنع الجماعات الاحتكارية المتحكمة فيه. ولم يعد عالم الثقافة عالما محايدا أو حرا. ولكنه يخضع كما في كل الأسواق لمختلف النزوات والعواصف الكبرى التي تخضع لها الأسواق الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى فإن القوى المصنعة تستخدم المنتجات الثقافية بدورها لفرض التبعية السياسية الاقتصادية أيضا على الشعوب الأخرى.

ثم إن الإنتاج الثقافي محمّل، شاء أم أبى، بإيديولوجيا الجماعات التي تنتجه. ونشره الواسع يعني نشر هذه الإيديولوجيات المرتبطة بجملة النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية لتلك الجماعات. ولما كان معظم ما تنتجه الصناعات الثقافية يتدفق في مسار وحيد الاتجاه : من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ومنها البلاد العربية، فإنها بالتالي سوف تسيطر بإيديولوجيتها على هذه المجتمعات بالرغم منها. وهي في أحسن الأحوال سوف تعيد في البلاد المتلقية توليد الأنماط الثقافية للبلاد التي أنتجتها.

إن الطاقة التصديرية لبعض الدول الغربية تسمح بالقول إنها ترغب في «طبع» العالم بطابعها، وفي خلق تبعية جديدة ثقافية تضاف إلى قوتها في تبعية العالم اقتصاديا وسياسيا لها، واستلاب الثقافات الأخرى بابتلاعها. وإذا عرفنا أن بعض الدول الكبرى تستخدم بيع المواد الغذائية سلاحا من أسلحة الضغط والهيمنة، أدركنا خطورة ترك الصناعات الثقافية سلعة بأيديها وحدها للسيطرة والتحكم.

إن الوطن العربي مدعو إذن إلى التفكير الجدي والسريع بموضوع الصناعات الثقافية التي يتصل أمرها الاتصال الوثيق بقطاع العلوم والخبرات من جهة والقطاع الاقتصادي والتمويلي من جهة أخرى. وإذا كانت صيحات الخطر تتعالى للأمن الغذائي والأمن العسكري فأحرى أن تطلق أيضا لضمان الأمن الثقافي، في أخص مقوماته المادية. ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات يجب أن تأخذ في الحسبان أيضا الجدوى القومية التي تأتي بها سواء في دفع التبعية أم في ضمان مستقبل التنمية في الوطن العربي.



الباب الثاني

اقتراحات

ومشروعات عمل



القسم الأول

الثقافة بوصفها تراثا قوميا

1 ـ المخطوطــات

المخطوطات العربية تحمل مادة التراث العربي، ولكنها رغم كثرتها متناثرة في الأرض ونجهل الكثير عنها ولمعالجة ذلك ثلاث مراحل يمكن أن تتواقت حسب الحالات. وليس من الضروري انتهاء احداها للبدء بالأخرى.

أولا : التعرف عليها :

أ ـ بالفهرسة الشاملة لموجود البلاد العربية منها، ولموجود البلاد الأجنبية. وهذا العمل مجهود ضخم لا يقوم به إلاّ مشروع قومي حضاري شامل.

ب ـ تصوير ما يمكن تصويره وشراء ما يمكن شراؤه ليكون في الحوزة العربية.

ج ـ الانتباه بخاصة للموجود من المخطوطات في المناطق المهملة.

د ـ التنسيق بين مؤسسات المخطوطات في الوطن العربي وإيجاد الروابط بينها وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانيا : التعريف بها ونشرها وذلك :

أ ـ بنشر الفهارس العلمية عنها بعد وضع خريطة تستوفي جميع مواقع وجودها.

ب ـ بتحقيقها العلمي على أيدي المتخصصين على أن يجري التحقيق بشكل يراعي الأولويات ويقدم الأهم على المهم فلا تضيع أي من الجهود عبثا ويمكن أن يتم ذلك في مشاريع قطرية يتكامل بعضها مع بعض.

ثالثا : الحفظ والتوظيف ولذلك جوانب عديدة منها :

أ ـ إنشاء المرافق لحفظ المخطوطات بشكل تقني وترميمها.

ب ـ إقامة هيئة عربية عليا للمخطوطات تشرف على توجيه الأعمال فيها وتتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويكون من مهامها نشر قائمة سنوية بالمخطوطات التي نشرت والتي تستحق الاهتمام والتحقيق في مختلف فروع العلوم، ووضع الأولويات في ذلك.

ج ـ تبادل المعلومات بين المراكز القطرية للمخطوطات والتنسيق بينها في جميع مراحل العمل للمخطوطات.

د ـ إعداد المتخصصين في جميع مراحل الفهرسة والتحقيق والنشر.

هـ ـ سن التشريعات التي توفر الحماية للمخطوطات والعناية بها بوصفها تراثا قوميا.

و ـ التوسل بكل الوسائل لإشاعة حب المخطوطات وتقدير مكانتها جماهيريا.

ز ـ بذل عناية خاصة للتراث العلمي المخطوط في جميع مراحل العمل تعرفا وتعريفا وحفظا وتحقيقا وتوظيفا.

ح ـ إنشاء مؤسسات خاصة حكومية ـ شعبية معا لتمويل مشاريع الفهرسة للمخطوطات، أو جمعها، أو تحقيق بعضها ونشرها أو تيسير سبل الحصول عليها. أو إقامة صندوق عربي مشترك أهلي ـ حكومي يقوم بذلك كله، وفق نظام يحدد للصندوق عند إنشائه.

2 ـ الوثائق

الوثائق هذ المادة الأصلية التي تسجل فيها تطورات المجتمع كلها. ومجالات العمل الوثائقي هي الجمع والحفظ والصيانة. وفي هذا السبيل لا بد من عدد من الأعمال :

أ ـ إقامة مراكز متنوعة ومتخصصة للوثائق في كل قطر تنتهي إليها الوثائق المختلفة القديمة والحديثة على السواء. وينبغي الحرص بخاصة على الوثائق القديمة كالبرديات وسجلات المحاكم الشرعية والوقفيات والمراسم السلطانية وغيرها بجانب الحديثة كسجلات البلديات وكشوف الضرائب والجمارك ومناقشات المجالس النيابية وقرارات الحكومات. . . بالإضافة إلى الصور والأفلام.

ب ـ إيجاد جميع السبل لأعداد الوثائقيين المؤهلين في تنظيم الوثائق وفهرستها وصيانتها المستمرة وينبغي أن تتنوع الفهرسة حسب الموضوع وحسب الفترات وحسب المصدر. . . الخ.

ج ـ تيسير الوصول إلى الوثائق، ودراستها من قبل المتخصصين.

د ـ استعادة الوثـائق الخاصة بالأقطار العربية من الدول الأخرى أو تصـوير ما يصعب إسترداده منهـا لتكون تحت تصرف الباحثين العرب. وتضـمين الاتفاقيات الثقـافية نصوصا تتعلق بحق الملكية والاسترداد أو التصوير للوثائق الخاصة بكل قطر.

هـ ـ إقامة التنسيق والتعاون بين مراكز الوثـائق القطرية وتيسير تبادل الصور والخبرات وذلك عن طريق تنظيم يربطها بعضها ببعض ومؤتمرات دورية تنظم علاقاتها.

و ـ الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مـجال إنشاء الوثائق في التشريع لها وتنظيمها وطرائق العمل فيها دون أعمال خبرة الخبراء في البلاد الأخرى.

3 ـ الآثار والمتاحف الأثرية

الآثار وهي الجانب المادي من التراث القـومي وتحمل مفهوم التـرابط القومي والديمومة الثقافية للأمة، كما تحمل صـورة تطوراتها، والعناية بالآثار ليست ترفا ولكنها من صميم عمليات التنمـية، وتتضمن العناية بالأبنيـة الأثرية، وبالقطع الأثرية على السواء. وهكذا فإن من أهم أعمال الخطة الثقافية الشاملة :

1 ـ متابعـة التنقيب عن الآثار في الوطن العربي للمزيد من تأصيل قـيمه. وإغناء ثروته، وقبـول بعثات التنقـيب والدراسة الأجنبيـة لتعمـل بمشاركة الخبـراء والفنيين الآثاريين العرب على كشف الكنوز الأثرية التي لا تزال موجودة في الأرض العربية.

2 ـ متـابعة صيـانة الآثار وتنظيفهـا ورعايتهـا ومنع العدوان عليهـا، وإصدار التشـريعات اللازمة لكل ذلك.

3 ـ المحافظة على الموجـودات الأثرية في مواقـعها عند قـيام المشاريع الجـديدة أو نشوب الحروب أو طغـيان التوسع السكاني، ونقلهـا إلى مواقع أكثر أمنا والتـعاون في ذلك عربيا ودوليا.

4 ـ إجـراء مسح أثري شـامل للآثار العربيـة المعـروفة ووضع فـهرس تفـصيلي بهـا وهو مشروع قـومي واسع تتعاون فيـه الدول العربية فيـما بينها ويمكن أن تتعـاون عليه مع الخبرات الأجنبية.

5 ـ جمع البحوث الأثرية التي صدرت عن آثار الوطن العربي في مختلف العصور وتصنيفها وإصدار الفهارس الكاملة بها.

6 ـ توحيد المصطلحات الأثرية وإصدار معجم أثري تقوم عليه لجنة مختصة وهو مشروع قومي يمكن أن تقوم عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

7 ـ إنشاء صندوق أثري قومي أو أكثر لتنفيذ بعض المشاريع القومية السابقة (كالمسح الأثري، جمع البحوث ، صيانة الآثار). ويمكن لهذا الصندوق أن يبدأ على شكل صناديق قطرية ثم تتعاون فيما بينها.

8 ـ متابعة تدريس الآثار في المعاهد والجامعات العربية والتوسع في هذا المجال العلمي .

9 ـ إعداد المتخصصين بالتنقيب الأثري وبحفظ الآثار وصيانتها ودراستها وإنشاء المعاهد المتخصصة لتخريج الفنيين اللازمين لذلك بما يغطي الحاجة إليهم في مختلف العصور.

10 ـ الحرص على تقريب الشقة بين الآثار وبين الجماهير الشعبية بإثارة الاهتمام بها وحسن الحماية لها وتبديد النظرة السلبية إليها أو اعتبارها من بقايا الأولين.

11 ـ إنشاء اتحاد للأثريين العرب ومؤتمرات دورية لتبادل المعلومات والخبرات وسبل حل المشكلات.

12 ـ نشر الكتب المرجعية المساعدة على معالجة التراث الأثري والحضاري العربي.

13 ـ تبني أسلوب استعارة الآثار أو النماذج الأثرية لفترات محددة بين الأقطار العربية، وبينها وبين الأقطار الصديقة.

14 ـ إصدار التشريعات اللازمة لاستشارة دوائر الآثار وإشراكها في تنظيم المدن والبلدان والطرقات.

15 ـ العمل على إستعادة آثار الوطن العربي التي سلبت منه بمختلف الطرق والأشكال والاستعانة على ذلك بمؤسسة اليونسكو والمحكمة الدولية والضغط الدولي.

16 ـ تشجيع المعارض الأثرية المتنقلة سواء بين أقطار الوطن العربي أو خارجه.

17 ـ تشجيع هواة الآثار على إقتنائها وعرضها.

18 ـ تنظيم تجارة الآثار بما يبعدها عن التهريب والابتزاز.

19 ـ وأخيرا العمل على حماية الآثار العربية والإسلامية من الأراضي المحتلة والسرعة في توثيق الموجود منها، وإنشاء المراكز لتمويل ذلك، وكشف عدوان العدو عليها وتزييفه الحقائق بشأنها أو سرقتها.

وليست المتاحف الأثرية مرافق سياحية ولا مواقع ترفيه ولا أماكن تجميع أثري ولكنها التاريخ القومي المشخص والمراكز التربوية الثقافية التي تحفظ بعض مادة الهوية القومية والإبداع الفكري والعملي والفني للأمة. وبهذا المنظور يجب الاهتمام بها وإعدادها وتنظيمها واستخدامها. وفي هذا الصدد ترد التوصيات التالية:

ـ عدم تركيز الآثار في متاحف المدن الكبرى أو في متاحف محددة والاكثار من المتاحف الصغرى ما أمكن ذلك.

ـ تحويل بعض مواقع المتاحف إلى رياض نزهة، أو إقامتها في مواقع النزهات ليألفها الناس.

ـ العمل على إيجاد المتاحف المدرسية المصغرة.

ـ إيجاد علاقة ترابط بين الآثار وبين المراكز الاعلامية وتنمية هذه العلاقة بالبرامج الثقافية والمشاريع التربوية والاعلامية المتفقة معها.

4 ـ التراث الشعبي

التراث الشعبي يتضمن مجموعة واسعة من الفنون الشعبية والمأثورات الشعبية العربية، (والفلكلور) العربي هي كل ما صدر عن الشعب العربي من إبداع بجميع فئاته وطبقاته، على امتداد الرقعة الجغرافية للوطن العربي، وما مارسه من شعائر وطقوس ومراسم، وماله من معتقدات، وما صدر عنه من عادات وتقاليد، وأشكال ثقافية عقلية ومادية خاصة تمثل تفاعله مع الكون وحكمته، وابداعاته المختلفة على مر العصور، مثل : اللغة المحكية، الموسيقى، الأشعار، الأهازيج، الأزجال، الرقص، الحكايات، السير، الملاحم، الأغاني، الأمثال، الأديان، الحلي، الصناعات، التطبيب الشعبي، الحرف، العادات والتقاليد وغيرها، مما عبر به الحس الجماعي، وتفاعل بالتبادل

والتداخل والالتحام والتعارض مع الثقافات الأخرى. وتواتر عبر الأجيال حتى وصل إلينا.

والتراث الشعبي العربي تراث متنوع في المكان والزمان، متراكم الآثار، في الوقت الذي هو فيه تراث حي متطور يعبر عن أعماق الوجدان القومي. ولهذا فهو ليس عاملا ثقافيا فقط، ولكنه يجب أن يعتبر عامل وحدة، وعامل إبداع وتوعية في وقت معا. كما يجب النظر إلى الفنون الشعبية العربية بجوانبها المادية والروحية، على أنها وحدة متماسكة في الأسس العامة التي قامت عليها، وفي الأسلوب الذي تؤدى به، وفي المضمون من حيث معناه وأهدافه.

إن مادة الفنون الشعبية ، على تفرعها، وغناها، يمكن أن تنتظم في أربعة مجالات:

1 ـ الأدب الشعبي : وتدخل ضمنه فنون القول التي تواترت مشافهة.

2 ـ العادات والتقاليد وتدخل فيها الممارسات الشعبية التي كرسها الشعب عُرفا وعادات متوارثة.

3 ـ فنون الموسيقى والغناء والرقص الجماعي وهو من أوسع مجالات الفنون الشعبية.

4 ـ الحرف والصناعات الشعبية.

وقد أصبحت الفنون الشعبية ، والتراث الشعبي موضوعا لعلم هام هو علم التراث الشعبي يرفد علوم الإنسان الأخرى، وبخاصة علم الأنثروبولوجيا، ويعتمد على التجريب، والملاحظة، والاستقراء، والعمل الميداني، والتدوين الموضوعي.

إن دراسة هذا التراث وحفظه وصيانته تدعو إلى الأخذ بما يلي :

1 ـ البدء في عملية جمع الفنون الشعبية وتسجيلها على مستوى الوطن العربي، ودعم الجهود القطرية التي تعمل حاليا في هذا السبيل.

2 ـ تشكيل فرق من الباحثين والاختصاصيين للقيام بمهام التسجيل والاشراف عليها.

3 ـ إنشاء مراكز اقليمية للفنون الشعبية تسجل فيها وتحفظ وتدرس نماذج الفنون الشعبية المحلية.

4 ـ إنشاء مراكز قومية للفنون الشعبية تتولى مهام الجمع والتدوين والدراسة والمقارنة على صعيد قومي.

5 ـ الإكثار من إنشاء متاحف الفنون الشعبية، وتنظيمها وفق التقنيات والأساليب الحديثة.

6 ـ إصدار التشريعات اللازمة لصيانة الفنون الشعبية وحمايتها، وتشجيع إنتاج الجيد منها.

7 ـ العناية بنشر البحوث والدراسات والكتب والدوريات التي تبحث في موضوعات الفنون الشعبية العربية والمأثورات الشعبية.

8 ـ إجراء الدراسات العلمية لتطور الفنون الشعبية العربية عبر العصور.

9 ـ إصدار موسوعات متخصصة في المأثورات الشعبية : (موسوعة الأمثال العربية، موسوعة الألعاب الشعبية، موسوعة الآلات الموسيقية العربية، موسوعة الحلي الشعبية، موسوعة الأزياء العربية... الخ).

10 ـ إصدار مجموعات مصورة من روائع الفنون الشعبية العربية ونشرها بمختلف اللغات.

11 ـ إقامة المهرجانات، والمعارض، والأيام المخصصة للفنون الشعبية على اختلافها.

12 ـ تكوين الفرق المتخصصة في إحياء الفنون الشعبية وتوفير أسباب نموها وعطائها.

5 ـ طراز العمارة

طراز العمارة هو أحد التعابير عن الشخصية الثقافية للأمة. وقد تعرضت المدن العربية، لحركة تغريب واسعة منذ أكثر من قرنين، ودخلتها أساليب وعناصر غريبة لا تتناسب في الوظيفة، ولا في الذوق الفني، مع معطيات البيئة العربية، وحاجاتها، وقيمها الاجتماعية. فأصبحت المدن ذات شخصية خلاسية خليط، وأضحى الكثير من المدن العربية الإسلامية العريقة مهددا بطوفان العمارة الحديثة.

وفي هذا المجال ترد التوصيات التالية :

* إقامة مراكز بحوث للعمارة العربية الإسلامية، وتشجيع الدراسات المتخصصة فيها ووضع تاريخ علمي تحليلي لها يكون مرجعا للمعماريين في الدراسة والاستيحاء.

* إقامة مركز عربي للعمارة العربية الإسلامية يقوم بدراستها، وتجميع وثائقها، ورعاية بحوثها، ونشرها.

* إنشاء مركز قومي لصيانة المدن التاريخية العربية، وإعداد الأجهزة الفنية اللازمة فيه.

* إيجاد مراكز توثيق وتسجيل للعمارة العربية الإسلامية.

* تنشيط الاعلام بجميع أشكاله ووسائله في مجال الوعي بالعمارة الإسلامية وقيمها الجمالية.

* منح الجوائز التقديرية والتشجيعية لمختلف أعمال العمارة الحديثة ذات المضمون التراثي والإبداعي.

* إقامة الأقسام الجامعية المتخصصة لتدريس فن العمارة العربية.

* إقامة المعاهد التدريبية للحرفيين العاملين في فنون العمارة العربية الإسلامية.

* تشجيع التأليف في فنون العمارة العربية، ورصد الجوائز لذلك، وإدخال هذه المؤلفات ضمن النشاطات الاعلامية عرضا وتحليلا.

* تكريم المعماريين الذين يقدمون انجازات إبداعية في حقل العمارة العربية.

* ادخال الفنون الجميلة عنصرا أساسيا في تصميم المباني الرسمية والنصب التذكارية مع التركيز على الاستفادة من التراث الفني العربي المحلي.



القسم الثاني

الثقافة بوصفها إبـــداعا

في مجال الإيداع الثقافي تكف الآلية الثقافية عن التأثير المباشر وتتقدم الموهبة إذ يضمر عمل الوسائل والتنمية والصناعة ويبرز جانب العطاء الذاتي والعبقرية الشخصية بجميع أشكالها من فنية جمالية أو علمية أو أدبية، وتنتقل الثقافة من دائرة التذوق والنشر إلى دائرة الخلق والعطاء.

والإيداع الثقافي أنواع : فهو يأتي في الكلمة شعرا ونثرا، كما يقوم في اللون والتشكيل، وفي إعادة تصور الحياة في القصص، ويكون في اللحن، وفي إبداع الحركة والموقف والصورة : مسرحا وسينما، وفي البناء الفكري فلسفة وإنتاج فكر، وفي الفنون الشعبية والتزيين وتكوينات الخط، وبصرف النظر عن أي نوع من أنواع الإيداع تعلق الأمر فإن السؤال الذي يطرح نفسه على ضمير كل مسؤول عن الثقافة وعن تنميتها يدور بالتحديد حول معرفة ماإذا كانت إدارة هذا الإيداع وتقنيته أو تنشيطه ممكنة؟ إلى أي مدى يمكن ذلك؟ إن الإيداع الثقافي عامل هام من عوامل التنمية، ويرتبط غنى هذا الإيداع بحيوية المبدعين، وقدراتهم الخلاقة، وبمناخ الحرية الذي تجري فيه عمليات الإيداع، ويؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمبدعين على قدراتهم الفنية والإيداعية. كما يؤثر فيه جو الحرية الذي تتوافر حولهم. وإذا كان على السلطات أن تلعب دورا في تشجيع الإيداع الفني فإن التناقض بين حرية الإيداع وبين البحث عن صيغة الأمان الضروري إقتصاديا وسياسيا، والذي توفره الدولة للمبدع، يبقى مشكلة صعبة الحل. إن على الدولة أن تعين المبدع فقط دون المساس بعملية الإيداع نفسها، فبدون المعونة تنقطع السبل بالمبدعين، وإذا تدخلت الدولة في الإيداع فقدت الثقافة مدلولها، وأغلى دوافعها، لكن الحد الفاصل بين الطرفين يبقى دقيقا، كما يبقى اختيار السبل حديا كالمسيرة على الصراط. لكن جانب حرية الإيداع يبقى دوما هو الأثمن والأقوى وهو الجانب الذي يجب أن يرجح.

مقابل ذلك، ونظرا للمصادفات التاريخية، ينضم إلى هذا السؤال في البلدان النامية سؤال آخر يطرح نفسه على ضمير المبدعين بدورهم هو : هل يمكننا أن نكون فنانين ومثقفين دون هدف اجتماعي في مجتمع تتحرك كل عناصره وتكويناته في طريق النمو؟ إن الإيداع الثقافي هو بالضرورة، بالنسبة إليهم التزام اجتماعي وريادة فكرية حضارية

وتأسيس للنهضة. ولعل هذا هو السبب في أن وسائل التمويل والوسائل المؤسسية تطرح نفسها بشكل حاد في الوطن العربي، بسبب ضعفها أو سوء استخدامها.

على أن ضرورة الإبداع الفني والثقافي أضحت حيوية جدا في العصر الحاضر حتى لدى الأنظمة الجماعية التي تميل إلى تغليب الكمية على النوعية، وتفضيل التوافق والمطابقة على الاختلاف، والاستهلاك المستسلم على المبادرة الخلاقة، وبعض أقاليم الوطن العربي تتبع هذه الفلسفة. ولكن السلطات العربية تأخذ على عاتقها بصورة عامة دعم الفنانين والمثقفين سواء أكانوا مجددين، أم تقليديين، أم ثوريين.

إن التوصية الأساسية التي تقدم في مجال الثقافة الإبداعية عامة هي التشجيع والدفع وجعلها الهم الأساسي للجماهير في كل سياسة تنموية ثقافية. فالإبداع هو التعبير عن حيوية الثقافة، والثقافة التي يتوقف فيها الإبداع تدخل مرحلة الجمود والسكون وتتوقف عن الحياة.

إن كلا من المبدع والمتلقي والمنشط مسؤولون عن عملية الإبداع، كل في إطار دوره فيها. على أن ثمة إضاءات عامة يمكن أن تقدم في هذا السبيل.

أولــها :

فيما يتعلق بالمبدع : إن ثمة في الثقافة العربية بعامة نقصا أو فراغا في رؤية حضارية شاملة تحرك النهضة الثقافية وتستثيرها، وأي نهوض ثقافي لا بد له من نظرية معرفية متكاملة ينجم عنها موقف ثقافي مميز. ومثل هذه الرؤية الحضارية من مسؤولية الطلائع الفكرية بالذات. وتعتمد على القفزة في المجهول، وعلى ركوب التصورات، ولكنها تتغذى أيضا من النظريات العلمية سواء في العلوم الإنسانية ـ الإجتماعية أم العلوم الدقيقة، أم التطبيقية. كما تتغذى من جذور التراث وآفاق الطموحات البعيدة للأمة. فليس ثمة إبداع أصيل خالد للأمة دون موقف ثقافي عميق أصيل، ورؤية فكرية حضارية شاملة مميزة.

ثـانيـهـا :

الإخلاص في العطاء الإبداعي، وإذا كنا نطالب السلطات والمجتمع بحرية المبدع، فإنا نطالب المبدع بالمقابل بالإخلاص للذات. إنه السر في تأثير الإبداع في الناس.

الثــالـث :

النظر إلى المجتمع العربي نظرة متجددة على الدوام. نظرة غير عادية فيها الانفصال والاتصال معا. إن عمليات الإبداع الثقافي في الأدب والشعر كما في القصة والرواية وكما في المسرح أو السينما أو الموسيقى أو الإنتاج الفكري إنما هي في النظرة المتجددة باستمرار إلى عقد المجتمع ومساراته وطموحاته.

أما بالنسبة إلى المتلقي المستمتع فيجب الارتفاع بمستوى نظرته إلى الثقافة، واصطناع مختلف الوسائل لتتحول عنده من مجرد تسلية بريئة، أو تزجية لأوقات الفراغ، أو سلوك لا فائدة مادية منه إلى هم شخصي، وإلى قيمة إنسانية ضرورية.

وأما بالنسبة إلى المنشط الثقافي فثمة دور أساسي له من خلال السلطة التي يمثلها ومن خلال عمله في التشجيع والحماية ويتمثل ذلك في :

- التدخل لإلغاء الطابع التجاري من عملية الإبداع بإبعاد المنتجات الثقافية عن الاستغلال المادي وتيسير تداولها بين الناس.

- تأهيل المنشطين للعمل الثقافي وإعادة تأهيلهم باستمرار.

- حماية الإبداع الفني الثقافي من عواقب التحرج الاجتماعي ، والسرقات الأدبية والفنية والإنتاجية.

- التوثيق والتسجيل باعتبار الإبداع ثروة وطنية قومية.

- فتح جميع قنوات التعاون المحلي والقومي بعضها على بعض ليغزر الإبداع وينمو بالتلاقح الدائم والتلاقي المستمر.

والملاحظة الهامة في توصية الأعمال الإبداعية أن جميعها يطل بعضه على بعض وما يصح بالنسبة إلى الأدب يصح أيضا على الفنون التشكيلية والموسيقى والسينما، وما يدفع الحركة في جانب إبداعي محدد يمكن أن يدفعها في عدد من الجوانب الأخرى وإن كان لكل منحى إبداعي خصوصياته المميزة التي تتطلب نظرة خاصة.

1 ـ الأديب والأدب

يقوم الأدب كـإبداع ثقافي في أساس الثـورات الكبرى، والأديب بحـسه المرهف هو طليـعة التـحرك ومقـدماته. وتـفاعله مع الناس أسـاسي. حتى في وسـائل التكنولوجـيا الحديثة يقوم الأدباء والكتاب وراء برامجها وأعمالها على اختلافها.

وفي عملـية التنمية الشاملة لا يقـل كاتب الكلمـة عن مبتكر الآلـة، أو العامل وراء المحراث. فالكل في عملية إنتاج واحدة متكاملة، بل إن إشـباع الحاجات الجمالية والفنية تحمل من السعادة للإنسان ما لا تحمله الحاجات المادية.

وهكذا قـدمت في إطار معـونة الأديب وتنميـة الأدب التوصـيات التـالية التي تتـعلق بجانبين هما : الضمان والإطمئنان النفسي :

1 ـ تكريم المبدعين في الإنتاج الأدبي المـميز بجوائز ومكافآت سنوية قـومية وقطرية على غرار الجوائز العالمية المعروفة.

2 ـ العناية بالمنتـجين وتعـهدهم بالدورات الاطـلاعيـة والبعـثـات والمنح الدراسيـة ومنح التفرغ.

3 ـ إقامـة المهرجانات ، والـندوات، والمؤتمرات، واللقاءات، في كل ما يـتعلق بالأنواع الأدبية، على المستوى القومي، بالإضافة إلى ما يقام منها إقليميا.

4 ـ العناية بالتراث الأدبي العربي، عـرضا، ونشرا، وتبسيطا، لتقريبـه من الناشئة وخلق تواصل بينها وبينه، وزرع عادة قراءته في نفوسهم.

5 ـ وضع حدود واضحة موضوعيـة للرقابة على النشر تسمح بحرية الرأي والفكر، دون أن تسيء إلى الأيديولوجيات العامة. ويقوم بها مـجلس على مستوى عال من الثقافة ومن سعة النظرة معا.

6 ـ إيجاد قناة ثقافـية في القمر الصناعي العربي مهـمتها تقديم المتمـيز من الأدب العربي والعالمي بمختلف أشكال التقديم والإيصال.

7 ـ توفيـر العيش الكريم للمنتج الأدبي، لئلا تشـغله جزئيات الحـياة عن مجاله الحـيوي الفاعل.

8 ـ التأكيد على التكامل والتنسيق والتعاون بين الأنشطة الأدبية المتناظرة في أنحاء الوطن العربي تأليفا وتحقيقا ونشرا وذلك بعقد الندوات المشتركة للتعريف بالجهود وتبادل الخبرة، وتكوين فرق عمل للقيام بمشاريع أدبية مشتركة.

9 ـ المزيد من العناية بأدب الأطفال، وبأدب المراهقة وإعداد المتخصصين بهما وتشجيعهم.

10 ـ ضمان الحرية الشخصية والفكرية للأديب تشريعا ومجتمعا ونشرا وتحويل هذه الحرية بالاحترام المستمر إلى تقاليد سياسية ـ إجتماعية مستقرة في كيان المجتمع العربي نفسه.

11 ـ التشريع لضمان الحقوق الإجتماعية والاقتصادية للأديب في المرض والشيخوخة والعجز. وتقديم الإعانات للعاطلين، وفي حالة الأمومة والوفاة والإعالة، وإقامة النظم والمؤسسات لذلك.

2 ـ الشعر

إن الشعر العربي هو أحد المقومات الأساسية للثقافة العربية، وكان أداة التعبير المثلى عن مشاعر الإنسان العربي في نزوعه وتطلعه، في تفاعله مع الحياة الطبيعية، في سلوكه وقيمه الجمالية والفنية. فهو وجه من وجوه الشخصية الأدبية العربية، وقطعة من نسيجها الفكري وليس مجرد نوع أدبي من الأنواع. ورعايته حفظا وتداولا وإبداعا جزء من التكوين الثقافي لكل عربي .

يقوم الشعر بمهمته القومية من ناحيتين :

أ ـ ترسيخ القيم العربية الأصيلة.

ب ـ تأكيد وحدة المشاعر القومية والتعبير عنها.

فهو من الناحية الأولى عامل تثبيت للهوية العربية، ومن الناحية الثانية عامل توحيد فيها، وهذا يعني أنه عنصر ثقافي أساسي في التخطيط الثقافي.

ولما كان للشعر العربي أثره الكبير في الحياة العربية، وكان له فيها دوره الدائم، وجب أن نمكن له من مواصلة هذا الدور، وأن توفر له الحرية لأنها جزء من رسالته كما توفر له مستلزمات التجدد والنمو ومواكبة التطور الحضاري عربيا وعالميا، ليستمر معبرا عن روح الأمة في مسارها المعاصر.

وفي الشعر أمران : إبداع الشعر وتذوقه.

فأما الايداع الشعري تجديدا وتطويرا فلا يدخل في نطاق التخطيط، إنه من شأن الشعراء المبدعين.

وليس من شأن هذا التخطيط أيضا الانحياز لشكل فني دون آخر. ولكن هدف الخطة هو تمكين الشعر من خدمة الهوية الحضارية، والتعبير عن الأصالة الفنية، والوحدة القومية، وقيم الجمال السامي.

والشعر اليوم جزء من الفكر، ولئن كان قديما مستطيعا بنفسه إلا أنه في العصر الحديث لا يستغني عن أن يتغذى بمختلف الفنون. إنه حصيلة ثقافية عميقة واسعة بقدر ما هو موهبة وموسيقى وقيم جمال.

ولا بد من إتاحة الثقافة الشعرية للجماهير : بنشر التذوق الشعري جماليا للأطفال ولتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، ونشر التراث الشعري وربط الجماهير به بإقامة المهرجانات الشعرية، والمجلات الشعرية.

ولا بد من تشجيع النقد العلمي للشعر، وتحديد المصطلحات في هذا النقد، وايضاحها وليس يعني ذلك التحكم في دراسته، أو كيفية إبداعه، أو أساليبه.

وفي سبيل إشاعة التراث الشعري لا بد من الجمع العلمي للشعر العربي التراثي، وإعداده للمراجعات وللدراسات.

ويجب العناية بالمختارات المدرسية الشعرية (للمحفوظات، والمطالعة، والقراءة) من ناحية النوع من جهة، ومن ناحية الزمان من جهة أخرى، وناحية المكان من جهة ثالثة. وذلك بحسن اختيار النماذج الجيدة منها، ومن مختلف العصور، ومن مختلف البلاد العربية.

وأجهزة الاعلام أداة هامة لمعونة الشعر على رسالته القومية ويكون ذلك بابتكار الوسائل المختلفة لاستخدامها في هذا السبيل.

3 ـ القصة

الروايات والقصص هي أكثر الأنواع الأدبية ازدهارا في العالم ولكنها ما زالت لدينا فنونا جديدة في العصر الحديث، إلا ما كان منها للسيرة الذاتية. لكنها كسبت الجمهور منذ عدة عقود من السنين وأقبل عليها الكثيرون يحاولونها. ويعود ضعف الرواية والقصة إلى ضعف الثالوث الذي تتكون منه العملية الأدبية جميعا وهو الأديب والناقد والقارىء، وتدارك ذلك يكون من خلال عدة أمور منها :

ـ ترجمة الأدب الروائي العالمي ترجمة جيدة، فكثير مما ترجم منه سيء اللغة، سيء الاختيار، حتى الآن. وهو ليس بالكثير تنوعا وعددا، وإن لم يخل من محاولات جيدة. ومن الخير العودة إلى ترجمة أعلام الرواية العالمية من خلال خطة منظمة، تضعها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ـ كتابة تاريخ الرواية العربية الحديثة، قطريا وقوميا، بشكل تحليلي نقدي.

ـ فهرسة الرواية العربية، وهو ما لم يوضع بعد رغم خطره.

ـ العناية بالتراث الروائي الشعبي واستلهامه.

ـ إصدار مجلة للرواية على أن تكون قومية متخصصة تنشر الروايات والدراسات.

ـ مشاركة أجهزة الاعلام ببرامج دورية يقوم عليها النقاد والكتاب لتقديم الروايات العالمية، وتحليلها ونقدها وبيان طرائقها.

ـ تنمية الدراسات الجامعية التي تعنى بفن الرواية، والقصص.

ـ رصد الجوائز القطرية والقومية للمبدعين من الروائيين والقصاصين.

ـ إصدار طبعات شعبية من الروايات العربية والروايات العالمية المترجمة، مع التقديم لها بدراسات توجيهية وتحليلية.

4 ـ المسرح : (الكتابة للمسرح، والعملية المسرحية)

بالرغم من أن المسرح، بشكله القائم، هو واحد من الأنواع الأدبية الحديثة في الأدب العربي فإنه يحتل اليوم مقامه الأساسي في العملية الثقافية سواء لدى الخاصة أو على مستوى الجماهير، فقد استطاع تجذير ذاته في الذهنية العربية بسبب اهتمامه بقضايا

الإنسان، والتصاقه المباشر بوجدان الشعب، وبالرغم من العديد من المعوقات مثل قلة النصوص المسرحية، وتمركز المسارح في العواصم والمدن الرئيسية، وازدواجية لغة الحوار، وضخامة التكاليف بالنسبة إلى المردود، وسوء نظرة بعض الناس لفن التمثيل، بالإضافة إلى المشاكل التي نجمت عن التقدم التقني كظهور مسرح التلفزيون، وتسجيلات الفيديو، وإنتاج التمثيليات الإلكترونية، فإن ثمة نشاطا مسرحيا ثقافيا واسعا يعطي المسرح مشروعيته الحضارية بوصفه وسيلة ثقافية بامتياز.

والمسرح عملية ثقافية معقدة تشترك فيها فنون عديدة وتحتاج الى التوقف عند جوانبها المتعددة المتشابكة، فهو من جهة علم يقوم على أساس علوم عديدة طبيعية وإنسانية، وهو من جهة أخرى خطاب بالجسد، وينبغي بحثه من خلال أجهزة الجسد كما أنه فن يؤثر من خلال ما هو جميل. والجمال مجموعة قيم تنتظم داخل علم الجمال، والمسرح أخيرا استبطان للذات الإنسانية، لذا كان ضروريا أن يتعاون مع علم النفس والعلوم الأخرى كعلم الاجتماع، واللسانيات، والتاريخ، والرمزية، والأجناس، وهذا كله يعني أنه مركب معقد وكل متكامل في الوقت نفسه، يدخل اليوم في ما يسمى بعلم القرائن والعلامات أو علم دراسة الإشارات الذي يطلق عليه بالسيميائية العامة. على أن النجاح فيه كوسيلة ثقافية أمر له أهميته، ويقتضي عند التخطيط التوقف الطويل عنده، لا لاجتماع عدد من الفنون فيه فقط، ولكن لأن ما يقترح للمسرح من التوصيات يمكن أن ينقل ويطوّر ليصبح أيضا توصيات مماثلة للتنمية الأدبية والفنية.

على هذه الأسس كلها ترد التوصيات العامة التالية التي يمكن أن يعمم معظمها أيضا، وينسحب على الأنواع الأدبية الأخرى. وبخاصة ما يتعلق بالأدب المسرحي، والسينمائي، وحرية موضوعاتهما أو نقدهما وتذوقهما، أو يتعلق بالتزيين المسرحي والسينمائي وبالموسيقى المسرحية والسينمائية :

1 ـ من الأعمال الأساسية والأولى في التخطيط للمسرح : العناية بالإحصاءات والدراسات الميدانية والاستقصاءات الخاصة بأوضاع المسرح في أقطار الوطن العربي، وتحليلها والإفادة من نتائجها في دراسة أوضاع المسرح العربي الراهنة؛ واستبانة ملامحه العامة وقسماته الخاصة، ووضعه بين الأنشطة الثقافية الأخرى، والتخطيط لمستقبله.

2 ـ فنان المسرح هنا يعني كل من يشارك في العملية المسرحية من مؤلف، ومخرج، وممثل، وفني ديكور، وفني إضاءة، وموسيقي، ومدير مسرح، ويجب اعتبار فنان المسرح ثروة قومية ينبغي المحافظة عليها وإحاطتها بالرعاية والتقدير وتوفير الحياة الكريمة له.

3 ـ توفير الأجواء الحرة للإنتاج المسرحي تأليفا وأداء، وقصر الرقابة المسرحية على ما يمس الأخلاق العامة والمبادىء والقيم الكبرى فقط.

4 ـ العناية باستلهام التراث موضوعا وشكلا في تأليف النصوص المسرحية، وتشجيع الإبداع المسرحي ورصد الجوائز له.

5 ـ إتاحة الفرص للفنان المسرحي لصقل مواهبه وتطوير فنه، وذلك بتوفير المؤسسات التعليمية وتطويرها وإقامة الندوات الدراسية، والحلقات التدريبية، والمختبرات، والمواد التقنية، ومنح التفرغ والبعثات.

6 ـ إعادة النظر في برامج معاهد الفنون المسرحية والبرامج الجامعية، وإقامة الروابط بينها، وتبادل خبراتها، وتطويرها بما يساعد على تخريج جيل من فنيي المسرح المتفوقين إبداعا وأداء والاستعانة بالمسارح التجريبية لنقل الثقافة المسرحية لفناني المسرح.

7 ـ العناية بتخريج الناقد المسرحي الذي يجمع بين الثقافتين الأدبية والفنية معا.

8 ـ توفير الدوريات المتخصصة للنقد المسرحي، وتأليف الكتب التي تتناول النقد المسرحي، نظريا وتطبيقيا، وترجمتها.

9 ـ رفع مستوى التذوق المسرحي عند الجمهور وذلك بالعناية بمسرح الطفل والمسرح المدرسي، والمسرح الجامعي، ومسرح العمال، وفرق الأقاليم والنواحي وإقامة المسرح المتنقل، والقوافل الثقافية، وقنوات الاتصال الأخرى لهذه الغاية.

10 ـ تشجيع إنشاء الأندية والجمعيات المسرحية، وإقامة المهرجانات المسرحية وخاصة في الأقاليم والقرى التي لا يصلها الإنتاج المسرحي بانتظام.

11 ـ إدماج مادة المسرح في مراحل التعليم المختلفة، وفي مرحلة مبكرة، وإدخاله في هوايات النشاط المدرسي، وفي تدريس الآداب والفنون الشعبية.

12 ـ توفير المرافق ودور العرض المجهزة تجهيزا تقنيا حديثا، وخاصة في المحافظات والأقاليم والقرى وبأكلاف مالية مقبولة.

13 ـ العناية برفع مستوى التنظيم والأداء للفرق الوطنية التي تمولها الدولة حتى تتمكن من الصمود أمام المسرح التجاري ومسرح التلفزة.

14 ـ العناية بالفرق الخاصة وبفرق الهواة إذا توافر فيها المستوى المقبول من العمل المسرحي الجاد.

15 ـ الاهتمام بالمركز القومي للبحث والتوثيق المسرحي الذي أوصت بإنشائه اللجنة الدائمة للمسرح العربي، حتى يتمكن من النهوض بدوره في خدمة المسرح العربي حاضرا ومستقبلا.

16 ـ إنشاء المراكز القطرية للبحث والتوثيق المسرحي، وتشجيعها، وتمويلها لتوثيق الحركة المسرحية المحلية في كل قطر، وتزويد المركز القومي بالمعلومات والمواد التي تدخل في نطاق اختصاصه.

17 ـ إقامة مهرجان عربي عام للمسرح بصورة دورية يشرف عليه جهاز قومي خاص للفنون يتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

18 ـ عقد اجتماعات دورية للعاملين في المسرح، بمختلف اختصاصاتهم للنظر في مشكلاتهم ولتبادل الخبرات والآراء وتنظيم حركة الفرق والمهرجانات والعروض ولتقديم الدعم المادي والمعنوي لاتحاد المسرحيين العرب.

ومما يوصى به في خصوص المسرح :

ـ الاستفادة من التقنيات الحديثة بأنواعها وأشكالها مع العمل على توزيعها.

ـ نشر العروض المسرحية عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري.

ـ العمل على نشر النماذج المسرحية العالمية مترجمة ترجمة راقية.

ـ تنظيم الدورات التدريبية وتشجيع البعثات الدراسية في هذا المجال لاكتساب الخبرة وللتكوين في الثقافة المتصلة بفن المسرح بما في ذلك النقد المسرحي.

ـ اقامة المهرجانات المسرحية المحلية دوريا (كمهجران دمشق وأيام قرطاجة) ودعوة الفرق الأخرى العربية إليها والفرق الأجنبية.

- استخدام المسرح التجريبي الذي يحتضن الكتاب الناشئين وقد شهد الغرب عدة ثورات مسرحية من خلال هذا المسرح.

- إقامة متحف المسرح الذي يجمع تراثه، وليس في العالم العربي سوى متحف واحد في مصر. ولا بد أن يشمل النصوص، والأدوات، والأثاث، والصور المجسمة، والدراسات النقدية، والشهادات المعاصرة.

- إعداد الناقد المسرحي فليس لدينا إلا الأديب الذي ينظر للنص أو الحرفي الذي ينظر للعرض والناقد المسرحي هو الذي يجمع الطرفين.

- إقامة المركز القومي للدراسات المسرحية، بوصفه مؤسسة علمية شاملة تنهض بمسؤوليات ثقافية ودراسية على مستوى الوطن العربي كله تخطيطا وتنفيذا وتقوم بما يلي:

- إصدار معجم الفنون المسرحية.

- الإشراف على وضع تاريخ للمسرح العربي.

- إصدار موسوعة المسرح العربي.

- إصدار فهرس المسرحيات المؤلفة والمترجمة.

- نشر تراث المسرح العربي.

- إصدار المجلة المسرحية القومية.

- إصدار حولية للمسرح العربي.

- نشر النصوص المسرحية المعاصرة.

- نشر النصوص المسرحية المترجمة.

- إصدار الروايات المسرحية المؤلفة والمترجمة.

إن الهدف من كل هذا أمران: الأول هو العودة إلى صيغة المسرح الشامل التي تحوي التمثيل الصامت، وخيال الظل وليس الدمى وكوميديا السيرك والغناء. والثاني - وهو الأهم - يتمثل في السعي إلى إنشاء مسرح عربي شكلا ومضمونا ولا يعني هذا

الانفصـال عن العالم، كمـا لا يعني النظرة العدائية والسلبـية إلى الغريب لأنناإنما نقـصد إلى الخـروج من دائرة التبـعيـة إلى دائرة الإبداع الذي يربطنا بالـعالم على مـستـوى الند للند.

5 ـ الدراسات الأدبية والنقد والمقالة

هذه الأعمـال الأدبية رغم تكاثر المجالات الاكـاديمية التي تتناولها بالبـحث والتحليل مـا تزال كمـا وكيـفا دون المسـتـوى المطلوب عمـقـا وشمـولا وكثـرة. ومن المؤسف أن تكون خـير الـدراسات عن أدبائنـا الكبار الأوائل قلـيلة وأن تكون الدراسـات عن شعـرائنا المعـاصرين، أو مسـرحنا أو كتّابنا أكثر قـلة. بل يلاحظ أن المستـوى في الدراسات الجـادة يتـراجع لأسـبـاب عـديدة منهـا التطلع الطبـقي، والرغـبـة في الثـراء السـريع، وتقلص الإهتمامات بالدراسات الإنسانية، وقلة التفـرغ، وعدم توافر المؤسسات المشجعة للبحث العلمي.

على أن مـجموعـة من الدراسات النقـدية العلميـة هي منذ سنوات تجـري في رحاب الجامعـات العربية وما انفكت تتكاثر. ولكـن معظمها لا يرى النور إذ لا يلقى التـشجيع الكافي لنشـرها وتوزيعهـا بحكم اتسـامهـا بالصبـغة الأكـاديمية التي لا يقـبل عليـها روّاد الترويج التجاري السريع.

ولا بد في هذا المجـال بأكمله من العـمل على توفيـر الرعاية الكاملـة لنشر الأعـمال الأكاديمية من رسائل جامـعية وأطاريح. ولا بد كذلك من توافر المكتبات كـاملة التجهيز بالمراجع والمصـادر، ومن تجـديد ثقـافـة البـاحثين بـشكل مسـتـمـر بأحـدث النظريات والمناهج وذلك بتـوفـيـر أهم المصادر الأدبيـة الأجنبـيـة، وتيـسيـرها للبـاحـثين في خطة مرحليـة منظمة وعلى أساس قـومي شامل تعتـمد إتاحة النـصوص بلغاتهـا والعمل على ترجـمـتـهـا ترجـمـة أميـنة راقـية ومـن دراسة نـظريات النقـد الأدبي التـراثي في ضـوء المناهج الحـديثة، وإعـادة تنظيـرها ونشـرها على المسـتويين الأكـاديمي والأدبي، ولا بد أيضا من :

ـ إعـداد فهـرس شامـل متـجدد لما ترجـم إلى العربيـة من كـتب الدراسات الأدبيـة الأجنبية والنقد، وتوفيره للباحثين.

ـ التخطيط لترجمة أهم الدراسات الاستشراقية الأدبية والتاريخية والفلسفية، وإعداد فهرس شامل بما ترجم من كتب وبحوث المستشرقين في هذه المجالات.

ـ إجراء دراسة احصائية تحليلية لما ألف بالعربية من الدراسات، وإصدار فهرس شامل بها. وذلك بتشجيع الأعمال الببليوغرافية المتصلة بحركات النقد الأدبي بمختلف مدارسها وتياراتها وأعلامها.

6 ـ السينما

قد يكون من الضروري ابتداء بيان الفرق بين السينما والتلفزيون والفيديو. فالسينما لغة تعبير مكتملة، لها قواعدها وأسسها وطرائقها، ولها نظرياتها وفلسفتها الخاصة، هي الفن السابع، أما التلفزيون ومعه الفيديو فهما وسيلة وأداة اتصال ونقل. لا يمكن القول إن ثمة لغة تلفزيونية، ولكن هناك لغة سينمائية. وأما الفيديو فليس أكثر من أداة نشر سهلة لإنتاج السينما والنقل الواسع لها، ومثله ما ابتكر ويبتكر من تقنيات النشر العالمي.

وليست السينما مجرد ثقافة الصورة، السينما لا تستخدم الصورة فحسب، إنها عدد واسع من الفنون والمؤثرات، فهناك مع الصورة فنون الموسيقى، والقصص، والحوار واللغة، وملامسة الواقع، وأساليب التمثيل، والتعبير الجسدي، والتزيين (الديكور)، والإخراج، وغير ذلك، وكلها مجموعة في فن واحد وهو السينما.

على أن كل وسائل الاتصال الجماعي ـ ومنها السينما ـ تمارس تأثيرها عبر قناتين :

ـ قناة تقنية من أجهزة وطرق عمل ووسائل إيصال.

ـ رسالة محمولة هي المادة التي يراد إيصالها إلى الآخرين.

وهذا الشق الثاني هو أهم لأنه الشق الثقافي. وهو ما يجب إيضاحه والتخطيط له، فالسينما (ومن ورائها التلفزيون والفيديو) من وسائل النشر الثقافي الجماهيري، لكنها سلاح ذو حدين، لأنها قادرة على الإسهام في تأكيد الشخصية الثقافية للأمة كما أنها قادرة بالقوة نفسها على تشويه هذه الشخصية وشتاتها وذلك تبعا للرسالة الثقافية التي تبث من خلالها. ولما كانت موجودة بحكم الواقع وتلتهم البرامج التهاما ـ وبخاصة في

التلفـزيون ـ فإن ضعف الرسـالة التي تحملهـا يفعل فـعله في التأثيـر الدخيل أو التـشويه للواقع القومي.

ويتجلى أثر السينما (والتـلفزيون) البالغ في إيصال الرسائل الثقافـية في العالم الثالث عامة ومنه الوطن العربي حيث لا يزال أكثـر من نصف الشعب عامة على الأمية. وتكون لغة التعبير السينمائي والتلفـزيوني لديهم هي أداة التوصيل بامتياز. وإنما يحد من تأثيرها أن الثقـافة السيـنمائية جـزء من كل بمعنى أنها في وضـعها القـائم تمثل جانبـا من جوانب الثقافة السائدة بكل إيجابياتها وسلبياتها وأمراضها والتخطيط للخلاص من هذه السلبيات والأمراض يتصل بصورة طبيعية بالخطة الشاملة للتنمية الثقافية.

والسينمـا (ومثلها العمل التلفـزيوني والمسرحي والفيديو) إبداع، وصـناعة، وتجارة، وتراث، وأدب. وأي مبـدع في الفنون الأخرى يسـتطيع القيـام بعمله وحـده إلا المخرج السـينمائي (والمسرحي والتلفـزيوني) فـلا يقوم عـملهم إلا على إدارة مـجـموعـة من الفنون، وتوجـيههـا التوجـيه المتـرابط، والتنسيق بينهـا والوصول إلى نتـيجـة مبـدعة من خلالها، ذات مضمون ثقافي ومعنى إنساني. لهذا كله فإن التخطيط للفن السينمائي (كما هو للمسرحي والتلفزيوني) يجب أن يمر عبر خمسة مسالك :

أ ـ الرسـالة الثـقافـيـة : وعناصـرها الأسـاسيـة تـتعلق بكاتب السـيناريو والمخـرج السينمائي وما يتصل بهما من أعمال معينة.

ب ـ الأجهزة البشرية ونقصد جميع الفنيين العاملين في المجال السينمائي.

ج ـ جمهور العرض مع ما يتصل به من سوق وتشريع.

د ـ أمكنة العرض من دور، وقاعات وساحات.

هـ ـ النشاطات المرافقة من نواد وهواة ومهرجانات وما إليها.

أ ـ الرسالة الثقافية :

1 ـ يعبـر كاتب السيناريو والمخـرج معا عن هذه الرسـالة في الفيلم الروائي خـاصة وفي الأفلام التسجـيلية والوثائقية، والثقافيـة والتعليمية والإرشادية ولا قيـد على مضمون الرسالة الثقافيـة السينمائية التي يجب أن تبقى حرة الآفاق، وحـرة التعبير ككل إبداع أدبي وفني آخر، وفي إطار القيم الكبرى الروحية، والإجتماعية، والفكرية.

2 ـ ولما كانت كتابة السيناريو فنا جديدا من التعبير الأدبي وكان الإخراج بالضرورة فنا آخر يقوم على أساس من التخصص والإعداد الخاص في معاهد السينما، وكان عدد الممارسين العرب لهذين الفنين محدودا حتى الآن، كان لا بد من التوسع في إعداد الكتّاب والمخرجين المؤهلين وتخريج الكثير منهم لسد الحاجة الملحة المتزايدة مع المستقبل.

3 ـ حرصا على سلامة الرسالة الثقافية لا بد من :

أ ـ دعم المؤسسات السينمائية التي يقيمها القطاع العام للإنتاج السينمائي واعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الثقافية ومن العمل الثقافي نفسه، ويكون هذا الدعم على وجهين :

ـ توفير الموازنات الكافية واللازمة لها والمؤسسات الأساسية لنزع الصفة الاقتصادية البحتة عنها.

ـ إصدار التشريعات الضرورية لمعونتها وتثبيت وجودها وتوسعها.

ب ـ دعم الإنتاج السينمائي المشترك بين البلاد العربية، عن طريق مؤسسة سينمائية قومية، أو هيئة أكاديمية مشتركة تعمل في ظل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتتعاون معها، ومع الوحدات السينمائية القطرية على إنتاج الأفلام بجميع أنواعها إعتمادا على كبار المخرجين، وذلك للعرض في دور العرض وفي محطات التلفزيون العربية وبثها عن طريق الأقمار الصناعية للبلاد العربية كافة.

ج ـ العناية باختيار الأفلام الأجنبية التي تعرض في دور السينما العامة والرسمية وفي التلفزيون لما قد تحمل من قيم ومفاهيم مشوهة أو مدمرة للهوية الثقافية العربية.

د ـ منع عرض الأفلام والمسلسلات إلا ناطقة باللغة العربية (مدبلجة) لا مترجمة ترجمة مقتضبة كما هي العادة الجارية، ويكفي في هذا السبيل أن تمنع العروض دولتان أو ثلاث من الدول العربية لتتولى شركات الإنتاج عملية (الدبلجة) اللغوية في البلاد العربية جميعا.

إن ذلك من شأنه دعم اللغة العربية في الوطن العربي، ويجب التأكيد بخاصة على اللغة العربية في الأفلام الأجنبية الخاصة بالأطفال والأفلام التعليمية والإرشادية والثقافية.

4 ـ الوسيلة الأساسية لتحجيم الغزو السينمائي والتلفزيوني الأجنبي تتكون من شقين :

ـ زيادة الإنتاج المحلي وتحسين نوعيته في وقت واحد، وتنويع مصادر المستورد، بالبحث عن مصادر جديدة للأفلام في دول العالم الثالث وغيرها، فلا تحتكر دور العرض لدينا دول معينة واتجاه محدد.

ـ تيسير تدفق الإنتاج السينمائي العربي عبر البلاد العربية.

ب ـ الأجهزة البشرية :

وهي تضم الممثل والموسيقي كما تضم المتخصص بالتزيين (الديكور) وبالإنارة وبالتصوير والمونتاج، ومختلف العاملين الآخرين، وكل هؤلاء الفنيين إنما يعملون من خلال مهن فنية متخصصة :

1 ـ ولما كانت ثقافة الصور المعبرة في تزايد سواء من خلال السينما أم من خلال التلفزيون والفيديو كان لا بد من التهيؤ لهذا التزايد بإعداد الجماعة الكافية والمتزايدة من الأطر والكفايات والمختصين بهذه الفنون.

2 ـ من الهام إيجاد اتحاد يضم السينمائيين العرب، وله مؤتمراته الدورية للتداول في شؤون هذا الفن وفي مشكلاته وتطويره على المستويين العربي والقطري.

3 ـ يجب الإفادة من المنح المخصصة للسينمائيين في الاتفاقيات الثقافية المعقودة بين البلاد العربية والبلاد الأخرى. إنها فرصة للاتصال بمختلف الخبرات العالمية.

4 ـ إنشاء وحدات تجريبية للأجيال الجديدة من السينمائيين لتنمية قدراتهم وخبراتهم.

5 ـ تدريس أوليات السينما في التعليم العام لإدراك أبعاد هذا الفن وإمكاناته وتاريخه ومدارسه واتجاهاته.

ج ـ جمهور العرض

ـ السعي لإيجاد أسواق جديدة للإنتاج العربي في الدول النامية وخاصة في الدول الإسلامية وفي دول آسيا وافريقيا، لما لذلك من عوائد دينية وسياسية واقتصادية بالإضافة إلى الأثر الثقافي الواسع.

ـ استخدام الوحدات السينمائية المتنقلة، ونوادي السينما للوصول إلى المناطق النائية والمحرومة في الوطن العربي.

ـ دعم الثقافة السينمائية لدى الجماهير بإصدار الكتب والدوريات والنشرات التي تعرض الإنتاج السينمائي العربي وتقربه للناس وتحلله.

ـ إعادة النظر في أنظمة التوزيع والنقد النادر والمقاطعة القائمة بين البلاد العربية، وإصدار التشريعات القانونية اللازمة لإتاحة أفضل الفرص وأوسعها أمام عرض الفيلم العربي والفيلم الأجنبي الجيد.

ـ الحرص على عدم احتكار التوزيع للأفلام السينمائية، وعدم التحكم فيها عرضا ومنعا واستغلالا، وبخاصة من قبل السماسرة والأفراد، باعتبار أن الإنتاج الفني ملك مشترك للجميع.

ـ تكثيف استخدام السينما في المدارس والمراكز الثقافية لا كوسيلة إيضاح ومجال تثقيف فقط ولكن كمادة للدراسة أيضا ولمعرفة آلياتها وأسرارها كصناعة فنية.

ـ تضمين خطط التنمية في البلاد العربية بناء مراكز ثقافية تشمل دورا للعرض السينمائي، وتأمين الأجهزة اللازمة لدور العرض المتنقلة، وبخاصة في الأرياف والمناطق النائية والمحرومة، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء الشركات للاسهام في ذلك.

ـ استخدام المدارس وساحات القرى، وباحات البيوت الواسعة للعروض السينمائية في المناطق المحرومة.

ـ الحرص على أن تكون ملكية دور العرض ملكية حكومية، وأن تبذل بالأجور الرمزية للعروض السينمائية على اختلافها.

ـ تعديل النظم المالية والجمركية لدور العرض الجديدة، وتشجيع القائم منها بغية تجديد المعدات فيها، وتحسين الأداء والعرض.

هـ ـ النشاطات المرافقة :

* إنشاء نوادي السينما وهي منتشرة اليوم في كل البلدان على الصعيد العالمي، ولها اتحاد دولي، كما صارت مؤسسات شعبية، وهي موجودة في تونس، والجزائر،

والمغرب، كما في سورية، ولبنان، والكويت، تعمل على نشر الثقافة السينمائية بشكل واسع وتساعد على تعميمها وتعميق أثرها، ولذلك نوصي بإنشاء نوادي السينما والاستزادة منها، وتقديم التسهيلات لها على اختلافها.

* دور المحفوظات السينمائية (الأرشيف) على أساس إقليمي أو قومي وهو ذاكرة السينما سواء أكانت صامتة أم ناطقة، وتشبه أن تكون دار الكتب بالنسبة للكتاب، لكنها أشمل وأوسع. وهي بعد أن بدأت في فرنسا سنة 1920 انتشرت في العالم كله ومنها محفوظات الجزائر التي تأسست سنة 1965، والمغرب سنة 1966، ومصر سنة 1968، وتونس سنة 1973، والعراق سنة 1974 .

* تغيير مفهوم الرقابة على العروض السينمائية والتلفزيونية من الشكل السطحي إلى المفهوم الفكري الثقافي وأن يوضع لها إطار فكري يشترك فيه مع السينمائيين أهل الفكر والتربية وعلم النفس والاجتماع والمواءمة فيها بين حرية التعبير الفني وبين القيم العليا التي يجب الحفاظ عليها.

* دعم المهرجانات السينمائية والتلفزيونية والتنسيق فيما بينها على المستوى العربي أولا، ثم بينها وبين المهرجانات الدولية ثانيا.

* دراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة صناعة عربية للمواد السينمائية المختلفة وإقامة الضروري والأساسي مما يمكن اقامته منها، على أساس قومي مشترك بين البلاد العربية من جهة وحكومي ـ شعبي من جهة أخرى.

* تحتاج البلاد العربية إلى قانون نموذجي ينظم الإنتاج السينمائي فيها، والطريقة المثلى هي أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع هذا القانون وتدفعه إلى البلاد العربية، ليكون أساس القوانين.

* العمل على إنشاء وكالة عربية مصورة للأنباء في الوطن العربي، فإن أحداثنا إنما تصور بأيد أجنبية، وتحمل وجهات نظر أصحابها مهما حاولوا الحياد، ويتبع ذلك إنشاء مكتبة للأخبار المصورة يغذيها الوطن العربي كله، ويجمع فيها تسجيل تاريخه الحديث.

7 ـ الفنون التشكيلية (التصوير والنحت والتزيين)

مشكلات الفنان التشكيلي العربي :

حقق الفن التشكيلي العربي الكثير من التقدم ومن النشاط الفني في العقود الثلاثة الأخيرة. ومع ذلك فإنه في جانب كبير منه لا يعبر عن واقع النظرة الفنية في المجتمع العربي، ولا عن الطموحات الفنية فيه، فبعضه يصدر عن نخبة وأفراد انفصلوا عن المجتمع، وبعضه الآخر نوع من الترف، وبعضه يقلد الفن التشكيلي الغربي وتنتفي فيه الأصالة. وهذا كله لا يمنع وجود الكثير من الطموحات ومن الإبداع الرائع في بعض الإنتاج ولعله لهذا كله لم يحقق الفن التشكيلي التجذر الواسع في الحياة العربية عمقا ولا التوسع أفقيا. ومساهمة القطاع الخاص في دعمه ضئيلة جدا ومقصورة على جماعة محدودة في المجتمع.

وثمة ظلال من المحظورات ما تزال تلاحق هذا الفن لدى الجماهير العربية، كما أن الفنان لا يعطى مكانه المناسب في السلم الاجتماعي، لا كمبدع فني في المجتمع، ولا كمدرس للفن في المدرسة، ولا تشريع يحميه في الشيخوخة أو من العوز والطوارىء، وليس ثمة من نقاد فنيين يقوّمون الأعمال الفنية ويعرفون بها.

ثم إن الإشراف على الحركة الفنية في كل قطر تقوم به أجهزة متعددة (وزارات، مصالح، اتحاد نقابات) وكثير من البلاد العربية ليس فيها هذه الأجهزة أيضا لرعاية الفنان. والموازنات في الأقطار المختلفة نزرة يسيرة بالنسبة إلى الفنون، ولا معيار ماديا لديها للعمل الفني.

يضاف إلى هذا أن تعليم الفنون في كثير من البلاد العربية متفاوت، ولا مناهج موحدة فيه وثمة أمية فنية حقيقية تحتاج إلى الكثير من الجهد لتنقشع.

وكل ما حققه الفن التشكيلي العربي (من اتحادات، وتقدم، ونمو ومعارض) كان على الغالب بجهد أفراد فقط، وفي ظل ظروف قياسية تقف ضدها الأنظمة أحيانا والتشريعات (من جمرك وانتقال).

وأخيرا فثمة انفصال بين المهندس والمعماري والفنان. كما أن الانفصال نفسه قائم بين الحرفي والفنان، وبين الموسيقي وأهل الفن التشكيلي. وهذا ما يمزق الكيان الجمالي الواحد والمتكامل للإنسان العربي.

إلى هذا كله يمكن أن نضيف ثلاث مشاكل أساسية قد تكون هي السبب وراء هذه الأدواء والنواقص السابقة.

أولا : مشكلة الأصالة :

إن الفن العربي فن شرقي، خاص بنا، وليس بفن غربي، وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن تنطبق عليه قيم الفنون الغربية ومدارسها المختلفة، ومن خصائصه:

ـ الامتزاج بين العمل الفني ومتذوقه، فليس ثمة انفصال بينهما سواء أكان العمل في المسجد، أم في المدرسة، أم في القصر.

ـ الشمولية : فالتكوينات التجريدية للخط وللتزيين وللرسوم وللأدوات الفنية مرتبطة بالتكوين العام، متجاوبة معه، ومكملة له.

ـ التلازم : فلا معرض، ولا متحف، ولا فصل؛ بمعنى أن ليس في الفن العربي نخبة أو صفوة تذهب إلى مكان معين لمشاهدة عمل فني، فالأعمال الفنية ملازمة للجماعة بكل مكان، وتعيش معها.

ـ الإحاطة : بمعنى أن لا فصل بين الفنون، فكلها مجتمعة معا بنسب مختلفة، ففي العمارة موسيقى وتزيين ورسم، وفي الموسيقى مثل ذلك، وفي الرسم وغيره.

وهكذا فالتوصيات التي ترد في موضوع الفنون التشكيلية إنما تشتق من مجموع هذه الملاحظات السابقة. ويمكن أن تجتمع في أربع مجموعات :

أ ـ الأهداف :

ـ1 ـ ربط الفن بالحياة والمجتمع وإدخاله في العمارة والصناعة والكتاب وكل مرافق الحياة اليومية، لخلق المحيط البصري اللائق والكفيل بتنمية المواطن العربي فيه ولمنع عزلة الفنان عن المجتمع.

2 ـ السعي لزيادة تفاعل التجارب الفنية العربية وتبادل الخبرات لتأصيل تلك التجارب وربطها بالواقع العربي حاضرا وماضيا ومستقبلا.

3 ـ الاستخدام السليم للفن التشكيلي ليكون سلاحا في المعركة المصيرية التي نخوضها ضد الغزو والهيمنة ومظاهر الاستعمار الحديث، وضد كافة أشكال الاحتواء والاستلاب الثقافي والفني.

4 ـ تحويل الفن من ترف إلى ضرورة، ومن زينة إضافية إلى جزء من تكوين الحياة وذلك عن طريق المدرسة، ووسائل الاتصال الحديثة، ونشر الأعمال الفنية في المجمع.

5 ـ التوعية الفنية الشاملة بإعطاء فرص التعبير والتذوق لكل أفراد الشعب، من الأطفال إلى الكبار، وذلك لإيجاد القاعدة الشعبية الواعية وراء الحركات الفنية، وإشاعة القيم الجمالية بين الجماهير.

6 ـ تعاون الفنون بعضها مع بعض (عمارة، تزيين، نحت، موسيقى، حرف) وإيجاد الصناعات والمشروعات التي تشجع وتنمي روح العمل الجماعي بين الفنانين سواء في الأكاديميات التعليمية أم في الحياة.

7 ـ التركيز على الأصالة، ولا يكون ذلك إلا بالتعمق في دراسة وفهم التراث وفي الابداع الذاتي من خلاله، وبأشكال جديدة تتجاوزه. والاستفادة من التجارب العربية العديدة التي ارتبطت بالتراث.

ب ـ الفنـــان :

هو حجر الزاوية في العملية الفنية ولذلك لا بد من أن تتوافر له :

1 ـ الحرية الكاملة في التعبير عن ذاته، وإذا كان التحرر الفكري جزءا من كل، وكانت حرية الفنان جزءا من حرية مجتمعه المكبوت اليوم بكل الوسائل، فإن هذا لا يمنع من التأكيد على حق الحرية الأساسي للناحية الفنية.

2 ـ ضمانات العيش الكريم. وذلك لضمان حريته الاقتصادية، وبخاصة الضمانات في حالات العجز والشيخوخة والمرض وتأييد ذلك بالتشريعات اللازمة.

3 ـ التشجيع الدائم : (بشراء اللوحات، ومنح الجوائز، والتفرغ، والمشاركة في التدريس، وفي اللجان ذات الطابع الفني، وفي التدريب وفي الأعمال العامة) ووضع التشريعات لذلك.

4 ـ تمكين الفنان من المشاركة الحرة في تقرير موقفه الحياتي عن طريق النقابات والجمعيات والمؤسسات التي تسمح له بذلك.

5 ـ زيادة ثقافة الفنان بالتدريب المهني الدوري، والتشجيع، وإقامة المسابقات الثقافية.

6 ـ تقوية روح العمل الجماعي لدى الفنانين بإشراكهم جماعيا في الأعمال الفنية المتكاملة.

7 ـ بعث الاتحاد العام للفنانين العرب باعادة إعطائه دوره القيادي وحمايته.

8 ـ السعي من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاقامة الاتفاقيات مع الاتحادات الفنية الدولية.

9 ـ دعوة الفنانين من أنحاء العالم بشكل دوري إلى مختلف الأقطار العربية لقضاء فترة فيها، والاتصال بالفنانين، والعمل المشترك معهم.

10 ـ إقامة الاتحادات الفنية في الأقطار التي لا تقوم بها.

ج ـ في المجالين القطري والعربي :

لا بد من خطة عربية للتنمية الفنية الشاملة تعمل على تحقيق هذه الأهداف وتتمثل بعض معالمها في النقاط التالية :

ـ العمل على ربط الفن التشكيلي بالقضايا الحيوية للجماهير، فكريا وسياسيا واجتماعيا وتشجيع التعبير الفني العفوي لهذه الجماهير تماما كدعم الانتاج الفني للفنانين.

ـ حماية الأعمال الفنية والحفاظ عليها، بوصفها تراثا وملكية عامة.

ـ وضع تصاميم المدن العربية على أساس يبرز شخصيتها العربية ويؤكد جماليتها وإيجاد الميادين العامة فيها للفنون الشعبية، ولإقامة المعارض العامة في هذه الميادين.

ـ الزام المؤسسات العامة والخاصة تشريعيا بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف أبنيتها ومنشآتها للأعمال الفنية والتزيين.

ـ العناية الكاملة بالحرفيين الفنيين وبتقاليدهم في العمل وبمراكز الفنون الشعبية، وإحيائها، وتشجيع تعلمها، بوصفها صناعات ثقافية فنية تحمل قيما تراثية.

ـ العناية بتوفير الخبراء الفنيين في أجهزة الاعلام ورد الأمور اليهم في عمليات الاعلام الفني لضمان الحد الأدنى من التنمية الفنية السليمة.

- اقامة أكاديمية عربية للفنون توضع مناهجها بحيث لا تتنافى مع القيم الروحية ولكنها تضمن ربط الفن بحاجات الحياة المعاصرة والمتجددة بالاضافة إلى فنون النحت والتصوير والتصميم المعماري والحرف التقليدية الفنية.

- العناية بالتعليم الفني بدءا من الطفل والاهتمام بكشف ميوله، وبإعطائه الرؤية الفنية السوية، ومتابعة ذلك في الدراسة الابتدائية والثانوية، واعتبار الفنون مادة على المستوى الذي تقوم عليه العلوم أو الآداب.

- إصدار موسوعة عن الفنانين العرب تعرّف بهم وبأعمالهم.

- توزيع المؤسسات الفنية العربية بين البلاد العربية بحيث يتكامل بعضها مع بعض.

- إقامة المعارض الفنية الدورية والسنوية، وتبادلها والتنسيق بينها، وبخاصة إقامة معرض سنوي عربي ممول عربيا، لعرض أهم الإنتاج العربي الفني.

- متابعة إقامة المرافق الأساسية اللازمة لذلك من متاحف وقاعات عرض ومسارح وغيرها وتنشيط المشاريع الخاصة التي تقوم لهذه الأغراض.

- تنشيط دور النقاد الفنيين المتخصصين وإعطاؤهم المجالات في وسائل الإعلام للتقويم الفني والتوجيه.

- إنزال الفن إلى العموم عن طريق الميادين العامة وتزيينها باللوحات والمنحوتات الفنية والقوافل، والمشاركة الحرة من الأطفال والجماهير في الإنتاج الفني.

- تزويد المكتبات العامة بالكتب الفنية ونسخ من الأعمال العربية البارزة في التصوير والنحت والتزيين ونشرها.

- إصدار الدوريات الفنية ودعمها الدائم لنشر الدراسات التي تتم في المجال الفني.

- إصدار النسخ المصغرة عن الأعمال الفنية المميزة وبيعها بأسعار شعبية.

- تثبيت دعائم الحركة الفنية بإقامة الصناعات اللازمة للأعمال الفنية (من الأفلام.. والمساطر، والأحبار إلى أنابيب الدهان، والقماش، والجص).

وأخيرا يقترح إيجاد مؤسسة عربية تابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وقادرة ماديا وفنيا على متابعة تنفيذ هذه التوصيات والسهر على ذلك. فإن التوصيات المجردة لا تكفي ولا تقوم وحدها. وتقدم هذه المؤسسة تقاريرها الدورية إلى المنظمة العربية لتتعاون مع الحكومات العربية على التنفيذ.

8 ـ الموسيقى

في الموسيقى تأتي مشاريع العمل التي يمكن تناولها من زوايا النظر التالية :

التربية الموسيقية للطفل وفي مراحل التعليم :

وتبدأ التربية الموسيقية مع الأطفال، في مدارس الحضانة والطفولة، هناك تزرع الحاسة البديعية الموسيقية، ثم تأتي العناية بالشباب في الإعدادي والثانوي وفي الحياة العامة.

ـ تحتاج التربية الموسيقية إلى آلاف المدرسين المختصين وهم لا يتوافرون أبدا في الوقت الحالي. لذلك فإن إعدادهم يجب أن يكون من خطط التربية والثقافة.

ـ الآلة الرئيسية التي توجد في المدارس هي البيانو (أو اكورديون) وهي آلة ثرية صوتيا، لكنها تعجز عن اعطاء الطفل موسيقانا، إنها توصل جزءا منها. ولكنها لا توصلها بكل دقائقها. وهذه الدقائق هي أساس الأصالة. والأفضل منها آلة العود.

ـ هدف التربية الموسيقية هو تكوين الأذن الصحيحة الذوق، ولا يكون هذا إلا بجهد تعليمي تدريبي آلي وطويل.

ـ لا يجوز زج الطفل في مناقشة التحرج من الموسيقى أو عدمه . إن لديه المتسع من الوقت بعد النضج للتفكير في الأمر. ولكن يجب التركيز على وظائفها النفسية والجمالية. وعلى دور النشيد الجماعي في تكوين الروح التأليفية للجماعة.

ـ توحيد مناهج التربية الموسيقية أساس في توحيد الفكر الجمالي العربي، وفي توحيد المشاعر السامية.

ـ التواشيح وما إليها لا تصلح موسيقى للطفل بالمرة. ولا بد له من موسيقى خاصة به، تطرح بشكل مسرحي خفيف، ليفهمها الطفل بشكل مرح حلو. وفي المغرب تجارب موسيقية للطفل قامت على أساس دراسته النفسية، وإعطاء ما يتناسب مع حجمه، وفهمه للّحن والكلمات.

النشاطات الثقافية الموسيقية

ـ إقامة إذاعة خاصة أو تخصيص أوقات محددة ثابتة لإذاعة الموسيقى العربية من مختلف الإذاعات.

- إنشاء المزيد من الفرق الفنية ودعمها، إنها الدليل على انتشار الوعي الموسيقي.

- رعاية الموهوبين بمختلف أنواع الرعاية سواء أكانوا موسيقيين أو مغنين، وإفساح المجال أمامهم في وسائل الإعلام.

- تسجيل موسيقى المناطق المختلفة وأخصها البوادي وغيرها خوف التشويه والضياع.

- العناية بأغاني الأطفال وتخير الأغاني الفولكلورية بعناية لتكون تحت تصرف الموسيقي وإرفاقها بتسجيلات صوتية وكتب توجيهية للمعلمين تعلمهم الاستفادة منها.

- إقامة المسابقات الموسيقية والتوسيع في مكافآتها المادية التشجيعية.

- إرسال البعثات الموسيقية للدراسة بعد دراسة التراث الموسيقي العربي والتشبّع به.

- الاهتمام بصناعة الآلات الموسيقية ورعاية صانعيها وتوسيع قاعدتها الصناعية وتكريم المبرزين منهم.

- الحضور الموسيقي العربي على الساحة الدولية ويقوم على ذلك مكتب خاص متصل بجميع القواعد الموسيقية العربية من جهة وبمختلف المهرجانات والمناسبات الدولية من جهة أخرى مع تسجيل ذلك وتوثيقه.

- العناية بموسيقى المهاجرين العرب، وربطهم بالأجواء الموسيقية العربية دون انقطاع، لأن الموسيقى والأغنية العربية تصبح هي وطنهم بعد الغياب عن الوطن.

- إنشاء معهد قومي للموسيقى العربية يضم الدارسين (أساتذة وطلابا) من مختلف البلاد العربية ويقوم بتدريس أنواع الموسيقى التراثية والشعبية والحديثة، ودراستها العلمية، وتسجيلها، وتوثيقها، وتوحيد مساراتها.

- إحداث معاهد عالية (كونسرفاتوار) للتخصص في العلوم الموسيقية تضم أقساما لكافة الآلات الموسيقية العصرية الجادة مع أقسام للبحوث في تلك العلوم، وبخاصة في الموسيقى العربية. وتضم المعاهد عددا من الخبراء الأجانب للإشراف على تدريس الآلات العالمية بها.

- إقامة مهرجانات قطرية وقومية وعالمية في المناسبات المختلفة لتنشيط الجو الموسيقي العربي باستمرار.

ـ اقامة ندوة لتقويم المناهج الموسيقية في المعاهد المختلفة وتوحيدها قدر الإمكان وإقامة دورات تدريب على أساس ذلك.

ـ إقامة سلسلة ندوات ومؤتمرات علمية لقضايا التراث الموسيقي ومشاكل تدوين الزخارف الموسيقية، وقضايا السلم الموسيقي، وتفاصيل التدوين الايقاعي للغناء المرسل. وذلك لوضع المعايير العلمية والفنية لتحقيق النصوص المأخوذة عن رواة الأعمال الموسيقية.

ـ المشاركة العربية في المنح الموسيقية التي ينظمها المجلس الدولي للموسيقى بباريس وفي المنح المشابهة التي تقدمها الدول الأخرى.

ـ إصدار اسطوانات وأشرطة تُسجّل الموسيقى العربية وتشرحها وتكون مجالا للتعريف العام بمناطقها.

ـ القيام ببحوث ميدانية ودراسات موسيقية وتبادلها بين الأقطار العربية وذلك للموسيقى التراثية والأغاني الفولكلورية والشعبية مع توثيق ذلك وتسجيله وإقامة الندوات حوله.

ـ إقامة مراكز محفوظات ووثائق موسيقية في المعاهد الموسيقية في الأقطار المختلفة، على شكل وحدات متقاربة في الشكل لتسهيل التبادل.

ـ الإكثار من ترجمة الكتب الموسيقية ونشرها.

ـ إصدار الكتب عن أعلام الموسيقيين العرب.

ـ إصدار ببليوغرافيا تتناول مختلف نشاطات الموسيقى العربية.

ـ إصدار مجلة (أو أكثر) حول الموسيقى العربية، وتصدر بالعربية واحدى اللغات الأجنبية، مهمتها نشر كل ما يتعلق بالنشاطات الموسيقية العربية والشعبية.

ـ إقامة مسابقات عربية في البحوث العلمية الموسيقية من تراثية وشعبية وحديثة. وتيسير تبادل هذه البحوث بين المهتمين بالموسيقى العربية في الداخل والخارج.

9 ـ الخط العربي

الخط أحد الفنون الجميلة التي تميزت بها الكتابة العربية منذ وجدت. ويعتبر واحدا من فنون الكتاب التي تضم مع الخط فن التذهيب وفن توضيح الكتاب بالرسوم والمنمنات والصور وأخيرا فن تجليد الكتاب، وإذا كان الخط هو الوسيلة لتوصيل المعرفة إلى الآخرين فإن الخط العربي امتاز عن الخطوط جميعا بأنه صار فنا أصيلا صحب الحضارة الإسلامية، ومضى مع تطورها، وقام بدور هام لا كوسيلة للتفاهم ونقل الأفكار والمعاني فحسب، وإنما كذلك كعمل فني له كل خصائص الفنون وقيمها الجمالية الرفيعة، حتى أضحى أحد الفنون الجميلة المميزة في الفنون الإسلامية، وقد تميز على ما سواه من الخطوط الأخرى فلم يحكمه الجمود بلساير التطور وتعددت أنواعه وأنماطه، ونشأت صلة وثيقة بين كل نوع منه وبين المادة التي يكتب عليها، والغرض الذي يستخدم فيه.

ولم يلق فن من الفنون الجميلة في الأمم التي بلغت شأوا بعيدا ما لقيه الخط العربي من التقدير والإجلال في مختلف العصور. وقد بلغ تقديرهم للخط درجة التقديس فقالوا في نشأته إنه وحي من الله ، وأقبل عليه خاصتهم وعامتهم واتخذوه فنا عربيا خالصا لم يقلدوا فيه أمة من الأمم وافتخروا به في نثرهم وشعرهم واعتز به الملوك والخلفاء.

ولم تقف عناية المسلمين بالخط العربي عند هذا الحد، بل بالغ بعضهم في تقديره حتى زعموا أن لحروفه أسرارا وقوى خفية، وظهر بذلك علم الحروف.

ولعل السبب الأساسي في تعلق المسلمين بالخط العربي إلى هذا الحد :

أ ـ أنه كان الوسيلة الأساسية التي كتب بها القرآن الكريم وحفظ.

ب ـ أنه كتبت به جميع اللغات التي دخل شعوبها في الإسلام (الفارسية، والتركية، والأردية).

ج ـ أنه قد تضافرت جهود المسلمين على إدخال هذا الفن الجميل في أعمال التزيين فصار مادة تزيينية أساسية في المباني الدينية وغيرها.

وقد ظل الخط العربي في تطور مستمر حتى ابتدع منه ما يزيد على سبعة وثلاثين نوعا من الخطوط. لكنه منذ ظهرت الطباعة وانتشرت، اتخذت تطوراته شكلين حسب الوظيفة التي يقوم بها. الأول : تطورات الخط الطباعي، والثاني : تطورات الخط التشكيلي.

1 ـ تطورات الخط الطباعي :

بالرغم من تدهور فن الخط في الأقلام الكتابية ومن تقلص إنتشار فنونه وأدواته وإتقانه، وبالرغم من وجود نوعين من أقلامه عامة : قلم مشرقي، وقلم مغربي، فإن حروف الطباعة أخذت اتجاهات خاصة في تطوير هذا الخط عرضا وطولا وتقريبا بين المشرق والمغرب. فالحروف العربية اليوم موحدة في أنحاء الوطن العربي. وبها تطبع جميع المطبوعات. وتقبل في كل مكان كل المحاولات التي تبذل لتحسين أدائه، وتسهيل التعبير الصحيح به.

2 ـ تطورات الخط في الفن التشكيلي :

أما الرسم والتزيين بالخط فقد أخذا بعدا تشكيليا رائعا سيطر على جهود كثير من الفنانين العرب في السنوات الأخيرة بخاصة، وعلى بعض الفنانين المسلمين بعامة أيضا . وتسعى هذه الحركة إلى أن يعطي الحرف والكلمة والجملة العربية أقصى عطائها التعبيري بتوظيفها لكل ما في الحرف العربي من قابلية للتمديد والتقلص والمشاكلة الفنية. إن الخط العربي يرحل اليوم رحلته الثانية منذ أواسط الأربعينات في نصوص كتبت بعفوية، وتوازن، ورغبة بملء الفراغات. ثم أخذ الحرف في مرحلة لاحقة يندمج بأرضية اللوحة، ويفقد استقلاله؛ أو يظهر في مثل كتابة الأطفال، أو يستخدم للدلالة على بعدين زمنيين . ومن الفنانين من استخدم الحرف جملة يخترقها البعد الزمني، في حجوم موزعة في اللوحة، وهو نهج شاع في الآونة الأخيرة، وله مقلدوه في مزيج من واقع شعري، وآخر درامي، وبعضهم استوحى الجرس الصوتي للحرف، وما يخلقه ويخلفه في الذاكرة العينية من تداعيات.

وثمة تجربة لها شأنها في البناء التشكيلي الحرفي سعت إلى تجاور بعدين في اللوحة يشدهما حرف عربي أحدهما ذو منظور تشكيلي تمثله مجموعة من الخطوط الأفقية والثاني يستمد مداه من الايماء إلى فترات تاريخية بالكتابة الأثرية. وثمة فنانون

يستخدمون الخط العربي في كتاباته المختلفة وتنوع مقاساته وطرائقه، ومنهم من ذهب إلى الإفادة من الايقاعات الخزفية المكرورة.

وثمة تجارب أخرى استوحت الخطوط المسمارية والحميرية القديمة والنقوش، ومنها ما اعتمد المداخلة بين الرقص اللولبي المولوي الصوفي وبين الإيقاعية التي يوفرها انسياب الخطوط العربية. وعلى مسافة قريبة من ذلك تقوم تجارب أخرى تسعى الى اختزال الكلمات في حرف أو حرفين رئيسيين.

ويزداد من يوم ليوم شأن الإفادة من الخط العربي في فروع أخرى من الفنون التشكيلية كالنحت والفخار. وثمة من المعماريين من فكر في إقامة منشآت بأشكال من الحرف العربي. وهذا ما لفت نظر النقاد والدارسين الأجانب ودفعهم إلى القول بأنها تجارب تحول الوظيفة الزخرفية إلى عملية تأملية وجودية.

وحول فن الخط ترد التوصيات التالية :

1 ـ تقوم وزارات التربية باعادة تدريس مادة الخط العربي في جميع مراحل التعليم ابتداء من مرحلة الحضانة وحتى نهاية التعليم الثانوي.

2 ـ تفرد هيئات الآثار قسما خاصا بجميع متاحف الفن الإسلامي لعرض روائع الخط العربي وتطوره وبخاصة تراث الخطاطين المحليين.

3 ـ تنظيم معارض لأعمال كبار الخطاطين والتعريف بهم ونشر الأعمال الرائعة منها.

4 ـ تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية بتشكيل لجنة من كبار الخطاطين في العالم العربي مع جماعة من المتخصصين في الطباعة وذلك لتطوير تصنيع الحروف العربية للمطابع والآلات الطابعة والحاسب الالكتروني مع الاحتفاظ بطابعه الأصيل، ومواجهة مطالب العصر في الوقت نفسه، والعمل على الافادة من جمالياته.

الانتاج الفكري :

الانتاج الفكري بمختلف أشكاله وسواء أكان في حقل العلوم الانسانية والاجتماعية أم في العلوم الطبيعية أم القانونية أم في علوم الدين هو تجليات متنوعة للظاهرة الثقافية وهو وجه من وجوه الايداع يعبر عن مدى السعة الفكرية وآفاقها،

وهو في نفس الوقت مظهر معبّر عن ألوان الهموم التي تشغل الأمة، وعن مختلف القيم المسيرة للمجتمع . فهي جانب أساسي من البني الثقافية ومن العطاء الحضاري، وكثرته أو نماؤه أو ضموره تتعلق مباشرة بمدى الحيوية الثقافية التي تتمتع بها الأمة.

ومن المؤسف أنه ليس تحت الأيدي من أرقام إحصائية ولا من أسس موضوعية ثابتة لقياس هذا الإنتاج سواء في العدد أو القيمة أو النوع فالتقويم له يظل بالضرورة في الحدود الانطباعية والعموميات.

وما من شك أن الانتاج الفكري العربي في العقود الأخيرة قد ازداد في العدد زيادة كبيرة يعبر عنها تكاثر المطابع ودور النشر وآلاف العناوين المطبوعة ولكن هذا الإنتاج يتسم في أوضاعه الحالية، مع بعض الاستثناءات، بما يلي :

أ ـ افتقار الإنتاج الى تنوّع الجدة وغزارة الابتكار.

ب ـ افتقار بعض الإنتاج إلى الموضوعية أحيانا كثيرة .

ج ـ كثير من هذا الإنتاج يكتب وينتج ضمن إطار قطري لا قومي ومن منظور محدود لا شامل.

د ـ ثمة قطاعات ذات حساسية خاصة يتحرج منها الباحثون ولا يعالجونها المعالجة الطليقة وفي طليعتها الأمور الدينية.

ويعود ذلك إلى :

1 ـ عدم توافر المناخ الملائم للفكر، وللانتاج الفكري، بسبب غياب حرية الفكر، والحرية عموما، في الوطن العربي على مختلف الأصعدة، وثمة حالات لا يسمح للمفكر فيها بالتعبير عن نفسه بأية وسيلة من وسائل التعبير الحر. وفي حالات أخرى يلاحق أو يعاقب إذا تجرأ وتصدى للمنع.

2 ـ ضعف المؤسسات التي يفترض أن ترعى البحث العلمي وتشجع المفكر، وتضمن نشر انتاجه، وتوزيعه، وتعميمه، وتقوم بحماية المفكر وفكره معا، إذا تعرض أي منهما للملاحقات والخطر.

3 ـ كثرة هجرة المفكرين إلى خارج الوطن وسهولة هذه الهجرة وهي تؤدي بالتالي إلى خسارة فكره، كما تؤدي في بعض الحالات إلى خسارته هو شخصيا، بعض

هذا التدفق نحو الخارج يعود إلى غياب الحرية، وبعضه يعود إلى الصعوبات المادية والسياسية أو العملية التي يواجهها المثقف وبخاصة من كان حرا في تفكيره. صحيح أن بعض الانتاج الفكري العربي الجيد ظهر في خارج الوطن، وإن هذا الانتاج قد ينتقل بمضمونه وأثره، وفاعليته إلى الوطن أحيانا، لكن الحقيقة تبقى : وهي أن غالبية المثقفين وأصحاب الرأي تنقطع أو تضعف صلاتهم بالمجتمع العربي، وهمومه، وقضاياه، حين يغادرون الوطن، ويندمجون في مشاكل حياتهم ومجتمعهم الجديدين.

4 ـ ضآلة نسبة القراء الجادين، وإن كان صحيحا أن مثل هذه النسبة هي منخفضة في كل الشعوب، فإنها في الوطن العربي لا تلتئم أبدا مع عدد السكان عموما.

5 ـ التوزيع الضعيف للانتاج الفكري في الوطن العربي مما ينشأ عنه عدم التعرف على الأعمال الجديدة في الأقطار العربية المختلفة بسبب ضعف التدفق الثقافي.

6 ـ طغيان وسائل الاعلام على الكتاب مما خفض من سمعة الكتب الجيدة.

7 ـ غياب فلسفات فكرية محددة ننطلق منها في مختلف ألوان الانتاج سواء أكان تاريخيا، أم اجتماعيا، أم فلسفيا وذلك بسبب عدم نجاحنا في تكوين مدارس فكرية، وعدم توافر تقاليد للفكر تعود المجتمع على طرح مشاكله.

8 ـ عدم التواصل بين الباحثين ووجود الأحكام المسبقة أحيانا على الإنتاج العربي.

وهكذا يمكننا استخلاص سبعة أنواع من معوقات الإنتاج الفكري :

1 ـ معوقات ذات إطار إيديولوجي وعقدي.

2 ـ معوقات ذات طابع سياسي سلطوي.

3 ـ معوقات اجتماعية في البيت والشارع ومكان العمل أو في المدرسة أو الجامعة.

4 ـ معوقات تتصل بالمؤسسات والهيئات التي تعنى بالبحوث وضعفها ماديا وأجهزة وتخطيطا.

5 ـ معوقات تتصل بضعف الميزانيات المخصصة للإنتاج الفكري وللبحوث العلمية.

6 ـ معوقات ناجمة عن واقع التعليم الجامعي والبحوث في الوطن العربي،

وقصورهما المنهجي.

7 ـ معوقات ذاتية خاصة بجيل من المثقفين يؤثرون التقليد.

التــوصيــات :

لما كـانت الميادين التـي يتناولها الإنتـاج الفكري عـديدة فمـن الصعب استخـراج توصيات خاصة بكل مـيدان على حدة، لا سيما وأن لكل ميدان خـصوصيته. ولكن لما كـانت تصب جـمـيـعـا في جـو ثقـافي عـربي واحـد، فـمن المـمكن إيراد الأفكار والتوصيـات العامة التي تستهـدف إعادة الحيوية والنشاط إلى أجـواء الفكر وتسهم في تنمية الجو الثقافي العام. ومن ذلك :

1 ـ قضيـة الحرية للمنتج الفكري قضية مـحورية، وغيابها ذو تـأثير سلبي في الإنتاج وينبـغي السعي لتـوافرها، كمـا ينبغي الـنضال من أجل الحـصول على ديمقـراطية فكرية حقيقية.

2 ـ أمن المنتج سياسيا وماديا أمران أساسيان لذا لا بد من ضمانهما له.

3 ـ توجيه نظام التعليم إلى احترام العقل، وغرس المنهج العلمي، وإلى اتباع الطريقة في تقصي الحقائق من كل لون. إن هذا هـو العطاء الأساسي الذي يمكن أن يقدمه التعليم، وهو الذي ينعكس في نوعية الانتاج وأصالته.

4 ـ العناية بالثقـافة ذات الطابع الجماهيري، إنهـا الأرض الواسعة التي ينبت فيـها الإنتاج الطيب.

5 ـ الاهتمـام بغرس عادة البحـوث المشتركة وفـرق البحث بدلا من البحـوث الفردية على الطريقـة القديمة، فالبـحوث أضحت اليـوم من عمل الفرق الـعلمية المخـتلفة التي يكمل بعـضهـا بعضا رغم تـباعد الأقـاليم ولم يعد في طوق الـعلماء المتـابعة الفردية لها. وهذه العـادة يبدأ غرسها منـذ الطفولة بالأعمال الجمـاعية وترسخ في المدرسة المتوسطة والثانوية وتصبح تقليدا ثابتا في المراحل الجامعية.

6 ـ إنشاء مؤسسـة خاصة في المنظمة العربية للتـربية والثقافة والعلوم وظيفـتها تصوير أطروحات الدكتوراه والماجستير التي تناقش في الجامعات العربية، وتبويبها هجائيا ووضعها تحت تصرف الباحثين والمرشدين للإفادة منها ومنعا لتكرار البحوث.

7 ـ تقوية الجمعيات التخصصية في الوطن العربي في مختلف فروع التخصص ودعم نشاطاتها معنويا وماديا.

8 ـ تبني نظام التفرغ للباحثين والمفكرين لدفع الإنتاج وازدهاره في مختلف الأقطار العربية.

القسم الثالث
الثقافة بوصفها تعبيرا

1 ـ اللغة العربية والمشكل اللغوي

التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسر لهيكل تماسك المجتمع ووحدته. واللغة العربية بمساندة القرآن الكريم قد حافظت على وجودها وتطورها حتى العصر الحديث. لكن الجهود التي تبذل اليوم للحفاظ عليها ما تزال أقل مما يجب لتطويرها حسب مقتضيات العصر وحاجاته.

واللغة العربية تقدم في تاريخ الألسنة البشرية أنموذجا فريدا، فهي اللغة الوحيدة التي ظلت حيّة محافظة على بناها الصوتية والصرفية والنحوية على مدى من التاريخ لا يقل عن سبعة عشر قرنا منذ وصلتنا عن تكاملها شهادات التاريخ بما هي عليه من خصائص اللسان الطبيعي المتماسك.

وإذ لم يحدثنا التاريخ عن أنموذج لغوي آخر استطاع أن يعمّر طيلة هذا المدى دون أن تنسلخ بناه التركيبية فإن اللغة العربية بهذه الخصيصة بالذات تعد تراثا إنسانيا شاملا، وصيانتها جزء من صيانة تجربة بشرية فريدة لا يُعرف لها جنيس مطابق.

وتعترض اللغة العربية اليوم ـ بحكم حيثيات تاريخية موضوعية ـ بعض الصعاب العَرَضية منها :

أ ـ ظروف تفهم اللغة السليمة ويعمل في هذه الناحية أمران :

* وسائل الإعلام السمعية والبصرية وقد أوصلت اللغة السليمة حتى إلى الأميين، ورفعت مستوى العامية، ولكن جهودها في سلامة اللغة تأتي غالبا بشكل عفوي، وليس عن سياسة مصممة، وتوجيه مخطط. أضف إلى ذلك بعض النزعات الطارئة التي بدأت تنتشر في بعض الوسائل الإعلامية : السمعية منها، والسمعية ـ البصرية، وكذلك المكتوبة، وفيها ميل واضح إلى تغييب اللغة العربية الفصحى، والتوسل باللهجات استدرارا لعطف جماهيري رخيص ومغلوط في الآن نفسه، أو جريا وراء الكسب الإشهاري العاجل.

* طرق تعليم اللغة في المدرسة وهي ليست دوما جذابة بسبب طرق التبليغ السيئة.

ب ـ ظروف المزاحمة التي تلقاها العربية فهي تلقى مزاحمة مزدوجة من العامية من جهة، ومن اللغات الأجنبية من جهة خرى.

ج ـ مدى استجابة اللغة لحاجات العصر، والتجاوب مع مفاهيم الحياة العلمية واليومية الحديثة ولعل سلبية المثقفين تحرم اللغة العربية من حيويتها.

وثمة نظرة دونية ينظر بها إلى اللغة العربية في المجالات العلمية خاصة وتعبر هذه النظرة عن نفسها في لغة تدريس العلوم في الجامعات ولغة الأبحاث العلمية التي تكتب وتسرب التعابير الأجنبية إلى لغة المثقفين.

ومن القوى الأجنبية من تشجع العامية دراسة ودعما، وتؤكد صعوبة العربية السليمة، وثمة دعوات تدعو لترك اللغة الفصيحة والكتابة، والتعليم بالعامية وهي دعوات مشبوهة لا يراد بها وجه العلم ولا خير العروبة.

ـ أسباب الضعف اللغوي :

العرب الآن لا يصنعون بأنفسهم مقومات الفكر العالمي كما كانوا في سالف التاريخ وعلى مدى قرون متتالية ولهذا ليس لديهم لغة فكر العصر بكل خصائصها الكونية، ولهذا أيضا ينحتون الكلمات، والمحتوى لديهم غير واضح، فنحن نستورد الفكر ولا نصنعه.

والمشكلة إذن ليست مشكلة لغة ولكن مشكلة صناعة الفكر أولا.

ـ الإنتاج الفكري هو الذي يقوم بإغناء اللغة. وليس المجامع التي وظيفتها أن تجمع وتنسق وتقدم الحصيلة، ثم إن الأمية وضعف التعليم والإنتاج الفكري لم يسمحا بعد بالوصول إلى مستوى الإبداع الحقيقي وبالتالي اللغوي.

ـ ثمة شبه انفصال بين علماء اللغة ومدرسيها من جهة وبين علماء العلوم المختلفة ومدرسيها من جهة أخرى.

ـ النحو العربي ليس مشكلة، والقواعد ضرورية ولكن طرائق إيصالها وتطبيقها قد تكون هي الجامدة التي تحتاج إلى التطوير.

ـ المجامع اللغوية :

إن المجامع اللغوية بذلت الجهود الكبيرة لدعم اللغة القومية وما تزال تبذلها، وهي تمثل مرحلة من مراحل تاريخنا الثقافي، ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى مسؤولياتها لأنها تعيش في شبه عزلة عن الحياة العامة، والجامعات أكثر نشاطا منها بسبب أنها أقدر على نشر مبتكراتها من المصطلحات، واتصالها أكثر منها بالحياة العلمية.

ومجموع ما أصدرته المجامع من المصطلحات والمفردات التي يحتاجها العصر لا يجاوز 3٪ من مجموع الحاجة. فما يستجد من المعرفة الحديثة هو أكثر بكثير مما يبتكر له المصطلح اللغوي. ومعظم ما أنتج قام به المجمع اللغوي المصري ومركز التعريب التابع للجامعة العربية في المغرب.

والشكوى عامة من فقد المعاجم العربية في جميع المستويات والحاجات ولهذا الفقد أثر بالغ السوء في الحياة الثقافية، وجهود المجامع في هذا المجال ما تزال حبيسة التوزيع القليل المحدود، والبعد عن حيوية الاستعمال العلمي واليومي.

ـ إن المعجم المدرسي للطلاب غير موجود. ونقصد المعجم الذي يستند إلى دراسة علمية لمجموع مفرداته اللغوية المتوافرة لديه، ولحاجاته المتدرجة من المفردات المتزايدة.

ـ لا وجود لمعجم عربي حديث موحد يتفق مع حاجات الناس في الحياة الحديثة.

ـ لا وجود للمعاجم المتخصصة بما يغطي كل حاجات العلوم.

ـ لا وجود للمعجم التاريخي رغم شأنه البالغ وضرورته.

ـ ليس ثمة معجم يجمع المصطلحات الموحدة والألفاظ المعربة.

من مجموع النقاط الماضية ترد التوصيات التالية :

أولا : حول المجامع اللغوية :

أ ـ السعي لتأليف مجمع لغوي عربي موحد ينهض بالأعباء الأساسية التي تتولاها الآن المجامع المختلفة ويكون لهذا المجمع وحده سلطة التشريع اللغوي وسلطة التبسيط أو التعديل في الشؤون المتصلة باللغة أو النحو أو الإملاء، على أن يكون للقرارات

التي يصدرها قوة الإلزام التي تمنحه إياها السلطة السياسية العليا، بحيث يفرض على وسائل الاعلام المختلفة الالتزام.

ب ـ إذا لم يكن بالإمكان إيجاد مجمع واحد فيمكن :

ـ العمل على تنسيق أعمال المعاجم المختلفة عن طريق تقوية اتحاد المجامع اللغوية الموجودة والعمل على توزيع الاختصاصات فيما بينها فيختص واحد منها بالمعاجم وآخر بالمصطلحات وآخر بتيسير اللغة أو النحو. . .

تقوم المجامع أو المجمع الواحد بإعداد جملة من المعاجم والكتب حسب أولويات الحاجات العلمية والاجتماعية.

ـ إصدار معجم تأصيلي يبحث أصول الكلمات العربية وجذورها، يغطي حاجات المعرفة اللغوية فيما يعرف بعلم التأصيل (الايتيمولوجيا).

ثانيا : توصيات مساندة لتقدم اللغة العربية :

ـ توحيد جهود مختلف المؤسسات العاملة في المجال اللغوي من جامعات ومجامع وأجهزة تعليم واعلام، وتنسيق تلك الجهود وتنظيمها في مسارات متكاملة.

إن المعارف اللغوية في عصرنا قد تطوّرت تطوّرا سريعا مذهلا واكتسبت حصانة علمية لا يتطرق إليها الشك بين كل المعارف الإنسانية والاجتماعية، ثم إنها ـ فيما يعرف بعلم اللسانيات ـ قد امتزجت امتزاجا متكاملا مع أحدث التقنيات الآلية والرياضية وأصبحت قاعدة لكل عمل متصل بالآلة، وقد تجلى أبرز تحدٍ من تحديات العصر في تكامل العلم اللغوي مع كل العلوم المرتبطة بالمعلوماتية في ما يعرف بعلم الذكاء الصناعي.

وليس اليوم من حلّ جذري لقضايا اللغة العربية وما يتصل برواجها وتأصيلها وسلامة استخدامها إلا بالتعويل على الكفاءات المنتشرة من بين أبنائها في مختلف مراكز البحث العلمية هنا وهناك : بدءا ببعض الجامعات العربية وانتهاء بعديد الجامعات الأجنبية.

ولا شك أن أسلم السبل وأقصرها إلى ذلك هو العمل على بعث مركز عربي للدراسات اللغوية المتطورة تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويكون من أول مهماته :

- العمل على ترسيخ المنهج العلمي الموضوعي في إثارة قضايا اللغة العربية ودراستها واقتراح الحلول العملية لها.

- تركيز التقنيات الحديثة في معالجة شؤون اللغة العربية.

- ربط الصلة بالجهات التصنيعية العالمية حتى تهيئ آلاتها المستحدثة مجهّزة بأنظمة تستجيب لأنساق اللغة العربية كتابة وتخزينا واسترجاعا.

- إنشاء «بنك» للمفاهيم، إن مشكلة تعدد المصطلح لمفهوم واحد تقضي بإيجاد طريقة للتنسيق، كما أن مسايرة ما يجد من المفاهيم والإسراع بإيجاد ما يفي بها من المفردات والمصطلحات يقضي بإيجاد «بنك» لهذه المفاهيم يساهم في تزويده بالمصطلحات المستجدة مراسلون من ذوي الاختصاصات المختلفة. كما يتلقون منه المصطلح العربي الموحد الذي يعمل عليه جهاز من العلماء اللغويين.

- نحن أمام هجوم واسع من المصطلحات الجديدة، ومن لغات تختلف في نظامها اللغوي عن نظام العربية، فينبغي التفكير في ابتكار النظم والطرائق للتعريب.

- لا بد من إيجاد «بنك» للمفردات العربية تودع فيه كل ما يوجد في العربية قديما وحديثا من الكلمات وما يظهر يوميا من المفردات. إنه عمل ضخم يقتضي مجهودا كبيرا ولكنه غير مستحيل بفضل التقنيات الحديثة والحاسبات الإلكترونية.

- لما كانت الترجمة رافدا من روافد الإغناء للغة، وتقدم للمؤسسات المختصة من مجامع وغيرها مادة خاما تختار منها ما تراه صالحا، فمن الضروري أن تقوم على أسس مضبوطة وناجعة لذا فإن المفيد أن يجري مسح عام ودوري لما هو جدير بالترجمة إلى العربية وأن تنظم قائمة بمن تقتضي معرفتهم باللغتين العربية واللغة المترجم عنها، وتوكل إليهم أعمال الترجمة المعتمدة.

- القيام بترتيب أولويات بين الأعمال اللغوية، وتحديد العاجل والآجل منها.

- حل مشكلات حركات الأحرف. وفي هذا الباب ثمة اتفاق على وضع الحركات في كتب المرحلة الإبتدائية والمعاجم.

- إعادة النظر في مناهج تدريس النحو، وتحويلها من دراسة القواعد إلى دراسة التطبيقات.

2 ـ الثقافة والصحافة

الصحف بوصفها مطبوعات دورية تتنزل بين الأيدي في نظام ثابت، ذات دور أساسي في تكوين مفاهيم الأفراد عن العالم والحياة والناس والعلاقات، وجانب أساسي مما يسمى بالرأي العام إنما تكونه الصحف. فهي لهذا شأن ثقافي بامتياز ووسيلة إتصال جماعية من الدرجة الأولى. وقد نمت الصحافة العربية في الكم والكيف نموا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية كما تطورت في مستوى التحرير وطرائق الطباعة ومحتوى الصحف وفي التنوع والإعلان والمردود الاقتصادي.

الحرية الصحفية :

في جميع الدول العربية دساتير تقر الحرية الصحفية وقوانين للمطبوعات وتحدد العلاقة بين النظم وبين الصحف. ولكن القيود على هذه الحرية تحد كثيرا منها. وشجاعة التعبير عن الرأي مكلفة جدا. والجبن في الرأي لا يصنع الإعلام الناجح لأنه يفقده مصداقيته وهي رأسماله. وكثيرا ما تكون المحاسبة على الرأي الحر غير حضارية على الإطلاق. وعلى أي حال فالصحافة الحرة جزء من المجتمع الحر، وقدرتها على التأثير تتناسب طردا مع حرية المجتمع كله. ومن المؤسف أن الصحف العربية في جمهرتها تفضل بيع النظم بعد تجميلها إلى الشعب ولا تهتم كثيرا بالعملية المعاكسة من التعبير عن ضمائر الشعب وتطلعاته للحكومات.

يضاف إلى هذا أن ثمة ثلاثة أمور تضغط على الصحافة : النفقات المادية (فنسخة الصحيفة تكلف أربعة أضعاف ثمن بيعها والإعلان يغطي 85٪ من التكاليف) وضغط العمل مع هيمنة وسائل الإعلام الغربية (هناك 11 وكالة متنوعة تبث حوالي : 19 ساعة يوميا وعلى الصحفي امتصاص أخبارها خلال فترة زمنية قصيرة لا تجاوز أربع ساعات) وأخيرا هيمنة الوضع العربي العام والمحلي ومقتضياته.

ملك الصحيفة :

إمتلاك الصحيفة امتلاك لمنبر يطل على الرأي العام ويوجهه. والصحف العربية في معظمها ملك لأفراد أو لشركات ذات طابع تجاري، مصلحة الممول فيها هي الأساس وهي تستخدم وسيلة للسيطرة. وقد تنبهت بعض الدول العربية لهذا الأمر، فأممت

الصحف التي أصبحت ملكا عاما. لكن هذا جعل الصحف بدورها مرآة لإرادة النظام وأهدافه. إذ نقلها إلى سيطرة من نوع آخر. وفي الحالين لا تأتي الاهتمامات الثقافية لديها في المقام الأول. لا وضوح في رسائلها الثقافية التي قد تنبع من مفهوم بعيد عن الثقافة : كالتسلية أو الطرافة أو مجرد ملء الفراغ. إن معرفة أعلام الغرب وتياراته وأفكاره ليست الثقافة، ولكنها تنمية المنتج الأساسي في المجتمع بحيث يستطيع اختيار موقف لنفسه في الحياة من خلال قيمه السامية ومقتضيات العصر. ومثل هذه الرسالة بعامة ليست ضمن دائرة الاهتمام الصحفية العربية لا على مستوى الأفراد والشركات المالكة للصحف ولا على مستوى النظم في الدول ذات الأيديولوجيات الموجهة.

سيطرة الإعلان والثقافة الاستهلاكية :

يتحكم الإعلان في الصحافة، وخاصة في ظل النظم الليبرالية المعروفة في معظم البلاد العربية، فالوضع الإقتصادي يفرضه، والإعلان بتكاثره وتنوعه يشيع الثقافة الاستهلاكية التي تهدم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية الفكرية في الدول النامية ومنها البلاد العربية. وتفرض التنميط الثقافي والتبعية بأشكالها وتحول الانتباه من الهموم الأساسية إلى الأمور العابرة ولمصلحة الممولين، ولا سيما في المجتمعات العربية التي تكافح لتجاوز التخلف.

الصحف الثقافية :

كل ما ينشر في الصحف يمكن أن يكون ذا قيمة ثقافية إذا أحسن توجيهه واستخدامه، لأن تبني قضايا الجماهير قضية ثقافية في الدرجة الأولى. على أننا إذا وجهنا الانتباه إلى الصحافة الثقافية بالذات وإلى ما يخصص في الصحف من الصفحات للثقافة وجدنا أن الاهتمام الثقافي محدود لقلة إنتباه الجماهير لشأنه. إن الصحف تغذي الجو الثقافي بالكثير عن شؤون الأدب والشعر والتراث والمسرح والسينما والنقد والمعلومات والتوعية السياسية وشؤون الفكر والكتب، بل إن الصحف تسهم أحيانا كثيرة، وعن طريق الفكر السياسي الذي يستأثر بالجانب الأكبر من إهتمامها وأعمدتها، في فضح الغزو الثقافي الأجنبي وفي مقاومته.

الصحافة المهاجرة :

مع العقول المهاجرة هاجرت الصحافة العربية أيضا إلى خارج الوطن العربي، بعضها مهاجر طوعا وبعضها مهاجر كرها. والسبب الأساسي في هجرتها سياسي وقد انضمت إليه عوامل أخرى عديدة، وبالرغم مما في هذه الهجرة من سلبيات تتعلق بفقد الأقلام الحرة، وتدعيم صناعة النشر في الغرب بدل تطويرها فإن الصحافة العربية العائدة من الغرب تحمل طابعا ثقافيا أعمق. وأبرز من الصحافة العربية في الداخل بسبب التمازج الثقافي الطبيعي.

وأخيرا فالتوصيات التي ترد حول الصحافة تنبع من هذه المقدمات، ومنها :

ـ إقامة مؤسسات قومية مركزية ومعاهد تدريب قومية ومحلية لتكوين الأطر والأجهزة البشرية الثقافية لوكالات الأنباء وللصحف وبالمعنى الشامل لكلمة الثقافة بهدف تزويدها بالمؤهلين لتصنيع الأخبار صحفيا ونشرها ومتابعة الحركة الثقافية مسرحا وسينما وكتابا.

ـ إقامة قسم ثقافي أو مكتب للتعامل المنهجي مع الشؤون الثقافية في كل وكالة أنباء محلية وتبادل المعلومات الثقافية والتحقيقات فيما بينها واقتراح ذلك على مؤتمرات ووكالات الأنباء.

ـ أن تعمل مجموعة من الصحف على إصدار ملحق ثقافي موحد يصدر في يوم واحد في بلدان عربية مختلفة وتتوافر على تحريره مجموعة من المثقفين والمفكرين وبشكل يسير مع أهداف الخطة الثقافية القومية بعيدا عن القضايا السياسية المباشرة : لإقامة أرضية مشتركة حول الأساس الثقافي والنفسي والتربوي، ومنبر للحوار بين الروافد الثقافية المختلفة.

ـ زيادة الاهتمام بمراكز الاعلام ومعاهده ببحث مناهجها وأقسامها وزيادة أعدادها والاهتمام بما تدرس وكيف يتكون الصحفي فيها. وإذا كانت الصحافة موهبة لا تستنبت لكن بالإمكان أخذ الصحفيين الثقافيين وغيرهم من خريجي الأقسام المختلفة وإدخالهم في المعاهد الإعلامية.

ـ دعم وكالات الأنباء القائمة ماديا وإطلاق حريتها عمليا لكي تزيد في قوتها وفي إسهامها الثقافي.

ـ فتح أبواب الصحف قدر الامكان، وفي كل مكان، للحوار الفكري بين مثقفي الوطن العربي ودعم الحوار البناء مهما اختلفت الاتجاهات، وقيام الصحف نفسها بتنظيم الحوار وإدارته بين الممثلين الحقيقيين لروافد الثقافة العربية.

ـ إدخال بعض المواد الإعلامية الثقافية عن الصحافة ووكالات الأنباء في مناهج التعليم الثانوي، وتكثيف هذه المقررات في الجامعات والتركيز خاصة على دراسة التسويق والإعلان.

ـ التخفيف من خطر الإعلان على الصحف بالدعم غير المشروط من الدولة لها.

ـ توحيد مناهج كليات الصحافة والإعلام قدر الطاقة وتعريبها وزيادتها.

ـ تقوية اللغة العربية في المتخرجين مع ضرورة معرفة اللغات الأجنبية.

ـ التركيز في الصحافة ككل على أن الخبر مقدس والتعليق حر.

ـ الانتباه لمواد التسلية والاعلان في وسائل الاعلام، وتحليل موادهما من قبل الاختصاصيين والحرص على تقليص ثقافة الاستهلاك التي ينشرها الإعلان التجاري.

ـ دعوة المسؤولين العرب إلى احترام الحرية الإعلامية وحرية الرأي.

ـ أن يكون للتشريعات الصحفية والإعلامية عامة مدلول عملي، بتطبيق حقوق النقابات، والحد الأدنى التشريعي، والحد الأدنى من العدالة.

ـ رفض التشريعات والإجراءات التي تصادر حرية الصحفي، أو حرية البحث، أو الحوار الثقافي ومقاومتها.

ـ مواكبة الإعلام الثقافي للثورة التكنولوجية عامة، وفي وسائل الإعلام خاصة.

ـ الدعم المستمر للصحف الثقافية والدوريات بوصفها عنصرا من عناصر التنمية للموارد البشرية.

3 ـ وكالات الأنباء ودورها الثقافي

أما وكالات الأنباء فهي مصدر الخبر في العالم. وليس يعني هذا أنها مجرد وسائط لنقله ولكنها امبراطوريات كاملة واحتكارات دولية ضخمة تستخدمها الدول الكبرى في تنفيذ سياستها. فهي السلاح الرابع مع أسلحة البر والبحر والجو. وتحليل النظام الاحتكاري لعمليات جمع الأخبار وإخراجها وتوزيعها يكشف ما يمكن أن يسمى (بامبريالية الأخبار). فمعظم أخبار العالم تجري صياغتها من خلال عدد من وكالات الأنباء. إن معظم الأخبار الدولية عن العرب وعلاقاتهم الخارجية وأحداثهم الداخلية وأخبار العالم الإسلامي والعالم الثالث إنما تصاغ وتذاع ويعرفها الناس عبر هذه الوكالات وهي التي تقوم بغربلتها واختيارها وتكوينها وتغليفها وترتيب إذاعتها بالأشكال والصيغ والمضامين التي تنسجم مع مصالح الاحتكارات العالمية الضخمة القابعة وراءها.

هذا التشويه الخفي الماكر يجري تشربه وإعادة عرضه من قبل أجهزة الإعلام العربية والإسلامية ودول العالم الثالث. وبمعنى آخر فإن الأمور تسير في مجرى وحيد حيث تقوم وكالات الأخبار الغربية هذه بتفسير الأخبار وتحميلها قيما معينة تضفي عليها طابع الحقائق، مستمدة ذلك من السلطة التي تتمتع بها هذه الشركات، وبعد ذلك تقوم هذه الوكالات بتغذية هذه الأخبار وبيعها للعرب ووسائل الإعلام الأخرى.

إن أربع وكالات غربية وهي ذات الصيت الاحتكاري الأول ترسل أكثر من 24 مليون كلمة في اليوم الواحد وتنتج تسعة أعشار مجموع المواد الاخبارية في العالم.

وتشترك هذه الوكالات الأربع مع 120 وكالة اخبارية في صنع مجموع المواد الاخبارية العالمية. وفي الوطن العربي اليوم، شبكة عربية كاملة من الوكالات المتخصصة بجمع الأخبار في الوطن العربي ولكن إمكانياتها متواضعة للغاية بالقياس إلى الوكالات الكبرى.

ولا تكتفي الوكالات الغربيـة بقدرتها الطاغية هذه ولكنها تحـاول احتواء الوكالات المحلية الأخرى ولذلك فهي :

أ ـ تساوم الوكالات المحلية وتحاول السيطرة عليها بكل وسيلة.

ب ـ تبيعنا أخبارها بأغلى الأثمان بينما الوكالات العربية توزع مجانا لأنها مسخرة لخدمة الحاكم.

ج ـ تسهم فـي الإحباط العـام وفي تمرير الأفكار الانهزاميـة إلى العـقول العـربية، فهي جزء من نظم الغزو الثقافي.

د ـ تنشـر معلـومات مـجزأة أو مـشـوهة عن العالـم الثالث أو مـوجـهة لمصلحـة المعسكرات الأجنبية، ولكنها محملة بأشياء خطيرة مضادة للثقافات الأخرى.

إن نظام المعلومات العـالمي القائم نظام وحيد الطرف ينبع من طـرف واحد ويتدفق باتجاه واحد، ومنبـعه أمريكي بصورة أساسـية. فالمعلومات أضحت بضـاعة من جملة بضاعة العالم المتقدم الاستهلاكيـة، وتسويقها يجري على الأسس التي تسوق فيها كل بضاعة استهلاكية.

ان التوصيات التي ترد بالنسبة إلى وكالات الأنباء هي :

1 ـ محـاولة إيجـاد وكالة أنبـاء عربيـة واحدة أو اتحـاد واحد أو جـبهـة من مجـموع وكالات الأنباء العربية، يجري التعاون بينها على الخبر العربي.

2 ـ إعطاء العناية من قبل الحكومات العربية لصناعة الخبر وإذاعته.

3 ـ منح الأفضليـة في الدول العربيـة لوكالات الأنباء المحليـة في الخبر والتـحقيـقات والسبق الصحفي والتصاريح وغيرها.

4 ـ تقوية وكالات الأنباء بوكالات مصورة تكمل الخبر المسموع.

5 ـ لا تحوي الوكالات العـربية مراكز للبحث ولا سـيما في ما يتصل بالشـأن الثقافي ومن المتعيّن أن تتدارك ذلك وأن تعمل على تكوين نواة لبنوك المعلومة الثقافية.

6 ـ ليس في الوكالات العربية أقسام ثقـافية. وإذا كان من الصعب الاتفاق في الأمور السيـاسية، فإن ثمـة هامشا كـبيرا من الحـرية في الأمور الاقتصـادية وهامشا أكـثر بكثـير في الأمـور الثقـافيـة، ولو ركزت على مـا هو مشـترك في القـيم والسلوك فسوف تنتـشر حتى في البلاد الأجنبيـة وتطلب للتوزيع. ثمة أضواء كـثيرة تسلط

على الوطن العربي وإبراز جوانبه الثقافية أهم من جوانبه السياسية. ومن الضروري أن تتوسع الوكالات العربية في هذه الناحية، وأن يتولاها محررون يتابعون الحركة الثقافية في المسرح والسينما والكتب وغيرها، ويقدمونها في صياغة صحفية لا فنية ولا أدبية. إن ذلك يخلق من الثقافة مادة ليست أقل قيمة مما يقدم في النواحي الاقتصادية والسياسية. والأبواب أمامها مفتوحة، وهي في الوقت نفسه تشد من الأواصر القومية.

7 ـ ان اقامة نظام دولي جديد للاعلام مطلب عالمي مضى على اقتراحه الكثير من الوقت، كما أنفق فيه الكثير من الجهد سواء من المنظمات الدولية أم المهنية، دون أن يرى النور، بسبب صعوبات التنظيم القانوني الدولي في حقل حساس كحقل الاعلام، وبسبب صراعات العقائد والنفوذ، على أن تطورات الوسائل التقنية تزداد شدة في الضغط من أجل وضع هذا النظام على أن يكون أكثر عدلا وتوازنا. وعلى الدول العربية أن تسهم في ذلك وتعمل عليه، قبل أن يأتي عصر (الموندو ـ فيزيون أو الرائي ـ العالمي) الذي ستملكه القوى الكبرى بالطبع فيستغني عن المحطات الأرضية «ويهبط الاعلام اليومي عندئذ من السماء» وتهبط معه ثقافة الدول المصنعة غازية مقتحمة.

4 ـ الترجمة :

الترجمة عمل أساسي من أعمال التنمية الثقافية العربية وإغنائها. ولقاح لا بد منه لتوالد الأفكار، وتوسيع آفاق العلم والفكر والفن، ويمكن أن نجمل أهدافها ومبرراتها في النقاط التالية :

1 ـ تأكيد وحده اللغة العربية وقدراتها على التعبير عن حاجات العصر.

2 ـ أن لا تصبح الأمة العربية أمة ترجمة فحسب ولكن تعدها لتكون أمة ابتكار. فليست القضية قضية صياغة لاسماء، ولكن صنع الأشياء وابتكار القوانين.

3 ـ إغناء اللغة العربية، وتطويرها، والحفاظ على بقائها لا تهجينها.

4 ـ تعريب التعليم بمختلف مراحله، وإدخال اللغة العربية في زمرة اللغات العالمية، وفي جملة لغات الفكر والعلم.

5 ـ أن نخرج من التخلف وندخل في الحداثة بإدخال اللغة العربية والفكر العربي في صميم العصر الحديث والتعرف إلى قضاياه

6 ـ أن نتعرف إلى الفكر الانساني الحديث، ونتفتح عليه، وننقله إلى الأجيال الناشئة لمواكبته باستمرار.

7 ـ القضاء بالمقابل على عامل أساسي من عوامل التبعية، وتأكيد التحرر والاستقلالية في الفكر.

8 ـ تعريف العالم بنتاج الفكر العربي من أدب وعلم وفن.

معوقات الترجمة : ان دراسة الواقع العربي الحالي تكشف عددا من المعوقات :

ـ سعة ميادين الترجمة، لأن اللغات الأجنبية تدخل حتى في الحياة اليومية (الصحف، البرقيات، والأنباء، مواد الاستهلاك، أسماء الأمراض والأدوية، اللافتات، الأزياء، واللباس..).

ـ ضعف اللغة العربية لدى الكثير من الدارسين والباحثين.

ـ ضعف اللغة الأجنبية بدورها لدى العديد من المثقفين.

ـ سرعة التحرك العلمي وعدم إمكان اللحاق به في الترجمة.

ـ إن الترجمة فردية عفوية ومن عمل الهواة، كما إنها غير متوازية بين مختلف العلوم والفنون، ولا تراعي مراحل العمر، وغير مكتملة الأداء في اللغات والمصطلحات وتفتقر إلى الدقة العلمية واللغوية. وأخيرا يترجم في الغالب ما لا أهمية له؛ أو ما لا يصلح، أو ما يحمل القيم الفاسدة.

ـ عدم وجود رعاية للمترجمين وعدم اعتبار عملهم عملا علميا.

ـ عدم تخصص المترجمين في الميادين التي يترجمون عنها.

وعلى ضوء تلك الأهداف وهذه المعوقات ترد أعداد من التوصيات. منها ما يخص الترجمة ومنها ما يخص المترجم :

أ ـ فيما يخص الترجمة :

1 ـ المترجم يمثل حضارتين ولغتين. فيجب أن يكون متقنا اللغتين من جهة، وأن يكون ملما بالموضوع الذي يترجم عنه من جهة أخرى. ولضمان ذلك لا بد من نقل عمليات الترجمة من المستوى الفردي والعفوي إلى مستوى الأعمال الجادة التي تهتم بها الحكومات وتراقبها.

2 ـ يتصل بالفكرة السابقة أن ثمة أنواعا من الترجمة. ولكل نوع مؤهلاته وطرق إعداده. فهناك الترجمة الفورية، وترجمة مختلف العلوم، والترجمة الأدبية، والترجمة التجارية.

3 ـ عملية الترجمة عملية مستمرة في مختلف القطاعات، لأن الابتكار الأجنبي مستمر بدوره. ليس ثمة كتاب علمي محترم يعيش أكثر من خمس سنوات. وهذا يعني أن الترجمة بدورها يجب أن تبحث عن غيره. وكذلك الأمر في القطاع التجاري أو القطاع الأدبي.

4 ـ الترجمة تهتم بصورة أساسية بالكاتب الاعلامي والصحفي والمعلم هؤلاء هم الذين يكونون جمهور الثقافة العامة. وكل المصطلحات من عملهم. هم الذين يقرؤون ويترجمون. فيجب التوجه بصورة أساسية اليهم.

5 ـ يجب أن يترافق عملا التأليف والترجمة معا. فلا شيء يكشف النقص في المصطلح مثل الترجمة. ولا شيء يشيع المصطلح كالتأليف باللغة الأم.

6 ـ يجب أولا في الترجمة الاختيار لما يترجم، ثم أن يكون العمل المترجم من الكتب الحديثة الصدور، فكثيرا ما تمت ترجمة كتاب تافه أو ثانوي أو قديم وذلك مضيعة للوقت والجهد، بالإضافة إلى أنه تضليل عن الفكر الحديث.

7 ـ ثمة هوة بين واضعي المصطلحات وبين مستخدميها المتفعين منها. كل جماعة في واد. وردم الهوة أساسي لاستكمال الدورة الكاملة للمصطلح في الحياة العامة. واستخدام المصطلح يجب أن يشيع أولا بين أصحاب الاختصاص ثم يأتي دور الصحافة وأجهزة الاعلام والمدرسة فهي التي تستطيع الوساطة بين واضعي المصطلح ومستخدميه، وإدخاله في الحياة.

8 ـ بامكان الترجمة أن تقف في وجه أمور ثلاثة :

- العامية التي تغزو حتى الكتاب بحيث أصبحت تقابل الفصيحة.
- المجتمع الاستهلاكي فهو الذي يضيف ويستخدم الكلمات الأجنبية في الدرجة الأولى.
- الغزو اللغوي العلمي الشائع بين أصحاب الاختصاصات العلمية.

9 - إقبال الناس على الكتب المترجمة ونفاذها من السوق يعكس رغبة المواطنين لمعرفة الحضارة الحديثة. كما أنه في الوقت نفسه يلقي على المترجم وعلى من ينشر له مسؤولية قومية فكرية هامة.

10 - لا تقوم الترجمة دون وجود مستلزماتها الأساسية وفي طليعتها : المعاجم المتخصصة، والكتاب المرجع.

11 - إيجاد معاهد متخصصة بالترجمة تعليما وتدريبا ركن أساسي من أركان النقل الصحيح للحضارة، ويجب أن تتوسع هذه المعاهد فتشمل الرقعة الجغرافية العربية، وتعمق موضوعا في جميع المجالات لتأخذ مكانها الحيوي في الثقافة العربية الحديثة، ولتصبح الترجمة مهنة ثقافية ذات مكانة وشهادة وعلم واختصاص.

12 - إيجاد دوريات للترجمة تعنى بمشاكلها، وبقضايا المترجمين، والكتب المترجمة، وتناقش المصطلحات الحديثة، فثمة دوريات في أرقى الدول عملها الوحيد هو الترجمة، والوساطة بين الثقافات.

13 - إيجاد مراكز بحث تعمل على تطوير تدريس العربية وتطويعها للتعبير العلمي الكامل.

14 - تأليف لجان قومية أو ثنائية أو قطرية دائمة من اللغويين والفنيين معا لحصر المصطلحات، وإتقان تعريبها، ومتابعة الجديد منها باستمرار، ونشرها عن طريق الاعلام والمدارس، وعلى أقلام الكتاب، ويجب اللجوء في هذا العمل إلى الحاسب الالكتروني فتجاربه المتصلة بالسوق الأوروبية المشتركة مثلا تقدمت تقدما هائلا في هذا المجال.

15 - لا بد من وجود جهة من الجهات (لجنة رسمية في كل قطر مثلا) عملها تقويم الترجمات المختلفة، أي النظر في ما يترجم في القطر، وتقويمه، ومنع الترجمات غير الصحيحة أو المسيئة.

16 ـ ثمة نقص خطير في ميدان المصطلح. وهذا النقص هو الذي يقف دون الترجمة الواسعة، فليس لدينا مثلا في المصطلحات الرياضية العربية ما يجاوز السنة الثالثة الجامعية، وكذلك في العلوم. وحين نصل إلى ما بعد الجامعة نتوقف تماما. هذه الحجة يستخدمها الجامعيون الرافضون للتعريب ويجب الغاؤها بجهد متواصل.

17 ـ ثمة في المصطلح وضع معكوس فالمصطلح إنما يضعه الآن في الغالب المترجم الاعلامي ثم المترجم الجامعي، ويجب نقله من أيديهما إلى أيدي المختصين به أي الثنائي اللغوي ـ العلمي، ثم يتولى الاعلامي والجامعي نشره.

ب ـ فيما يخص المترجم :

1 ـ العناية بالمترجم، ومنحه أنواع التشجيع قد يساعدان على وجود طبقة واسعة ومتخصصة في الترجمة بدل تركها عفوية وتطوعية.

2 ـ رصد المكافآت المجزية للترجمة، وإقامة المسابقات والجوائز السنوية لأحسن الترجمات، من شأنه أن ينقل الترجمة نقلة نوعية ويشجع التخصص فيها، والاحسان في العمل.

3 ـ إقامة اتحادات للتراجمة، ولقاءات قطرية وقومية دورية يساعد على توطيد عملية الترجمة فالمهنة رابطة متخصصة تستطيع أن تلعب دورها الخاص في هذا السبيل.

4 ـ لا بد من تفرغ المترجم لعملية الترجمة فقط كي يتكون لدى كل قطر مجموعة متخصصة من المترجمين.

الخطة القومية للترجمة :

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خطة قومية للترجمة أقرها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الرابعة بالجزائر (9ـ11 مايو سنة 1983) وهي دون شك خطوة هامة في تنظيم عملية الترجمة ودفع عجلتها محليا وقوميا.

وتقوم اللجنة على الأساس التالية :

1 ـ اختيار الكتب من الأمهات، ووضع سلم أولويات للكتب التي نحتاجها حاجة حقيقية، والتي تعالج شؤون العلم والتنمية بأشكال عدة، يضاف إلى ذلك الكتب التي تعالج مواضيعنا القومية أو التراث الإسلامي والكتب التي تحمل نتاج الفكر العربي كل هذا مع عدم التركيز على الفكر الغربي وحده.

2 ـ إختيار المترجمين من المتمكنين في اللغة العربية، وفي البحوث التي يترجمونها، وفي اللغة الأجنبية. وأن يتبع الترجمة مراجعة جادة.

3 ـ اختيار اللغات، فلا ترجمة إلا من لغة المؤلف.

4 ـ اللحاق بالتقدم العلمي التكنولوجي في الترجمة الالكترونية، والعمل على تطويعها للفكر العربي مع العاملين.

5 ـ الاستفادة من خصائص اللغة العربية في الاشتقاق، ونقل الكلمات وتعريبها، على النهج الذي جرى اصطناعه في نهضة الترجمة الأولى.

6 ـ توفير الوسائل إذ يتطلب التنفيذ :

ـ توفير المعاجم الجيدة وتبدأ هذه المعاجم بالأهم.

ـ ثبات المصطلحات العربية مقابل الأجنبية.

ـ إعداد المترجمين والمراجعين. فالترجمة معرفة وممارسة ولا بد من تأهيل المترجمين أو زيادة كفايتهم بالدورات التدريبية.

ـ تفرغ المترجمين والمراجعين للعمل فهو جهد فكري لا يقل عن أي ابداع ولا بد من التفرغ له.

ـ تشجيع المترجمين بالمكافآت المجزية والجوائز والتقدير.

7 ـ المراحل : المعرفة وحدة لا تتجزأ ومع ذلك فهناك أولويات تقتضي فرض المرحلية في العمل، وتأتي بترتيب الأهمية.

ـ كتب العلوم الأساسية، العلوم التطبيقية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، الكتب المبسطة، الروائع الفكرية والأدبية، وروائع الفكر الغربي.

8 ـ أما طرائق التنفيذ فقد اقترح :

ـ التعاون الفعال بين المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين الأجهزة والمؤسسات المختصة في البلاد العربية.

ـ وضع خطة وطنية (محلية أو اقليمية) للترجمة.

دور البلدان العربية :

1 ـ أن تضع الادارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية ودور النشر الخاصة أعمالها في إطار الخطة. وأن تصدر في تلك البلاد القوانين الناظمة لحركة الترجمة فيها.

2 ـ أن تضع كل دولة خطتها في العمل بالتنسيق والتنظيم مع الدول الأخرى قدر الامكان.

3 ـ تنظيم الاتصال وتبادل المعلومات بين البلاد العربية في مختلف ميادين الترجمة.

4 ـ تنظيم الاتصال والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

5 ـ إصدار ببليوغرافيا بالكتب المترجمة في كل دولة وتبادل المعلومات حول ذلك.

6 ـ حفظ حقوق المؤلفين والمترجمين.

7 ـ إختيار الكتب المترجمة من الكتب الأساسية، ومن الكتب الحديثة، وإقامة توازن بين أنواع العلوم والمعارف، والاهتمام بما ينمي التفكير العلمي.

8 ـ العناية بالمستوى الفني للترجمة لغة ونصوصا.

9 ـ تكوين المترجمين وتدريبهم.

10 ـ إيجاد جمعيات للمترجمين واتحاداتهم.

11 ـ تداول الكتاب المترجم وتوزيعه، وإقامة المعارض المتجولة للكتب المترجمة.

5 ـ التعريب

التعريب مشكلة ثقافية مقصورة على التعليم العالي غالبا في المشرق ولكنها مشكلة حياتية تتناول الادارة وعالم الاقتصاد والفكر والحياة العامة في المغرب. والمبدأ المسلم به أن التعريب الكامل، رغم ما يعترضه من عوائق ومصالح ومن حاجات هو ضرورة قومية ملحة بسبب أهدافه ومبرراته العديدة ومنها :

1 ـ تقديم العلم الحديث بالعربية لأن استخدام لغة الأم يساعد على المزيد من الفهم والتقدم والابتكار.

2 ـ الأمم الأخرى صغيرها وكبيرها تترجم، وتقدم لأبنائها العلوم والأفكار الحديثة بلغاتها القومية، ولا تستعير تعبير غيرها.

3 ـ لا يتم فكر بدون لغة ذاتية لهذا العلم، ويبقى الفكر العربي ناقصا وغريبا إذا لم يقرأ ويكتب ويفكر فيه بالعربية.

ـ أن تصبح الحياة بمختلف نواحيها عربية. وأن يصب الفكر في مجرى عربي فالتعريب إذن عودة إلى الأصل لتصحيح الانحراف وليس عملية طوعية إضافية.

5 ـ إن في عدم التعريب أخيرا أربعة محاذير :

أ ـ قطع العلاقة الأفقية بين العرب. فتواصل الأقطار يظل ناقصا بدون التعريب.

ب ـ قطع الصلة العمودية مع الجذور. وهذا خطر جدا لأن أجيالا بكاملها قد انقطعت عن التراث وأصيبت بالعمى التاريخي المؤدي إلى الضياع.

ج ـ وينتج من الانقطاعين الأفقي والعمودي إختلاط الفكر وشتاته بين شرقي وغربي. وقيام جزر فكرية غامضة يجري حولها الاقتتال في غير طائل.

د ـ وأخيرا الوقوع تحت التأثير النفسي والعدواني للحضارات الأخرى والشعور بالدونية أمامها، والاحتماء بالرفض تارة، أو بالمنهج الاعتذاري تارة أخرى، أو الارتماء في حضارة الغرب بشكل كامل والتبعية الثقافية لها وهي تستتبع التبعية السياسية والاستلاب الكامل.

2 ـ معوقات التعريب :

ـ التجزئة بين البلاد العربية، والتبعية السياسية والثقافية التي ترافقها.

ـ عدم وجود إكتفاء ذاتي في العلم، والاعتماد الدائم على المنابع الأجنبية.

ـ وجود مناطق عربية كاملة تغزوها اللغات الغربية كأطراف الخليج العربي وبعض المغرب العربي، وبلاد الأطراف العربية (موريتانيا، والصومال).

ـ الغزو الاعلامي للبرامج التلفزيونية والأنباء والصحف والاعلاميات المختلفة.

ـ أجهزة التكنولوجيا الحديثة (الكمبيوتر) ولغات الهندسة الالكترونية.

ـ الانقطاع بين واضعي المصطلح ومستخدميه أي عدم اشتراك الفنيين في وضع مصطلحاتهم الخاصة بأعمالهم وعدم إيصال المصطلح الذي تعتمد ترجمته إلى مستخدميه من الفنيين.

والتعريب إلى هذا كله ضرورة من ضرورات العصر وليس من المفيد التذكير الدائم بتجربة التعريب الإسلامية فقد تمت والعرب المسلمون في مركز الغالب والأقوى وأما التعريب اليوم فيتم والعرب في المركز الأضعف.

وضرورة التعريب تنبع من عدد من المستويات :

ـ هي من الجانب القومي ضرورة قومية لأن اللغة أساس الوحدة.

ـ وهي من ناحية تربوية ضرورة حياتية وعلمية لأن المرء يفهم بلغته لغة الأم، أكثر مما يفهم بأي لغة أخرى.

ـ وهي من زاوية الأمن الثقافي ضرورة لايقاف الغزو الفكري والتبعية الأجنبية المتزايدة، فالسيل جارف من المنبع إلى المصب ويشمل جميع مرافق الحياة.

ـ وهي من ناحية الابداع والابتكار ضرورة للانتقال من استهلاك الأشياء إلى صنعها وبالتالي إلى منحها الاسم العربي.

على أن التعريب لا يعني إحلال كلمة محل كلمة ولكن إحلال فكر محل فكر فهو إذن تعريب بنية فكرية وليس تعريب لفظ.

وعلى أساس المبررات والمعوقات يمكن إيراد التوصيات التالية التي تقسم إلى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : أفكار عامة حول التعريب :

1 ـ تعريب العلم والادارة والاقتصاد عمل في الدرجة الأولى من الأهمية للوطن العربي ويجب أن يتم بأسرع وقت ممكن لأنه مناط التنمية الثقافية الموحدة.

2 ـ تنشيط أجهزة التعريب ودعمها معنويا وماديا ورسم السياسات في هذا الاتجاه يجب أن يصبح من الهموم الأولى للنظم العربية بوصفه أول الوسائل لادراك الوحدة الثقافية.

3 ـ لا يجب الخوف من اصطناع الكلمات الأجنبية وادخالها في اللغة العربية فأسماء الأزهار والأثمار والخضار في العربية ألفاظ أعجمية. وكذلك الكثير من الكلمات التي تعربت قديما وحديثا.

4 ـ يجب أن تتوجه الجهود في التعريب إلى أمور ثلاثة :

ـ تعريب وسائل الاعلام لأن مركز الثقل الثقافي لم يعد الكتاب ولكن العملية الاعلامية تقع فيها أغلاط فادحة وصياغة غريبة على الأذن العربية تسكن تدريجيا في أذهاننا.

ـ تعريب وسائل وأجهزة العمل : (الكمبيوتر والاعلاميات) التي توغلت في كل المجالات (الفيديو، الأفلام، الاذاعة، المصارف، المقاولات، الباعة، الموضات. .) إن طابعها التجاري المحض يجعلها أكثر قوة.

5 ـ التعريب عملية طويلة المدى تحتاج الوقت الطويل والصبر الطويل لأنها تعني النهوض بالعربية بشكل تكاملي وفي الميادين كافة في وقت واحد.

6 ـ يجب الاستفادة حتى الحد الأقصى في التعريب من التعددية الثقافية الموجودة في الوطن العربي بين مشرقه ومغربه، ومحاولة استغلال المعرفة باللغتين الانجليزية والفرنسية، دون نسيان الانفتاح الكامل على ثقافة العالم الثالث ومبتكراته.

7 ـ ليس من المفيد كثيرا التذكير الدائم بالتجربة العربية الإسلامية في الترجمة فقد تمت ونحن في موقع الغالب والأقوى، وأما التعريب اليوم فيتم من موقع المغلوب والأضعف.

8 ـ يجب ألا يكون التعريب على حساب المستوى الثقافي فنقل العلوم :

أ ـ لا يعني ولا يجب أن يعني التقليد أو أن يمنع الابتكار.

ب ـ لا يجب أن يكون على حساب القطيعة بين العلوم والتقنيات وبين الآداب، ولا بد من الغاء نظرة التفاوت والدونية بين الطرفين.

ج ـ ولا يعني أن يكون على حساب اللغة الأجنبية بمعنى التخلي عنها أو اهمالها.

د ـ كما لا يجوز أن يكون في قطاع ثقافي دون آخر فإن تعريب التعليم لا يكفي إن لم يرافقه تعريب القطاع التجاري، والسياحي، وقطاع الادارة، والشركات وغير ذلك.

9 ـ التعريب مسؤولية سياسية وقومية وحضارية ولا يجوز أن يترك للشد والتجاذب بين مهنيين ضعاف، أو تجار همهم الربح، وكلما كان التدخل الرسمي فيه أقوى كان ذلك أفضل. وتشجع الحكومات المؤسسات الخاصة بقدرإحسانها في الترجمات والاتقان.

10 ـ التعريب في المغرب عامة قضية طال فيها الجدل. وثمة خلط بين أوضاع مختلفة وسوء فهم، وسوء علم، بحقيقة الوضع اللغوي هناك. المشكل اللغوي في تونس مختلف عنه في الجزائر، ومختلف عنه في المغرب. ولكل قطر قضية تعريب خاصة متميزة. في تونس والمغرب لم تنقطع اللغة العربية عن الوجود وإن تحولت إلى لغة أدبية. وصارت لدى المغاربة ازدواجية لغوية ليس لها ما يماثلها في الشرق أفاد منها المغرب كل الفائدة حتى في مجال تعليم اللغة العربية ذاتها، فلا بد اذن من دراسة جميع التجارب وتمحيصها. واستخلاص العبرة منها ولكن في اتجاه ضرورة التعريب.

11 ـ مكاتب تنسيق التعريب ضرورة قومية وحضارية، لكن يجب إعادة النظر في تكوينها ومهماتها، إنها رغم التمويل، ورغم الادارة، والراقنات، ذات مردود محدود. لا قيمة كبيرة للقوائم والمصطلحات التي يصدرها المكتب لأنها تفتقر إلى النشر الواسع والوصول إلى أصحاب الحاجة إليها. والقضية عربية لا قطرية.

12 ـ تعريب التعليم والاعلام أساس مكين. وكلما ازدادت نسبة تعليم المواطن قلت نسبة الكلام الأجنبي في استخدامه اللغوي. والعكس بالعكس، علما بأن تعريب التعليم والاعلام يرتبط بالحركة الحضارية العامة للأمة، وبمقدار دخولها في الحداثة. وهنا تقوم الجدلية المتناوبة. فالحداثة تعرب، والتعريب يحدث.

13 ـ ثمة نواح متعددة في التعريب، فتعريب المصطلح شيء مختلف عن تعريب لغة الشارع، أو تعريب لغة الدواوين في الدولة. أو تعريب التعليم، لكل واحدة مشكلتها وعلينا أن نحلل العبارة الجبرية إلى عواملها لنستطيع مواجهتها. بالرغم من أنها جميعها في النتيجة تنبع من نبع واحد هو التبعية الحضارية للثقافات الأخرى، وتصب في النهاية في هدف واحد هو تعريب الفكر الغربي.

وهكذا يجب دراسة مشكلات التعريب علميا وواقعيا واحدة واحدة، ووضع الحلول لها على أساس قطري وقومي للانتهاء بالتعريب وانجاح عملياته.

14 ـ من الهام جدا دراسة التجارب العالمية كاليابانية مثلا وغيرها في عملياتها للتحديث اللغوي وفي ادخالها اللغة اليابانية في صميم الحركة الفكرية الغربية. وما من شك في أن القضية تعود في النهاية إلى الحضور العلمي، وإلى وصول اليابانيين إلى درجة ابتكار الأشياء. لكن التجربة مفيدة في بيان الوسائل والطرق للتحديث.

القسم الرابع
الثقافة والفئات الاجتماعية

1 ـ ثقافة الطـفل

إن الطفل أمـانة الأجيـال المقبلة. وكـفالتـه حقوقـا ورعاية وضـمانة نشـأة نوع من التثـميـر الطويل الأجل للثروة البـشرية. وإذا كـان من أهداف الخطة الثقـافية الـشاملة استـمرارية المباديء والأسس التي تسـتهدي بها، فـإنما يكون ذلك بدءا من الطفل لأنه النواة الذي تتكون فيـه صورة المستـقبل العربي، وإنمـا يتكون المستقـبل دوما في قلب الحاضر.

إن تنمية الطفولة جسدا وفكرا مكون أساسي من مكونـات التنمية الاجتماعية، إن لم يكن هو جوهر التنمية الشـاملة، ورعاية حقوقها أولوية مقدمـة في جهود التنمية، وفي البـرامج القطاعـيـة. بالإضـافة إلى إنهـا التـزام ديني ووطني وقـومي وإنسـاني. والتنشئـة السوية لأطفال المجـتمع العربي مـسؤولية عامـة تقوم عليهـا الدولة والشعب معا، من منطق التكافل الاجتماعي. والأسرة الطبيعية هي البيئة الأولى المفضلة لتنشئة الأطفال، وتربيتهم، ورعايتهم في جو ثقافي متكامل.

اقتراحات عامة :

1 ـ حث الدول العـربية التـي لم توقّع بعد على اتـفاقـية حـقوق الـطفل التي أقرتهـا الجمـعية العـامة للأمم المتحـدة (سنة 1989) لتوقيـعها والبـدء بإصدار التشـريعات اللازمـة لتنفيـذها، وتنفيـذ خطة العمل التي أقـرها «الإعلان العـالمي لبقـاء الطفل وحمايتـه ونمائه» (سنة 1990)، والاتفاق على صيغـة عربية موحـدة لحقوق الطفل العربي.

2 ـ تأصيل الهوية الثقـافية للطفل في المجتمع العربي الحـديث، على أساس من تنمية إحساس الطفل بالأصالة العربية، ومن التفاعل مع العصر ومتغيراته.

3 ـ التأكـيد على التراث العربي الإسـلامي، وعلى ما يزخر به من منجـزات ومواقف وشخـصيات كـان لها دورها البـارز في الحضارة العـربية، لتكون ركـيزة أساسـية لتنمية مشاعر الطفل العربي بانتمائه القومي.

4 ـ طرح القضايا الدينية على الأطفال طرحا عصريا بما يحقق الفهم الصحيح لأسس الدين وجوهره.

5 ـ الحرص على أن يكون ما نقدمه للطفل من قيم الثقافة وعناصرها وأدواتها غنيا بالمعاني المستوحاة من تراثنا الأصيل، والمنسجمة مع طبيعة الطفل وحاجاته والمتجاوبة مع روح العصر ومتطلباته.

6 ـ توجيه أدوات الثقافة والتثقيف ووسائلها المختلفة التي تزخر بها تقنيات العصر لتكون تقنيات فعالة في تنشيط الطفل وتنمية إمكانات النماء فيه، لا أن تكون مقتنيات لمجرد الإمتاع والمؤانسة.

7 ـ تنمية مهارات الاتصال والتواصل لدى الطفل باللغة العربية الملائمة لمراحل نموه، في شتى وسائط التعليم والتثقيف، وفي كل ما يقدم له من أدب ومسرح وكتب ومجلات واذاعة وتلفزيون وغير ذلك من الوسائل.

8 ـ العمل على إنشاء «مجلس أعلى للطفولة» على المستوى القطري والقومي تكون من بين مهماته :

ـ إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالطفل بحيث تتناول جميع الجوانب التي تمس حياته، سواء أكان ذلك على المستوى القطري أم القومي.

ـ وضع سياسة عامة للطفولة تستمد خطوطها وتفاصيلها من النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة لتكون بمثابة الضوء الذي يسير على هديه العاملون والمخططون لبرامج الطفولة.

ـ وضع خطط تفصيلية بعيدة المدى لتطبيق السياسة العامة، ورسم المشاريع وربطها بعمليات التنمية في مختلف المجالات الخاصة بالطفل.

ـ العمل على تنفيذ برامج وأنشطة للأطفال من شأنها أن تثري الواقع الثقافي للطفل وتنهض به.

9 ـ يسترشد التخطيط لثقافة الطفل العربي بأهداف محددة في طليعتها :

- تناول الطفل العربي وثقافته بنظرة علمية مستقبلية.

- التعرف على الاحتياجات الثقافية للطفل العربي.

- التأكيد على القيم العربية الأصيلة : الروحية والاخلاقية والإنسانية.

- تقوية الاحساس بالانتماء للوطن العربي وبالمسؤولية نحوه.

- دعم وحدة الثقافة بين الأطفال في المستويات والفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة في المجتمع.

- الكشف عن قدرات الطفل العربي وتنميتها، وتنمية قدراته على الابتداع والابداع.

- السعي إلى تنمية الحس الجمالي لدى الطفل العربي (الموسيقى، الفنون التشكيلية، وغيرها من الفنون)

- توسيع آفاق المعرفة عند الطفل العربي.

- تمكينه من المهارات التي يعتمد عليها في البحث عن المعرفة واستيعابها فلا يعتمد على مجرد المعرفة الجاهزة التي يقدمها الكبار له ولكن يكتسب المنهج العلمي لاكتشافها.

- تدريبه على سلوك مختلف المناهج لحل المشكلات فيما نقدمه له من أنشطة ثقافية ومن أدوات ووسائل للثقافة.

10 - الحرص على إنتقاء العناصر العاملة في شتى مجالات ثقافة الطفل، وذلك من بين أفضل من هو متوافر منها، مع العمل على رفع كفاءتها المهنية بالتدريب المستمر، وإتاحة الفرصة لها للاطلاع على التجارب الرائدة في هذا المجال للاستفادة منها قدر المستطاع، وبما يتفق مع الواقع المحلي والعربي للطفل بوجه عام.

11 - الحرص على تنمية مفاهيم وتصورات سليمة لطبيعة الطفل والطفولة، وشأن هذه المرحلة، بحيث تكون هذه المفاهيم والتصورات مرتكزات لحسن التوجه إزاء الأطفال.

12 ـ دعوة الحكومات والمنظمات العربية للاهتمام بالطفل العربي في المهجر والمغتربات وإعداد ما يناسبه من كتب ومطبوعات وبرامج مسموعة ومرئية ضمانا لانتمائه القومي.

كتب الأطفال

نظرا لقلة المادة الثقافية الأصيلة المقدمة للأطفال، وتدفق المواد الثقافية الأجنبية عبر التلفزيون والكتب والصحف فمن الضروري :

أ ـ أن تتولى المؤسسات الثقافية إصدار مجلات عربية للأطفال بمختلف أعمارهم.

ب ـ إنشاء دار متخصصة بإصدار كتب الأطفال تأخذ على عاتقها :

ـ إصدار كتب الأطفال الجديدة المؤلفة، وكذلك المستمدة من التراث القومي والعالمي، على أن يراعى عند إعادة تقديم التراث تنقيته مما قد يكون به من شوائب أو اتجاهات أو فكار وقيم لا تناسب الأطفال، طبقا لمعايير أدب الأطفال الحديث وطبقا لروح العصر وقيمه.

ـ كما تأخذ على عاتقها ترجمة كتب الأطفال الأجنبية المناسبة من مختلف اللغات.

ـ إصدار قواميس متنوعة وموسوعات للطفل العربي بعضها لغوي وبعضها يعالج مختلف ميادين المعرفة.

ـ تحرص دور النشر العربية فيما تقدمه من إنتاج للطفل على الاستعانة بخبراء أدب الأطفال ضمانا لتحقيق المضمون الجيد جنبا إلى جنب مع الشكل الجذاب.

ـ العناية بجودة إخراج كتب الأطفال طباعة وورقا بحيث تستميلهم وتصير حوافزها لهم أقوى وأجدر.

ـ إجراء دراسة لغوية للمفردات المشتركة تكون أساسا يعتمد عليه حين تأليف كتب ومجلات الأطفال على أن يراعى في هذه الدراسة التنوع في اللهجات والايحاءات المحلية.

الخدمات المكتبية :

- توفير الخدمات المكتبية للأطفال في أقسام المكتبات في الوطن العربي، وتوفير المؤهلين للعمل في خدمتهم المكتبية.

- أن تساهم المكتبات المدرسية في اكساب الأطفال عادة المطالعة منذ الصغر، وتدريبهم على المهارات المكتبية والسلوك المكتبي.

- الاهتمام بتأسيس جمعيات المكتبات المدرسية، ومكتبات الأطفال في الدول العربية، وتعميم هذه المكتبات، ودعمها في الأحياء والمناطق المختلفة، والإفادة من تجربة المكتبات المتنقلة، ودعم مكتبات الفصول.

مسرح الطفل :

- من الضروري أن تتولى معاهد الفنون المسرحية إعداد متخصصين في مسرح الطفل من حيث التأليف والإخراج والتمثيل.

- العمل على مسرحة التراث العربي وتقديمه للأطفال، بغية ربط الطفل بتراثه القومي ودعم أصالته.

- التوسع في بناء مسارح خاصة للأطفال تتوافر فيها تقنيات المسرح اللازمة.

- الاهتمام بالمسرح المدرسي بحيث يكون وسيلة تعليمية علاجية تربوية لجميع الأطفال، ولاكتشاف الموهوبين منهم، ولتنمية قدراتهم.

- إنشاء فرق قومية لمسرح الطفل تدعمها الدولة.

- إقامة مهرجانات ومسابقات سنوية (أعياد مسرحية) بين المدارس كحصيلة لما قام به الأطفال من جهد في هذا المجال وتكون هذه المهرجانات محلية وقطرية وإقليمية وقومية عامة تساعدها وتنظمها وتشرف عليها الدولة.

- توجيه كتاب مسرح الطفل إلى استلهام المواقف والقيم المشرقة والسامية في التراث العربي وفي الحياة العربية.

الترفيه والتسلية :

- توجيه الأندية ومراكز وحدائق رياض الأطفال والمدارس الابتدائية إلى الاهتمام بألعاب الأطفال الشعبية، لوفرتها، وجاذبيتها، وسهولة تعلمها وممارستها بالنسبة إلى الأطفال.

ـ الاهتمام بالنوادي العلمية وتعميمها على الأحياء والمناطق المختلفة تنمية للثقافة العلمية وللهوايات العلمية عند الأطفال.

ـ إنشاء مركز كبير للأطفال (مدن الأطفال) في مختلف المناطق العربية، تضم الألعاب والأنشطة ووسائل الترفيه والتسلية التي تقدم للأطفال بأشكال ومستويات مختلفة.

ـ إنشاء مراكز لألعاب الأطفال في المجمعات السكنية أو في الأماكن القريبة من المنازل والمناطق المكتظة.

وسائل الاعلام

1 ـ الحرص على جودة ما يقدم من برامج للأطفال في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية على أساس من الانتقاء المدروس والإخراج المناسب.

2 ـ ترشيد أوقات البث التلفزيوني للأطفال سواء من حيث موعد الإرسال، أم مدته، مع المطالبة بتقنين برامج الأطفال بوجه عام ومراقبتها.

3 ـ توجيه البرامج التي يقدمها التلفزيون والإذاعة للأطفال توجيها تربويا في إطار ما يمكن تسميته بـ «الإعلام العربي» وهو إعلام هادف يرمي إلى إكسابهم معلومات وخبرات، وتدعيم تعلمهم من مصادر أخرى، كما يرمي إلى تكوين اتجاهات مميزة لديهم أو تعديلها ، وإلى ترقية مشاعرهم.

4 ـ دراسة جدوى تخصيص قناة خاصة في التلفزيونات العربية لبث البرامج الثقافية والتربوية الموجهة للأطفال.

5 ـ التأكيد على استخدام اللغة السليمة والمبسطة في كل ما يقدم من برامج وبالأخص فيما يتعلق ببرامج الأطفال.

6 ـ توعية الاباء بالأسلوب الأمثل لانتفاع أبنائهم بما يقدمه التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى المختلفة للأطفال.

7 ـ تنويع البرامج الموجهة للأطفال بحيث تشمل أطفال المدن والريف والبادية.

ثقافة المرأة :

استنادا إلى الواقع الإنساني المعاصر، القائم على مساواة المرأة للرجل في الحقوق والواجبات، وفي مسؤوليات الحياة العائلية والاجتماعية والفكرية والقومية، وانطلاقا

من ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة ووقعت عليه الدول العربية. فإن كل تخطيط للثقافة العربية، تنظيرا، وتشريعا، وتنفيذا، يشمل بالضرورة الرجل والمرأة على حدّ سواء.

ومع ذلك فإن ثمة بعض الميادين في التنمية الثقافية تتجه إلى المرأة أكثر مما تتجه إلى الرجل، في المجتمع العربي المعاصر، وتتطلب اهتماما خاصا منها :

ـ ميدان الثقافة الخاصة بتربية الطفل.

ـ ميدان الثقافة الخاصة بتنظيم حياة الأسرة.

ـ ميدان الثقافة الخاصة بشؤون الصحة : الصحة النفسية، والصحة الجسمية، والصحة العائلية.

2 ـ ثقافة الشباب

هل هناك من ثقافة للشباب؟ وما الفرق بين ثقافة الشباب وغير الشباب؟ هناك فروق ولكن هل هي من القوة بحيث تستدعي وجود ثقافة خاصة؟ ثم هل هناك من ثقافة واحدة لجميع الشباب أم ثمة ثقافات متعددة لكل فئة من الفئات الشابة؟ إن في المجتمع العربي ثقافات تحتية كثيرة مؤثرة بدوية وحضرية وريفية وثقافات حسب الطبقات الاجتماعية المتعددة. ثم هناك جنسان مختلفان. ولكل جنس ثقافة فما هي الهموم المشتركة بينهما؟ ثم إن لكل جماعةقطرية معطيات خاصة حسب المناطق الجغرافية المتباعدة وتراثها الطويل. فكيف نخطط بشكل عام والتعددية سمة واضحة؟

ولا يمكن إلى هذا فصل الشباب بمشاكله وواقعه عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعن الاطار العام للمجتمع، حتى من باب التسهيل، إذ ليس الشباب جماعة أخرى منفصلة. إن ما نلصقه بالشباب لا ينطبق عليهم فقط ولكن على الإنسان العربي عامة. فالنقلة بين الطرفين قائمة مستمرة.

ونحن في الغالب نذكر ماذا نريد نحن من الشباب؟ ولا نذكر ماذا يريد الشباب أنفسهم؟ ولا ما هو فعلا وضع الشباب؟ فيجب أولا إلغاء وضع الوصاية الذي نتخذه، وإلغاء فكرة الفصل.

ليس ثمة ثقافتان منفصلتـان، ولكن ثمة هوة الأجيال وعوامل التطور الدائمة التي لا بد دوما من وجـودها، والتي تنجم من انفـصال جيل عن جـيل، في الوقت الذي هما فيه متصلان أعمق الاتصال أحدهما بالآخر.

قضايا الشباب هي في الدرجة الأولى قضايا التنمـية الاجتماعية الشاملة في الوطن العربي. فهناك تخلف ثقـافي اجتماعي اقتصادي، وهناك تبـعية اقتصادية ـ اجتـماعية سياسيـة ثقافية، وهناك تجزئة وهناك هدر في الإمكان المادي والبـشري، ويشمل ذلك كله الشباب في الدرجة الأولى. ولا يمكن مـواجهة مشاكل الشباب ثقـافيا فقط ولكن تواجه بشكل جماعي، وفي فروقها داخل الوطن العربي عامة، وداخل البلد الواحد، وبين القطاعات المختلفة، وضمن الإطار الشامل.

وليست ثقافة الشباب العربي ثانوية أو فرعية. إنهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم الثقافـة البديلة، حتى في أغانيـهم وملابسهم. وقد لا تكون المشكلة حـادة لديهم كما في الغرب. ولكنها موجودة قائمة. إنهم يرون أنفسـهم فئة مميزة. ويحاولون اكتشاف أنفسـهم عن طريق الاختلاف والرفض، وتمـيزهم ناشيء عن وجود مـشكلات عديدة خاصة بهم.

فثمة مشكلات نفـسية : منها الشعور بالضياع والخـذلان والإحباط بسبب الظروف السـياسـيـة والإيديولوجـيات المتبـاينة. وينعكس هذا في المخـدرات والسلوك الشـاذ والمشكلات الأخلاقية والاجتماعية ومشكلات التطرف الحدي دينيا واجتماعيا.

وثمـة نمو في الإحـسـاس الـقطري لدرجـة الكراهة والحـقـد عنـد بعض الفـئـات المستغلة.

وثمة مشكلات اقتصادية جدية بالنسبة إلى الشـباب تتمثل في نسبة البطالة المرتفعة لديهم وفي البحث الشاق عن العمل.

وثمة مشكلات أخلاقية ـ اجتماعية ناجمة عن التناقض القيمي بين الشباب أنفسهم وبين الشباب وآبائهم وبين ما يعتنقه الشباب وما تريده السلطة.

وثمة مشكلات التعليم والأمية : التسرب من المدرسة والارتداد إلى الأمية.

وثمة مشكلات الفراغ والترويح وجزء كبير من وقت الشباب ضائع. والهدر كبير جدا، وأشكال الترويح قليلة جدا.

وثمة مشاكل الزواج وتكوين العائلة، بما لها من جوانب اقتصادية واجتماعية وخاصة في السنوات الأخيرة وما يتبع ذلك من مشاكل السكن الذي ينقص كثيرا أحيانا في بعض المناطق حد الكفاية. والشباب لا يصل إلى السكن المناسب. والمشكلة حادة في بعض الدول.

وثمة مشاكل الانحراف : التدخين والكحول والمخدرات. فالتدخين عليه تكثيف إعلامي واضح في جانبي الإقبال عليه والامتناع عنه. والكحول والمخدرات إن لم تكن خطرة في الظروف الحالية فإن استمرارها بمعدلاتها القائمة ستحولها إلى مشاكل خطرة. وانحرافات الأحداث في تزايد مستمر وهي مخيفة في بعض المناطق.

وثمة أيضا مشاكل رعاية الشباب التي تتركز في المناطق الحضرية وتترك الريف والبادية، فتحدث الهجرة إلى المدن لانعدام المستلزمات الأساسية للعيش الكريم، وتقوم المدن الهامشية، بكل مشاكلها وانحرافاتها.

وثمة مشاكل العمل الطلابي، والتنظيمات الطلابية التي تفتقد في الغالب الحرية، والاستقلالية في القرار. وتتبع السلطة والخط السياسي السائد أو هي تعمل ضده.

وثمة قضايا الفتاة : تكوينا وترويحا وتعليما وكذلك من حيث نظرة المجتمع السائدة إليها.

وثمة الحرمان الثقافي العام الذي تعاني منه الغالبية العظمى من الشباب .

ويبقى فوق ذلك كله المشكل الأكثر خطورة وهو إحساس الشباب بانعدام قناة التواصل الطبيعي عبر اللغة فكأنما هم ممزّقون بين قيم لغوية يتلقون تعاليمها ويتلقون الوصايا الحضارية بشأنها ويقبلون على الإيمان بأنها طريقهم إلى العلم والى المعرفة ثم إلى إثبات الذات في خضم عالم شرس يُلهبُه صراع الهويات الثقافية وبين ممارسات لغوية من أعلى هرم السلطة إلى قاع المجتمع الأول كلها تكرس التشتت اللغوي وكلها تعمل على الانعزال في جزر اللهجات المحلية وذلك على جل الأصعدة : بدءا بالخطاب السياسي السائد، ومرورا بطوفان الإعلام الإذاعي والمرئي

الملهّج، ووصولا إلى لغة التخاطب داخل المؤسسة التربوية قبل الدخول إلى فصل الدراسة، ومن الشباب من يتواصل تمزقهم هذا حتى داخل قاعات الدرس ومدارج المحاضرات حينما يتكىء بعض المربين ـ جزئيا أو كليا ـ على اللهجة معرضين عن الأداء العربي الفصيح السليم.

والخلاصة فإن ثقافة الشباب القائمة نتاج حضارة فقدت حيويتها ومقدرتها على الخلق والإبداع، وتتسم عامة بالقهر في نظام الأسرة والدولة والمدرسة، لا على الشورى والحوار، وفي هذه الثقافة الكثير من التناقضات بالإضافة إلى أنها ثقافة تلقين، وثقافة استهلاكية سيئة الصلة بالعصر. والشباب مستقبلون أكثر مما هم منتجون، بسبب عدم وجود ثقافة إيجابية، وهكذا يفتح المجال للغزو الثقافي وللتحول إلى المنابع الأخرى الخارجية. وفوق هذا كله وقبله فإن أصحاب القرار لا يولون الشباب الرعاية اللازمة، لأنه لم تتوافر رؤية صحيحة لدوره وأثره. ومن هنا كثرت المنظمات والمؤسسات الشبابية، وقل المردود، وتحول العمل فيها إلى وظيفة لا إلى رسالة.

هدف رعاية الشباب هو تنمية القوة البشرية القادرة على العمل وعلى العطاء. يضاف إليها ما يمكن أن نسميه اقتصاديات الجهد. أي ماذا نستطيع أن نعمل في أقل وقت ممكن.

يجب أن تتناول الرعاية الثقافية، الجسم وكيفية المحافظة عليه في أوج لياقته؟ والعقل وكيف يتكون ويمتلىء؟ والخلق وكيف نزرع فيه القيم الدينية والخلقية الرفيعة؟ والحس الجمالي وكيف نبلوره وننميه؟

وهكذا لا بدمن دراسات علمية ميدانية لواقع الشباب العربي بمختلف قطاعاته ومواقعه وفئاته، ومع أن الدراسات كثيرة متعددة فإنها غير متوافرة تحت الأيدي، وغير شاملة، وغير متكاملة.

وعلاقة الشباب بالدين من أعقد القضايا. وليست تقتصر على الفكر الإسلامي وحده : فغير المسلمين يواجهونها. وقد درست عندنا من ثلاث زوايا : إما دفاعا عن هيئات قائمة أو كانت قائمة، وإما هجوما على هيئات قائمة أو كانت قائمة. وإما دراسات موضوعية.

والنوع الثالث هو الذي يهمنا. وللإسلام وضع مركزي أساسي في كيان هذه الأمة. ولما كان التنوع جزءا من قدر المنطقة، فالتعاون الديني هو القدر المكمل. والتقوقع غير ممكن. ونحن نرفض التعصب الأعمى كما نرفض التحلل. ونحتاج إلى علم كلام جديد، وفكر جديد يفتح باب الاجتهاد والفكر.

إن ثقافة الشباب يجب أن تتبصر بخطر التطرف على قدر تبصرها بخطر التطرف المضاد : فلا نجاة في التشدد ولا ملاذ في التحلل وإنما القصد الصحيح في الإيمان المتوازن المستنير الذي يجعل من مبدإ «صلاح الدين لكل زمان ولكل مكان» نبراسا في السلوك وحافزا للاجتهاد ودافعا نحو القوة الحضارية وعلى هذه الثقافة أن تؤكد الولاء الوطني والديني والديمقراطية والتقنية والكفاءة والإبداع بل والحرية بوصفها من الأسس في الفكر الديني.

إن ثقافة الشباب العرب تستند إلى مرتكزات عديدة، منها :

- التربية الأسرية بما فيها من قيم وعادات، واختلاف بين الفئات الاجتماعية، ونظرة كل فريق إلى الجنسين. والفتاة العربية تتعرض لأساليب عديدة من القهر. ولكن التربية الأسرية عاجزة عن تقديم ثقافة مفيدة للشباب تجمع بين التراث والدين، وبين القيم العصرية. وهذا ما يوقعه في الحيرة والضياع.
- المجتمع : ومجتمع الشباب هو جزء من المجتمع العربي، ما زالت تطغى عليه تيارات عشائرية وطائفية وإقليمية. وهي أمراض تشكل خطرا على أي ثقافة قومية.
- التعليم في المدارس والجامعات : والتعليم يقوم غالبا على تقوية الذاكرة لا على التحليل والمبادرة، وتكوين الفكر المستقل، ولا يعامل الشباب كذلك.
- الإعلام : وهو يعتمد أساسا على الثقافة الوافدة أو الثقافة المحلية الضحلة.
- المؤسسات الرسمية الخاصة (نواد وجمعيات) ومعظم القائمين عليها ليسوا أهلا لها. أو ليست لديهم السلطات للتحريك والتأثير.
- المساجد والمؤسسات الدينية : وهي تجذب الشباب، ولكنها قد تضعهم أحيانا تحت تأثير بعض الوعاظ العاجزين عن تزويدهم بالقيم الإسلامية الرفيعة، ويضيع الشباب بالغيبية والرجعية والتطرف أو يكفرون بالقيم الدينية ولا بد من الانتباه الشديد إلى هذه الناحية، وخلق فهم ديني عميق مستنير للإسلام يدفع إلى التسامي.

إن المقترحات والتوصيات التي ترد بشأن الشباب وثقافتهم توجز في النقاط التالية:

- القاعدة الذهبية في التنمية الثقافية للشباب هي التي تسير في طريق الحوار، وتتوجه بهم من الاغتراب إلى المشاركة، أول آفاق الحوار يجب أن تدور بين الشباب نفسه: بعضه مع بعض ثم بين الشباب والسلطات.
- إشراك الشباب في تحديد ثقافتهم مضمونا وطرائق، وذلك بأن تساهم جميع منظماتهم الوطنية والاقليمية والقومية في الوطن العربي بذلك إعدادا وتنفيذا.
- إعادة النظر بالتشريعات القائمة حاليا والمتعلقة برعاية الشباب وبخاصة الثقافية منها. وكذلك الهياكل التنظيمة والإدارية والمناهج ذات العلاقة بالشباب.
- العمل على تقوية الروابط بين منظمات وحركات الشباب على جميع المستويات والأصعدة.
- وضع أسس متينة لمشاركة الشباب بفعاليات التنمية الوطنية ونشاطاتها لتكون ضمن الحلول للمشكلات الوطنية والمحلية، كمنظمة مخيّمات العمل وعقد الحلقات الدراسية، والكشفية، والفتوة، والاشتراك التطوعي بالمشاريع العامة...
- الإكثار من تأسيس مراكز الشباب وبخاصة في المناطق الريفية والمتخلفة، والإكثار كذلك من المكتبات والأندية ومراكز الترويح الحديثة والمشوقة...
- تنظيم فعاليات تشجيعية للشباب البارزين والمتفوقين في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- اعتماد وسائل الإعلام المختلفة لنشر احتياجات الشباب والتعريف بها وبيان سبل معالجتها.
- الاهتمام بتمويل التثقيف الشبابي، وبوسائل تحقيق التثقيف وقادته على المستويين الوطني والقومي.
- اصدار دوريات تهتم بقضايا الشباب، وبقضايا العصر الاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية.
- دعم كتب الشباب وتشجيع دور النشر للثقافة الشبابية.
- إشراك الشباب في المجالس والهيئات العاملة في ميادينهم.
- إشراك الشباب في عمليات التنمية، ليتكون لديهم شعور الانتماء والالتصاق بمشاكل المجتمع ومستقبله.

- المشاركة بالندوات الفكرية التي تنظمها المحافل العربية والعالمية للشباب، وبخاصة الندوات التي تتدارس شؤون السلم والأمن ونزع السلاح وحرية الرأي والاستقلال والتحرير والنضال ضد التمييز العنصري، ومكافحة الاستعمار والسيطرة والاستغلال، كي يعي شباب الأمة ما يدور فعلا بأروقة المحافل العربية والدولية.
- اقتراح فعاليات ونشاطات لتشجيع عرى الصداقة بين شرائح الشباب العربي وتقويتها في كل مكان عن طريق السياحة المنظمة والتسهيلات اللازمة للشباب كي يشتركوا في مختلف النشاطات بمختلف الأقطار.
- التوسع والتوزع والتنوع في دفع الشباب إلى الإنتاج (عن طريق المشاريع) وإلى تحمل المسؤولية، وتنمية المهارات اليدوية والجمالية والرياضية،
- إنشاء مراكز بحوث ومعلومات وتوثيق على المستويين الوطني والقومي ووضع برامج البحث ذات الصلة بالشباب، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، وعلى جميع المستويات والأصعدة.
- إقامة برامج ثقافية أسبوعية كل عام في كل قطر من الأقطار العربية تغطي جانبا من النشاطات الثقافية المهمة للشباب العربي التي يمكن أن تشمل الفعاليات التالية : السينما، المسرح، التصوير الفوتوغرافي، الرسم، كتاب الشباب، الموسيقى، الطوابع... الخ.
- إقامة اتحاد عام للشباب العربي ذي فروع في مختلف البلاد العربية وتقدم له الامتيازات والتسهيلات اللازمة.

3 ـ ثقافة المُعوقين

إن المعوقين جزء من المجتمع، ولهم مثل غيرهم حقوق المواطنة كاملة، وفي الوقت نفسه فإن عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية يجب أن تشملهم، لا من قبيل العطف والحنان، ولا من قبيل العطاء الاجتماعي المجاني، ولكن من قبيل حق المجتمع على أبنائه ومطالبتهم بتقديم إمكاناتهم للمجتمع، فهم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية، ولديهم بكل تأكيد قدراتهم في العطاء.

إن مشكلة المعوقين متداخلة الأسباب والنتائج، ولا بد من توزيعها بين ما يتعلق منها بالمعوق، وما يتعلق بالمجتمع، وما يتعلق بالأجهزة العاملة في إطار تأهيل المُعوقين.

- لا بد من تجهيز المعوق بعدد من القيم الثقافية ومن المعطيات الاجتماعية والنفسية لتحصينه ضد تحديات مجتمعه. إن المجتمع ليس كتلة واحدة متجانسة. والنكسة بالنسبة إلى المعوق أكبر مما هي لدى السوي.

- المبدأ الأول الأساسي في التعامل مع المعوق هو محاولة تكوين الاتجاه النفسي لديه، وأن يحس ويؤمن بقيمته الإنسانية الكاملة وقدرته الإنتاجية. إنه بذلك يصبح أقل اتكالية، وأكثر استقلالية وقدرة على العطاء.

- المبدأ الثاني هو محاولة إدماجه في المجتمع، والإدماج عملية صعبة فهي لا تتم على إطلاقها. فثمة حالات لا تقبلها، ولا تتم بمجرد إطلاق المعوق في المجتمع، أو بمجرد وجوده مع الأسوياء في مكان واحد، فإن لذلك عواقبه السيئة، فالمجتمع نفسه يجب أن يكون على درجة من الثقافة أيضا، ومن الوعي، بحيث يتقبل المعوق، وكلما نقصت الحساسية لدى الطرفين كان اندماج المعوق في المجتمع أكثر، فالدمج لا يكون من جانب واحد. ولكن يعمل عليه الجانبان معا: المعوق ومجتمعه.

- المبدأ الثالث زرع الثقة بالنفس وبالإمكان، لدى المعوق.

- المبدأ الرابع عدم عزلة المعوق عن تيار الحياة العامة في مدها وجزرها.

- لا بد في رعاية المعوقين من أسلوب متعدد المداخل. فأي معوق لديه عدد من الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية التي يجب أن تدرس معا، ليكون بالإمكان دمجه مع المجتمع، ومن هنا لا بد من التخصص في شؤونهم، ولا بد من اشتراك الطبيب والمحلل النفسي والأسرة وإمكان المعوق معا، عند معالجته الثقافية.

- المعوقون أصناف متنوعة الإعاقة، وفئات عمرية متفاوتة، ودرجات في الإعاقة متعددة، وهذا كله يقتضي أن تكون البرامج الثقافية الموجهة لرعايتهم، وتوعيتهم، وتوسيع أفقهم الفكري متعددة النواحي، متفاوتة المستويات، متنوعة المداخل والأبعاد.

- ثمة كثير من المعوقين المؤهلين، وتغلق أمامهم أبواب العمل، إنها من حقوقهم والتشريعات موجودة، ولكنهم لا يصلون إليها. ولذلك كان من الضروري أن تفتح أمامهم فرص العمل والعطاء.

- لا بد من توعية بشأن الإعاقة، ومن تنظيم ذلك تشريعا ودراسة وتأهيلا، ومؤسسات عناية، وتبادلا ثقافيا بين الخبراء العرب وعلى نطاق عربي قومي. إن الوعي بالمشكلة وحجمها وأبعادها هو المدخل الضروري لايجاد الثقافة الخاصة التي تتناسب معها.

- ان عددا من وسائل الرعاية للمعوقين، ومن طرق تثقيفهم، تؤدي إلى عزلهم بدل دمجهم في المجتمع، ولهذا يجب معاودة دراسة هذه الوسائل وسؤال الخبراء النفسيين والاجتماعيين والأطباء بشأنها.

- مقابل هذا ليس لدينا الخبراء والاختصاصيون بما يكفي للعناية بالمعوقين، والتثقيف الأسري ضروري للمعونة في هذا المجال.

- إذا كان لا بد من دراسات علمية مسحية موسعة تتناول مختلف أقطار الوطن العربي، فلا بد في الوقت نفسه من وجود الكفايات اللازمة من المتخصصين في شؤون المعوقين، وبخاصة في الناحية الثقافية، لأنها الجانب المهمل في الدراسات، وفي الاختصاص.

- النقص لا يتناول الكفايات الاختصاصية فقط ولكن يتناول التشريعات أيضا على المستويين القطري والقومي.

اقتراحات ومشروعات عمل

تثقيف المعوقين يجب أن يواكب جميع عمليات رعايتهم وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع لأن هذا التثقيف بُعْد من أبعاد الخيار الاجتماعي والسياسي الخاص بهم.

- ولما كان الهدف تحويل المعوق من شخص اتكالي إلى مواطن منتج معتمد على نفسه، فالتثقيف يجب أن يكون هدفه. ويجب أن يرافق جميع مراحل العناية بالمعوقين.

ـ لا تنفصل البرامج الثقافية للمعوقين عن برامج التأهيل الطبي أو النفسي أو الاجتماعي، ولكنها تكون جزءا أساسيا منها. وتتضمن توعية المعوق، والمحيط المتصل به في وقت معا.

ـ مراجعة البرامج الإعلامية والمناهج التربوية بهدف تضمينها العناصر التثقيفية اللازمة للمعوقين.

ـ لا بد من القيام بحملات توعية دورية عبر وسائل الاعلام وغيرها بهدف التثقيف العام حول مشكلة الاعاقة وما يتصل بها. ومن الأفضل أن يشترك في اعدادها بعض المعوقين أنفسهم تخطيطا وتنفيذا.

ـ القيم الدينية والروحية التي تساعد في معالجة الإعاقة هي من أركان العملية التثقيفية. فالعناية بها وابرازها وتدعيمها نقطة ارتكاز في ثقافة المعوقين، والمحيطين بهم.

ـ تأسيس نظام عربي لرعاية المعوقين يضمن لهم الاندماج السليم في المجتمع، ويتيح لإمكاناتهم فرص التفتح والإبداع.

ـ نشر الوعي بالتعويق والمعوّقين، تمهيدا لوضع الثقافة التي تتناسب معهم.

ـ التركيز في وسائل الإعلام العربية على إمكانيات المعوق الإيجابية بغية تعديل النظرة السائدة إليه.

ـ إتاحة الفرص للمعوقين للإسهام في أنشطة المؤسسات الثقافية.

ـ إدراج التنشيط الثقافي في خطط تأهيل المعوقين وتربيتهم.

4 ـ ثقافة المهاجرين العرب

المهاجرون العرب جزء من الوطن العربي، والعناية بتنميتهم الثقافية جزء مكمل للعناية بالتنمية الثقافية العربية، ولهذا يجب بذل الجهد الكامل في :

1 ـ الدعم والتعاون مع الجاليات المهاجرة لإقامة المؤسسات الثقافية التي تربطهم بالثقافة العربية الأم.

2 ـ تعليم أبناء الجاليات المهاجرة اللغة العربية وخاصة في أوروبا الغربية والإمريكتين وإفريقيا واستراليا.

3 ـ ربط المهاجرين بالتيارات الثقافية لبلادهم الأصلية عن طريق المهرجانات والمواسم والأفلام والأسابيع الثقافية.

4 ـ توثيق الصلات العربية اللغوية، والفكرية، والروحية، مع المهاجرين وأبنائهم، وتشجيع المهاجرين على تطوير هذه الصلات وتحويلها إلى برامج تثقيفية.

5 ـ النص في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية على تأكيد شخصية المهاجرين في البلاد التي يوجدون فيها، وعلى إعطائهم الحرية الروحية والفكرية واللغوية لإبراز ثقافتهم الأم.

6 ـ اتخاذ جميع الوسائل والأسباب لمنع ذوبان المهاجرين في البيئات الثقافية الأجنبية التي يوجدون فيها.

7 ـ تعهد الإنتاج الثقافي العربي للمهاجرين بالنشر، والدعم، والتشجيع.

8 ـ حثّ الدول العربية على التنسيق بين جهودها المختلفة في دول المهاجر، لينتظمها برنامج أو سياسة موحدة ذات أهداف قومية.

9 ـ تشجيع إصدار طبعات دولية من الصحف والمجلات العربية لتصل إلى أكبر عدد ممكن من أبناء الجاليات.

10 ـ دعوة الدول العربية إلى تدعيم الجهود التي تقوم بها الجاليات لإقامة محطات إذاعية وتلفزيونية في دول المهجر ومدّها بالمواد الثقافية المختلفة.

11 ـ حث الجاليات العربية في المهاجر على إقامة النوادي والجمعيات الثقافية لتأكيد هويتها العربية.

12 ـ دعوة الدول العربية إلى عقد مؤتمرات سنوية تدعو إليها أبناءها المقيمين في المهجر لإشراكهم في قضايا وطنهم والحفاظ على روابطهم بالوطن الأم.

القسم الخامس
الثقافة في تكاملها بالتربية
والاتصال والاعلام والعلم

1 ـ الثقـافة والتـربيـة

في العصر المقبل، عـصر التقدم العلمي الصاعق والتكنولوجيا المتقدمة، لا بد من إعداد الجيل الذي سوف يعيش ذلك العصر وتطوراته وهذا يعني أنه لا بد من إعادة النظر في النظام التربوي العربي كله. أي إعادة النظر في :

1 ـ بنية التربية، وفاء بأغراض ذلك التقدم. وذلك بطريقة إعداد الطلاب وتوزيعهم على مراحل التعليم، وأنواعه، وإعادة النظر في سياسة القبول بحيث تستجيب لحاجات سوق العمل، وتخرج ـ المدرسة ـ الاختصاصيين في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية عامة وفي ميدان العلم خاصة.

2 ـ إعداد المعلمين الذين سيساهمون في تكوين الروح العلمية التكنولوجية المقبلة.

3 ـ تغيير الإدارة التربوية، وتنظيمها، وزيادة فعاليتها لتصبح إدارة عقلانية مستندة إلى معطيات الثورة العلمية التكنولوجية.

4 ـ إعادة النظر في محتوى التربية لتسريع التطورات فيها بما يتوافق مع حاجات المستقبل.

وهذا يقتضي ثورة تربوية كاملة تقوم على تخطيط جديد مستقبلي كما أتى ذلك مفصلا في *استراتيجية التربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم*، إن التواتر الذي تسير عليه أكثر النظم التربوية تطورا في البلاد العربية لم يعد يتوافق في مسيرته مع السرعة الهائلة التي يمشي بها، وإليها، العصر المقبل.

اقتراحات ومشروعات عمل :

1 ـ جعل اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع مراحل التعليم (الابتدائي ـ الثانوي ـ الجامعي).

2 ـ مراجعة النظم التربوية في ضوء المنهج العقلاني الذي ينمي في المتعلم القدرة على الفهم والتمييز والتعمق والإبداع.

3 ـ إثراء برامج تكوين المدرسين بالمواد الثقافية التي تؤهلهم للقيام بمهمتهم التربوية على الوجه المطلوب.

4 ـ الجمع بين النشاط الثقافي والنشاط التربوي وإقامة تكامل بين النشاطين لتكوين مدربين ينهضون بالمهمتين معا.

5 ـ توفير الإمكانات داخل المدارس والمؤسسات التربوية من تجهيزات ووسائل تثقيف لضمان جدوى النشاط الثقافي فيها.

6 ـ إن النشاط التربوي والثقافي ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب دون أن تكون لأحدهما هيمنة على الآخر.

7 ـ في التثقيف التربوي يجب الابتعاد عن كل مفاضلة بين الأدب والعلم.

8 ـ إقامة نواد ثقافية في جميع مراحل التعليم تهتم بمختلف فروع الثقافة.

9 ـ توسيع دائرة النشاط الثقافي بإقامة منابر للحوار بين المتعلمين وهيئات التدريس والمثقفين لرفع مستواهم الثقافي.

10 ـ وضع برامج تعمل على تنمية الوعي الثقافي التربوي عند المتعلم بالمفاسد الصحية والأخلاقية وأنماط السلوك المنحرف.

11 ـ التأكيد في مناهج التدريس وكتبه على ثوابت الثقافة العربية الاسلامية التي تكوّن هويتنا والعمل على تنمية هذه الثقافة لتكون في مستوى العصر وحداثته العلمية.

12 ـ الأخذ بمفهوم المكتبة المدرسية الحديثة ووظائفها باعتبارها مركزا لمصادر التعلم (المكتبة الشاملة) والثقافة وجزءا لا يتجزأ من العملية التربوية والثقافية.

13 ـ زيادة عدد المواد المكتبية ومصادر المعلومات على اختلافها (مواد مطبوعة، مواد سمعية وبصرية، برامج الحاسوب العلمية) والعمل على تقريبها من المعايير الدولية.

14 ـ التأكيد في مناهج التعليم وفي النشاط التدريسي على احترام الرأي المخالف، وعلى اعتبار الرأي الآخر مفيدا في حمل الانسان على التفكير بالأمور لا من وجه واحد بل من مختلف الوجوه.

2 ـ الثقافة في تكاملها بالاتصال والإعلام

ان لوسائل الاتصال الحديثة في قدرتها الواسعة (الراديو، التلفزيون، قواعد المعلومات، أجهزة الحاسوب) وظيفة تنموية كبيرة، تتمثل في التربية، والتثقيف، ونشر الأفكار، وتعميق الهوية الثقافية قوميا ووطنياً، ومقاومة الغزو الثقافي. إنها وظائف متعددة، تتداخل فيما بينها. وتصعب التفرقة بين وظائف أجهزة الإعلام والثقافة في الوطن العربي، لا سيما في المستوى السياسي أو حين يتعلق الأمر بمواجهة التحدي الحضاري، أو الصهيوني، أو الامبريالي، أو الذي يتعلق بالتطرف الديني. وعلى أية حال فإن لوسائل الاتصال وللإعلام الحديث الدور الكبير في نشر الثقافة الجماهيرية وإيصال المعرفة إلى كل إنسان، سواء في المدينة أم الريف أم البادية.

وهكذا تسهم تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تغيير المجتمعات وتوجيه تطورها باطراد نحو المزيد من التعقيد، وبخاصة بعد الربط بينها وبين تقنية معالجة المعلومات. ويمكن إعتبار الاتصال والإعلام بمثابة الجهاز العصبي للمجتمعات المعاصرة لأنهما يقومان في قلب معظم الأنشطة من عسكرية وصحية وإدارية واقتصادية ومالية وتجارية. والإشكال الأساسي أن قوة وسائل الاتصال ليست موزعة توزيعا عادلا بين الأمم، وأنها تتدفق باتجاه واحد من الدول المالكة للتقنية الى الدول المحرومة، وتوجد حالات الاختلاف في التوازن والتبعية، وتشكل في التالي أهم عقبة في وجه تفاهم العالم الذي ينادي بضرورة إقامة نظام عالمي جديد. يضاف إلى هذا أمران يزيدان في تعقيد المشكلة :

الأول :

أن الدول المالكة لوسائل الاتصال الحديث تتسابق وما تزال لاستغلال الفضاء الخارجي دون نظام أو تقنين محدد. وليس ببعيد اليوم الذي لن تجد معظم شعوب الدنيا من مكان لها في الفضاء.

الثاني :

أن تقنيات الاتصال والإعلام أصبحت قوة اقتصادية أساسية على الصعيد الوطني والدولي، وتشكل نسبة متزايدة الشأن في الناتج القومي في الاحتكارات، كما تشكل قطاعا ديناميا ذا آفاق من التطور لا تحد، في حين لا تملك الدول النامية من هذه القوة إلا الزهيد القليل.

أما بالنسبة إلى الوطن العربي فإن التقنية الحديثة في الاتصال والاعتماد عليها، واستيرادها المستمر مسؤولة عن كثير من مشاكلنا حتى الاجتماعية. كما أنها تبعدنا عن فهم مشاكلنا وواقعنا وبيئتنا. وإذا كان التقصير في المعلومات كبيرا، فهو في وسائل الاتصال لا يقل خطرا وشأنا. ولا بد من التنبيه الشديد إلى خطر هذا الموضوع وأبعاده المستقبلية الكبيرة.

الثقافة ووسائل الاتصال :

1 ـ ثمة الآن مع انتشار التقنيات الالكترونية في الوطن العربي نوعان من الثقافة، ثقافة للنخبة وثقافة جماهيرية. وبينما تنطلق الأولى من جذور حضارية أصيلة، تأتي الثانية مع القوة الإعلامية الحديثة وتتصف بأنها إنتاج بالجملة لاستهلاك الجماهير، وتفرض من عل عليها، ويقوم بتصنيفها فنيون يعملون لحساب الشركات المنتجة، وهي ليست كثقافة النخبة عملا متكاملا. ودور الجمهور فيها هو التلقي، لكنها تمتلك قوة ديناميكية تحطم حواجز الطبقات، والتقاليد، والذوق الفني، وتذيب جميع الفوارق بين الناس لأنهم معرضون لها كل ساعة من ساعات النهار، وعلى مدى الأيام. وقد نجمت هذه الثقافة عن تمتع الشعوب بقدر أكبر من الحرية السياسية، ومن تعاظم فرص التعليم، وتزايد الوعي الجماهيري، وتقدم التقنية الاعلامية.

2 ـ لقد استعملت وسائل الإعلام العربية حتى الآن لايصال كلمة الحكم إلى الناس أي كانت أحد مفاتيح الحكم واستعملت للإعلام فقط، لا كوسيلة فكر وثقافة واستخدمت للمدى الإقليمي القطري. فكانت في الأغلب عامل تجزئة وحملات إعلامية ولم تستخدم للمدى القومي، ولم تنجح في بلوغه، وتوجهت إلى الترفيه بالدرجة الأولى ولم توجه إلى إيصال التربية والثقافة والحاجات الفكرية إلى المحرومين منها في الطبقات الدنيا، أو المناطق النائية، أو في مكافحة الأمية الثقافية.

3 ـ إن فشل وسائل الإعلام في القيام بدورها في التنمية الثقافية ينجم من خمسة عوامل هي:

أ ـ تباين أفراد المجتمع العربي في الفكر، فلكل فئة منه ثقافتها الخاصة، ولكل جماعة ميزاتها.

ب ـ الإمكانيات الاقتصادية المحدودة لدى معظم الدول العربية.

ج ـ تباين الأذواق الخاصة لدى المجتمع العربي الواسع رغم الأساس الثقافي الواحد بسبب مختلف التأثيرات التي تقع عليه.

د ـ غياب ديمقراطية الأنظمة.

هـ ـ ضعف الجهات الفنية المسؤولة عن البرامج. ولا بد من تخيرها وتوعيتها لتكون على الحد الأدنى من الفكر والعلم. إننا لا نسمح للطبيب بممارسة الطب دون شهادة ودراسة ولا للمعلم، ونتسامح في التوجيه الإعلامي.

4 ـ ثمة علاقات متوترة بين المثقفين وبين الاعلام وهي ناجمة عن عدة عوامل منها:

أ ـ توتر علاقة المثقف مع الدولة أصلا.

ب ـ هزل المكافأة التي تدفع للعمل الثقافي، فلا حوافز للإنتاج ولا جوائز ولا تعريف بالمنتج الجيد.

ج ـ عدم تقدير كثير من الإعلاميين للثقافة وأهلها.

5 ـ وليست الثقافة بعيدة عن السياسة، ونحن نتكلم عن الثقافة وننسى المثقف نفسه. والثقافة موقف، وما يرضي الدولة لا يرضي المثقف. والثقافة حوار ويتغلب فيها المبتذل الشائع على الراقي. والتدخل الإعلامي يفسد الثقافة كلما أراد أن يسخرها لغاياته.

6 ـ وثمة أمر خطير يتعلق بما تعرضه وسائل الإعلام من مادة أجنبية. ما من دولة في الدنيا مهما صغرت إلا وتعرف المادة ناطقة بلغتها وبلهجتها إلا نحن برغم سعة السوق العربية فالترجمة على الفيلم ترجمة سيئة مبتورة. وهي استهانة خطيرة باللغة القومية التي تترك مكانها للإنجليزية والفرنسية والايطالية والروسية ولكل لغة أخرى على حساب اللغة الأم.

7 ـ وثمة أيضا الاختلال الكبير الصارخ في تدفق الأنباء باتجاه واحد من العالم المتقدم، وما ينجم عنه من تشويه للشعوب النامية. إن عدم التوازن فيها خطر

إعلامي على الشعوب لا يقل عن أخطار الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، وهي تستخدم عاملا من عوامل فرض التبعية على الشعوب. وتقرير اليونسكو الذي وضعه (ماك برايد) بعنوان : «أصوات متعددة وعالم واحد» كان صيحة أشبه بالضائعة لإقامة نظام إعلامي عالمي أكثر عدلا. وأول صفة تمكن الإعلام البديل من الوقوف في وجه الإعلام المتقدم هي أن يكون إعلاما فعالا حركيا يرضي جمهوره ويكسبه. وأن يكون قائما على أساس المشاركة الشعبية وأن يدار على أساس لا مركزي.

8 ـ يبدو في النهاية أن العالم المتقدم خاصة في طريقه لأن يغدو مجتمع الإعلام، ويتسم بنمو ضخم لقدرة الإنسان على توسيع معارفه، وخزنها، وترتيبها، وعلى إنتاج المعلومات وخزنها، بعد الجمع والتحليل والتوظيف. وثورة المعلومات هذه هي صناعة المستقبل. وهي سلعة أهم من المواد الأولية فيه، وليس يظهر أنها تؤدي إلى تفاهم الشعوب بقدر ما تؤدي إلى الاغتراب المتزايد لدى العديد من شعوبه، ومنها العرب بوصفهم مستلهكين.

9 ـ إن تغييرات جذرية قد دخلت على أساليب الكتابة لوسائل الاتصال والعرض فيها، فلم تعد الكلمة وحدها كافية كما في الكتاب التقليدي، ولكن دخلت الرموز من جهة، ودخلت الموسيقى، والصور، والسيناريو، والخدع السينمائية، وأساليب الإخراج، كما دخل التحليل النفسي والخبر الموجه من سياسي واقتصادي وفكري، والريبورتاج العارض... وكلها تنوعات تأخذ مكانها في عالم الأدب والثقافة وتخلق أنواعا جديدة من الفنون التعبيرية لا بد من مواجهتها بالفهم والمعاناة، وإعداد الفنيين، والاستغلال الأقصى، والوطن العربي يشكو من النقص في هذه النواحي كلها.

اقتراحات ومشروعات عمل

1 ـ التركيز على أهمية الاتصالات بوصفها عنصرا هاما في بناء وتنمية الهياكل الأساسية في الوطن العربي (المدارس، والمؤسسات، مراكز التعليم، المراكز الطبية)، ودفع صانعي القرارات والمخططين إلى استثمار الاتصالات لا في عائدها

المادي فحسب، ولكن في الاستثمار الحضاري أيضا في القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2 ـ التركيز على استغلال الاتصالات في عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والروحية وكل ما يؤدي إلى التنمية لأثرها القوي الفعال فيها.

3 ـ العمل الفوري على وضع سياسات مستقبلية متوازنة لاستغلال وسائل الاتصال عامة والقمر الصناعي بخاصة والشبكات الدولية للمعلومات (Internet) ،

4 ـ وضع سلم أولويات وإقامة نسب في البرامج لما تحمله وسائل الاتصال من رسائل ثقافية وبذل الجهد في اختيار هذه الرسائل وحسن عرضها.

5 ـ إقامة هيئات للإنتاج البرامجي المشترك في البلاد العربية أو في مجموعات منها تتكون من هيئة تخطيطية للبرامج، ومن هيئة إنتاجية للتنفيذ، وتخصص مؤسسات الانتاج هذه حسب القطاعات : للدراما، والمنوعات والتربية، والإقتصاد، والتراث. . . الخ.

6 ـ إقامة الدراسات الميدانية الضرورية : من إحصاء واستقصاء لآثار وسائل الاتصال الحديثة.

7 ـ إقامة الدراسات المسحية لما هو متاح من المعلومات التبادلية العربية في جميع الميادين لتسخير وسائل الإعلام في نقلها وتبادلها.

8 ـ إيجاد مكتبة إذاعية تلفزيونية في كل دولة تعمل على تبادل البرامج الجاهزة وإذاعتها وحفظها.

9 ـ تأسيس مركز معلومات عربي (داتا ـ بنك) وهناك مراكز قطرية أنشئت، ومن الضروري ربطها في بنك عربي موحد، واستخدام شبكة الكمبيوتر في ذلك.

10 ـ تنظيم الجامعة المفتوحة التي توفر المادة الثقافية وتبرمجها، حسب المستويات المختلفة، وتنشرها في ساعات محدودة من النهار، وتنظم إمتحاناتها.

11 ـ استخدام وسائل الاتصال المختلفة في التعليم المستمر المتطور مع التطور اليومي للمعرفة سواء في الفكر أم في الزراعة أم في الصحة أم في العلوم.

12 ـ إصدار دليل معلومات عربي يسهل الحصول على أنواع المعلومات ويربط بينها.

13 ـ العناية بإيجاد الصناعات الالكترونية، وما يتصل بها في البلاد العربية لضمان استقلالية وسائل الاتصال. وتوزيع هذه الصناعات بشكل متوازن ومتكامل بين البلاد العربية.

14 ـ دعم التبادل الإعلامي واعتباره في مستوى الخبز من الحاجة والدعم.

15 ـ ربط أجهزة الكمبيوتر العربية بشبكة واحدة للاستخدام المتبادل في معلوماته.

16 ـ ربط الموسوعة العربية بشبكة المعلومات.

17 ـ العناية بالأجهزة البشرية التي تدير وسائل الاتصال تخصصا وثقافة.

18 ـ حث الجامعات على العناية بوسائل الاتصال تدريسيا وتخصصا وتطبيقا لتكوين القاعدة العلمية الثابتة في أجهزتها.

19 ـ العناية بلغة وسائل الاتصال لتحويلها إلى العربية ودبلجة الأفلام المعروضة في التلفزيون عربيا إن تعذر ترجمتها كليا إلى العربية.

20 ـ العمل على إيجاد صندوق إعلامي عربي للإنتاج البرامجي الثقافي، وتشجيعه، ورصد الجوائز للمبتكرين، وللبرامج المتميزة.

3 ـ الثقافة في تكاملها بالعلوم

التثقيف العلمي عملية تربوية مستمرة تستخدم وسيلة أو وسائل مناسبة لتخلق لدى المواطن العربي سلوكا علميا يتسم بالإبداع والتحليل ويمكنه من فهم الحياة من حوله وإقامة التوازن بين الثقافة الأدبية الطاغية وبين الثقافة العلمية ـ التكنولوجية الحديثة ويقصد بهذا التثقيف بالتحديد :

أ ـ إشاعة المعارف العلمية الطبيعية ـ التقنية بشكل مبسط بين المواطنين على اختلاف مستوياتهم.

ب ـ تثقيف العلماء المتخصصين في شتى فروع المعرفة طبيعية أم علمية أم تقنية أم إنسانية وجعلهم قادرين على التفاعل مع ما حولهم من المعارف، ومع مجتمعهم ومتطلباته.

إن التثقيف العلمي يهدف إلى :

- تمكين الفرد العربي من تقدير المنجزات العلمية والتقنية، والإحاطة بأهميتها، والتعامل معها.

- وقوف أفراد الأمة العربية على العوامل الحديثة المؤثرة في المجتمع، وشعورهم بمسؤولياتهم تجاه تقدمه من خلال عملهم لكي يكون محط تفكيرهم.

- ربط جمهرة العلميين، ومؤسساتهم، ونشاطاتهم العلمية، بواقع مجتمعهم واحتياجاته الملحة الحاضرة والمستقبلية.

اقتراحات ومشروعات عمل :

- الركيزة الأساسية للتثقيف العلمي هي في تربية الجيل الصاعد، وتعويده على التفكير العلمي والمنهج العقلاني، في تناول الحياة وتعريفه بتراثه العلمي العربي.

- تنشيط منهج البحث الفردي والتفكير المستقل أثناء الدراسة مع تشجيع أسلوب العمل الجماعي. .

- فتح النوافذ في نظامنا التعليمي بكل مراحله لمدخلات ووسائل تعرف الجيل الناشىء على دنيا العلم والتكنولوجيا ونشر الدعوة إلى إعداده لمواجهة المستقبل الذي تشكله إنجازات العلم والتكنولوجيا.

- تشجيع الندوات العلمية، وإصدار الموسوعات والمختصرات العلمية، والمعارض والمتاحف.

- تبسيط المادة العلمية وإيصالها إلى الجماهير عبر قنوات مناسبة ومتاحة لها لكي تتمكن من الاستفادة منها بتوظيفها في حياتها اليومية.

- الربط بين التثقيف النظري والتثقيف التطبيقي.

- انشاء الجوائز للبحوث العلمية وللمبتكرات وللأعمال التطبيقية الناجحة لدى الناشئين.

- الوصل بين الثقافتين العلمية والأدبية وإقامة ندوات حوار ومنابر للتفاعل بين العلميين ورجال الأدب والفن.

- الاهتمام بتطوير العلوم الاجتماعية والانسانية ودراستها.
- التأكيد على أهمية تطور المعارف اللغوية الحديثة ولا سيما منذ تحوّلت إلى أداة وصل بين العلوم الانسانية وعلوم الآلة وما يتبعها من معارف الذكاء الاصطناعي.
- دراسة الممارسات العلمية - التكنولوجية وتحليلها مع اهتمام خاص بمؤسسات إدارة النشاط العلمي، وتمويله، وربطه باحتياجات تنمية المجتمع، ودور مختلف فئات المجتمع في هذه الممارسات.
- تعريب لغة العلم دون المساس بالتواصل القوي والمستمر بدنيا العلم في الخارج.
- تنظيم برنامج شامل وطويل المدى لدراسات متعمقة للسانيات واللغويات العربية على أساس التطورات العلمية الحديثة في مناهج هذه الدراسات وتطبيقها تطبيقا مبدعا، لا مقلّدا، وتعريب برامج الإعلام الحديثة تعريبا أصيلا، لا شكليا.
- مشاركة المؤسسات العلمية في وضع خطط التنمية العربية.
- ربط الجاليات العلمية بالحلقة الاقتصادية.
- الاهتمام بالوسائل للتثقيف العلمي : المتاحف العلمية، وسائل الإعلام، الجامعة المفتوحة، التدريس المسائي.
- إنشاء مؤسسة علمية مركزية مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والتقييم.
- إنشاء مؤسسات قومية مسؤولة عن إجراء البحوث والدراسات التي تمكنها من وضع البرامج وخطط العمل، مع التركيز على إبراز الأصالة في الفكر العربي والعلوم.
- تحقيق التراث العلمي في الحضارة الإسلامية العربية وربطه بالعلم المعاصر، وإبرازه في الكتب الجامعية.



القسم السادس
الثقافة بوصفها تراثا انسانيا

1 ـ التكامل الثقافي العربي :

ـ الارتقاء بالتعاون الثقافي إلى مستوى التنسيق والتكامل عن طريق التطبيق الكامل للخطة الثقافية الشاملة وتنفيذا لميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ـ جعل الخطة الشاملة للثقافة العربية مرجعية أساسية في كل اتفاقية ثقافية تبرم بين الجهات العربية.

ـ العناية بدعم جهود الدول العربية ذات الأوضاع الخاصة، والنص على ذلك في الاتفاقيات، ولو لم تكن تلك الدول طرفا فيها.

ـ النص على تحديد الفترة الزمنية بعد التصديق على الإتفاقيات لمباشرة الأجهزة المختصة عملها في وضع البرامج التنفيذية، على أن يتوالى تنفيذها طوال فترة سريان الاتفاقية.

ـ تشجيع المؤسسات الثقافية، والعلمية والأفراد، على إنشاء صلات مباشرة فيما بينها، وتمكينها من وسائل تنفيذ برامج التعاون الثقافي التي تهمها.

ـ ضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة في مجالات التأليف والترجمة والتعريب والتحقيق والنشر.

ـ تيسير إجراءات الإستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية والمالية الخاصة بالإنتاج الأدبي والعلمي والفني والفكري تمهيدا لإلغائها.

ـ الإهتمام بتنفيذ البنود الخاصة بتبادل البحوث العلمية، والتربوية والثقافية، والبنود الخاصة بتبادل الوفود الطلابية، ووفود الأساتذة في مختلف مستويات التعليم.

ـ ضرورة تشكيل لجان من الخبراء، والمفوضين الحكوميين في كل بلد عربي، لإستحداث تشريعات تساعد على تذليل الصعوبات التي تقف ضد تنمية العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي بين الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بتحويل العملة، وسهولة تداول السلع الثقافية، وإعفائها من الجمارك والضرائب.

- ضرورة وجود جهة مسؤولة في كل دولة، بأمر الاتفاقيات الثقافية من حيث إبرامها ومتابعة تنفيذها وحل صعوباتها ومشكلاتها.

2 ـ التعاون مع الثقافات الأخرى

- التشاور بين الأقطار العربية فيما يتعلق بمشاريع التعاون الثقافي التي تقدم إلى المنظمات الثقافية الدولية.

- دعم الجهود المبذولة لإقامة نظام ثقافي دولي جديد يكفل لدول العالم الثالث تحقيق ذاتيتها ومواجهة الغزو الثقافي والإستلاب المنظم لفكرها وتراثها.

- متابعة الجهود مع اللجنة الدولية الحكومية الخاصة بتسهيل إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها الشرعيين، والنص في الإتفاقيات الثقافية على حق الدول العربية في الاستفادة من المخطوطات العربية والوثائق الموجودة في الدول الأجنبية، ولو بتصويرها والاحتفاظ بنسخ منها.

- التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات العربية المتخصصة في مشروع مسح المخطوطات العربية والإسلامية في أرجاء العالم، ونشر فهارس لها وتصويرها، وكذلك في مشروع إعداد دليل المؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي.

- تمييز الاتفاقيات التي تعقد مع الدول الإسلامية عن غيرها إبرازا لعمق الروابط بينها وبين الدول العربية.

- التأكيد على ضرورة التنسيق بين جهود الدول العربية والدول الإسلامية في النشاطات المتصلة بنشر اللغة العربية والثقافية الإسلامية.

- التعاون مع الدول الاسلامية في دعم جهود المؤسسات والجماعات والأفراد في خدمة الثقافة الاسلامية، وتوفير الكتب والمراجع الخاصة بهم، وإحياء الدور الثقافي والعلمي للمسجد.

- توثيق الصلات الثقافية مع دول العالم الثالث، وتعزيزها بخاصة مع الدول الإفريقية والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، ومساعدتها على تنمية إمكاناتها وإغناء رصيدها الثقافي.

- زيادة تبادل الإنتاج الثقافي والعلمي والخبرات الفنية، مع دول العالم الثالث.

- العمل على نشر اللغة العربية في الأقطار الافريقية والآسيوية غير العربية والعمل على إنشاء مراكز ثقافية عربية، وذلك بمساعدة جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- مراعاة التعامل على أساس من المساواة والندية في الإتفاقيات الثقافية التي تعقد مع الدول المتقدمة.

- دعم الجهود الرامية إلى التعريف بالثقافة العربية، وتمكينها من التفاعل مع الثقافات العالمية بترجمة أمهات الكتب العربية للغات الأجنبية، وتوزيعها، ونقل المختار المناسب من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية.

- تنظيم نشاطات ثقافية عربية في البلاد الأجنبية تبرز الوجه الإنساني المشرق للثقافة العربية والوجه الحضاري الأصيل.

- إعداد برامج مشتركة بين الطرفين المتعاقدين للتدريب والبحث العلمي، بهدف المشاركة في التحكم في أحدث تقنيات العصر التي تغير أساليب الحياة.

- النص على حرية التصرف في المعلومات والخبرات المكتسبة نتيجة تنفيذ الاتفاقيات الثقافية.

- دور اليونسكو

هناك تكامل بين ما تقوم به المنظمتان اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حقل التعاون الثقافي العربي. وهما لا بد أن تعملا بتكاتف لمساعدة الدول العربية على تنفيذ الخطة الثقافية العربية الشاملة، ولإيجاد الأساليب الجديدة لدعم التعاون الثقافي بينها وبين الدول الأخرى في إفريقيا وآسيا ودول الغرب، وتحقيق الحضور المشرف للثقافة العربية في هذه القارات، وإيجاد تقييم علمي للنمو

المتوقع للثقافة العربية المعاصرة، وبالرغم من الدور الطيب الذي تقوم به اليونسكو لمعونة الثقافة العربية في مختلف المجالات فإن بالإمكان بذل المزيد من الجهد في الأمور التالية :

- المساعدة على إنشاء الأجهزة الثقافية الجديدة، ومدها بالتجهيزات التقنية الضرورية في هذه الفترة الحاسمة في حياة الأمة العربية.
- حث المؤسسات والهيئات القومية والإقليمية على العمل مع الأقطار العربية بغية التوصل إلى إيجاد أساليب وسبل جديدة للتعاون الثقافي العربي.
- توصيل المعلومات والوثائق بين مختلف الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بعملها الرامي إلى إعداد كشف علمي وتقويمي للسياسات الثقافية في القارات الكبرى للعالم، بغية الإستفادة من كافة الخبرات.
- معونة الدول العربية للوصول مع العالم النامي إلى نظام اقتصادي يعيد التوازن الذي أخل به .
- أن تنتج اليونسكو ملفا وثائقيا باللغة العربية، إضافة إلى الملفات التي يجري انتاجها بالأسبانية والإنجليزية والفرنسية، يتناول الخبرات والمشكلات المرتبطة بالتنمية الثقافية في الوطن العربي.
- دعوة كافة المؤسسات العالمية الأثرية والمتاحف في الدول التي قامت باستعارة آثار من الدول العربية لغرض الدراسة بإعادتها إلى البلد العربي المصدر بعد إكمال دراستها، وصيانتها، والحفاظ عليها، وعدم الاحتفاظ بها بأية حجة كانت.
- دعوة المتاحف العالمية إلى عدم شراء القطع الأثرية المهربة من الدول العربية، والإبلاغ عنها فورا لإعادتها إلى موطنها الأصلي.
- دعم جميع أنواع النشاطات والجهود الثقافية العربية التي تسهم في الثقافة العالمية (ومن جملتها ترجمة الكتب العربية إلى اللغات العالمية) وعلى ترجمة النتاجات الثقافية للكتاب العربي والمكتوبة بلغات أجنبية إلى اللغة العربية، والعمل على نشرها في الدول العربية.
- إنشاء أقسام الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات ومراكز البحوث

والدراسات العليا في مختلف الأقطار بما يضمن خدمتها للأهداف التي تسعى لتحقيقها.

- إنشاء شبكة من الاتحادات القطرية والإقليمية والدولية والمؤسسات العاملة في مجال نشر اللغة العربية، والثقافة العربية الإسلامية.

- الإفادة من جهود الجاليات العربية وإتحادات الطلاب العرب في الخارج.

- المراكز الثقافية العربية في الخارج هي وجه الثقافة العربية عالميا وإنسانيا، ويجب أن تعمل الأقطار العربية على إنشاء هذه المراكز في الخارج للتعريف بالثقافة العربية، ونشرها، ومن الأجدى أن تنشأ هذه المراكز باسم مجموعة الدول العربية لتأخذ بعدا قوميا.

4 ـ الثقافة بوصفها عماد الأمن القومي

اقتراحات ومشروعات عمل بشأن الأمن القومي :

أ ـ الاعتراف بالآخر فالقطيعة لم تكن يوما عملية بناءة والتطرف مدمر من أي جهة جاء.

ب ـ الدخول في حوار ندي : فكل فريق يتهم الآخر بالحق والباطل بصفة أو صفات محددة : ناسيا ما فيه من ميزات وما ينادي من مبررات.

ج ـ استخراج العناصر المشتركة بينها لتكون فوق الخلاف.

د ـ اعادة ترتيب الأوليات داخل كل مذهب وفكر.

- يجب مكافة الغزو في شكله الأرقى : وذلك بإبراز المفاهيم الكبرى وتأكيدها من :

أ ـ مفهوم الانتماء الحضاري.

ب ـ مفهوم الاستقلالية مقابل التبعية.

ج ـ مفهوم الأمن الثقافي القومي في الوعي العام.

د ـ مفهوم الصراع المصيري مع أعداء الهوية العربية.

هـ ـ ديمقراطية الثقافة وأنها حق لأوسع الجماهير.

ـ لا بد من جهد واسع لإقامة الاقتراب المعرفي مع الماضي، والانفتاح المعرفي على العصر والمستقبل.

ـ محاولة الحد من هجرة الكفايات لأنها النزيف المميت للإبداع.

ـ إقامة جبهة قومية للدفاع عن الثقافة العربية.

ـ اقامة المؤتمرات العربية لتعميق مبدأ الوحدة العربية والبحث في مشاكلها ومعوقاتها ووسائلها.

ضمن ما سلف ترد التوصيات التالية :

ـ بذل الجهود لصيانة الثقافة الفلسطينية والتراث الثقافي الفلسطيني، محليا وعربيا ودعم الجهود التي تبذل لدى المنظمات العالمية والدول.

ـ تأكيد مسؤولية المثقفين الفلسطينيين في الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية ومسؤولية سائر العرب في ذلك.

ـ إقامة المؤسسات الثقافية الفلسطينية بكل الوسائل والطرق الممكنة.

ـ ضمان مستقبل الثقافة الفلسطينية :

ـ بالتأكيد على وجوب استمرار الدعم العربي لصيانة الثقافة الفلسطينية، ونشرها في أوساط الشعب الفلسطيني حيثما كان.

ـ بدعم المؤسسات الثقافية الفلسطينية (دور النشر، المجلات، المعارض، المهرجانات، المؤسسات القومية، الاسابيع الثقافية، المراكز الثقافية الفلسطينية).

ـ بدعم الإنتاج الفلسطيني (بمختلف أشكال التعبير الأدبي والفني من رواية، قصة، مسرحية، دراسة، شعر، فنون تشكيلية، موسيقى، غناء، فنون شعبية.. الخ).

ـ بتدوين التراث الثقافي الفلسطيني، وتصنيفه، وحفظه، وإتاحة اتصال الجماهير به.

- التوسع في البرامج والمشروعات الرامية إلى جعل الرأي العام العالمي، الحكومي، والشعبي، يتابع الاهتمام بالثقافة الفلسطينية، ويتعاطف معها، وذلك :

- بترجمة أروع الأعمال الأدبية والفكرية الفلسطينية إلى اللغات الأجنبية والسهر على جودة نشرها وتوزيعها.

- بإنتاج أفلام سينمائية وبرامج تلفزيونية وثائقية ذات مستوى فني رفيع تعالج موضوعات الثقافة الفلسطينية.

- بالاهتمام بالفنانين والمبدعين الفلسطينيين، ونشر أعمالهم عربيا وعالميا.

- يجب الأخذ بكل ما من شأنه أن يثبت ثقة الأجيال الفلسطينية بنفسها وبهويتها، وبمستقبلها، وتجديد أسلوب عرض ذلك كله، وتطوير صنعه بحيث يظل موضوع اهتمام الفلسطينيين.

5 ـ هجرة الكفايات

ليست هجرة الكفايات العربية من مواطنها مجرد خسارة ثقافية ولكنها أيضا خسارة اقتصادية كبيرة وخسارة للثروة البشرية. وهي خسائر تقلق حتى الدول الأوروبية المتقدمة فأحرى بها أن تقلق الدول العربية النامية، ومعالجتها لا تكون بمجرد النصائح والموعظة، ولا باستثارة الشعور الوطني والقومي وحده، إن العوامل القاهرة المتنوعة التي تعمل عليها تحتاج إلى معالجات جذرية متنوعة بدورها.

أولا : أسباب هجرة الكفايات :

يمكن تحديد الأسباب التي أدت إليها على النحو التالي :

- أسباب سياسية : بسبب التقلبات السياسية في الوطن العربي وما يرافقها من رضى وعدم رضى من بعض الأطراف التي تجد في الهجرة وسيلة للخلاص من العيش في ظل نظام سياسي لا ترضى عنه.

- السياسات التعليمية : لوحظ أن السياسات التعليمية تنمي بطريق غير مباشر فكرة

الهجرة، وذلك عندما يحصل المرء على مؤهل لا يجد مجالا بعد حصوله عليه للعمل حسب تخصصه : مما يسبب في بعض الأحيان فائضا في بعض التخصصات يضطر أصحابها للهجرة، ويضاف إلى هذا السبب وجود المدارس الأجنبية في الوطن العربي.

ـ عدم احترام العلم والعلماء : وهو أمر يثير الجدل في المجتمع العربي، إذ يرى بعض ذوي الخبرة عدم صحة هذا القول، لأننا ما زلنا نرى تميز العلماء في مجتمعنا بعكس ما نراه في المجتمعات الغربية ولكن الإهمال يأتي من سوء استخدام العلماء في المواضع المناسبة.

ـ التفريط في الموارد البشرية : وذلك بسبب التحديث السريع الذي يدمر بُنَى المجتمعات المختلفة ويعطي المجتمعات المصنعة القدرة على جذب القوى والكفايات منها طمعا في المكانة الطيبة وفي الحصول على الربح السريع، كل ذلك يشكل عامل طرد للكفايات من الوطن العربي.

ـ الفراغ الحضاري العقائدي ـ السياسي : الذي نعيشه مما ينتج عنه تخبط على مستويات مختلفة وفقدان للتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وتغليب للمصلحة الفردية على مصلحة المجتمع، ومما يجعل الحصول على المال هدفا فرديا في كثير من الأحيان. وهو أمر ينتج عنه فقدان للقيم، لذا فإن القضية أكبر من النظام التعليمي. ونعتقد أن ثقافة الصمت كما يسميها بعض الكتاب، بمعنى فرض القرارات على المجتمع العربي من خارجه، عامل من عوامل فقدان المثل العليا وذبول القيم.

ـ شعور الكفايات بضيق الحال في بلد الأصل يدفعها إلى الهجرة. ولكن هذا البلد يعود فيدفع مرة أخرى أعباء المهاجر المالية والاجتماعية حين يعود إلى بلده عاجزا عن الإنتاج.

ـ مرور المجتمع العربي بفترات من الضياع والتمزق : لا تعرف فيها مصيرها بالإضافة إلى عدم توافر حرية الفكر والإبداع : هما بدورها من عوامل الهجرة.

ـ وقد نرى أن نوعا من الكفايات وبالذات التخصصات الدقيقة والأطر العليا هي

التي تفيض أو تطفو عن حاجة المجتمع فتهاجر. وهذا الفائض إما أن يكون مطلقا مثل تخصصات الهندسة والطب التي كانت في الأصل استجابة لطبقات محددة أو يكون نسبيا حين يوضع المتخصص في غير المكان المناسب له. وهذا الفيض لا يجد سبيلا أمامه سوى الهجرة.

- الظروف الاجتماعية لها علاقة بموضوع هجرة الكفايات مثل : النزعات الطائفية والدينية المختلفة وكذلك الكبت الاجتماعي.

- جذب القوى الأجنبية : (الآسيوية مثلا) إلى بعض مناطق الوطن العربي جعلت الكفايات العربية، أو بعضها، يتجه إلى الغرب...

- غياب المشروع القومي أدى إلى ظهور المشروع الخاص الفردي والانفصام بينهما أدى إلى الاختلال في القوى العامة.

- الازدواجية الثقافية تجعل السلوك الفردي ممزقا : خاصة هذه الازدواجية في ظل الظروف الحالية، تكون الغلبة فيها للثقافة الغربية بوصفها الأقوى والأكثر جاذبية.

- القلقلة البشرية التي حدثت في المجتمع كهجرة الريف إلى المدن، والعزوف عن المهن الأصلية في المنطقة بسبب مناهج التعليم وسياساته وتغير البنى الاجتماعية وانقلاب سلم القيم.

ثانيا : دور الكفايات المهاجرة في المشروع القومي العام :

رغم الإقرار بالخسارة المادية والبشرية والمعنوية لهجرة الكفايات العربية، فإنه ينبغي أن نحْذَرَ شيئين عند مناقشة الكفايات المهاجرة. الأول : هو المبالغة الزائدة في دور هذه الكفايات للحاضر والمستقبل. والثاني : هو المبالغة في إهمالها أو التقليل من دورها. ففي سلسلة السببية التي تفسر حاضرنا، تعتبر ظاهرة هجرة الكفايات العربية إلى الخارج عرضا أو إنتاجا لمشكلات أعمق في الواقع العربي. وحينما يتعامل العرب مع هذه المشكلات الأعمق بإيجابية، فإن ظاهرة هجرة الكفايات ستتقلص وقد تتحول إلى هجرة معاكسة ـ أي تبدأ ظاهرة العودة إلى أحضان الوطن الكبير.

ومع ذلك فالكفايات المهاجرة يمكن أن تلعب الأدوار التالية في ثقافتنا ومشروعنا القومي الحضاري الكبير :

أ ـ تسهم في عملية التنمية بالقدر الذي تستوجبه هذه التنمية وخاصة في بعض الحقول المتخصصة.

ب ـ تسهم في عملية التجديد الحضاري من خلال قيم جديدة للحركة والممارسة والتنظيم وأنماط السلوك. وليس معنى ما تجلبه أو تروج له هذه الكفايات المهاجرة من جديد أن كل هذا الجديد حسن أو ايجابي أو ملائم. ولكنه يخضع في النهاية لعمليات من الاختيار والانتقاء بواسطة أنساقنا القيمية والسلوكية المتأصلة. وبالتالي ستقبل بعض هذا الجديد وتستوعبه، وستلفظ بعضه الآخر وتستهجنه، والمهم أن يكون متاحا للثقافة والجماهير العربية دائما ما هو جديد ، وما ينطوي على تحد لمسلماتنا، وما يدفعنا إلى المسألة والمراجعة الدورية، وما يمكن أن يبقينا في المجرى الرئيسي للحضارة العالمية.

ج ـ تسهم هذه الكفايات في شرح حضارتنا العربية لمواطن المهجر كإسهام منها في حوار الحضارات، وتقوية الانتماء الذاتي لها ولأبنائها في الخارج.

د ـ تسهم في الدفاع عن قضايانا السياسية، وإبراز وجهات نظرنا، وتخفيف الغلواء والعداوة والعنصرية ضدنا.

مظاهر المشكلة وخصائصها يمكن أن تحدد على النحو التالي :

ـ حالة الاغتراب التي يعيشها المواطن العربي بسبب الجمود العلمي والهوة بينه وبين أصحاب القرار مما يجعله يعزف عن التعبير ويفضل الصمت والهرب.

ـ على الرغم من ترديد عبارات وحدة المنطقة العربية فإننا نلاحظ الفشل في تطوير مؤسساتنا وبرامج للاستفادة من العقول المهاجرة في مختلف مناطق الوطن العربي بسبب القيود المتنوعة في كل قطر.

ـ هناك تناقض بين احتياجات الدول العربية (اذ ينفق القليل حول بحوث التنمية) وبين الانفاق العام خاصة في الدول الغنية منها.

- إن المشكلة تكتسب حدتها على المدى البعيد. ويمكن أن يكون كمّ هذه الهجرة مساويا لعامل الطرد العربي مضروبا في عامل الجذب الغربي وفي القابلية العامة للاستعمار.

وفي ضوء هذه الملاحظات ترد التوصيات والآراء التخطيطية التالية :

إن السياسات لمواجهات تسرب الكفايات يمكن أن تنتظم في ثلاثة أنواع :

- سياسات علاجية (تستفيد من الكفايات في الخارج من ناحية، وتستعيد أكبر عدد منهم من ناحية أخرى).

- سياسات وقائية (يكون من شأنها تقليل التسرب من المصدر بمراجعة سياسات ومناهج التعليم والانبعاث، وظروف العمل، وهو ما يعود بنا إلى الحديث عن برامج تنموية قومية متوازنة وجادة).

- سياسات مستقبلية (وهذه من النوع المجتمعي - العالمي الذي يؤدي في المدى الطويل إلى الانعتاق من التبعية في النظام الدولي الرأسمالي. ويؤدي إلى خلق نظام اقتصادي عالمي جديد).

وضمن هذه الأطر السياسية تبرز الاقتراحات التالية :

- غرس شعور الانتماء للمجتمع العربي. ويعتبر هذا من أهم القيم على أن لا يكون الانتماء سياسيا فحسب بل حضاريا واجتماعيا.

- معالجة حالة الاغتراب بتوفير حقوق المواطنة وتحديدها وعدم ارتباطها بتبدل القيادات السياسية.

- قيام مؤسسة مهمتها تمويل البحوث العلمية : واستقطاب العقول المهاجرة لها.

- تطوير التشريعات في البلاد العربية بما يساعد على عدم الهجرة، وتشجيع الكفايات في الداخل، ومحاولة الاستفادة منها بوضعها في أماكنها المناسبة لها.

- لما كانت الظروف الحالية لا تسمح بالتأثير كثيرا في مسببات الهجرة، ولما كانت المشاريع الحضارية الضخمة تحتاج إلى زمن وإمكانيات، فإنه يمكن تعديل نظم البعثات بحيث :

- يقوم الطالب بالتسجيل للمؤهلات العليا في الوطن الأم ويذهب للغرب فقط للتدرب على المعامل وأجهزتها وجمع المادة العلمية.

- يمكن تزويد مكاتب البعثات بمجموعة من المستشارين الفنيين والتقنيين الذين يقدمون الإرشاد لطلاب الدراسات العليا بالمواضيع التقنية والفنية الضاغطة على مجتمعاتهم.

- تغيير طبيعة البعثات من بعثات تعليمية إلى بعثات تقنية.

- يمكن تعديل نظام التعليم بقصد إعادة الطاقة البشرية التي استلبها التعليم العام إلى الحرف والمهن التقنية، وبقصد تنمية القيم العربية وتهيئة القوى البشرية المؤهلة التي يحتاجها الوطن العربي.

- عمل رصد للكفايات العربية في الخارج، وإخراج دليل للعقول العربية مع بيان تخصصاتها وخبراتها وسيرة حياتها العلمية وأماكنها وعناوينها ووضع هذا الدليل تحت تصرف المؤسسات العلمية والفكرية والتنموية للاستفادة منها.

- بناء جسور مع العقول المهاجرة لاستخدامها : وذلك من خلال زيارات بحثية وزيارات علمية واستشارية، ومحاولة الاستفادة من هذه العقول في نقل المعرفة والعلوم التقنية إلى الوطن الأصل.

- بناء مراكز عربية استشارية ومراكز بحوث وتطوير لاستقطاب هذه الكفايات، مع توفير المناخ الملائم لها للإبداع والمشاركة في التنمية العربية.

- محاولة ربط الكفايات العربية مع الخطط التنموية الجديدة.

- تطوير مراكز البحوث العلمية والخبرة والهيئات الاستشارية المختلفة مع العمل على تشجيع العناصر الوطنية العربية.

- إعادة النظر في أنظمة التعليم وبالذات العالي منه وفقا لاستراتيجية التربية العربية.

- المضي قدما وبحزم في سياسة التعريب في التعليم العالي تأكيدا للذاتية الثقافية.

- إنشاء جامعة الجامعات في البلاد العربية للدراسات العليا : وليس من الضروري أن تكون ذات مركز إقليمي واحد.

ـ استثمار الكفايات في الخارج صحفيا وإعلاميا واقتصاديا. ووضع استراتيجية لهذا العمل.

ـ التوسع في الدراسات العليا الجامعية بما يتفق وحاجات الوطن العربي للحد من تسرب الطلاب إلى الخارج.

ـ إنشاء مكاتب توظيف في بلدان المهجر بغية استقطاب العناصر المهاجرة وإيجاد أماكنها المناسبة في الوطن العربي.

ـ محاولة الاهتمام بالجيل الثاني من المهاجرين، بفتح مدارس عربية حرصا على زرع الانتماء الوطني في نفوسهم.

ـ إن المشاريع العربية، وبخاصة الكبرى منها، تستخدم قوى غربية سواء في الاستشارة أو التنفيذ. ويبدو أن هذا الأمر لا نهاية له في المنظور القريب. لذا فإن تقديم مساعدات مالية عربية للكفايات المهاجرة في الدول الأجنبية بغرض إقامة مؤسسات استشارية في بلدان المهجر أمر ضروري، إذ يوفر الاستشارة الآمنة، ويفيد المواطنين العرب، كما يمكن تشجيع هذه الكفايات على إنشاء صناعات بأموال عربية يكون الوطن العربي سوقا لها.

6 ـ الصناعات الثقافية

إن إقامة الصناعات الثقافية ينبغي أن ينطلق من مفهوم التكامل والتكافل القومي بمعنى أن تكون أماكن إنتاج كل نوع منها في القطر أو الأقطار التي تتوافر فيها شروط هذا الإنتاج ومستلزماته. وأن يكون إنتاج مادة كل منها ملبيا حاجة الأقطار العربية المفتقرة إلى هذه المادة. وأن يعتمد في انتاجها على القدرات العربية من حيث الكفايات والأيدي العاملة ورؤوس الأموال.

وعلى ضوء هذا الواقع ترد التوصيات والمقترحات التالية :

1 ـ ان إنتاج الوطن العربي للصناعات الثقافية هو ضرورة قومية، وحاجة من حاجاته الأساسية. ذلك أن مفهوم الصناعات الثقافية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الثقافي العربي. وتوفير إنتاج الصناعات الثقافية عربيا، وعلى صعيد قومي، هو توفير لجانب هام من الأمن الثقافي العربي ورفض عملي للتبعية، ودعم كبير

للتنمية الثقافية العربية، في داخل الوطن العربي وخارجه.

2 ـ إن الصناعات الثقافية التي يسعى أن ينتجها الوطن العربي تتمثل بصورة خاصة في إنتاج :

ـ الورق بمختلف أنواعه (من ورق الصحف إلى ورق الطباعة الفاخر)

ـ الأحبار ومواد الطباعة.

ـ الأفلام الخام.

ـ الأجهزة السمعية ـ البصرية.

ـ أجهزة التصوير.

ـ الأجهزة الألكترونية.

ـ المواد القرطاسية التي يستعملها الطلاب (الأقلام، المساطر، الأدوات الهندسية.. الخ).

ـ المخابر التعليمية.

ـ الوسائل الايضاحية التي تستخدمها معاهد التعليم.

ـ الأجهزة والالآت الموسيقية.

ـ مواد الفنون المسرحية والتشكيلية.

ـ الكتب.

3 ـ تمهيدا لإنشاء الصناعات الثقافية العربية ينبغي إجراء دراسة شاملة تكشف جدوى إنشائها على صعيد قومي، لتحقق للوطن العربي اكتفاء ذاتيا منها في الحاضر، وتطويرها وفق حاجات المستقبل. ومن المستحسن أن تشرف على هذه الدراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ويتولى أيضا دراسة التطور العالمي للصناعات الثقافية وإجراء البحوث وابتكار الجديد والقيام بالتوعية والإعلام ودراسات الجدوى وإمداد القطاع التنفيذي بها.

4 ـ تنسيق التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في إنشاء الصناعات الثقافية.

5 ـ إن الحرف اليدوية التقليدية هي من الصناعات الثقافية، وينبغي أن تقوم الدول العربية برعاية هذه الحرف ومساعدتها على النمو والتطور.

6 ـ تشريع القوانين والأنظمة التي تضمن أكبر فرص النجاح لمشروعات الصناعات الثقافية على المستوى القومي.

7 ـ تقديم الدعم المناسب للصناعات الثقافية القائمة حاليا في الوطن العربي.

8 ـ إثارة الاهتمام العربي على صعيد السلطة المسؤولة وأصحاب رؤوس الأموال والصناعيين العرب بجدوى الصناعات الثقافية والتحرك في اتجاه تحقيقها.

9 ـ العناية بإنتاج البسيط والتدرج الى المعقد من هذه الصناعات.

10 ـ الاتصال بالمصادر الصناعية الأجنبية لدراسة إمكان تعاونها في إقامة الصناعات الثقافية في الوطن العربي دون أن يمس ذلك سيادة الدول العربية على هذه الصناعات.

11 ـ اتخاذ نماذج واقعية من البلدان التي قطعت خطوات متقدمة في هذا السبيل والإفادة من تجاربها في الصناعات الثقافية العربية.

صناعة النشر الثقافي

ـ ضرورة القيام بدراسات علمية اقتصادية ميدانية تتناول قطاع النشر للكتاب العربي عامة والأدبي خاصة من حيث التكلفة والسعر، والانتشار، والتدفق والتوزيع وغير ذلك لكي يكون بالامكان إصدار الأحكام على ضوء من الواقع. وتقوم بهذه الدراسات مكاتب متخصصة في مثل هذه الميادين.

ـ ضرورة السرعة في دراسة السبل المتعددة لتيسير سيولة وتحرك الكتاب العربي، واصدار التشريعات الخاصة بذلك على المستوى القومي والاقليمي.

ـ إحداث بنك للمعلومات الثقافية ومراكز للتوثيق والدراسات الثقافية في كل قطر تجمع فيه ما يحتاج الباحثون من المعلومات والإحصائيات كافة ومنها على سبيل المثال :

ـ عمليات الإنتاج : أي عدد ناشري القطاع الخاص، ومدى قواهم الإنتاجية

ومؤسسات النشر الحكومية، والقطرية، والقومية، ومنتجي الفيديو والكاسيت، وبقية المنتجين، والتشريعات الخاصة بكل ذلك.

- عمليات التوزيع : مكتبات البيع، والمكتبات العامة، ونسبة بعضها إلى بعض بالقياس الى عدد السكان والمحافظات، وعدد مكتبات الوطن العربي ودرجة نمائها، وتطورها عدديا وكيفيا، وما تحوي من وسائل سمعية وبصرية، وقوانين التوزيع وما يتحكم بها من نظم وتشريعات.

- عمليات الاستهلاك : الشرائح الاجتماعية للقراء، نوعية القراءة لكل شريحة. نسبة المترددين على مكتبة المدرسة والحي، والمكتبة القومية، ونسب الكتب المستعارة. . . مشاكل المطالعة العامة في الوطن العربي واكتشاف العدد ووصف الأدواء.

- دعم المشاريع والمؤسسات والمنجزات الثقافية الرائدة في كل قطر عربي والحث على تعميمها قدر الإمكان، حسب ظروف كل قطر.

- ضرورة الانتباه إلى تغير مفهوم النشر مع وسائل التكنولوجيا الحديثة والتخطيط لحسن استخدام هذه الوسائل بجانب الكتاب الأدبي في عمليات النشر بسبب انتشار الأمية في الوطن العربي.

- استكمال التشريعات التي تحرر حركة التأليف والنشر والترجمة من العوائق المعطلة لها (كاتفاقيات النقل والجمارك والعملة الصعبة وغيرها).

- ايجاد «صندوق الكتاب» على المستوى القطري ويتولى الصندوق الدعم المالي للتأليف والطبع والتوزيع لكل ما من شأنه نشر الوعي الأدبي والثقافي في الوطن العربي، وتتبعه مجلة دورية تعرف بالمنشور في مختلف الأقطار العربية في ميادين الأدب المختلفة وعرضها ونقدها والتركيز على ما هو قومي وإنساني من الإنتاج.

- محاولة إيجاد تشريع موحد لتجارة الكتب، وأنظمة مبسطة لنشر الكتاب الثقافي يدعمها صندوق الكتاب، للتغلب على مشاكل فروق العملة، وفروق مستويات الإنفاق والعيش المختلفة.

- دراسة أنظمة النشر الثقافي في الدول المتقدمة وفي دول العالم الثالث لاقتباس ما يمكن استفادته من هذه الأنظمة في نطاق الوطن العربي.

- توسيع اختصاص اتحاد الكتاب العرب بحيث يصبح الحكَم في مشاكل التوزيع والنشر وحقوق التأليف بين مختلف الأطراف.

- العناية الفائقة بمكتبة المدرسة، والمكتبات العامة، والمكتبات المتفرعة عنها في الأحياء والقرى بهدف تأصيل عادة الاتصال بالكتاب والمطالعة لدى مختلف الجماهير.

- دعم معارض الكتب الدورية والأسواق الدائمة للكتب والإكثار منها، وإيجاد وسائل العرض المناسبة للكتاب وللفيديو والكاسيت بحيث تصبح أكثر فأكثر، جزءا متمما للحياة اليومية.

- العناية بالعملية الإعلامية بالنسبة إلى الكتاب الثقافي وتجميله والإلحاح في عرضه وتسهيل الوصول إليه والترويج له بتحويله إلى برامج تلفزيونية وإذاعية.

- وضع الفهارس التحليلية لمختلف الأنواع الأدبية وإصدار الموسوعات لكل نوع، والفهارس التحليلية العلمية الشاملة للدوريات العربية، ولما ترجم من الآداب الأجنبية وإليها، ولما كتبه المستشرقون. وتجديد هذه الفهارس باستمرار واستكمالها بما فات من القديم وما استجد من الجديد.

- إعداد الموسوعات البيليوغرافية للأنواع الأدبية المختلفة والدراسات الإحصائية والتحليلية لما ألف بالعربية منها، ومعاجم الأعلام.

- إنشاء مركز التوثيق القومي، ليكون سجلا عاما للفكر والذوق والنشاط العقلي والفني للأمة العربية ولهذا المركز دورية تنشر ما تتلقى من الكتب أولا بأول. وتكون الدورية شبه مجانية.

ملاحق

مقدمة الدكتور مسارع حسن الراوي

(المدير العام السابق للمنظمة)

للخطة الشاملة في طبعتها السالفة

طبعت الطبعة الأولى من (الخطة الشاملة للثقافة العربية) في سنة 1986 في دولة الكويت الموقرة التي احتضنت أعمال لجنة الخطة ورعتها وشملتها بعنايتها وكرمها، وأغدقت عليها من الدعم المادي والمعنوي، ما جعل الخطة تنجز فكرا وعملا بالتنسيق الدائب مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكان إنجاز الخطة عملا رائدا طالما تاقت إليه الأجيال العربية، وكان حلما من أحلام مفكريها ومثقفيها، وتطلعا مشروعا من تطلعات المنظمة القومية.

وبادرت المنظمة بعرض الخطة فور إنجازها على الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي التي عقدت بتونس خلال الفترة 26 ـ 28 فبراير 1985، فحظيت من السادة وزراء الثقافة بالمباركة والاشادة، وتمت مناقشتها مناقشة أولى في هذه الدورة، وصدرت بشأنها العديد من التوصيات التي تضمنت فيما تضمنت (دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن، وعلى المستويات القومية والقطرية حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية).

واستمرت الخطة وما تفرع عنها من قرارات وتوصيات موضوعا مستمرا على جدول أعمال كل المؤتمرات التالية، وعملت المنظمة بكل الوسائل على نشر الخطة وتعميمها فأرسلت نسخا منها إلى كل الدول العربية، وإلى أهم المراكز والمكتبات الأساسية في الوطن العربي، واللجان الوطنية والوزارات المعنية بموضوع وأهداف الخطة.

غير أن كل ذلك لم يحقق فيما يبدو الانتشار المأمول الذي قصد إليه السادة الوزراء، وهو جعل الخطة في متناول جميع القراء، وجميع المثقفين والمعنيين بشؤون الثقافة في الوطن العربي، فأصدروا خلال الدورة السابعة للمؤتمر التي عقدت بالرباط في الفترة 10 ـ 13 أكتوبر (تشرين أول) 1989، قرارا ينص على «دعوة المنظمة إلى

مواصلة الجهود في اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن على المستويات القومية والقطرية. وذلك بإصدارها كاملة أو مجزأة في كتيبات يتسنى اقتناؤها للسواد الأعظم من المثقفين».

وتيسيرا على القارىء فقد اقتصرت هذه الطبعة على إصدار الجزأين الأولين منها فقط، وهما الجزآن المشتملان على مداخل الخطة، وعلى القرارات والتوصيات، مستبعدين الأجزاء المتبقية التي تضم الدراسات والبحوث التي كتبها المختصون من أعضاء اللجان الذين ساهموا في إثراء حلقات النقاش وبلورة التوصيات انطلاقا من الدراسات، إذ لم نر ضرورة لنشرها جميعا مع الفهارس لعدم حاجة القارىء العادي إليها. ولأن نشرها بأجزائها الثلاثة كان سيشكل عبئا ماديا إضافيا قد لا يتيح للخطة الانتشار الذي يراد لها.

مثل ذلك فعلنا عندما عمدنا إلى ترجمة الخطة إلى اللغة الانكليزية وكذلك سنفعل ان شاء الله عندما نترجمها إلى لغات عالمية أخرى، سوف نقتصر على الخطة فقط دون المحتوى والشروح والدراسات والبحوث.

إن مناسبة هذه الطبعة التي لم ندخل فيها من التعديل والاضافة إلا ما كان تصويبا لخطإ مطبعي، أو ترتيبا لتنميط مفقود فرصة سانحة كي أجزل الشكر ثانية لكل من ساعد فكرا وعملا في إنجاز هذا العمل القومي الرائد.

والله ولي التوفيق.

تصدير الخطة

للدكتور محيي الدين صابر

المدير العام الأسبق للمنظمة

1 ـ أقر المؤتمر العام للمنظمة في دورته الأولى غير العادية في الخرطوم في خريف عام 1978، استراتيجية تطوير التربية العربية، والاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ودعا المدير العام، في تلك المناسبة، إلى السعي لإنجاز استراتيجيتين أخريين : إحداهما في مجال الثقافة، والأخرى في مجال العلوم والتقنيات، وذلك استكمالا للأدوات التصورية وتوحيدا للأهداف، وتنسيقا للإمكانات، وتحديدا للوسائل، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان «التصور الشامل للخطة بعيدة المدى للمنظمة» منطلقا لها.

2 ـ وهكذا انعقد المؤتمر الثاني للوزراء العرب، المسؤولين عن الشؤون الثقافية في طرابلس في مطلع عام 1979 تحت شعار «نحو استراتيجية للثقافة العربية» ودعا إلى المبادرة بإنجازها.

وبالتشاور مع المجلس التنفيذي، وفقا لنظام العمل في المنظمة، تم اختيار رئيس اللجنة، وأصدرت قرارا، بتعيين بقية أعضائها وأمينها العام، وقد أعان الأخوة الوزراء رؤساء اللجان الوطنية للمنظمة، في ترشيح نخبة ممتازة لها من رجال الفكر والأدب والفنون، من مختلف مواقع النشاط والتخصصات، من الممارسين والمنتجين والمخططين والمنظمين، كانوا جميعا، في مستوى المسؤولية الفكرية والقومية، فأنجزوا، ما انتدبوا له، وائتمنوا عليه، في قدرة ملتزمة، في الموعد الذي ضرب له.

3 ـ ومن ثم عرض التقرير النهائي، والدراسات والوثائق الملحقة به، إلى المؤتمر الخامس للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية في تونس (نوفمبر 1985)، فاستعرضه المؤتمر الوزاري، ودرسه دراسة وافية، وأشاد بالجهد العلمي الذي بذل في إعداده، وأصدر في شأنه، قرارات وتوصيات.

4 ـ رفع المدير العام تلك القرارات والتوصيات إلى المؤتمر العام للمنظمة، في دورته العادية الثامنة، المنعقدة في تونس في ديسمبر 1985، فرحب بها وأقرها. ووافق

على الخطة الشاملة للثقافة العربية، باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة يسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري، في المدى القريب والمتوسط والبعيد، ودعا المدير العام إلى استيعاب ما يمكن استيعابه من اتجاهاتها وتوصياتها في برامج المنظمة في دورات قادمة، ودعاه كذلك إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها، والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن، على المستويات القومية والقطرية، حتى تتسنى دراستها واغناؤها، في اجتماعات وندوات فكرية. كما دعا المؤتمر، المدير العام إلى العمل على ترجمة هذه الخطة إلى اللغات المستعملة دوليا، بالتعاون مع اليونسكو، واعتبار هذه الخطة والبرامج التي تنبثق عنها، إسهاما من الدول العربية والمنظمة، في العقد العشري العالمي لتنمية الثقافة، الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو، والذي سوف يبدأ في العام 1988 . كذلك فقد دعا المؤتمر في قراره هذا، الدول العربية الى الأخذ بهذه الخطة، في خططها للتنمية الثقافية، وفقا لإمكاناتها، وإلى العمل على تنفيذ ما وُجه إليها من توصيات، إلى جانب دعوة المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات، والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة، على المستويين القطري والقومي، إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية، وإلى المؤتمر العام، في الدورات القادمة، ووجه المؤتمر الشكر إلى السادة رئيس اللجنة وأعضائها وأمينها العام، على الجهود المخلصة التي بذلت في إعداد الخطة، وإلى دولة الكويت، على ضيافتها ومعونتها الكريمتين للجنة، وإلى المنظمة ممثلة في مديرها العام لما هُيء لهذا العمل من أسباب النجاح.

5 ـ لقد بسطت اللجنة، في تقديمها للخطة المنهج العلمي الذي اعتمدته في إنجازها، اكتشافا للواقع الثقافي العربي : تشريعات وتنظيمات، ومؤسسات، ومجالات، وإنتاجا، على المستويات القطرية، والقومية، وتعرفا على دور الثقافة ووظائفها، في الوجود القومي، والبناء الاجتماعي، في سياق الحضارة المعاصرة، وتحديدا للأهداف والمبادىء والاتجاهات، في صياغة رؤية إنسانية متكاملة، ومنهج سعي قومي ودليل عمل قطري، في مجال الثقافة باعتبارها، مناط الشخصية العربية، ومستودع قيمها، ووعاء حكمتها، وحقيقة هويتها الحضارية، وتوكيدا لتحقيق التنسيق والتكامل بين القدرات والاتجاهات لتنمية الثقافة العربية، مما ليس وراءه غاية لمستزيد. . .

6 ـ وإن هذا الجهد التاريخي الذي ظل حلما قوميا غاليا، فاستوى عملا صالحا، امتلكت به الأمة العربية، وهي تواصل مسيرة التقدم الحضاري، وثيقة فكرية بيّنة، في هذا المستوى، للثقافة العربية، إنما هو، في عاقبة الأمر، عمل بشري، كماله في نقصه، وهو قبل كل اجتهاد فكري، يظل مشروعا تصورا قابلا للإغناء، ثم لأنه أمر نسبي، تحكمه ضرورات الحاجة والظروف الاجتماعية، فإنه يخصّب بالحوار، ويُستحصد بالمدارسة، ويُرشد بالنقاش، من المنطلق الموضوعي، والمنحى المنهجي ، فهو عمل قومي، موجه إلى كل أبناء الأمة العربية، من أهل القرار، والاختصاص ورجال الفكر، والإعلام، ومن جماهير الشعب ، وفئاته وأجياله. وهذه الخطة هي أول عمل يقر، في هذا المستوى من المسؤولية الثقافية القومية، بصورة جماعية من المؤتمر العام للمنظمة، مما يجعل لها قيمة فريدة.

هذا، وسوف تعمد المنظمة إلى تنظيم حلقات، وندوات، ولقاءات، حول مختلف موضوعاتها، في برامجها، على غرار ما فعلت وتفعل في استراتيجيتي التربية، ومحو الأمية.

إن المشاركة الواسعة في تناول هذه الخطة التي تهم وجودنا الحضاري، جزء من طبيعتها ووظيفتها، وقد أنجزت عن طريق المشاركة العريضة من المفكرين والمثقفين، فكانت تلك المشاركة جزءا من منهج العمل في الخطة التي اشترك في إعدادها حوالي 600 خبير ومتخصص، في مختلف فروع الثقافة، في لقاءات مفتوحة ، اشتركت فيها وسائل الإعلام العربية، إلى جانب أن اللجنة، حرصت على أن تعقد اجتماعاتها، في مختلف العواصم العربية، تحقيقا لهذه الغاية.

7 ـ وإني، وقد اشتركت في كل اجتماعات اللجنة، لأشيد بتلك الروح العلمية، التي تناول بها الأعضاء، القضايا الثقافية، تصورا ومعالجة وحوارا، فلقد كان لهم من نافع عملهم، وواسع عطائهم، ومن التزامهم الفكري، ومن انتمائهم القومي، ونزعتهم الإنسانية، ورؤيتهم الحضارية، ما أعان على إنتاج هذه الخطة الشاملة للثقافة العربية.

8 ـ وهذه الكلمة التي نُصدّر بها هذه الخطة، هي كلمة شكر مستحقة لصانعيها، ومبدعيها في إيثار كريم، عن سعة قادرة، وعطاء مسؤول : إلى أخي رئيس اللجنة والأخوة القادرين، أعضائها، وإلى أمانتها، وأمينها العام، على سعيهم

وبذلهم لأمتهم ، ما يبقى لهم فيها، يدا برَّة، مدى الدهر. . .

والشكر يتجه إلى الأخوة الوزراء رؤساء اللجان الوطنية للمنظمة على ما أعانوا من ترشيح لأعضاء اللجنة الى المدير العام، مما يسَّر سعيه. . . والشكر يتجه بحقه الى الأخوة رؤساء المؤتمر العام، وأعضائه من الوزراء رؤساء الوفود، في دوراته المختلفة، على دعوتهم الى وضع الخطة، وعلى رعايتها، وإقرارها ، وإلى الأخوة رؤساء مؤتمر وزراء الثقافة العرب، وأعضائها، في دوراتها المتتالية، على دراستهم للخطة، ومتابعتها، وتقويمها، والتوصية بها إلى المؤتمر العام، وإلى الأخوة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، وإلى أعضائه، لمساندتهم للخطة مشروعا، ودعمهم لها جهدا، وتيسير الظروف المواتية لإنجازها، وإلى دولة الكويت، لاستضافتها الكريمة، للجنة الخطة، ورعايتها لأعمالها، ودعمها لنشاطها، وإلى الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للثقافة العربية، على جهدهم الموصول في متابعة إعدادها، وإلى الأخوة الخبراء من المفكرين والفنانين، والأدباء، والدارسين والباحثين، الذين أسهموا في مختلف مراحل إنجازها، وإلى الهيئات والمؤسسات والمنظمات القومية والقطرية التي أمدت اللجنة بالمعلومات والوثائق، وإلى رجال الإعلام، وإلى الكتاب والنقاد والمعلقين، لعرض جوانبها المختلفة للرأي العام العربي وتوعيته بها. وبعد، فلعل هذا الجهد أن يكون رافدا من الروافد الدافعة، في جهد الأمة العربية، في سبيل تقدمها وقدرتها وأصالتها، ووحدتها. . .

قرار مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية
في الوطن العربي

بشأن الخطة الشاملة للثقافة العربية

مقر المنظمة 26 ـ 28 نوفمبر

تشرين الثاني 1985

اطلع المؤتمر على الوثيقة المقدمة من المنظمة والتي تتضمن (الخطة الشاملة للثقافة العربية في واقعها ومستقبلها) واستمع الى الخلاصة التي تقدم بها الأمين العام للجنة الخطة والايضاحات التي أدلى بها المدير العام للمنظمة، وبعد أن ناقش كل ذلك قرر ما يلي :

أ ـ الموافقة على هذه الخطة باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة يُسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ب ـ دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن وعلى المستويات القومية والقطرية، حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية.

ج ـ دعوة الدول الى الأخذ بهذه الخطة في خططها للتنمية الثقافية، وفقا لإمكاناتها.

د ـ دعوة المنظمة الى متابعة تقديم التصورات، والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطري والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية وإلى المؤتمر في الدورات القادمة.

هـ ـ دعوة المدير العام الى العمل على استيعاب متطلبات ما رُفع إليه من توصيات بشأن هذه الخطة والتخطيط لها ضمن مشروعات البرنامج والميزانية ابتداء من الدورة القادمة.

و ـ اعتبار هذه الوثيقة والبرامج التي تنبثق منها إسهاما من الدول العربية والمنظمة

في العقد العالمي لتنمية الثقافة الذي سيبدأ سنة 1988 .

ز ـ دعوة المدير العام إلى العمل على ترجمة هذه الوثيقة إلى اللغات المستعملة دوليا بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

ح ـ توجيه برقية شكر إلى السيد الأستاذ رئيس اللجنة ومن خلاله إلى اللجنة وأمينها العام، على الجهود المخلصة التي بذلت في إعداد هذه الخطة.

ط ـ توجيه برقية شكر إلى دولة الكويت لما قدمته من معونة وضيافة كريمة للجنة.

ي ـ توجيه الشكر إلى المنظمة ممثلة بالسيد مديرها العام لما هيّأت لهذا العمل الكبير من أسباب النجاح.

قرارات المؤتمر العام للمنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم

القرار رقم م ع / د ع 8 (1985) ق 21

إن المؤتمر العام :

إذ يشير إلى قرار المؤتمر العام في دورته غير العادية الأولى في الخرطوم رقم : م ع / د غ ع 1 / ق 43

ويحيط علما بما جاء بقرارات وتوصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الخامسة المعروضة بالوثيقة رقم: م ع / د ع 8 / و21، ومرفقاتها،

فإنه يقرر :

- الموافقة على الخطة الشاملة للثقافة العربية باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية يُسترشد بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقطري في المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- دعوة المدير العام إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن وعلى المستويات القومية والقطرية حتى يتسنى دراستها وإثراؤها في اجتماعات وندوات فكرية.
- دعوة الدول إلى الأخذ بهذه الخطة في خططها للتنمية الثقافية، وفقا لإمكاناتها.
- دعوة المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات والإجراءات المعينة على تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطري والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية وإلى المؤتمر في الدورات القادمة.
- دعوة المدير العام إلى العمل على استيعاب متطلبات ما رفع إليه من توصيات

بشأن الخطة، والتخطيط لها ضمن مشروعات البرنامج والميزانية ابتداء من الدورة القادمة.

- اعتبار هذه الخطة والبرامج التي تنبثق منهـا إسهاما من الدول العربية والمنظمة في العقـد العشري العـالمي لتنمية الثـقافة الـذي أقـرته اليونسكو والذي سيـبدأ سنة 1988.

- دعوة المدير العام إلى العـمل على ترجمة هذه الخطة إلى اللغات المستـعملة دوليا بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

- توجـيه برقـيـة شكر إلى الأستـاذ رئيس اللجنـة ومن خلاله إلى اللجـنة وأمينهـا العام، على الجهود، المخلصة التي بذلت في إعداد هذه الخطة.

- توجيه برقية شكر إلى دولة الكويت لما قدمته من معونة وضيافة كريمة للجنة.

- توجيه الشكر إلى المنظمـة ممثلة بالسيد مديرها العام لما هيَّأت لهـذا العمل الكبير من أسباب النجاح.

ثبت بأسماء السادة أعضاء

لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية

الرئيس

ـ **الأستاذ عبد العزيز حسين** : وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ـ الكويت

الأعضاء :

ـ **الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد** : المستشار القانوني والدستوري لدى سمو ولي عهد الكويت ـ مصر

ـ **الأستاذ أحمد مشاري العدواني** :الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ـ الكويت

ـ **الأستاذ أديب اللجمي** :مستشار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للشؤون الثقافية ـ سورية

ـ **الدكتور أنيس صايغ** :مستشار في جامعة الدول العربية ـ فلسطين

ـ **الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى** :الأستاذ في جامعة الكويت ـ وزير سابق ـ سورية

ـ **الأستاذ شفيق الكمالي** : وزير سابق ـ العراق

ـ **الأستاذ الطيب محمد صالح** : المستشار الإقليمي للاتصال في الدول العربية اليونسكو ـ السودان

ـ **الأستاذ عبد الحميد مهري** : رئيس لجنة الإعلام والثقافة والتكوين ـ عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الجزائرية ـ الجزائر

ـ **الأستاذ الدكتورعبد العزيز المقالح** : مدير جامعة صنعاء ـ اليمن

- **الأستاذ عبد الكريم غلاب** : الوزير المنتدب لدى الوزير الأول - المغرب

- **الأستاذ الدكتورمحمد أحمد الرشيد** : المدير العام لمكتب التربية العربي بدول الخليج - السعودية

- **الأستاذ الدكتورمحمد أحمد الشريف** : أمين عام جمعية الدعوة الإسلامية - ليبيا

- **الأستاذ الدكتور محمد جابر الأنصاري** : أستاذ في جامعة الخليج - البحرين

- **الأستاذ محمود المسعدي** : وزير التربية التونسية (سابقا) - تونس

- **الأستاذ الدكتورمنصور الحازمي** :عميد مركز الدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود الرياض - السعودية

- **الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد** : رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) الأردن.

- **الأستاذ الدكتور محي الدين صابر** : المدير العام الاسبق للمنظمة العربية، وقد تولّى الاشراف على كلّ اجتماعات الخطة.





مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

